

جغرافية التنمية

مفاهيم نظرية وأبعاد مكانية

د. أحمد محمد عبد العال

أستاذ الجغرافيا بكلية الآداب جامعة الفيوم



مكتبة جزيرة الورد

القاهرة : ميدان حلیم خلف بنك فيصل
ش ٢٦ يوليو من ميدان الأوبرا ت : ٠١٠٠٠٠٤٠٤٦ - ٢٧٨٧٧٥٧٤

الإهداء

إلى روح أستاذي الراحل الكريم
الأستاذ الدكتور:

محمد المعتصم مصطفى
عرفاناً وتقديراً



المقدمة

يضم هذا الكتاب أربع دراسات تدور كلها حول جغرافية التنمية وتهدف الدراسة الأولى وعنوانها (جغرافية التنمية مفهومها وأبعادها) إلى إلقاء الضوء على العلاقة بين علم الجغرافيا من ناحية وعملية التنمية - موضوع الساعة ومجال اهتمام العديد من العلوم الأخرى: إنسانية وطبيعية - من ناحية أخرى، وذلك من أجل إبراز أهمية علم الجغرافيا ودوره الحيوي في دراسة موضوع التنمية، في محاولة للوصول إلى تعريف علمي لما يعرف بـ « جغرافية التنمية Geography of Development » وذلك عن طريق توضيح مفهوم هذه التنمية، وإلقاء الضوء على أبعادها من ناحية، وعلى أهمية الاعتماد على علم الجغرافيا إذا أردنا دراسة موضوع التنمية دراسة شاملة؛ وإدراكه إدراكاً كلياً من ناحية أخرى، وفي سبيل ذلك تضمنت هذه الورقة ثلاثة موضوعات هي: مفهوم التنمية، العلاقة بين كل من: التنمية والتخطيط والجغرافيا، ومفهوم جغرافية التنمية وأبعادها .

وقد تضمن الموضوع الأول دراسة لمفهوم التنمية ومقاييسها، ومظاهر قصور هذا المفهوم رغم شموليته الواضحة، والعلاقة بينه وبين مفهوم النمو Growth، أما الموضوع الثاني فقد تناول العلاقة بين الجغرافيا والتخطيط، وبين التنمية والتخطيط، وأهمية نظرية الموقع Theory of Location بالنسبة للتخطيط الإقليمي، والعلاقة بين الجغرافيا والمشكلات الإقليمية، ودورها - أي الجغرافيا - في حل هذه المشكلات بتطبيق سياسات التنمية الإقليمية Regional Development Policies، في حين عالج الموضوع الثالث العلاقة بين الجغرافيا والتنمية، وأهمية هذا العلم كمعدل لمظاهر اللامساواة المكانية Spatial Inequality، ولدراسة التفاعل المكاني Spatial Interaction، وما يؤدي إليه من أنماط مكانية .

والهدف النهائي لكل ما سبق هو محاولة الاقتراب من المفهوم الجغرافي للتنمية، وهو المفهوم الذي يوصلنا إلى جغرافية التنمية، كل هذا في ظل تحفظ مؤداه أنه من الصعب أن ننظر إلى التنمية على أنها موضوع جغرافي بحت، أو مقصور على علم الجغرافيا وحده دون غيره من العلوم، ومع ذلك فنظراً لأن سطح الأرض وما عليه من ظاهرات مختلفة مكانياً هو ميدان علم الجغرافيا ومجال دراسته، ولأن التغير هو الشيء الثابت الوحيد على سطح الأرض، سواء أكان تغيراً مكانياً يطرأ على الحيز الجغرافي الذي يحتوي الظاهرة الجغرافية، أو تغيراً مادياً يلم بعناصر هذه الظاهرة، فإن لعلم الجغرافيا دوره المهم في عملية التنمية .

أما الدراسة الثانية وعنوانها (أقطاب ومراكز النمو بين النظرية والتطبيق) فقد دارت حول موضوع أقطاب ومراكز النمو Growth Poles, Centers، الذي يمثل أحد أهم الاهتمامات الجغرافية التي تناولت بعض الأبعاد المكانية للتنمية، وهي الاهتمامات التي ظهرت - أول ما ظهرت - في كتابات الأوربيين -

اقتصاديّين وجغرافيين - في خمسينيات القرن العشرين، ثم ازدهرت لتبلغ أوجها في ستينياته وأوائل سبعينياته، عندما أصبحت موضوعاً عالمياً، ليتضاءل الاهتمام بها - أو يكاد - مع بداية عقد الثمانينيات، كل ذلك دون أن تحظى باهتمام يذكر من قِبل الجغرافيين المصريين، وإن كان بعض الاجتماعيين والاقتصاديّين قد اهتموا بها، رغم أهميتها بالنسبة لمصر كدولة نامية من ناحية، وكدولة تنفرد عن غيرها من الدول - أو تكاد - بأن التوزع المكانيّ لمعمورها والتركز السكاني داخل هذا المعمور هما أهم الأبعاد المكانية الواجب إدراكها عند وضع خطط التنمية الإقليميّة والقومية أو أي منهما وتنفيذها ومتابعتها، وذلك للخروج بها من أزمتها الراهنة، من ناحية ثانية، ورغم أهمية أقطاب ومراكز النمو كأداة من أدوات تحقيق التنمية الإقليميّة وإحداث التوازن الإقليميّ من ناحية ثالثة .

وجاءت الدراسة الثالثة بعنوان (المدن الجديدة والتنمية الإقليميّة في مصر) بهدف محاولة الإجابة عن سؤال محدد يتعلق بالارتباط بين كل من: سياسة المدن الجديدة **New Town Policy** وإستراتيجية التنمية الإقليميّة **Regional Development Strategy** في مصر، أو بمعنى آخر فإنها تتساءل عن مدى العلاقة بين انتهاج سياسة التنمية الإقليميّة من ناحية، وتخطيط وإنشاء المدن الجديدة من ناحية أخرى، ولقد قسّمت هذه الدراسة إلى قسمين كبيرين، يدور الأول منهما حول: المفاهيم والإستراتيجيات والأبعاد المكانية والنظرية، وقد تمت مناقشة كل ذلك في مبثني هذا القسم وهما: المبحث الأول، حيث نوقشت مفاهيم: المدينة الجديدة والتنمية الإقليميّة، وألقى الضوء على دور المدن بعامة في التنمية الإقليميّة، أما المبحث الثاني فقد عالج موضوعات: أقاليم التنمية وإستراتيجيات التنمية الإقليميّة، ثم تعرض للعلاقة بين كل من المدن الجديدة وهذه الإستراتيجيات، ليختتم بإلقاء الضوء على عملية « التقلّيم **Regionalization** أو «الأقلمة» التي تعنى كيفية تقسيم الدولة إلى أقاليم من أجل التنمية.

أما القسم الثاني من الدراسة - والذي خُصصَ لموضوع المدن الجديدة في مصر من حيث علاقتها بالتنمية الإقليميّة - جوهر الدراسة - فقد قسّم أيضاً إلى مبثثين ناقش الأول منهما - المبحث الثالث - التنمية الإقليميّة في مصر، بادئاً بإلقاء الضوء على تجربة التخطيط القومي المصريّة، ثم اتجه إلى إيضاح الأبعاد المكانية للتنمية، مبرزاً أهم محاورها، أما المبحث الرابع فقد اختص بالمدن المصريّة الجديدة من حيث: نشأتها وتطورها وتوزعها على محاور التنمية، وعلى الأقاليم الاقتصادية نظرياً وواقعياً، وأنماطها من منظور التنمية، وتبعيتها أو استقلالها عن المدن الأخرى، ثم وظائفها كأقطاب تنمية **Development Poles** أو أقطاب تخفيف **Relief**، أو كمدن مشروعات قومية أو متعددة الأهداف، وكما بدأت الدراسة الثالثة بمقدمة فإنها قد أنهت بخاتمة أوجزت العلاقة بين المدن الجديدة والتنمية الإقليميّة في مصر.

وأخيراً جاءت الدراسة الرابعة بعنوان (الاختلافات الإقليميّة في مستويات التنمية في مصر) وتعد مصر مثلاً واضحاً لبلد تسوده الاختلافات المكانية، ويكفي النظر إلى خريطة المعمور المصريّ وملاحظة نسبته إلى جملة مساحة الدولة واستثنائه بغالبية سكّانها ومدنها، أو تفاوت وحداتها الإداريّة من حيث

المساحة أو السكان أو توزّع مقوّمات التنمية على رقعة هذا المعمور للتدليل على تلك الاختلافات .

وتعرف مصر نوعاً من التفاوت المكانيّ في مقوّمات التنمية وعناصرها، تختلف درجته باختلاف مكانة المكان بالنسبة للمعمور المصري من ناحية، وما يحويه هذا المكان من إمكانيات موضوعيّة ماديّة وبشريّة من ناحية أخرى .

وتهدف الدراسة الرابعة إلى محاولة إظهار التفاوت المكانيّ أو الاختلافات الإقليمية في المستوى الراهن للتنمية في مصر، عن طريق تحديد مستوى التنمية الذي بلغته كل محافظة من محافظاتنا، وذلك باستخدام مقياس عام مُقترح مؤلف من مجموعة من المقاييس الفرعيّة هي مؤشر درجة التنمية، ومؤشر مرتبة التنمية، ومؤشر حالة التنمية .

وقد اعتمدت هذه المقاييس على عشرة من المتغيّرات الاجتماعيّة والاقتصاديّة لتحديد مستويات التنمية التي بلغتها المحافظات هي: متوسط نصيب الفرد من الدخل القوميّ، نسبتا القوي العاملة والقوي العاملة بالصناعة، معدّلا البطالة ووفيات الأطفال الرضّع، عدد الأطباء، مدى توافر كل من المياه النقية والكهرباء، معدل القراءة للبالغين، وعدد أجهزة التلفاز لكل ألف أسرة .

وبعد أن تضمّنت هذه الدراسة عرضاً عاماً لمعظم المقاييس المستخدمة في قياس التنمية اتبعت - باستخدام مؤشّراتها المقترحة - تصنيفين لتصنيف محافظات مصر حسب درجات التنمية ومراتبها وحالاتها، أحدهما رباعيّ والآخر ثلاثيّ، حيث وزّعت هذه المحافظات حسب التصنيف الرباعي على أربع مجموعات من حيث متوسط مصر في كل متغيّر من المتغيّرات العشرة، أما المؤشر الثلاثي فقد وزّعت بمقتضاه هذه المحافظات على ثلاث مراتب تنموية، وقد أجريت الدراسات المطبقة على محافظات مصر قبل ظهور محافظتي: 6 أكتوبر وحلوان ثم إلغائهما، وقبل ظهور المجلس الأعلى لمدينة الأقصر، الذي أصبح فيما بعد محافظة الأقصر فصلا عن محافظة قنا .

الدراسة الأولى

جغرافية التنمية مفهومها وأبعادها

المقدمة

تهدف هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على العلاقة بين علم الجغرافيا من ناحية وعملية التنمية - موضوع الساعة ومجال اهتمام العديد من العلوم الأخرى: إنسانية وطبيعية - من ناحية أخرى، وذلك من أجل إبراز أهمية علم الجغرافيا ودوره الحيوي في دراسة موضوع التنمية، في محاولة للوصول إلى تعريف علمي لما يعرف

بـ « جغرافية التنمية Geography of Development » وذلك عن طريق توضيح مفهوم هذه التنمية وإلقاء الضوء على أبعادها من ناحية، وعلى أهمية الاعتماد على علم الجغرافيا إذا أردنا دراسة موضوع التنمية دراسة شاملة وإدراكه إدراكا كليا من ناحية أخرى، وفي سبيل ذلك تضمنت هذه الورقة ثلاثة موضوعات هي: مفهوم التنمية، العلاقة بين كل من: التنمية والتخطيط والجغرافيا، ومفهوم جغرافية التنمية وأبعادها .

وقد تضمن الموضوع الأول دراسة لمفهوم التنمية ومقاييسها، ومظاهر قصور هذا المفهوم رغم شموليته الواضحة والعلاقة بينه وبين مفهوم النمو Growth أما الموضوع الثاني فقد تناول العلاقة بين علم الجغرافيا والتخطيط، وبين التنمية والتخطيط، وأهمية نظرية الموقع Theory of Location بالنسبة للتخطيط الإقليمي، والعلاقة بين الجغرافيا والمشكلات الإقليمية، ودورها - أي الجغرافيا - في حل هذه المشكلات بتطبيق سياسات التنمية الإقليمية Regional Development Policies، في حين عالج الموضوع الثالث العلاقة بين الجغرافيا والتنمية، وأهمية هذا العلم كمعدّل لمظاهر اللامساواة المكانية Spatial Inequality والتفاعل المكاني Spatial Interaction وما يؤدي إليه من أنماط مكانية .

والهدف النهائي لكل ما سبق هو محاولة الاقتراب من المفهوم الجغرافي للتنمية، وهو المفهوم الذي يوصلنا إلى جغرافية التنمية كل هذا في ظل تحفظ مؤداه أنه من الصعب أن ننظر إلى التنمية على أنها موضوع جغرافي بحت، أو مقصور على علم الجغرافيا وحده دون غيره من العلوم، ومع ذلك فنظرا لأن سطح الأرض وما عليه من ظاهرات مختلفة مكانيا هو ميدان علم الجغرافيا ومجال دراسته، ونظرا لأن التغير هو الشيء الثابت الوحيد على سطح الأرض سواء أكان تغيرا مكانيا يطرأ على الحيز الجغرافي الذي يحتوى الظاهرة الجغرافية، أو تغيرا ماديا يلم بعناصر هذه الظاهرة فإن لعلم الجغرافيا دوره المهم في عملية التنمية .



مفهوم التنمية ومقاييسها :

كل إنسان يريد التنمية، ولكن ماذا يعنى هذا المصطلح الذي استخدم بطريقة فضفاضة ليصف أوضاعا معينة لمجتمعات خاصة، ويفسر عمليات التغير التي مرت بها هذه المجتمعات، ثم استخدم للإشارة إلى مزيج من الخصائص والمميزات المتعلقة بكل من: النمو الاقتصادي **Economic Growth** أو الرفاه الاجتماعي⁽¹⁾ **Social Welfare** أو التحديث⁽²⁾ **Modernization** وهناك اتفاق عام على عدم وجود اتفاق تام - حتى الآن - بين مختلف الباحثين على مفهوم التنمية، ومن ثم فلا يوجد تعريف واحد جامع مانع لهذا المفهوم، الذي بدأ اقتصاديا فاجتماعيا، وانتهى بأن أصبح مفهوما شاملا، ولذلك تتفاوت مقاييس التنمية من مجال بحث علمي إلى مجال آخر، بحيث أصبحت التنمية تعرّف - في ضوء تعدد مفاهيمها - من المقاييس الدالة عليها أكثر من تعريفها بواسطة تعريفاتها وتتنوع مقاييس التنمية ما بين اقتصادية واجتماعية⁽³⁾ ومادية ولا مادية، وكمية ونوعية، ولا عجب في هذا، فقلما تتفق العلوم الإنسانية على مواقف فكرية موحدة، خاصة وأن الإنسان - محور اهتمام هذه العلوم - متغير بدوره زمانيا ومكانيا، وهذا التغير الإنساني - بدوره - يتفاوت زمانيا ومكانيا هو الآخر، ومن ثم تتفاوت التنمية بشدة من حيث: مفهومها، وأهميتها، ودرجة الحاجة إليها ما بين سكان ناطحات السحاب في مدينة نيويورك من ناحية، وسكان المناطق التي تعاني من الجفاف والتصحر في غرب إفريقيا، أو سكان مناطق الفقر الريفية في الهند من ناحية أخرى⁽⁴⁾ .

قصور مفهوم التنمية رغم وضوح شموليته

واجهت المفهوم التقليدي للتنمية، والمجالات التي استخدم فيها هذا المفهوم عدة اعتراضات وبضعة انتقادات أهمها:

إن مصطلح التنمية قد قيّد نفسه بظاهر الكلمة الدالة عليه، وحدّد التنمية بعدد من المخرجات - **Outputs** - بدون تحديد مواز لهوية الطريقة التي تحدث بها العلاقات بين هذه المخرجات .

إن هذا التحديد الافتراضي للتنمية قد وضع على أساس ضيق جدا، ثم فرض بعد ذلك على أوضاع وظروف متنوعة، ومن ثم أغفل أن الطرق الخاصة التي تستجيب بها بناءات اجتماعية معينة لعملية التغير هي ذاتها طرق متغيرة، بسبب توليفة العلاقات المتشابكة المتكاملة المترابطة **Integrated** بين العمليات الداخلية والخارجية المكوّنة لهذه البناءات⁽⁵⁾ ومن أبرز الأمثلة على ذلك محاولة تطبيق نموذج المراحل لروستو **Rostow, W.** والذي وُضع مطابقا لظروف دول غرب أوروبا على مناطق أخرى غير التي وضع طبقا لظروفها⁽⁶⁾ .

وإذا كان الاتفاق التام على مفهوم التنمية لم يحدث حتى الآن، فإن الاتفاق على شموليتها **Comprehensiveness** وتكاملها **Integration** قد أصبح موضوعا متكررا في أدب التنمية، التي وإن كانت قد بدأت اقتصادية، ثم

اجتماعية، ثم اجتماعية/ اقتصادية Socio - Economic إلا أنها قد انتهت الآن إلى كونها عملية كلية تتناول كافة النواحي المادية والمعنوية، الكمية والكيفية للمجتمع:

فلم تعد التنمية الاقتصادية مساوية للتنمية الكلية للمجتمع، إنها جزء واحد فقط من التنمية العامة (7) وإذا كان البعض لازال يركز على الجوانب الكمية من عملية التنمية باعتبارها - أي التنمية - مصطلح نسبى يشير إلى تغيير كمي (8) فإن معظم الباحثين قد أصبحوا مدركين لشمولية التنمية التي تشمل أكثر من مجرد النمو الاقتصادي، أو هي النمو الاقتصادي المقترن بتغيير نوعى في المستويات الاجتماعية والاقتصادية (9) والتي يجب أن تتضمن تغييرا نوعيا وكميا في كل من المجتمع والاقتصاد معا، لأن الترابط الوثيق بينهما يحول دون نجاح تنمية اجتماعية أو اقتصادية بصورة منفصلة فالتنمية هي حسيطة عوامل متعددة مترابطة يؤثر كل منها في الآخر ويتأثر به وليس المهم هو الزيادة في الموارد أو الإنتاج، ولكن الأهم هو أثر هذه الزيادة على مستويات معيشة السكان (10) فالعجز في التنمية الاقتصادية عامل له أثره الواضح في عرقله التنمية الاجتماعية، كما أن القصور في الأخيرة بدوره يمثل إحدى العقبات الخطيرة التي تعترض طريق الأولى (11).

التنمية والنمو :

تدور الأسئلة المطروحة عن التنمية في دولة ما حول موضوعات ثلاث هي: الفقر Poverty البطالة Unemployment اللامساواة Inequality، فإذا تناقصت هذه الثلاثية أو أي من مكوناتها في دولة ما، فإن هذه الدولة تكون قد شهدت عملية تنمية، أما إذا ازداد واحد أو أكثر من هذه الموضوعات تدهورا، فإنه « من الغريب أن ندعو ما نتج بالتنمية، حتى وإن تضاعف الدخل الفردي في تلك الدولة» (12) وإذا كان النمو الاقتصادي يعتبر مكونا أساسيا من مكونات التنمية، فإنه ليس المكون الوحيد، فالتنمية ليست ظاهرة اقتصادية بحتة (13) ولكن مضمونها الجوهري يتطلب منها أن تتضمن أكثر من الجانب المادي أو التمويلي في حياة البشر لأنها ليست مرادفا لارتفاع الدخل (14) ولذلك فإنها يجب أن تدرك على أنها عملية متعددة الأبعاد Multi-Dimensional Process تتضمن إعادة تنظيم وإعادة توجيه للنظم الاقتصادية والاجتماعية، بما يؤدي إلى تغييرات جذرية في البناءات الاجتماعية والمؤسسية والإدارية، فضلا عن الأوضاع العامة، بل وحتى العادات والتقاليد في بعض الحالات (15).

وفي ضوء إدراكهم لشمولية التنمية، أقر العديد من الباحثين بعدم جدوى الاعتماد على انخفاض متوسط الدخل الفردي كمؤشر كاف للدلالة على «عدم التنمية» أو قلتها أو ما يعرف بالتخلف Underdevelopment مع الأخذ في الاعتبار أن ما يحيط بمفهوم التنمية من تنوع وتفاوت ينطبق أيضا على مفهوم التخلف، كما أقر هؤلاء الباحثون بعدم جدوى الاعتماد على معدل نمو هذا الدخل عبر الوقت كمؤشر لمعدل التنمية، فالفرق بين التنمية في الدول المتقدمة Developed والنامية Developing يكمن في أن الأوضاع والمؤسسات في الدول الأولى قد هيئت وأعدت لتقبل التجديدات Innovations بينما تعاني

مثيلاتها في الدول النامية من وجود عوائق مزمنة ومتوطنة تقف في طريق التنمية (16) .

علم الجغرافيا والتخطيط :

العلاقة بين كل من علم الجغرافيا والتخطيط علاقة قديمة وقوية، فرغم أن الثاني لا يعتبر موضوعاً من موضوعات الأول، إلا أنه - في بعده الإقليمي والقومي - يحتاج إليه ويعتمد عليه، وليس الهدف هنا هو سرد تعريفات كل منهما بقدر ما هو إظهار ما بينهما من علاقات، وهى العلاقات التي تظهر أكثر ما تظهر في التخطيط الإقليمي، الذي هو حلقة الوصل بينهما، وذلك لأنه يهدف إلى تحقيق تفاعل عضوي وتكامل حيوي داخل الإقليم و/أو بين الأقاليم، يؤدي إلى سيادة مبدأ المساواة الإقليمية Regional Equality الذي يحاول أن يوائم بين مثالية المساواة وواقع الاختلاف، وذلك بهدف إعادة التنظيم الداخلي للمكان (17).

ويرتبط التخطيط بالجغرافيا ارتباطاً وثيقاً، فهو كما قال فريمان، Freeman T. له أساس جغرافي لا يمكنه الهروب منه (18) فرغم أن المخطط يعمل في حدود القانون وفي ظروف اقتصادية متغيرة وهو مدرك للحاجات الاجتماعية للناس، إلا أنه يعمل - في كل الأوقات على الأرض، ولذلك فهو في حاجة إلى فهم المظهر الأرضي العام Landscape General القائم قبل أن يبدأ في التعامل معه من أجل تعديله، والجغرافي هو الذي يمكنه إعطاء صورة شاملة كاملة عن هذا المظهر لذلك المخطط، ليتمكن من فهمه فهماً سليماً، كما أن الشخصية الإقليمية مطمح جغرافي أثير، والتخطيط الإقليمي هو نتاج امتزاج البحث الجغرافي بموضوع التخطيط، فعلم الجغرافيا يدرس الأقاليم، فيحيط بكل خصائصها الطبيعية والبشرية، والجغرافي له دور مهم في المساعدة على وضع الخطط الإقليمية الهادفة إلى تحقيق التنمية، لأنه يكون قادراً على إدراك العلاقات القائمة والمتبادلة بين أجزاء الأقاليم Regional Inter أو بين هذا الإقليم وغيره من أقاليم الدولة Intra Regional وذلك من أجل تقويم المواقع الأكثر مناسبة لتوطين النشاط البشرى (19) .

ويهتم علم الجغرافيا بموضوعات التخطيط الإقليمي لأن العوامل المتحركة في عمليات استخدام الأرض تتأثر بالبيئة، وتؤثر فيها، ومن ثم لا يمكن معالجة هذه الموضوعات - الهادفة إلى تحقيق التنمية - بعيداً عن البيئة، سواء أكانت هذه البيئة عاملاً مؤثراً أو متأثراً (20) أو بمعنى آخر لا يمكن تحقيق التخطيط الهادف إلى التنمية بدون فهم العوامل الجغرافية التي أنشأت المظهر الأرضي العام، والتي سوف تظل تؤثر فيه على الدوام (21) .

وإذا ما اعتبرنا أن التخطيط القومي هو التوزيع الإقليمي لعناصر الخطة القومية حسب مشكلات واحتياجات ومقومات أقاليم الدولة المختلفة، فليس أقدر من علم الجغرافيا على دراسة التفاوتات الإقليمية Regional Disparities المتعلقة بهذه المشكلات والاحتياجات والمقومات، وعلى إدراك علاقة كل ذلك وترابطه بالتنمية الإقليمية (22) .

التنمية والتخطيط :

توجد علاقة قوية و«حتمية» بين كل من التنمية والتخطيط - لكونها علاقة الهدف بأسلوب تحقيقه، فنظراً لأن الأخير هو وسيلة تحقيق الأولى، فإننا نجد أن مستويات التخطيط تتفاوت بتفاوت مستويات التنمية، ولهذا يتدرج التخطيط من: المحلي Local إلى الإقليمي Regional إلى القومي National بتدرج المدى المكاني المراد تحقيق التنمية خلاله، وما الأقسام التخطيطية الكبرى في بعض الدول إلا أطر مكانية لتحقيق التنمية عن طريق التخطيط الإقليمي Territorial (23) Planning) ومنذ عام 1952م عندما تبنت الهند خطتها الخمسية الأولى، أصبحت كلمة تخطيط - عملياً - مرادفاً لكلمة تنمية في الدول الأقل نمواً، وقد أظهر مسح مكثف للبنك الدولي أنه لا توجد دولة واحدة من هذه الدول لم تشهد ولو خطة واحدة، فمن نيجيريا إلى نيكاراغوا، ومن مالي إلى ماليزيا، يوجد إجماع على أن التخطيط هو أفضل وسائل تحقيق التنمية (24).

ونظراً لأن الأقاليم تتميز باختلافها من حيث مواردها وإمكاناتها ومشكلاتها فإنه لا يمكن وضع أسس ثابتة - ثباتاً دائماً - للتخطيط الهادف إلى التنمية، ومن ثم تستمر الحاجة إلى علم الجغرافيا راصد التغير الذي يطرأ على ظاهرات سطح الأرض ومفسره، الذي يتولى عملية مسح وتقويم هذه الموارد وتلك الإمكانيات من أجل وضع الخطة المثلى للتنمية لكل إقليم، حسب الخصائص الجغرافية التي تميزه عن غيره من الأقاليم، ومن هنا تتجلى قيمة و- نفعية - علم الجغرافية بالنسبة لكل من التخطيط والتنمية لأنه « لا يوجد علم يمتد مجاله ليشمل كل عناصر البيئة أكثر من علم الجغرافيا، الذي يعتمد على الربط والتعليل في إسهامه في معالجة مشكلات التنمية والتخطيط» (25).

التخطيط الإقليمي ونظرية الموقع :

يستمد التخطيط الإقليمي والحضري جذوره من نظرية الموقع، ولهذا فقد اعتمدت دراسات التخطيط والتنمية الإقليمية على هذه النظرية حتى تتمكن من إيجاد حلول جغرافية للأبعاد المكانية لمشكلات التخطيط والتنمية (26) وعندما تبين أن الاتجاه التخطيطي المرتكز على نظرية الموقع قد تعامل مع الظاهرات - المشكلات - كموضوعات مستقلة، أي أنه قد أغفل ما بينها من ترابط وتكامل وعلاقات متبادلة Interrelationships قامت نظرية التنظيم المكاني Spatial Organization Theory بتطوير التفكير في عمليات التخطيط الحضري والإقليمي، وقد اعتبرت نظرية أكثر شمولاً في توجهاتها من النظريات التقليدية للموقع، لأنها أصبحت تنظر إلى العملية التخطيطية من خلال نظام من المواقع المترابطة المتفاعلة (27).

وقد تعرضت نظرية التنظيم المكاني - بدورها - إلى عدة انتقادات لأنها اهتمت ببعض الأقاليم دون غيرها، مما أفقدها التركيز على موضوع التوازن الإقليمي كنظام متحرك « دينامي » قائم على التبدل والتغير، وهنا قامت نظرية النمو الإقليمي (28) Theory of Regional Growth) بإكمال النقص الذي عانت منه نظرية التنظيم المكاني، وذلك من خلال التأكيد على دينامية العلاقات المتداخلة بين عناصر النظام الإقليمي .

ولكن نظرية النمو الإقليمي تعرضت - متعددة الأخرى - إلى النقد، وذلك بسبب إفرازها لما يعرف بالنمو الاستقطاب (29) Polarized Growth وهو نمط من النمو يتسم بالاحتكارية، بمعنى ظهور التنمية - سواء عن طريق مراكز أو/ وأقطاب النمو (30) Growth Poles /Centers أو عن طريق مناطق التنمية (31) Development Areas في الأقاليم ذات الإمكانيات المساعدة على تحقيق التنمية، مع ترك المناطق الأخرى التي لا تتمتع بمثل هذه الإمكانيات دون أن تدخل في إطار الخطة العامة للتنمية الإقليمية (32) وهنا أدخل فريدمان J. Freidmann. مفهوم التنمية الاستقطابية Polarized Development (33) للتخلص من عيوب النمو الاستقطابي، على أساس أن النمو يعنى تغيراً كمياً في خصائص الظاهرات، بينما تعنى التنمية تغيراً كمياً ونوعياً معاً، وهنا تجدر الملاحظة أن الاهتمام بموضوع التنمية قد تطور مفهوماً وتطبيقاً بانتقاله من مفهوم النمو إلى مفهوم التنمية، ومن الخصائص الكمية إلى الخصائص النوعية، ومن التركيز على العلاقات الثابتة إلى التأكيد على العلاقات الدينامية المتبادلة، ومن ثم يمكن القول أن شمولية التفكير العلمي في موضوع التنمية قد تحققت عن طريق سلسلة معقدة من التطورات النظرية والعملية.

الجغرافيا والمشكلات الإقليمية :

أظهر استعراض مفاهيم التنمية السابقة الذكر أن العلاقة بين كل من: التنمية والجغرافيا والتخطيط قد تمخضت عن عدة أفكار ومفاهيم تعكس أهمية المنهج الجغرافي في حل المشكلات الإقليمية، ومن هذه المفاهيم فكرة التنمية الإقليمية المتكاملة، التي تتمثل في عملية توزيع الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية في إقليم ما توزيعاً متساوياً بقدر الإمكان على كافة أجزاء هذا الإقليم، من أجل تحقيق التنمية المتوازنة وهي الفكرة التي طبقت في العديد من الدول، كفرنزويلا والمجر وجنوب أفريقيا (34) وإسرائيل (35) التي كان إنشاء مدن التنمية فيها منذ عام 1948 يهدف إلى إعادة توزيع السكان من ناحية، وإلى تقليل حدة الهيمنة الحضرية Urban Dominance للمدن كبيرة الحجم ، مثل تل أبيب من ناحية أخرى، وذلك من أجل تحقيق هدف قومي - إقليمي مزدوج يتمثل في سد الثغرات الإقليمية الموجودة في بعض الأقاليم المفتقرة إلى المدن لتقليل التباين الإقليمي فيما يتعلق بالتنمية والفروق بين الأقاليم (36) .

ويتضمن الاتجاه التكاملي للتنمية نمطين من أنماط التكامل، أحدهما وظيفي Functional والآخر مكاني أو حيزي Spatial، ويتمثل النمط الأول في إدماج كافة الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع في كل واحد، مما يعنى ترابط الموضوعات الصحية والتعليمية والزراعية والصناعية وغيرها من عناصر الحياة البشرية، بحيث يؤدي التغير في أحدها إلى تغير مماثل في الموضوعات الأخرى ، وهنا تفيد سياسة التنمية من العلاقات المتبادلة بين هذه الموضوعات Interacted/ Interrelated Relationships ومن كيفية توزيعها أو انتشارها (37) أما النمط الثاني فيظهر نتيجة لتوقف العلاقات المتبادلة بين الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية على أماكن توزيعها ومواقع توطنها، بحيث يؤدي إدراك العلاقات المكانية بين الأنشطة القائمة في المكان إلى إدراك النمط الذي يتحكم في انتشارها أو تركزها (38) .

ولمّا كان تطوير الجزء يؤدي إلى تطوير الكل كالوصول إلى التنمية الشاملة عن طريق تحقيق التنمية في مختلف قطاعات المركّب الاجتماعي - الاقتصادي للمجتمع، فإن التنمية الإقليمية من هذا المنطلق تعتبر واحداً من مكونات عملية التنمية الكلية، ومن ثم فإن تحققت التنمية في أقاليم الدولة أو في مناطقها، فإن المحصلة النهائية متعددة تحقق التنمية الكلية في هذه الدولة، وذلك من وجهة النظر المكانية.

التنمية الإقليمية وأقاليم التنمية :

تتحقق التنمية الإقليمية عن طريق السياسة الإقليمية Regional Policy إحدى نتائج العلم الإقليمي (39) Regional Science وهى تلك السياسة الموجهة نحو حل مشكلات التنمية غير المتساوية إقليمياً (40) والناجمة عن عدم التساوي الجغرافي في توزيع مقومات وظروف الإنتاج الاقتصادي والوضع الاجتماعي، وذلك نتيجة لإدراك عمليات التغير غير المتساوية إقليمياً، وللوعي بالنتائج المحتملة للتغير على هذه الأقاليم، وتهدف هذه السياسة إلى تحقيق الرفاهية الاجتماعية الإقليمية Regional Social Welfare عن طريق تحقيق التنمية الإقليمية (41) بواسطة تحسين ظروف الإنتاج الإقليمي، بالاستثمار في البنية الأساسية الإقليمية Regional Infrastructure أو بإعادة التنظيم المكاني للقوى العاملة الإقليمية في تركزات جغرافية أكثر سهولة في استخدامها، بمعنى أن هذه السياسة متعددة محاولة لتحديث وإعادة بناء القاعدة الإنتاجية للاقتصاد الإقليمي، عن طريق تعزيز عمليات التغير أو الانتقال الموقعي المتوافقة مع النمط الإنتاجي الأكثر فعالية (42) ومن هنا تتأكد أهمية السياسة الإقليمية كجزء جوهري من عملية شمولية التنمية، كما تتأكد أهمية المنظور الإقليمي للجغرافيا في حل مشكلات الأقاليم (43).

ويمكن اعتبار مفهوم مناطق التنمية Development Areas بمثابة المحفّز الفكري لموضوعات التنمية الإقليمية، فالجغرافيا تدرس الأماكن بغية تحديد الأقاليم، ومن ثم يمكن اعتبار مناطق التنمية بمثابة أقاليم تنمية وذلك على أساس أن ما يجمعها معا ويفرقها عن غيرها - أي هذه الأقاليم - هو حاجتها إلى التنمية، فعلى سبيل المثال كانت مناطق التنمية في بريطانيا في أعقاب الحرب العالمية الثانية متعددة الأقاليم التي حددت على أنها في حاجة إلى المساعدة في سياق التخطيط بين - الإقليمي Interregional Planning الذي كان يمثل الحلقة الأخيرة في سلسلة من السياقات الموجهة على أساس مناطقي Area - Based (44) حيث اتبعت سلطات التخطيط في هذه الدولة أسلوب ضبط التنمية Development Control للتحكم في عمليات استخدام الأرض من أجل تحقيق التنمية (45).

وترجع أهمية المفهوم الجغرافي لموضوع التنمية الإقليمية إلى طبيعة المنظور الجغرافي لكل من: الإقليم والتنمية، فالإقليم من أبرز المفاهيم الجغرافية، بل إن غاية البحث الجغرافي متعددة الوصول إلى تحديد ملامح الشخصية الإقليمية، أما التنمية، فليس أقدر من الجغرافي على دراستها دراسة شاملة من كافة أبعادها الاجتماعية والاقتصادية والمكانية خاصة إذا ما وضع في الاعتبار أن من أهداف

علم الجغرافيا - أو على وجه الدقة المادي التطبيقية للعلم - تحسين سطح الأرض بوصفه مكانا للحياة البشرية، ولذلك تهتم الجغرافيا بالمشكلات المكانية الإقليمية، من حيث دراسة أسسها وتحديد أسبابها ووضع حلولها، كما أن الجغرافيا تعتبر ميدان بحث علمي له نتائج ذات أهمية كبرى في تحقيق التوازن الإقليمي أو المساواة الإقليمية، وذلك عن طريق العمل على تقليل التفاوتات الإقليمية داخل الإقليم الواحد، والحد من هذه التفاوتات فيما بين الإقليم المختلفة داخل الدولة.

وتتلخص فكرة أو مفهوم التنمية الإقليمية في تلك العملية - النظرية أو التطبيقية - التي تؤدي إلى حدوث عدة مظاهر تدل على تغير اللاندسكيب النفعي «Beneficial Landscape» لإقليم ما، بما يحقق وضعاً أفضل لسكان هذا الإقليم، أو بمعنى آخر يمكن تعريف التنمية الإقليمية بأنها تلك التغيرات - والتغير من أهم اهتمامات علم الجغرافيا - التي تطرأ على حالة إقليم ما بطريقة مقصودة بهدف تحسين أوضاع حياة سكانه، وتقليل التفاوتات المكانية/ البشرية Spatial/Human Disparities بين أجزائه المختلفة، وذلك عن طريق الاستخدام الأمثل لموارده المادية، وتحسين كفاءة موارده البشرية بكافة تفصيلاتها، ويمكن اعتبار تحقيق هذه الأهداف بغرض تقليل التفاوتات بين أقاليم الدولة أحد مفاهيم التنمية الإقليمية (46).

الجغرافيا والتنمية :

إذا تفحصنا موضوعات علم الجغرافيا - الطبيعية والبشرية - فإننا سوف نجد أن مفردات هذه الموضوعات تشكل الأساس الفردي للتنمية، التي لم تعد مقصورة على جانب واحد اقتصادي أو اجتماعي، وإنما أصبحت عملية كلية، فلم تعد توجد تنمية اقتصادية فقط أو تنمية اجتماعية مستقلة، بل «تنمية فقط»، يصحح بها الإنسان الأوضاع السائدة في الجوانب الاجتماعية والاقتصادية المتعددة المتشابكة، والتي تتطلب دراسة جوانب متعددة من جغرافية الإقليم الذي يرغب الدارسون في تحسين ظروف الحياة فيه .

وللمفاهيم العلمية الخاصة مثل «الحركة» و«التنمية» تفسيرها الخاص في الجغرافيا، والذي قد يتعارض مع القراءة العلمية العامة لهذه المفاهيم، فالحركة متعددة من انتقال المادة - معلومات/ طاقة / سكان - من نقطة جغرافية إلى نقطة أخرى، على أن يتضمن هذا الانتقال تغطية المكان الحيز Space بمقياس بعدى، أما التنمية فتعني تغيراً في بنية المكوّنات الجغرافية، عادة ما يكون مصحوباً بتغيرات تطويرية (47) ولهذا تهتم جغرافية التنمية بالانتشار المكاني للتجديدات المؤدية إلى إحداث التنمية .

والتنمية متعددة عملية تغيير لأوضاع معينة من مرحلة إلى مرحلة أخرى أفضل منها، وهذه الأوضاع تحدث في المكان، وهو الإطار الذي تتحرك بداخله الدراسات الجغرافية، والذي يمثل الناظم الفكري الأساسي للمنهج الجغرافي (48) بحيث يمكن النظر إلى تاريخ علم الجغرافيا كله على أنه تاريخ لمفهوم المكان في الجغرافيا، والمكان يتألف من ظاهرات متنوعة، ويشتمل على إمكانات مختلفة، كما يتسم باختلافات دقيقة تتمثل - في حالة مظاهر التنمية - فيما يعرف بتفاوتاتها المكانية، والتي يعبر عنها بالتنمية غير المتوازنة Unbalanced ومن ثم فإن

بؤرة الاهتمام الجغرافي بموضوع التنمية تتمثل في رصد الحركة: المادية: الهادفة إلى التطوير من أجل التنمية المؤدية إلى تحقيق التقدم، واللامادية: المتمثلة في انتقال الأفكار الجديدة المؤدية إلى الهدف السابق ذاته، ومن هنا تأتي أهمية الاهتمام الجغرافي بموضوع الانتشار المكاني للتجديد أو التجديدات كما أوجزها «هويل H. Hoyle, B., S. عندما كتب:-

Development means change, and the geography of development is basically concerned with the spatial the spread of new ideas, the 'diffusion of innovation adoption of new techniques and the establishment of new forms of production, all of which involves changes in human distributions and movements and in patterns of (49) human activities.

فالجغرافيا في الحقيقة «منهج بحث أو طريقة دراسة أو متعددة طريقة نظر إلى الناس والأشياء في علاقاتها بالمكان (50) والمنهج الجغرافي في دراسة التنمية يتضمن وعيا بالمقاييس المختلفة للنشاط البشرى وبالتفاعل والتداخل بينهما (51).

والتنمية عملية تاريخية، ولكنها جغرافية في الأساس، ليس فقط بسبب متغيراتها وخصائصها الخاصة، ولكن أيضا لأنها نتاج عمل إنساني واع يعمل في ظروف اجتماعية ومادية معينة، والمحاولات التقليدية الواسعة لتحديد التنمية وتجسيدها أو تقييدها في مصطلحات ذات صيغة عالمية أحادية البعد، أو لبناء نماذج محددة مقيدة، محاولات اصطدمت كلها بالظروف الجغرافية والتاريخية وبالعمليات الاجتماعية المتغيرة، التي يمكن عن طريقها تحقيق التنمية (52) وفي هذا تأكيد آخر على شمولية التنمية، وشمولية المنهج الجغرافي إذا ما تناول مثل هذا الموضوع .

اللامساواة المكانية والتنمية الإقليمية :

لقد أصبحت اللامساواة المكانية والتنمية الإقليمية ذات أهمية بارزة في العلم الإقليمي، وهي ليست بعيدة عن الحقيقة التي تقول بأن الاختلافات والفروق بين الأقاليم متعددة من الأسباب الكبرى التي أضافت إلى التفكير العلمي في موضوع عدم الانتظام المكاني وما يتصل به من مشكلات، ورغم ذلك فقد عولج موضوع التفاوتات المكانية والتنمية الإقليمية بطريقة مجزأة، إذ تضمنت دراسات هذا العلم نمطا واحدا من أنماط عدم المساواة الإقليمية، ذا عدد محدود من العلاقات بين المظاهر المختلفة لهذه التفاوتات، ومن ثم عولجت موضوعات مثل: الإسكان وتوزيع الدخل كموضوعات منفصلة (53) وفي هذا دليل واضح واعتراف صريح من غير الجغرافيين بضرورة البحث عن نظام علمي يستطيع تجميع كل هذه الأنماط في منظور بحثي واحد، وعلم الجغرافيا هو الذي يمكنه أن يفعل ذلك، بحث كان الاختصاص الأكاديمي الآخر والوحيد الذي يشارك الجغرافيا رأيها الشامل والإجمالي الذي تقدمه عن العلاقات المكانية هو العلم الإقليمي Regional Science كما تمثله نظرية إيزارد Izard, W. فإن هذا العلم

يغلب عليه المنهج الاقتصادي النظري التجريدي ، بينما الجغرافيا علم تجريبي أساسا (54) .

التفاعل المكاني والأنماط المكانية:

يؤدي التفاعل المكاني Spatial Interaction إلى إيجاد الأنماط المكانية التي ينتج عن تنوعها ذلك الاختلاف المكاني الذي يتميز به سطح الأرض، وهذا الاختلاف هو ناتج عمليات عديدة ومتنوعة، يستطيع الجغرافي - بمنهجه الشامل - أن يتوصل إليها، كما أن هذا الاختلاف بدوره يمثل سبباً أو أساساً لنتائج أخرى متعددة ما يعرف بالتفاوتات المكانية في توزيع الظواهر .

ولكن «لأن الإنسان وأعماله الموجودة في المكان والزمان أمور واضحة»، فإنها تبدو وكأنها لا تستحق الذكر، ولكن الاختبار الدقيق لهذه الحقيقة البسيطة يؤكد أنها المكانية، راء في المفاهيم، وعلى تحدّ ذهني يشكل أساس أحد المجالات الجغرافية المعاصرة، وعندما نضع في اعتبارنا وجود الإنسان وأعماله في الزمان والمكان فإننا لا نفكر في البناءات الثابتة والعلاقات الساكنة، بل نركز بؤرة تفكيرنا بوضوح على الأنماط المكانية الدينامية.

ولهذا فقد أصبحت عمليات الانتشار المكاني التي تحدث في المكان خلال الزمان قلب الاهتمام الجغرافي (55) فالجغرافيا متعددة علم العلاقات التي تربط بين الظواهر المكانية ، ونتاج التفاعل والتكامل والترابط بين هذه الظواهر داخل إطار المكان (56) .

والجغرافيا - كعلم مكاني - بما يتضمنه ذلك العلم أو المكان من توزيعات واختلافات وائتلافات مكانية ناتجة عن التفاعل المكاني - متعددة أقدر العلوم على إعطاء وصف دقيق مصحوب بتفسير منظم وعقلاني للخصائص المتغيرة لسطح الأرض، ولذلك فهي أقدر العلوم أيضا على تحديد وتفسير مواقع ومظاهر اللامساواة الإقليمية فيما يتعلق بخصائص التنمية، كالتفاوتات المكانية في توزيع الموارد الاقتصادية، وفي مراكز العمران (57) وفي مناطق الدخول النقدية الفردية (58) .

والجغرافي يمكنه « تقديم الاقتراحات المؤدية إلى استبعاد العوامل التمييزية التي تعوق تحقيق التوازن بين الأقاليم المختلفة في الدولة » (59) وهناك شك كبير في إمكانية دراسة موضوع التنمية على مستوى أي حيز مكاني سواء أكان منطقة صغيرة أو دولة ما أو العالم برمته دون الإفادة من علم الجغرافيا، الذي يهدف إلى تحسين سطح الأرض كمكان للحياة البشرية (60) فما يزال بإمكان الجغرافيا أن تقدم رأيا شاملا وإجماليًا عن العلاقات المكانية في الشؤون البشرية، متجاوزة التقسيم التقليدي للظواهر إلى ظواهر اقتصادية واجتماعية وسياسية (61) .

ونظرا لأن التنمية ليست وفقاً على نظام علمي بذاته فانه لذلك لا يوجد ما يقف أمام الجغرافيا وهي تقتفى أثر العوامل الطبيعية والبشرية التي تقف كعقبة أمام تحقيق التنمية أو التي تيسرها وتساعد عليها، فالتنمية عملية يقوم بها الإنسان عند رؤية الظاهرة، وتعديلات نفعية في بيئته بهدف تحسين حياته على سطح الأرض (62) وبما أن التنمية في جوهرها متعددة عملية تغيير يقوم بها الإنسان لصالحه

مستغلا إمكانات بيئته، فإن للتنمية اتصالا بكل من البيئة والمجتمع الذي يعيش في هذه البيئة .

هي ما وضعنا في الاعتبار أن التنمية تحدث في المكان الذي هو ميدان علم الجغرافيا فإنها - أي التنمية - تعتبر أحد محاور اهتمام هذا العلم؛ المهتم أصلا بالعلاقة بين الإنسان وبيئته، والذي يتبين اتجاهه إلى الميدان التطبيقي في اعتناؤه بمشكلات المجتمع وتوزيع وتنظيم مرافقه وخدماته داخل الإطار الإقليمي الذي يشغله هذا المجتمع (63).

ومن ثم تبرز أهمية الدراسات الجغرافية لموضوع التنمية « كنظام علمي يتولى العناية بأحد أهم أبعاد هذا الموضوع ألا وهو بعده المكاني (64) ، فلم تعد بؤرة الاهتمام الجغرافي تتمحور حول ظاهرة محددة بقدر ما أصبحت تركز على البعد المكاني لهذه الظاهرة ، وذلك بعد أن تحول الفكر الجغرافي من مجرد محاولة إشباع تطلعات الإنسان إلى العمل على إشباع حاجاته (65).

ويستدل من مؤشرات التنمية في العالم، والتي ترد في تقارير البنك الدولي عن التنمية العالمية (66) أن هذه المؤشرات تتعلق بموضوعات اقتصادية واجتماعية يدل استعراض مفرداتها على أهمية علم الجغرافيا في هذا الصدد، ومن هنا تتوافق شمولية عملية التنمية مع شمولية المنهج الجغرافي في دراسة ظواهرات سطح الأرض، ففي الدراسة الجغرافية لموضوع التنمية تتجلى النظرة الشمولية والنزعة التكاملية عند معالجة مقومات التنمية ومعوقاتها .

وعند دراسة الأبعاد المكانية لنتائجها - توزيع عوائد التنمية على الحيز الجغرافي والتفاوتات المكانية فيما يتعلق بهذا التوزيع - ولهذا تتمثل جغرافية التنمية في: دراسة إمكانات ومقومات ونتائج التنمية في المكان، بهدف رصد وتقويم هذه العناصر رسدا وتقويما جغرافيا، باعتبار أن المنظور الجغرافي في تناول موضوع التنمية منظور أكثر من غيره من منظورات العلوم الأخرى شمولاً واستيعاباً لأبعاد عملية التنمية (67).

ويعزى تقرد المنظور الجغرافي لموضوع التنمية بشموليته ومقدرته على استيعاب كافة أبعاد عملية التنمية أكثر من غيره من منظورات العلوم الأخرى - حتى من العلم الإقليمي ذاته - إلى أن المعالجة الجغرافية لموضوع التنمية تتناول الأبعاد: الاقتصادية والاجتماعية والمكانية لهذا الموضوع بكافة تفصيلات كل بعد من هذه الأبعاد (68) كما أنها تتميز بإدراكها ووعيها بالأنشطة البشرية المختلفة في المكان من ناحية، وبالخصائص الطبيعية لهذا المكان من ناحية ثانية، وبالتداخل والتفاعل والتكامل بين هذه الأنشطة وتلك الخصائص من ناحية ثالثة، وهما الإدراك والوعي اللازمين والضروريين لتحليل أنماط البنية الاقتصادية والاجتماعية في المكان (69).

المفهوم الجغرافي للتنمية :

ينبثق مفهوم التنمية في الجغرافيا أو المفهوم إدراكها وهذا هو أهمية من دور الجغرافيا في الكشف عن مختلف جوانب معرفة المكان، فالحقيقة متعددة مجال له

ثلاثة أبعاد في وقت واحد كما أوضح هنتر Hittner, A. ولا بد من فحصها من وجهات نظر ثلاثة حتى يمكن إدراكها وهذه الأبعاد متعددة:

- العلاقات القائمة بين الظاهرات .

- التطور الزمني لهذه الظاهرات .

- التنظيم أو التوزيع المكاني لهذه الظاهرات .

ولهذا فالحقيقة الكاملة لا يمكن الإحاطة بها إحاطة كاملة وتامة في العلوم الأصولية - المهتمة بالعلاقات القائمة وهي البعد الأول، حتى ولو شاركت الدراسات المعاصرة والتطبيقية هذه الحقيقة - التطور التاريخي وهو البعد الثاني لأن هذه الحقيقة لن ترى كاملة إلا إذا نظرنا إليها من وجهة نظر التنظيم أو التوزيع في المكان وهو البعد الثالث (70) .

وتتمثل الدراسة الجغرافية لموضوع التنمية في عملية تطبيق الوسائل الجغرافية مسحا وتحليلا، فهما وتعليلًا - من أجل إدراك وتفسير بعض مظاهر المشكلات البيئية المعاصرة والتطبيق والتخطيط ليسا دخليين على الجغرافيا ، لأن أية عملية تخطيطية يراد بها إزالة وضع قائم أو تعديله أو تنميته ، لا بد وأن تبدأ بمعرفة هذا الوضع، وليس أقدر من علم الجغرافيا على فعل ذلك - خاصة الجانب التطبيقي منها - كما أن جميع عمليات تنظيم المجتمع وتنميته إنما تتم في النهاية في الإطار المكاني، الذي يعد الجغرافي أكثر الباحثين خبرة به (71) ، فقد حان الوقت لتطبيق الوسائل الجغرافية في المساعدة على حل بعض المشكلات المعاصرة والتي من أبرزها: الضغط السكاني المتزايد على المكان، وتنمية المناطق المتخلفة ، وذلك من أجل تحسين الظروف المعيشية لسكان بعض مناطق العالم (72) .

وتكمن إمكانية علم الجغرافيا في حل بعض هذه المشكلات في تمكّن الجغرافيين - في ضوء امتلاكهم لملكة تحديد وبلورة الأبعاد المكانية للظواهر الجغرافية - من إدراك الخصائص المكانية لهذه المشكلات، والإسهام في تحليلها - أو حلها - بطريقة جيدة من خلال تطبيق كل من: النظريات أو المفاهيم أو الأساليب الجغرافية (73) فالجغرافيا عند معالجتها لموضوع التنمية لا يقتصر اهتمامها على مجرد كشف أو اكتشاف الأنماط التي تشكلها مستويات التنمية على مستوى الحيز الجغرافي أيّا كان مداه، وإنما تبحث أيضا عن فهم للأسباب التي أدت إلى وجود مثل هذه الأنماط (74) .

وتتراوح مستويات اهتمام جغرافية التنمية بالموضوع الواحد ما بين إقليم أو منطقة أو دولة معينة من ناحية، والعالم ككل من ناحية أخرى - من المستوى القروي إلى المستوى القاري - ومثال ذلك موضوع أو مفهوم القلب/الهامش - The Periphery- Core Concept أو المركز/الحد الخارجي، والذي يمثل أحد أهم جوانب الأبعاد المكانية للتنمية لاهتمامه بالتفاوتات المكانية في توزيع مستويات هذه التنمية (75) ، فهذا المفهوم يمكن للتفاوتات أن تملأ المكان في مستويات التنمية في دولة ما، أو في أحد أقاليم هذه الدولة، كما هو الحال في كل من البرازيل أو كندا على سبيل المثال (76) .

كما يمكن أيضا تفسير النمط العالمي الراهن للتنمية، والذي يتمثل في انقسام العالم - الآن - إلى جزء متقدم وآخر متخلف، أو إلى قلب متقدم Developed Heartland وظهير متخلف Underdeveloped Hinterland ويتمثل قلب الأرض المتطور أساسا في الدول المحيطة بالمحيط الأطلنطي الشمالي وبعض المناطق المجاورة لها، بينما يتمثل الظهير المتخلف في دول العالم الثالث، مع ملاحظة وجود نطاق انتقالي واستثناءات موضوعية كاليابان وأستراليا وسنغافورة التي تعتبر أجزاء من القلب المتطور ، واقعة في حزام الظهير الأقل تطورا (77).

وينعكس المنظور الشامل الذي ينظر به الجغرافي إلى موضوع التنمية في أنه - أي الجغرافي - لا تستهويه تنمية أحادية الجانب، بل إن الجغرافي الواعي ليشعر بالقلق إذا ما تركز الاهتمام على تنمية أحادية الجانب، فكما أن الفصل بين الجغرافيا الطبيعية والجغرافيا البشرية في إطار علم الجغرافيا يعتبر فصلاً تعسفياً فإن التنمية الكلية أو الشاملة، ذات الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية المتأثرة بالمكان متعددة التنمية التي تملأ عين الجغرافي الحساسة بالمكان وأبعاده.

ولذلك فإن الجغرافي المهتم بموضوع التنمية ،هو أكثر الجغرافيين شمولية في منهجه، فهو جغرافي تطبيقي يضع نصب عينيه القيمة النفعية لعلمه الذي «رغم كونه علم المكان إلا أنه لم يشارك غيره من النظم الأصولية اقتسام عناصر هذا المكان، بل اختص بدراسة هذه العناصر مجتمعة، فاعلة متفاعلة، بكل ما ينجم عن ذلك من علاقات (78) ، فالجغرافيا المعالجة لموضوع التنمية تدرس الأساس الفردي لهذه التنمية ، والخصائص الاجتماعية الخاصة بها، وترصد مناطق الخلل في توزيع كل منهما، مثلما تدرس وتفسر أسباب التفاوتات المكانية في توجيه عملية التنمية، لتضع الصورة المثلى المرتكزة على النظرة الشاملة والكلية لتوزيع مشروعاتها، والوضع الأمثل لتوزيع نتائجها، لتحقيق المساواة المكانية في كافة أرجاء الحيز الجغرافي.



1 (د.م. سميت - جغرافية الرفاه الاجتماعي - تعريب: شاكر خصباك - نشرة قسم الجغرافيا جامعة الكويت رقم 2 - نوفمبر 1988 .

2 (2) Developed Countries , in :- Hoyle , B., S., spatial analysis and Less
Hoyle , B., S., spatial aspects of development , John Wiley & Sons,
.London , 1974 ,p.104

3 (أحمد محمد عبد العال - منطقة غرب فرع رشيد دراسة في جغرافية التنمية - رسالة دكتوراه - المجلس الأعلى للثقافة الآداب جامعة المنيا - 1987 - ص 9 .

4 (حسن الخياط - نحو جغرافية عربية تطبيقية - بحوث المؤتمر الجغرافي العربي الثاني - المجلس الأعلى للثقافة - القاهرة - 1988 - 18 .

5 (Johnston, R., J., et al. eds., the dictionary of human geography, 2nd.)
Edit. , Black Well, Oxford, 1986 , p.106
العالم الثالث - ط2 - دار الطليعة - بيروت - 1983 - ص 103 وص 130 .

- Meier, G., leading issues in economic development, Oxford University() [6](#)
Press, 1970, p.5
- Richardson, H., W., regional growth theory, Macmillan, London, 1973,() [7](#)
p.18
- Riddle, R., ecodevelopment, Gower, London, 1981, p.1() [8](#)
- Courtenay, P., P., geography and development, in: Courtenay, PP, ed.,() [9](#)
geographical studies of development, Longmann. London, 1985, p.5
- 10 () د. ريتشارد هاريسون - نظرة في طبيعة الجغرافيا - ترجمة: عبد العزيز آل الشيخ وعيسى الشاعر
- دار المريخ - الرياض - 1988 - ص 16
- Freeman, T., W., geography and planning, Huchinson & co. LTD.,() [11](#)
London, 1968, p.2
- Ullman , E., regional development and the geography of() [12](#)
concentration , in : Friedmann , J., and Alonso W., regional
development and planning , The MIT Press , Cambridge , Mass. ,
1964, p. 61
- Seamon, D., a geography of liveworld, Croom Helm, London, 1979,() [13](#)
p.77
- Thomas, D., geography and physical planning, in: Cooke R., U., and() [14](#)
Johnson J., H., eds. , trends in geography , Pergamon Press ,Oxford ,
1964, p.61
- Leys C., and Marris ,P., planning and development , in : Seers() [15](#)
,D.and Joy , L., eds., development in a divided world , Penguin Books ,
. London , 1972, p.67
- 16 () صفوح خير - البحث الجغرافي مناهجه وأساليبه - دار المريخ - الرياض - 1990 - ص 64
- 17 () Freeman, T., W, Op.Cit, P.13
- 18 () Ibid. P.37
- 19 () فؤاد محمد الصقار⁹ التخطيط الإقليمي - ط2 - منشأة المعارف - الإسكندرية - 1977 - ص 19
- 20 () المرجع السابق - ص 9 و ص 26
- Dickinson, R., E., regional ecology, John Wiley & Sons, Inc. New() [21](#)
York. 1970, p.1
- Alaev, E., social and economic geography, Progress Publishers,() [22](#)
Moscow 1986, p. 147
- 23 () Leys C., and Marris, Op.Cit.P. 270
- 24 () فؤاد محمد الصقار - مرجع سبق ذكره - ص 27
- 25 () عبد الإله أبو عياش - الجغرافيا والتخطيط - في: عبد الله يوسف أبو عياش [محرر] التخطيط
والتنمية في المنظور الجغرافي - وكالة المطبوعات - الكويت - 1983 -

- Coats, B., E., et al., geography and inequality, Oxford University() [26](#)
Press, 1977 , p.4
- .Richardson, H., W., Op.Cit. P.²() [27](#)
- Mosely , M., J., growth centers in spatial planning , Pergamon Press() [28](#)
, Oxford , 1974 .p.1
- thesis to-Stohr , W., and Todtling , F., spatial equity , some anti() [29](#)
current regional development doctrine , in : Folmer H., and
Oosterhaven , J.,eds , spatial inequality and regional development ,
. Martinus Nijhoff Publishing , Boston , 1979 .p.188
- .Riddle, R., Op.Cit. P.³⁷() [30](#)
- .Richardson, H., W., Op.Cit. P.⁶¹() [31](#)
- .Coats, B., E., Op.Cit, P.²⁴() [32](#)
- level planning in India , in : Sen , L.,-Sen , L., K., the need for micro() [33](#)
level planning and rural growth centers ,-K., ed., readings in micro
. N.I.C.D., Hyderabad , 1972 ,p.41
- [34](#) ()حسن الخياط - مرجع سبق ذكره - 159 .
- [35](#) ()محمد مدحت جابر عبد الجليل - مدن التنمية في فلسطين المحتلة - حولية كلية الآداب جامعة
الكويت رقم 9 - الرسالة رقم 54 - 1988 - ص 13 .
- .Ullman, E., Op.Cit, P.¹⁵³() [36](#)
- .Seamon, D., A., Op.Cit, P.⁴() [37](#)
- .Richardson, Op.Cit, P.¹⁵() [38](#)
- .Johnston, R., J., et al. eds., Ibid, P.²⁴() [39](#)
- .Ibid. P.⁷⁹⁸() [40](#)
- Lavrov ,S., and Sdasyuk ,G., concepts of regional development ,() [41](#)
. Progress Publishers , Moscow , 1988 ,p.37
- towards a general spatial system ؛ Coffey, W., J., geography() [42](#)
.approach, Methuen, London, 1981 , p.25
- .Johnston, R., J., et al. eds., Ibid, P.³³⁹() [43](#)
- .Op.Cit.P.¹⁰⁹() [44](#)
- [45](#) ()أحمد محمد عبد العال - المدن الجديدة والتنمية الإقليمية في مصر - مجلة الآداب والعلوم الإنسانية -
المجلد العاشر - جامعة المنيا - يونيه 1992 - ص ص 75/76 .
- .Alaev, E., Op.Cit, P.³³() [46](#)
- [47](#) ()صفوح خير : مرجع سبق ذكره - 21 .

- Hansen N., M., the challenge of urban growth, Lexigton Books,() [48](#)
 .London, 1975, p.11
- ([49](#))صفوح خير - مرجع سبق ذكره - ص 39 .
- ([50](#)) Hoyle, B., S., Op.Cit. , P.7.
- ([51](#)) Johnston, R., J., et al. eds., Ibid, P.103.
- ([52](#)) Folmer H., and Oosterhaven , J., spatial inequality and regional development , in : Folmer H., and Oosterhaven , J., eds , spatial inequality and regional development , Martinus Nijhoff Publishing , Boston , 1979 ,P.13
- ([53](#)) د.م. سميث - مرجع سبق ذكره - ص 14 .
- ([54](#)) Abler, R., et al. spatial organization, Prentice Hall, London, 1972, ,P.89
- ([55](#)) صفوح خير - مرجع سبق ذكره - ص 5 .
- ([56](#)) د. ريتشارد هاريسون - مرجع سبق ذكره ت ص 2 .
- ([57](#)) محمد خميس الزوكه - التخطيط الإقليمي وأبعاده الجغرافية - ط3 - دار الجامعات المصرية - الإسكندرية - 1984 - ص 27 .
- ([58](#)) صفوح خير - مرجع سبق ذكره - ص 64 .
- ([59](#)) محمد مدحت جابر عبد الجليل - مرجع سبق ذكره - ص 22 .
- ([60](#)) د.م. سميث - مرجع سبق ذكره - ص 4 .
- ([61](#)) Seamon, D., Op.Cit, P.15.
- ([62](#)) صفوح خير - مرجع سبق ذكره - المكان نفسه .
- ([63](#)) أحمد محمد عبد العال - منطقة غرب فرع رشيد دراسة في جغرافية التنمية - مرجع سبق ذكره - ص أ.
- ([64](#)) فؤاد محمد الصقار - مرجع سبق ذكره - ص 2.
- ([65](#)) The World Bank, world development report, New Kork, 1988, P.22.
- ([66](#)) أحمد محمد عبد العال - المرجع السابق - ص 2.
- ([67](#)) المرجع السابق - ص أ.
- ([68](#)) المرجع السابق - ص ب.
- ([69](#)) صفوح خير - مرجع سبق ذكره - ص 4 .
- ([70](#)) حسن الخياط - مرجع سبق ذكره - ص 42 .
- ([71](#)) Frazier , J.,W., applied geography : a perspective , in : Frazier , J.,W,() ed., applied geography , Prentice Hall , inc., Englewood Cliffs , New Jersey , 1982 ,P.3 . Courtenay, PP., Op.Cit. P.1
- ([72](#)) Ibid.P.4.

[73](#) () Coats, B., E., Op.Cit, P.⁵

[74](#) () Wadhen M., urban and regional planning in Brazil, Applied Geography and Development, vol. 16, 1981, p.68

[75](#) () Courtenay, P., P., Op.Cit, P.⁵

[76](#) () عمر الفاروق سيد رجب - نحو نظرية جغرافية للتخطيط - ندوة الجغرافيا والخرائط - كلية الآداب جامعة الإسكندرية - مارس 1990 - ص 2.

[77](#) () المرجع السابق .

[78](#) () أحمد محمد عبد العال - جغرافية التنمية مفهومها وأبعادها - مجلة كلية الآداب جامعة المنيا - المجلد التاسع - المنيا - 1991 - ص 125 .

الخاتمة

لما كانت الجغرافيا - ولا تزال - قد عرفت أو عرفت بأنها علم المكان الذي يزودنا بتفسير منطقي ومعقول ومقبول لتوزيع الظاهرات في هذا المكان، فانه من هنا تأتي أهمية دراسة الأبعاد المكانية لتوزيع الظاهرات الجغرافية، خاصة ما يهمنها منها هنا وهي تلك المتصلة بموضوع التنمية، والجغرافيا في اهتمامها بالتفاوتات المكانية لا تكتفي بالدراسات المسحية التي تعرفنا بأماكن هذه التفاوتات، ولكنها لكونها تهتم بصنع الوضع الأمثل للحياة البشرية على سطح الأرض عن طريق تحسين مستوى التفاعل بين الإنسان وبيئته، فإنها تعمل على «تسوية» الاختلافات المكانية المتعلقة بالتنمية، عن طريق تقليلها - الاختلافات أو التنمية - من مناطق تزايدها أو تركزها، ونقل التنمية إلى مناطق تتأقصها بغية الوصول إلى ما يمكن أن يطلق عليه سطح تسوية، فالمستوى الذي تبغي الجغرافيا الوصول إليه عند دراستها للاختلافات المكانية المتعلقة بالتنمية، وهو ما يمكن أن يطلق عليه مستوى قاعدة التنمية Developmental Base - Level هو ذلك الوضع الذي تتساوى فيه أجزاء المنطقة أو الإقليم في الإفادة من التنمية، حتى وإن لم تكن متساوية في مقومات هذه التنمية، بحيث تخف - إلى حد ما - مظاهر اللاتوازن المكاني الخاصة بها، ويظهر «لاندسكيب تنمية Landscape Developmental» منتظم، بعد إعادة توزيع موارده وسكانه وعوائد تنميته بشكل يخفف من معاناته ، ويرفع من مستوى معيشة سكانه، بحيث يدل تساوى مؤشرات التنمية في الحيز الجغرافي على وصول هذا الحيز إلى «مستوى قاعدة التنمية Developmental Peneplain» .

ويتضح مما سبق أن الجغرافيا - كعلم تطبيقي - لها دورها المهم في دراسة أسس التنمية، سواء أسسها المادية أو مظاهر اللامساواة في توزيع نتائجها، كما يتضح أن التنمية الشاملة وقد أضحت ذلك النمط من أنماط التنمية الذي تسعى إليه المجتمعات البشرية المعاصرة، لا يصلح لدراساتها دراسة كلية إلا علم يتميز بالمنهج الشامل والنظرة الكلية، وليس مثل علم الجغرافيا ما يتميز بشمولية منهجه وكلية نظريته خاصة بعد التيقن من أن «أحادية التنمية» قد أصابت مفهوم هذه التنمية بشيء من القصور .

وقد أظهرت العلاقة بين كل من: التخطيط والتنمية كوسيلة وهدف، وبين التخطيط والجغرافيا حيث يلتقيان في مجال التخطيط الإقليمي، أظهرت الأساس الجغرافي لموضوعي التخطيط والتنمية من ناحية، وأهمية علم الجغرافيا في حل بعض مشكلات اللاتوازن المكاني والتنمية الإقليمية من ناحية أخرى، حيث يتجلى مفهوم جغرافية التنمية باعتبارها تلك الدراسة الجغرافية التي تتناول التنمية من حيث أبعادها: الاجتماعية والاقتصادية والمكانية، وهو ما يميزها عن غيرها من العلوم الأخرى إذا ما تناولت مثل هذا الموضوع.



مصادر الدراسة الأولى

- أحمد محمد عبد العال - منطقة غرب فرع رشيد دراسة في جغرافية التنمية - رسالة دكتوراه - غير منشورة - كلية الآداب جامعة المنيا - 1987 .
- أحمد محمد عبد العال - الأبعاد المكانية للخصائص الوظيفية للمدن المصرية - مكتبة النهضة المصرية - القاهرة - 1991 .
- أحمد محمد عبد العال - المدن الجديدة والتنمية الإقليمية في مصر - مجلة الآداب والعلوم الإنسانية - المجلد العاشر - جامعة المنيا - يونيو 1992 .
- حسن الخياط - نحو جغرافية عربية تطبيقية - بحوث المؤتمر الجغرافي العربي الثاني - المجلس الأعلى للثقافة - القاهرة - 1988 .
- د. ريتشارد هاريسون - نظرة في طبيعة الجغتعريب: ترجمة: عبد العزيز آل الشيخ وعيسى الشاعر - دار المريخ - الرياض - 1988 .
- د.م. سميث - جغرافية الرفاه الاجتماعي - تعريب: شاكرك خصباك - نشرة قسم الجغرافيا جامعة الكويت رقم 2 - نوفمبر 1988 صفوح خير - البحث الجغرافي مناهجه وأساليبه - دار المريخ - الرياض - 1990 .
- طلال البابا - قضايا التخلف والتنمية في العالم الثالث - ط2 - دار الطليعة - بيروت - 1983 .
- عبد الإله أبو عياش - الجغرافيا والتخطيط - في ، عبد الله يوسف أبو عياش [محرر] التخطيط والتنمية في المنظور الجغرافي - وكالة المطبوعات - الكويت - 1983 .
- عمر الفاروق سيد رجب - نحو نظرية جغرافية للتخطيط - ندوة الجغرافيا والخرائط - كلية الآداب جامعة الإسكندرية - مارس 1990 فؤاد محمد الصقار - التخطيط الإقليمي - ط2 - منشأة المعارف - الإسكندرية - 1977 .
- محمد خميس الزوكه - التخطيط الإقليمي وأبعاده الجغرافية - ط3 - دار الجامعات المصرية - الإسكندرية - 1984 .
- محمد مدحت جابر عبد الجليل - مدن التنمية في فلسطين المحتلة - حولية كلية الآداب جامعة الكويت رقم 9 - الرسالة رقم 54 - 1988 .

.Abler, R., et al. spatial organization, Prentice Hall, London, 1972

Alaev , E. , regionalization of country for regional planning , in : Adams ,P., and Helliner , M., eds., international geography , University of Toronto Press, 1972

Alaev, E., social and economic geography, Progress Publishers, Moscow
.1986

Coats, B., E., et al., geography and inequality, Oxford University Press,
.1977

towards a general spatial system approach, ' Coffey, W., J., geography
.Methuen, London, 1981

Courtenay, PP., geography and development, in: Courtenay, PP, ed.,
.geographical studies of development, Longman. London, 1985

Dickinson, R., E., regional ecology, John Wiley & Sons, Inc. New York.
.1970

Folmer H., and Oosterhaven , J., spatial inequality and regional
development , in : Folmer H., and Oosterhaven , J., eds , spatial inequality
. and regional development , Martinus Nijhoff Publishing , Boston , 1979

Frazier , J.,W., applied geography : a perspective , in : Frazier , J.,W, ed.,
applied geography , Prentice Hall , inc., Englewood Cliffs , New Jersey ,
. 1982

Freeman, T., W., geography and planning, Huchinson & co. LTD., London,
.1968

Friedmann , J., a general theory of Polarized development , in : Hansen
N., M., ed., growth centers in regional economic development ,The Free
. Press , New York , 1972

Hansen N., M., the challenge of urban growth, Lexigton Books, London,
.1975

Developed Countries , in : Hoyle ,-Hoyle , B., S., spatial analysis and Less
B., S., spatial aspects of development , John Wiley & Sons, London , 1974

Johnston, R., J., et al. eds., the dictionary of human geography, 2nd. Edit.
., Black Well, Oxford, 1986

Lvov, S., and Sdasyuk, G., concepts of regional development, Progress
.Publishers, Moscow, 1988

Leys C., and Marris, P., planning and development, in: Seers, D.and Joy,
.L., eds., development in a divided world, Penguin Books, London, 1972

Meier, G., leading issues in economic development, Oxford University
.Press, 1970

Mosley, M., J., growth centers in spatial planning, Pergamon Press,
.Oxford, 1974

Richardson , H., W., regional growth theory , Macmillan , London , 1973

.Riddle, R., ecodevelopment, Gower, London, 1981

Rod win , L., choosing regions for development , in : Friedmann , J., and
Alonso W., regional development and planning , The MIT Press ,
. Cambridge , Mass. , 1964

.Seamon, D., a geography of liveworld, Croom Helm, London, 1979

level planning in India, in: Sen, L., K., ed.,-Sen, L., K., the need for micro
level planning and rural growth centers, N.I.C.D.,-readings in micro
.Hyderabad, 1972

Stroh, W., interurban systems and regional ceonomic development,
.A.A.A.G., resource paper no. 26, 1974

thesis to current-Stroh , W., and Todtling , F., spatial equity , some anti
regional development doctrine , in : Folmer H., and Oosterhaven , J.,eds ,
spatial inequality and regional development , Martinus Nijhoff Publishing ,
. Boston , 1979

Thomas , D., geography and physical planning , in : Cooke R., U., and
Johnson J.,H., eds. , trends in geography , Pergamon Press ,Oxford , 1964

Ullman , E., regional development and the geography of concentration , in
: Friedmann , J., and Alonso W., regional development and planning , The
MIT Press , Cambridge , Mass. , 1964

Wadhen M., urban and regional planning in Brazil, Applied Geography
.and Development, vol. 16, 1981

.The World Bank, world development report, New Kirk, 1988

الدراسة الثانية

أقطاب ومراكز النمو بين النظرية والتطبيق

المقدمة

مثل موضوع أقطاب ومراكز النمو Growth Poles, Centers أحد أهم الاهتمامات الجغرافية التي تناولت بعض الأبعاد المكانية للتنمية (79) وهي الاهتمامات التي ظهرت - أول ما ظهرت - في كتابات الأوروبيين خاصة الفرنسيين: اقتصاديين وجغرافيين، في خمسينيات القرن العشرين ثم ازدهرت لتبلغ أوجها في ستينياته وأوائل سبعينياته، عندما أصبحت موضوعاً عالمياً، ليتضاءل الاهتمام بها - أو يكاد - مع بداية عقد الثمانينيات، كل ذلك دون أن تحظى باهتمام يذكر من قبل الجغرافيين المصريين، وإن كانت بعض الدراسات الاجتماعية والاقتصادية قد اهتمت بها (80) رغم أهميتها بالنسبة لمصر كدولة نامية من ناحية، وكدولة تتفرد عن غيرها من الدول - أو تكاد - بأن التوزع المكاني لمعمورها والتركز السكاني داخل هذا المعمور هما أهم الأبعاد المكانية الواجب إدراكها عند وضع خطط التنمية الإقليمية والقومية أو أي منهما وتنفيذها ومتابعتها وذلك للخروج بها من أزمتها الراهنة (81) من ناحية ثانية، ورغم أهمية أقطاب ومراكز النمو كأداة من أدوات تحقيق التنمية الإقليمية وإحداث التوازن الإقليمي من ناحية ثالثة .



مفهوم قطب النمو :

شهدت أدبيات الاقتصاد العالمي مع بداية النصف الثاني من القرن العشرين مولد فكرة جديدة قدر لها أن تنير جداً واسعاً في الأوساط العلمية المختلفة، خاصة أوساط الاقتصاد والتخطيط والجغرافيا (82) ألا وهي فكرة «قطب النمو Growth Pole Notion» التي وضع أساسها الاقتصادي الفرنسي «فرانسوا بيرو Perreux, F» اعتماداً على نظرية التجديدات Theory of Innovations التي صاغها رجل الاقتصاد الأمريكي «جوزيف شومبتر Schumpeter, J» في النصف الأول من القرن العشرين (83).

ويتلخص مفهوم قطب النمو في رأي «بيرو» بأنه: مجموعة دينامية شديدة التفاعل من الصناعات تنشأ حول قطاع صناعي رئيس أو قائد Leading ذي قوة «محفزة Propulsive» ويتميز هذا القطب بقدرته على النمو السريع

وبقابليته لذلك، كما يتميز بقدرته على «توليد» وإنتاج النمو، ثم بثه ونشره في بقية أجزاء الاقتصاد «كتأثيرات مضاعفية»⁽⁸⁴⁾ «Multiplier Effects» .

ويتضح مما سبق أن المفهوم الأصلي لقطب النمو كما حدده «بيرو Perreux» الذي تعتبر أفكاره مركز نمو لهذا المفهوم، لم يكن مفهوماً «حيزياً Spatial» أو مكانياً، فما هو إلا «مجموعة من الصناعات التي تحدث نمواً دينامياً في اقتصاد ما كنتيجة للعلاقات المتبادلة أو للاعتماد المتبادل بين كل من مدخلات صناعة رئيسة ومخرجاتها، يتميز نموها بسرعتها عن نمو بقية عناصر الاقتصاد؛ بسبب ما تتميز به هذه الصناعة من خصائص معينة تتمثل في: التقنية المتقدمة/ المعدلات المرتفعة من استخدام التجهيزات/المرونة العالية للدخول النقدية الطالبة لمنتجاتها/الأسواق الوطنية المفتوحة أمام هذه المنتجات والتدفق الزائد Spillover ونتائج المضاعف التي تتفرد بها عن غيرها من عناصر الاقتصاد»⁽⁸⁵⁾.

وقد أكد «بيرو Perreux» أكثر من مرة أن مجال أفكاره ودراساته هو الحيز الاقتصادي Economic Space الذي كان يعنى عنده «مجال قوة التفاعلات بين الصناعات»، كما ألح في أكثر من دراسة على أن النمو لا يظهر في كل مكان في وقت واحد أو في كل وقت وإنما يظهر في «نقاط» أو «أقطاب» نمو (صناعات) بكثافة متنوعة، وينتشر على طول مسارات متعددة وله نتائج نهائية متفاوتة على الاقتصاد⁽⁸⁶⁾، ولكن رغم تأكيد «بيرو» وإلحاحه السابقين على خلو مفهومه من العامل أو البعد المكاني، إلا أنه قد أشار إلى عملية «انتشار» قوة التفاعلات عبر مسالك Corridors متعددة، ولا شك في أن عملية الانتشار هذه تتطلب حيزاً أو مكاناً لتحدث فيه، وما يدعم ذلك أنه قد استعار بعض عناصر مفهوم قطب النمو من نظرية انتشار التجهيزات Innovation (87) «Diffusion Theory» .

المبادئ الأساسية لمفهوم قطب النمو :

يمكن إيجاز المبادئ الأساسية لمفهوم «بيرو» عن قطب النمو في المراحل التالية⁽⁸⁸⁾:

حدوث النمو في حيز اقتصادي يتمثل في مجال من القوى تؤدي إليه التفاعلات بين الشركات الصناعية.

تركز النمو في الشركات الصناعية الكبيرة ذات المقدرة على استيعاب التجهيزات وتوليدها، وهذه الشركات هي أقطاب النمو.

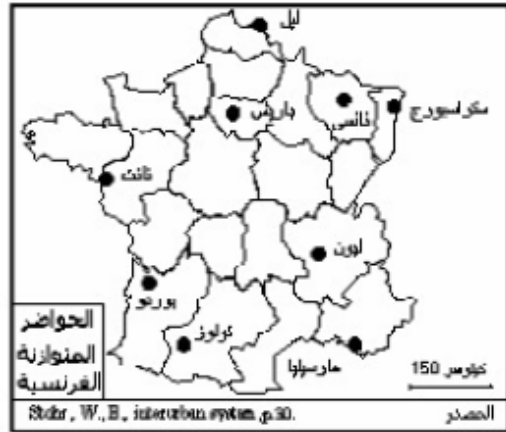
هيمنة أقطاب النمو على الحيز الاقتصادي، وتأثيرها في الشركات الصناعية الأخرى عن طريق نشر التجهيزات عبر قنوات مختلفة⁽⁸⁹⁾ .

ولقد كانت بؤرة العمل الأصلي لبيرو وهي تطور أقطاب النمو في الحيز الاقتصادي محاولة مدروسة ومتروية للإفلات من الأبعاد الجغرافية المقيدة التي أقر بها كل من «كريستالر Cristaller, W» و«لوش Losch, A» فقد طور «بيرو» طبولوجية للحيز الاقتصادي، ثم اشتق منها فكرة أو مفهوم القطب كقوة

موجهة أو كناقيل للقوى الاقتصادية بحيث يتكون الحيز الاقتصادي - كمجال للقوى - من مراكز أو أقطاب أو بوّرات تتبع منها قوى الطرد المركزي الاقتصادية، وتتجذب نحوها قوى الجذب المركزية الاقتصادية (90) .

ومع ذلك فإن عملية تتبع جذور مفهوم قطب النمو حتى فيما قبل كتابات «بيرو» تؤكد أن هذا المفهوم يكمن في «عوامل التجمع Agglomeration Factors» التي قالت بها النظريات الباكرة للتوطن، فعلى الرغم من وجود المفاهيم الأساسية لهذه النظرية - نظرية قطب النمو- وما تلاها من تعديلات وتطورات في كتابات كل من: بودفيل Boudeville وهانسن Hansen وهيرمانسن Hermansen وهيرشمان Hirschman وميردال (91) Mirdal بالإضافة إلى كتابات «بيرو» ومعظمها إضافات علمية فرنسية، إلا أن أفكار هؤلاء الباحثين في مجال هذه النظرية كانت تدور حول العمل العلمي الألماني الباكر عن المكان المركزي التي قال بها «كريستالر» ألا وهو: نظرية المكان المركزي Central Place Theory مع اختلاف يتمثل في أن نظرية قطب النمو قد اشتقت استقرائياً Inductively من الملاحظات الخاصة بعمليات التنمية الاقتصادية في حين كانت نظرية كريستالر عن المكان المركزي ذات طبيعة استدلالية (92) Deductively .

وعلى الرغم من أن معظم أقطاب النمو تتضمن صناعات قائمة، إلا أن هذا لا يعني أن كل هذه الصناعات تؤدي بالضرورة إلى إيجاد أقطاب نمو، كما هو الحال في مدينة لاق Lacq الواقعة في جنوب غرب فرنسا، حيث كان من المتوقع أن توفر مناطق اكتشاف الغاز الطبيعي بوّراً تصلح لأن تكون قطب نمو يؤدي إلى إعادة الحيوية الصناعية Industrial Revitalization لكل إقليم جنوب غرب فرنسا.



شكل رقم (1)

ولكن غياب «الوفورات الخارجية External Economies» - اقتصاديات الإنتاج على نطاق واسع - جعل مجمع «لاك» الصناعي ظاهرة محلية أساساً قدمت القليل لمساعدة الإقليم الأوسع، كما كانت ذات أثر ضئيل على البناء المكاني القائم في هذا الإقليم ، وهنا تبرز إحدى مشكلات الصناعة القائمة، ألا وهي ذلك

الخطر المتمثل في الاعتماد على صناعة واحدة، فالعديد من مناطق المشكلات الحالية إنما هي أقطاب النمو الأكثر تخصصاً فيما مضى (93)

مفهوم نتائج الاستقطاب ووفورات التجمع (تراكم الاقتصادات)

ويتمثل في سرعة نمو الشركة الدافعة فور توطنها في إطار الصناعة القائمة استغلالاً لمزايا وفورات التجمع، ثم في تأثير هذا النمو بعد ذلك في عملية توطن الأنشطة الاقتصادية الأخرى في المنطقة المحيطة بها، وتنقسم وفورات التجمع إلى ثلاثة أنماط (94) هي:

وفورات داخلية بالنسبة للشركة، وتتمثل في تكلفة الإنتاج ذات المتوسط المنخفض الناتج عن المعدل المتزايد من المخرجات، وهذا الإنتاج - كبير المقياس - يسمح بوجود وفورات تقنية مثل: التخصص في العمل وانتهاج عمليات خط التدفق Line Process Flow بدلاً من عملية «الدفع» Batch Process (95) بالإضافة إلى العديد من وفورات التسويق والتمويل

وفورات خارجية بالنسبة للشركة وداخلية بالنسبة للصناعة، وتتمثل في عملية تقليل وحدة المخرج - المدخل بالنسبة للشركة كلما توسعت الصناعة في موقعها المحدد، وهو التقليل الناتج عن جوار موقعي توطني لصيق لشركات متصلة مترابطة، وتتضمن وفورات التوطن Localization هذه تنمية وتطوير اتفاقات القوى العاملة الماهرة والتبادل الميسر للمواد الخام والمنتجات وإمكانية استغلال النفائات الصناعية وتطوير خدمات متخصصة متاحة لكافة الشركات كخدمات الصيانة والإصلاح .

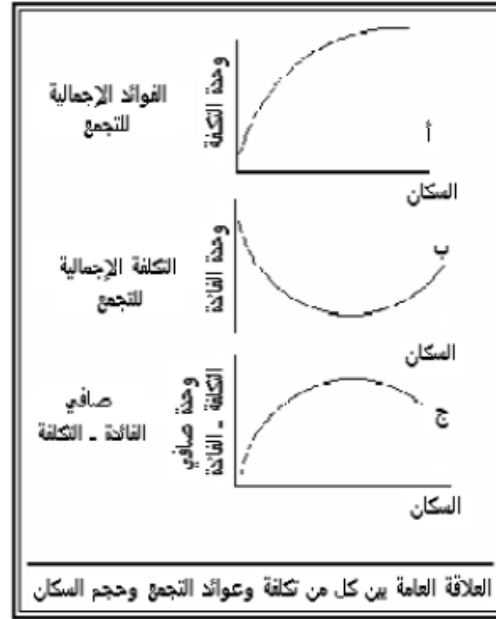
وفورات خارجية بالنسبة للصناعة وداخلية بالنسبة للمنطقة الحضرية، وتتمثل في انخفاض مستوى تكلفة الإنتاج بالنسبة لكل شركة في حالة نمو عدة شركات في مكان واحد، وهو ما يعرف بوفورات التحضر Urbanization Economies والتي تتضمن: تطور سوق العمل الحضرية وتوافر محاور الأسواق الكبرى وتوفير مدى واسع من الخدمات لكل من السكان والصناعة - كتوافر وسائل جيدة للنقل والمواصلات - والتسهيلات التجارية والتمويلية، وإيجاد قدر كبير من التسهيلات الاجتماعية والثقافية والترفيهية، ولذلك فربما توازي عملية توفير بنية أساسية عالية التطور في مركز إقليمي في أهميتها وجود مجمع من الصناعات القائمة، وذلك من حيث التأثير في عملية الاستقطاب.

وتوجد أمثلة عديدة للاستقطاب الناتج عن وفورات التجمع، منها تجمع صناعة النسيج في منطقة شمال شرق لانكشير Lancashire وتطوير صناعة ميكانيكا النسيج المرتبطة بها، وتوطن صناعتي المركبات والطائرات القائمتين في مدينة كوفنتري Coventry بوسط إنجلترا بعد الحرب العالمية الأولى، حيث تطورت الصناعات المعدنية والهندسية المرتبطة بهما حولهما مما أدى إلى ظهور قطب نمو قوى تركز فيه نحو 90% من القوى العاملة في إقليم مدينة كوفنتري من ناحية، وإلى تزايد سكانها من ناحية أخرى، والمجمع الأولي للصناعات الإلكترونية في الوادي الأوسط بإسكتلندا ويتألف من ثمانين شركة، والمجمع الصناعي العلمي بغرب لندن .

ورغم كل ما سبق فإنه قد يشوب عملية الاستقطاب بعض القصور، وذلك عندما تتناقص الصناعات القائمة - أو تنقرض - كما حدث في منطقة شمال شرق لانكشير، إذ أنه في مرحلة معينة من مراحل تطور القطب، قد تبدأ لا وفورات الحجم Scale Diseconomies أو «ضياعاته» وهي الفاقد الاقتصادي الناتج عن إفراط الحجم في التفوق من حيث التأثير على فوائد أو مزايا التجمع، وقد تؤثر بعض هذه الضياعات - كارتفاع تكلفة الخدمات العامة، وارتفاع أجور العاملين وإيجارات المساكن وتكلفة الازدحام Congestion على النمو الاقتصادي بصورة مباشرة .

وقد يكون للتكلفة الاجتماعية العامة الأخرى - كالتلوث الهوائي والضوضائي والرحلات الأطول إلى العمل آثار محدودة على عملية الاستقطاب، ولكنها - أي التكلفة - تجعل هذه العملية - أي الاستقطاب - عملية محدودة في المدى البعيد، ويعتبر موضوع الحجم الأمثل موضوعاً مهماً ومثيراً للانتباه لكثرة مناقشته - من جانب هذه المسألة، لأنه يتضمن تحليلاً لكيفية اختلاف كل من الوفورات (الفوائد واللا وفورات) (التكلفة) الخاصة بالتجمع من ناحية، باختلاف وتغاير حجم المدينة من ناحية أخرى.

ومن الصعب قياس فوائد تجمع كل من الصناعة والسكان(96) ولكن يمكن التعبير عنها بالشكل رقم [2] حيث تتوافر للمراكز العمرانية صغيرة الحجم مزايا تتزايد مع كبر حجمها، على الرغم من احتمال تساوى هذه المزايا في حالة حدوث العائدات المتناقصة، شكل رقم 2- أ أما جانب التكلفة فيتضمن تكاليف البنية الأساسية كالصرف الصحي والطرق والمستشفيات، بالإضافة إلى التكلفة الاجتماعية العامة، ويأخذ المنحنى شكل الحرف شكل 2- ب حيث يرتفع متوسط التكلفة ارتفاعاً كبيراً بالنسبة لحجم السكان في المراكز العمرانية صغيرة الحجم، ثم يهبط بسرعة مع تزايد أعداد هؤلاء السكان، ليعود إلى الارتفاع من جديد، ويظهر الشكل 1- ج صافي الفائدة - التكلفة بالنسبة للسكان والصناعة ككل فوق المدى السكاني (97) ورغم نظرية الشكل إلا أنه سوف يختلف بدرجة كبيرة عند الممارسة من دولة إلى أخرى، وربما بين إقليم وآخر من أقاليم الدولة الواحدة .



شكل رقم (2)

ويمكن تلخيص مفهوم الاستقطاب في أن النمو السريع للصناعات القائمة أي نموها الدفعي يعمل على اجتذاب الوحدات الصناعية الأخرى نحو قطب النمو، بما فيها التجمعات الصناعية، ومما لاشك فيه أن هذا الاستقطاب الصناعي/الاقتصادي سيؤدي بصورة حتمية إلى استقطاب مكاني/جغرافي مع تدفق الموارد إلى عدد محدود من المراكز داخل الإقليم (أقطاب النمو) وتركز النشاط الاقتصادي فيها.

مفهوم نتائج انتشار التأثيرات :

ويعنى تشعب الخواص المحفزة الدينامية للقرب إلى المناطق الواقعة خارجه أو المحيطة به في إطاره المكاني، وقد أضاف هذا المفهوم كثيرا إلى أهمية النظرية كأداة من أدوات تنفيذ السياسة الإقليمية وسياسات التنمية **Regional Policy & Development Policies** (98) رغم صعوبة اختباره أو تجريبه، إذ أنه رغم الجدل الكثير حول الانتشار الخارجي للنمو من القطب نحو المناطق المحيطة به إلا أنه لا يوجد سوى القليل من الأدلة التجريبية على الحدوث الفعلي لمثل هذا الانتشار ورغم تناول كل من: ميردال J. Mirdal، وهيرمان Hirschman, A. لكل من النتائج الانتشارية لقرب القطب النمو (99) في مقابل النتائج الاستقطابية أو الاسترجاعية **Spread or Trickle Down Effects of Growth in contrast with The Backwash or Polarization Effects** (100) إلا أنه يوجد مجال للشك في القوة النسبية للانتشار - التأثيرات السيالة - بالمقارنة بالتراجع - الاستقطاب.

وتعتبر دراسة «نيكولس V Nickols» واحدة من الدراسات التجريبية التي حاولت تقييم نتائج الانتشار عن طريق البحث عن قياس لنتائج انتشار قطب نمو

مدينة أطلانطا Atlanta بالولايات المتحدة الأمريكية نحو بقية المناطق المتدهورة نسبيا من ولاية جورجيا الأمريكية فقد أوضحت هذه الدراسة أن التغير في متوسط توزيع الدخل النقدي الفردي لمدة عشر سنوات - 1950/1960 - قد اتسم بزيادة إقليمية واسعة ارتبطت بالتغير في القوى العاملة في منطقة دائرة الضواحي حول هذه المدينة، وفي المدن الكبيرة الأخرى في المنطقة - رغم ارتفاع عنصر إيجار المساكن في هذه المناطق، كما استنتجت الدراسة أن عنصر السكن كان انعكاسا لتأثير قطب نمو أطلانطا، إذ بدأ السكان يدركون مظاهر التأثير بنتائج الانتشار مع التأثير الدفعي لهذا القطب على المدن الرئيسة الأخرى في الإقليم والمناطق الريفية المحيطة بالقطب مباشرة أولا ثم بعد ذلك في المناطق الريفية البينية بعد ذلك، وقد مالت دراسة «نيكولس» إلى التوافق مع نتائج دراسات الانتشار Diffusion التي قام بها Hagerstrandt ونادى فيها بإدخال النمو إلى المناطق المتوسطة بالإضافة إلى القطب البؤري (101).

أهمية أقطاب النمو :

أصبح مفهوم «قطب النمو» في صيغة إستراتيجيات مركز النمو للتخطيط المكاني Spatial أو الإقليمي واحدا من الخطوات التمهيدية التي تنتهجها الحكومات من أجل تقوية تأثير السياسة العامة لإعادة تشكيل التنظيمات المكانية، وليس هناك من شك في أن نظرية أقطاب النمو كما عدّها «بودفيل Boudeville, J., R» في عام 1966 لتتناسب الحيز المكاني قد أصبحت في السنوات الأخيرة مصدرا مهما لعدد من الدراسات التي اهتمت بموضوعي: لارتباط بين عمليات النمو والتغير المكاني، والتكامل بين نظريات النمو وسياسات التنمية (102).

ولقد أقبل صانعو السياسة على تطبيق منهج قطب النمو، لأنه يقدم لهم فرصا لانتهاج سياسة صناعية متكاملة، ولتطبيق تخطيط طبيعي واقتصادي بين - إقليمي، والقطب في هذا الصدد ليس مجموعة منعزلة من التجمعات الصناعية فقط ولكنه مؤلف من مكونات بنية اقتصادية مكانية، ويمكنه في سياق الاقتصاد النامي أن يصبح حلقة وصل بين التخطيط الاقتصادي القومي والتخطيط الإقليمي، ومن ناحية أخرى فقد يساعد تطبيق إستراتيجية قطب النمو في سد الفجوات الموجودة بالتراتب الحضري القومي، بل ويساعد في عملية بناء نظام حضري قومي قادر على نشر نبضات التنمية وبث التجديدات، خاصة من منطقة القلب إلى منطقة الحد الخارجي from Core to Peripheries .

وترجع جاذبية نظرية قطب النمو كأداة سياسة تخطيطية إلى عدة أسباب:

- صلاحيتها الجيدة لتوليد النمو وتحقيق التنمية في إطار وفورات التجمع.
- قلة تكاليف تركيز الاستثمارات في نقاط نمو محدودة، وذلك من وجهة نظر الإنفاق العام .

- مساعدة نتائج الانتشار Spread Effects المتشعبة من نقطة النمو في حل بعض مشكلات المناطق المتخلفة المحيطة بهذه النقطة) منطقة الهامش (Periphery) .

وإذا ما جمعنا كلا من: نظرية قطب النمو ونظرية المكان المركزي في منظومة واحدة فإن هذه المنظومة تستطيع تفسير البناءات المكانية **Spatial Structures** للأقاليم تفسيراً جزئياً، ورغم ذلك فإن أياً منهما لا يكفي وحده لتفسير وشرح عناصر التفاعل المكاني بمعنى تحركات الأنشطة في المكان، رغم أن هذه الأنشطة موجودة ضمناً في كل من هاتين النظريتين، ولهذا فقد استخدمت نظرية قطب النمو كأداة لتحقيق سياسات التخطيط الإقليمية .

وتكمن أهمية نظرية قطب النمو في إمكانية استخدامها كواجهة دفاعية لصد العديد من الانتقادات التي وجهت لنظرية المكان المركزي كنموذج للبناء المكاني الإقليمية، كما أنها أصبحت أمراً ضروريا لفهم هذا البناء وللتنبؤ بالتغيرات التي يمكن أن تطرأ عليه، ولوضع حلول لبعض المشكلات الإقليمية (103) بالإضافة إلى كونها تمثل النظير المعياري للنظرية الإيجابية في التنمية الاستقطابية ذات الأهمية الكبيرة في مجال تحليل النظم المكانية، بعد أن اكتسبت - نظرية قطب النمو - مقدرة كبيرة على جذب المخططين الإقليميين، وهو الأمر الذي جعلها محورا لعديد من التحليلات المكانية والقرارات السياسية (104) والتي من أمثلتها: تنظيم الحيز الفرنسي حول ثمانية من المراكز الحضرية المتوازنة - سياسة حواضر التوازن **Metropoles d' Equilibrium** وتخطيط المجمعات الصناعية في العديد من الدول النامية (105) .

أقطاب النمو في التخطيط الاقتصادي

تعتبر دراسة «بوتير Pottier» عن محاور التنمية عملاً ذا وظيفة تكميلية مفيدة في ربط نتائج تأثير شبكة النقل بالتراتبات الحضرية، وبأقطاب النمو المكانية ويتلخص جوهره **Inter-Regional** التنمية الاقتصادية تميل لأن تتزايد على طول طرق المواصلات الرئيسية التي تربط بين المراكز الصناعية الرئيسية، ولذلك فهي تظهر نفسها في شكل ممرات خطية جغرافية.

ويرجع ميل التنمية الاقتصادية إلى التزايد حول شرايين النقل الرئيسية وعلى طولها إلى أنه عندما يتزايد النقل على طول طريق من طرق المواصلات كنتيجة لتجارة بين - إقليمية **Inter-Regional** فإن النظم الاقتصادية يمكنها الحصول على تكلفة منخفضة لوحدة النقل، ونظراً لأن التكلفة المنخفضة تحفز التجارة وتولد المزيد من النقل، فإن البنية الأساسية للنقل يمكن أن تتحسن عن طريق استثمارات رأس المال ومحدثات النقل، وهكذا يتولد المزيد من النقل مما يقلل التكلفة أكثر وأكثر، ومن ثم تتولد عملية تراكمية تميل ،لأن تركيز طلب النقل وتسهيلاته على طول المحاور الأصلية.

ونظراً لميل كل من السكان والصناعة والتجارة إلى الانجذاب نحو هذه المحاور أو القنوات النقلية، فإن ذلك يوفر ويسهل كل من أسواق إنتاج وعامل سهولة الوصول **Accessibility** التي قد تعمل هي ذاتها على جذب صناعات أخرى وهذه العملية التجميعية أو التراكمية **Agglomerate Cumulative &** تكون قوية - بدرجة استثنائية - مناطق الاتصال حيث يؤدي تقاطع الطرق إلى إيجاد مراكز عمرانية إضافية في هذه المواقع (106) .

وترجع أهمية أسلوب محاور النمو في هذا الصدد إلى أنه يوفر وسيلة للتحليل المتكامل والنمو الإقليمي تزودنا ببديل للنموذج الخطي لبرمجة النقل Linear Programming Transport Model الأكثر شكلية أو اصطلاحية، ولهذا التحليل ميزة كبيرة تتمثل في مراعاته لبنية شبكة النقل الإقليمية بين - الحضرية (107).

أقطاب النمو والتنمية غير المتساوية :

كانت مشكلة التنمية غير المتساوية - سواء على مستوى العالم أو في داخل الدولة أو في إقليم من أقاليمها - كانت لمدة طويلة موضوعاً للاهتمام المكاني ولقد قام «ثيونن Thunen, V» في القرن التاسع عشر بمحاولة لتطوير نظرية تسمح بتعميم الانتظاميات المكانية Spatial Regularities فاعتقد أن المدن القديمة في منطقة غرب أوروبا هي والمدن المتنامية بسرعة في النطاق الشرقي للولايات المتحدة الأمريكية يمكنها أن توجد مدينة عالمية واحدة في منطقة شمال المحيط الأطلنطي، تقوم بجذب موارد النطاقات الزراعية العالمية وغيرها من أنماط استخدام الأرض، ومن ثم حاول «ثيونن» أن يقدر استقرائياً حلقات التوطن التي سبق له أن وضعها على المستوى المحلي - نموذج الشهير عن استخدام الأرض الزراعية - إلى المستوى العالمي باعتبار أن منطقة شمال الأطلنطي هي النموذج الكبير لمدينة نموذج استخدام الأرض (108).

وتعاني كافة المستويات الأرضية الإقليمية Territorial من مشكلة التنمية غير المتساوية، ولذلك كان من الطبيعي أن تلقى هذه المعاناة بظلمها على نظرية التنمية الإقليمية، ولقد كان الاقتصادي السويدي الشهير «جونار ميردال Myrdal» واحداً من أوائل الباحثين الذين اهتموا بالنتائج الاقتصادية والسياسية للجذب للاستقطاب أو الجذب Grave Consequences التي قد تتجم عن تفاقم التفاوتات في التنمية الاقتصادية على مستوى العالم، فقدم في كتابه عن « النظرية الاقتصادية والأقاليم المتخلفة » الذي ظهر لأول مرة في عام 1958 (109) مفهوم «الاتصال السببي التراكمي Accumulative Causal Connection» والذي بمقتضاه - تبدأ التنمية بمجرد ظهورها في بعض الأماكن المميزة - في التطور في ذلك المكان، وتستمر في هذا التطور لتنمو أكثر فأكثر في مجالها أو نطاق نفوذها المكاني أي في إقليمها، حيث تتزايد نتائج عوامل التركيز المتسارعة بصورة متزامنة مع انتشار هذه التنمية ونموها

وتعني العملية السابقة أن «التنمية تؤدي إلى المزيد من التنمية» وهذا ما أطلق عليه «ميردال» مبدأ السببية الدائرية التراكمية Accumulative Circular Causation ومعناه أن التنمية المتسارعة لبعض مراكز أو نويات التنمية تحدث تأثيراً مزدوجاً على الأقاليم الأخرى يتمثل في:

الدعم الإيجابي المتمثل في « تأثيرات الانتشار Spread Effects أو النتائج المنتشرة للتنمية بسبب تدفق المواد الخام والتقنيات الجديدة من المركز - القلب Core إلى بقية الإقليم - الهوامش Peripheries يوجد هنا تماثل في الجوهر مع مفهوم انتشار التجديدات Innovation Diffusion التأثيرات الاسترجاعية Backwash Effects المتمثلة في سحب العمالة الماهرة ورؤوس الأموال

والسلع من الهوامش أو الأقاليم المتخلفة واندفاعها أو اندفاقها نحو مركز النمو الدينامي (نتائج الاستقطاب Polarization Effects) .

وبسبب تراكم المزايا المركزية أو اقتصادات التجمع Agglomeration Economies في مركز التنمية تسود التأثيرات الاسترجاعية أو نتائج الاستقطاب، مما يزيد من التدهور أو التراجع النسبي للأقاليم المتخلفة، ولقد برهن «ميردال» أن استخدام آليات السوق بطريقة غير متحكم فيها يزيد من التفاوتات في مستويات التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وبدون وجود نشاط واع للتغلب على النتائج الضارة لهذه العمليات العشوائية، وبدون وضع سياسة مناسبة لذلك فإن هذه الاتجاهات تؤدي حتماً إلى المزيد من الأحوال المتدهورة (110) .

وبعد عام من ظهور كتاب «ميردال» ظهر كتاب مهم لألبرت هيرشمان (111) عن إستراتيجية التنمية الاقتصادية، تضمن فصلاً عن التحولات بين - الإقليمية والتحولات بين - الدولية للنمو الاقتصادي، ولكن أفكار «هيرشمان» عن تفاوت التنمية كانت أفكاراً مماثلة بدرجة عملية لأفكار «ميردال» ولكن لسوء الحظ فإنه كان يوجد في أفكار «هيرشمان» تشابه بين عمليتين كل منهما ذات مسمى مختلف وهما في الحقيقة شيء واحد مما أدى إلى اضطراب مفهوم المصطلح الذي استخدم أولاً في اللغة العلمية للموضوع بحيث أصبح يستخدم بعد ذلك في معانٍ مختلفة (112) .

وقد درس «هيرشمان» آلية انتقال التقدم الاقتصادي إلى أقاليم ودول أخرى مميزاً - مثل ميردال - بين آثار أو نتائج اتجاهين متعارضين، اتجاه إيجابي يعزز النهوض الاقتصادي للأقاليم المرتبطة بالأقاليم المتقدمة - باعتبارها هوامش وقلوب - وأطلق على هذه العملية: النتائج السيالة Down - Trickle Effects وهي تشبه نتائج الانتشار عند «ميردال» واتجاه سلبي شبيه بما أطلق على «ميردال» النتائج الارتجاعية Backwash Effects أسماه نتائج الاستقطاب Polarization Effects ويبدو أن «هيرشمان» كان من أوائل الذين كتبوا عن مقابلة الشمال للجنوب عند دراسة أقاليم «التقدم» ، وأقاليم «التدهور» وهي المقابلة التي أصبحت تستخدم حالياً بصورة واسعة .

وهناك علاقة مباشرة بين سياسة التنمية المكانية من ناحية، ومستقبل نمو مراكز العمران الحضري من ناحية أخرى، لأن هذا الأخير ما هو إلا انعكاس للأولى، وليس أدل على هذا من أن وجود المدينة) المهيمنة (الأولى أو المسيطرة Primate or Dominant City يعتبر إحدى نتائج النمو غير المتوازن أو التنمية غير المتساوية في الدول التي تعرف هذه الظاهرة .

أقطاب النمو والتنمية الاستقطابية :

يعتبر «بيربش» Perbisch, R أول من قال بمفهوم القلب - الهامش Core - Periphery Concept في عام 1949، وكان ذلك في سياق التجارة الدولية، للتمييز بين الاقتصاد الصناعي لقلب العالم واقتصاديات الإنتاج الأولى ولقد تطور المفهوم بعد ذلك وتبناه أكثر من باحث في سياق دولي، ولكن استخدام أكبر «جون فريدمان» Friedman, J له جعله أكثر استخداماً فيما بعد

(113) بعد أن تحول إلى نموذج للتنظيم المكاني للأنشطة البشرية يركز على التوزيع غير المتساوي «للقوة» في كل من الاقتصاد والمجتمع، يكون فيه القلب هو المنطقة المهيمنة Dominant والهامش هو المنطقة المهيمن عليها (114) Dominated .

أقطاب النمو والتنمية الحضرية :

بما أن أقطاب النمو في سياقها المكاني تتضمن - فيما تتضمنه من أشياء أخرى - مراكز عمرانية، فإن نظرية قطب النمو تلقى مزيداً من التأكيد على دور المدن في التنمية الإقليمية، وغالباً ما تقترح إستراتيجية قطب النمو في النظم الاقتصادية المتقدمة والمتطورة إنشاء بنية أساسية مركزة وغيرها من الموارد لتركز في المدن الرئيسة بالأقاليم المتدهورة، لدرجة أن هذه المدن قد تعمل كتقل مقابل Counterweight للمدن الكبرى - المراكز المتروبولية - الواقعة في المناطق المزدهرة، وقد تربط بين الأقاليم من خلال الهيراركية الحضرية القومية أو بالشبكة بين - الإقليمية لنقل التجديدات أو الأفكار الجديدة والتغير الاجتماعي، كما قد تجعل التوزيع بين - الإقليمي للموارد والسكان توزيعاً أكثر كفاءة (115) .

ويؤكد مثل هذا المنهج على الحد الأدنى من الحجم السكاني الحرج - 250 ألف نسمة - وعلى أهمية وجود عدد محدود من أقطاب النمو في كل إقليم رئيس، فكلما كبر عدد المراكز المختارة لتقوم بدور أقطاب النمو، كان تأثيرها ضعيفاً لأن عدد الصناعات الباحثة عن مواقع تتوطن فيها عدد محدود نسبياً، ولأن المساعدات المالية التي يمكن منحها في الفترات الاستهلاكية للنمو تتناسب عكسياً مع عدد المراكز المختارة، كما يؤكد أيضاً على أهمية خصائص غير صناعية للمدن الكبرى تمثل عوامل مضعية للجذب كالبنية الاجتماعية والتسهيلات عالية المستوى، وبما أن الطلب على التسهيلات والخدمات الصحية والتعليمية والترفيهية له نتائج مفيدة على الإنتاجية، فإن توفير مثل هذه التسهيلات له صداه على التنمية الاقتصادية .

ويعتبر تقليل المسافة بين منطقة عرض السلع والخدمات من ناحية، ومناطق سكنى مستهلكيها عن طريق تركيز هؤلاء السكان في المراكز العمرانية الكبرى، حيث يمكن التزويد بالتسهيلات من ناحية أخرى، أحد طرق تعزيز هذه التسهيلات وإنتاجها، أيضاً فإن «عتبات الطلب Demand Thresholds» تعتبر أمراً مهماً بالنسبة للتسهيلات، لدرجة أن المدينة النامية لا تصبح مدينة أكثر حجماً فقط ، وإنما تصبح أغنى في بنيتها ، عندما تعبر «عتبة» أو «مستهل» هذه التسهيلات، وتأثير ذلك على النمو الإقليمي تأثير مزدوج له جانبان هما:

أنه كلما كبر حجم المدينة ارتفع حجم الطلب على التسهيلات، وهي التسهيلات التي من خصائصها أن عرضها المحلي يقوى ويعزز طلبها المحلي أيضاً .

أنه كلما ارتفع حجم الطلب على التسهيلات كلما كانت المدينة أكثر جذباً لأنشطة جديدة، ليست فقط تلك التي تحتاج مباشرة لهذه التسهيلات، وإنما أيضاً تلك التي تضعها في اعتبارها بطريقة غير مباشرة، بسبب طلبات قوتها العاملة عليها .

وتشكل المدن الرئيسية مناطق جذب للاستثمارات بسبب توافر الوفورات المختلفة ومنها الوفورات الخارجية External Economies كوفورات التوطن ووفورات التحضر Localization & Urbanization (116) Economies التي تؤدي إلى تخفيض تكاليف الإنتاج ومن ثم إلى زيادة معدلاته، فزيادة الأرباح هو الأمر الذي يساعد على المزيد من اتجاه المشروعات الصناعية وغيرها من الأنشطة الاقتصادية نحو التوطن في هذه المدن، التي تتطور عمرانيا بدورها بسبب زيادة سكانها ونمو ما يقدم لهم من خدمات وتسهيلات .

أقطاب النمو والتنمية الريفية :

تلعب مراكز النمو دوراً مختلفاً أو متنوعاً ويمكنها أداء وظائفها على مستويات مختلفة، فأحد طرفي هذه الأهداف: تركيز الخدمات والبنية الأساسية وتسويق التسهيلات في مواقع مختارة في نمط «القماش المنقط» من القرى التي تشكل المظهر الأرضي الريفي (الأقطاب الريفية) أما طرفها الآخر - المناسب دائماً للنظم الاقتصادية الأولية - فهو إستراتيجية القطب المتروبولي المضاد Magnet - Metropolitan Counter التي تتضمن عملية إيجاد قطب كثيف واحد (وربما اثنين أو ثلاثة) على مسافة بعيدة نسبياً من المدينة الأولى (117) .

وبما أن منهج القطب المضاد يتضمن الإهمال النسبي لكثير من مناطق الدولة فإنه في حاجة لأن تصاحبه إجراءات مكملة، خاصة سياسات تحسين نمط مراكز العمران الريفي، كذلك فإن القطب المضاد يسبب غموضاً قليلاً إذا لم ينظر إليه فقط كمرحلة باكورة في عملية بناء الهيكلية الحضرية القومية المتكاملة مكانياً .

أقطاب النمو والتنمية الإقليمية :

أدت المناقشات المتعلقة بالتنمية الإقليمية والتي دارت بين كل من الاقتصاديين والمخططين الإقليميين والمتخصصين في العلم الإقليمي إلى تركيز الخلاف حول مشكلتين أساسيتين هما: مشكلة الحجم الأمثل للمدينة، ومشكلة الانتشار المكاني للنمو، وفيما يلي استعراض لهاتين المشكلتين:

مشكلة الحجم الأمثل للمدينة Optimum City Size:

كانت القضية التي دار حولها الخلاف هي ما إذا كانت المدن الكبرى كافية لتحقيق النمو Growth Efficient أو أن المدن الأصغر يمكنها - كبديل - أن تقوم بدور مساو أو معادل للمدن الكبرى في توليد النمو ذاتي - الدفع Self Sustaining ثم نشره في مناطق الهامش المتخلف، وقد دارت هذه المناقشات بين الاقتصاديين أساساً، في حين توافق الجغرافيون مع مفهومي الهيمنة الحضرية وتوزيعات حجم المدينة أو الهيكلية الحضرية .

وتعتبر آراء «نيوتز G., M. Neutze» من الإضافات الباكورة في هذا الصدد، فقد استنتج أن المدن الأقل من مليون نسمة كافية - كالمدين الأكبر منها حجماً - لأن تساعد على تركيز أو توطيد السكان والإنتاج، ومن ثم فقد اقترح

البحث عن «توزيعات أمثل للحجم» بدلا من البحث عن حجم أمثل واحد لكل مدينة، وفي هذا تأكيد على موضوع التنظيم المكاني .

وقد عارض «ألونسو» Alonso W. انحياز «نيوتز» وتأنيده للمدن متوسطة الحجم، وذلك وهو يحاول البرهنة على أن عدم الكفاءة المفترضة في المدن الكبرى تقتقد إلى الدليل القوي، وأنه من الصعوبة أن يكون تفضيل الصناعة للتوطن في المدن المتروبولية أو بالقرب منها عاكسا للبواعث التي يقدمها المخططون الإقليميون، وقد اعتقد «ألونسو» أن «إشارات السوق Market Signals» ربما تكون أفضل مؤشر على التوطن الكفاء في الحيز - التوزع المكاني الأفضل والأكثر كفاءة، كما أظهر «ميرا Mera, K.» أن الأسعار النسبية لعوامل الإنتاج ربما تفضل منطقة الهامش طالما أن مناطق القلب أكثر ازدهاما بالسكان والنشاط الاقتصادي .

وقد تأكد الاهتمام بمزايا المدن متوسطة الحجم من رأى «جونسون Johnson, E. A.» في عام 1970 عندما وضع في اعتباره أهمية التنمية الريفية في سياق التخطيط الإقليمي، فقد حاول أن يبرهن بطريقة مقنعة على ضرورة وأهمية المدن الأصغر من أجل التكامل بين الاقتصاد الريفي والاقتصاد الحضري الأكبر، وبينما كان «جونسون» يؤيد مراكز النمو المحلية، فإن «هانسن Hansen, N.» قد أكد أكثر من مرة على المدن الكبيرة (118) ويرجع ذلك إلى أن كتابات «جونسون» قد تأثرت بعمله في الهند، في حين كان «هانسن» يكتب في سياق أمريكي واضعا في ذهنه تطبيقات السياسة الفيدرالية على المناطق المتدهورة مثل منطقة أبلاشيا (119) Appalachia) وقد سحب «ريتشاردسون Richardson, H.» البساط من تحت أقدام أصحاب نظرية حجم النمو Growth Size عندما أكد في تلخيص بارع أن كل النماذج التي قدمت لم يعط أيا منها دليلا حاسما لتفضيل أي من الحجم الأمثل للمدينة أو توزيعات أحجام المدن .

مشكلة الانتشار المكاني للنمو :

كانت مشكلات الانتشار Diffusion ذات أهمية خاصة بالنسبة للجغرافيين بعد أن بدأ بعضهم في قياس نتائج الانتشار Spread Effects والانجراف الخلفي Backwash للنمو الصناعي - الحضري المتسارع في مناطق نفوذ مراكز النمو، ولكن نتائج قياسات هؤلاء كانت غير حاسمة، ففي الجوار المباشر لمركز النمو، وعلى طول طرق المواصلات الرئيسية المؤدية إليه كان يمكن ملاحظة أن التأثير الإيجابي المتوقع للانتشار أكثر وضوحا من مظاهر الانجراف الخلفي، ولكن في مناطق أخرى كانت نتائج هذا الانجراف أكثر سيادة من نتائج الانتشار .

وقد اقترح «شولتز Schultz, T.» أن السوق يعمل بكفاءة أكثر بالقرب من المدن، ولكن إذا كان نمط الاقتصاد الريفي نمطا معاشيا - حيث تسود حرفة الزراعة - فإن عوامل السوق قد يكون لها تأثير قليل في المناطق الريفية، حتى تلك المتاخمة للمدن الكبيرة جدا، فليس هناك تأكيد على أن نتائج النمو الاقتصادي سوف «تصفى» filtered وتنقل عن طريق الحركات الشبيهة بالموج إلى مناطق ظهير مركز النمو، ورغم ذلك، فإن هذه التفاصيل العلمية الدقيقة لم تمنع

انتشار نظرية مراكز النمو، وقد قام «كوكلنسكى» (120) Kuklinski, A. بدور كبير في نشر المذهب المتطور لمراكز النمو .

ويعتبر التوطين المدروس لعناصر التنمية أو النمو في نقطة مختارة من حيز معين هو الحل الذي اعتمده التحليل الإقليمي من أجل بث التنمية الإقليمية وتعزيزها، وتقليل المتفاوتات المكانية في مقومات هذه التنمية وإمكاناتها، ومواجهة معوقاتهما: سواء داخل الإقليم Intra - Regional أو بين مختلف الأقاليم Inter - Regional.

ويمثل التحليل الإقليمي محاولة ناجحة تماما لتوليف التحليلين المكاني والاقتصادي في منظور بحثي واحد، وذلك بعد أن أخفقت النظرية العامة في التخطيط في تفسير عملية انتقال النمو في المكان، نتيجة لإخفاقها في إيجاد إطار عمل تحليلي مناسب لهذا التفسير، بسبب تجريدها لهذا المكان وتلخيصها له في مجرد نقطة، مما أفقده أبعاده الكاملة، أما التحليل الإقليمي لهذا المكان فلم يتناوله بصورة مجردة، وإنما سمح لهذه الأبعاد بالوضوح، مما مكن من اختبارها بصورة دقيقة .

وقبل اختبار عملية Predictability هذا الحل يجب فهم العمليات التي تشكل أساس عمله وفعاليته وهى البناء المكاني وطبيعة التنمية، فمن حيث البناء المكاني فإن من بديهيات الجغرافية البشرية أن عناصر المكان تتوزع بصورة نظامية، حيث تنتظمها ثلاثة مبادئ تنظيمية تتحكم في توزيع كل من: السكان، مراكز العمران، والأنشطة البشرية في هذا الحيز وهى:

المبدأ الأول: ويتعلق بتوزيع السكان على طول متصل - حجمي
. Size Continuum

المبدأ الثاني: ويتعلق بنظام توزع المحلات العمرانية طبقا لحجم السكان من ناحية، وللمسافة بين هذه المحلات من ناحية أخرى .

المبدأ الثالث: ويتصل بأعداد وأنماط الوظائف التي تؤديها مراكز العمران بأحجامها المتباينة .

وعلى أساس هذه المبادئ الثلاثة فإن التعميم الذي يفرض نفسه هنا، والمتعلق بالتركيب المكاني هو أن التجمعات السكانية الكبيرة أو مراكز العمران كبيرة الحجم تتميز بقلة عددها من ناحية، وبتباعدها من ناحية ثانية، وباحتوائها على تركيزات أكبر من الوظائف المهمة من ناحية ثالثة، وأن المناطق الفاصلة بين هذه المراكز تضم مراكز أصغر حجما، متقاربة نسبيا، وتؤدي وظائف أقل أهمية بالمقارنة بتلك المتوطنة في المراكز العمرانية الأكبر حجما، وهذا دليل على أن هذه المبادئ ليست تصادفية الحدوث ، ولكنها انعكاس لتنظيم أصولي للسكان وأنشطتهم ومراكز تجمعهم في المكان كما قالت بذلك عدة نظريات على رأسها: نظرية المكان المركزي وقانون المدينة الأولى ونظرية المرتبة - الحجم وغيرها من النظريات الخاصة بالتنظيم المكاني .

ولكل مركز عمراني نطاق نفوذ Sphere of Influence خاص به، يتحدد مداه حسب درجة وظائفه، وتتفاوت مراكز العمران في مجالات نفوذها أو أقاليم نفوذها حسب درجة تركيز الوظائف في كل منها، وبدرجة عكسية مع عامل الزمن - المسافة التي تتضمنه الحركة من القلب المركز العمراني أو إليه من الحد الخارجي مناطق الحدود الخارجية لنطاق النفوذ.

وقد حدد «بيرو» الحيز الأرضي كوعاء أو إطار عادي، ولكن المواقع النسبية للأنشطة داخل هذا الإطار أو المكان تجعله عندئذ حيزاً جغرافياً/اقتصادياً «Geonomic Sphere» جيونومي» وعلى سبيل المثال فإن المكان الذي يتوطن فيه تجمع من المحلات التجارية - وظائف - ومحاط بمجموعة متناثرة من السكان على شكل عدة أسر يعتبر حيزاً جيونومياً»

وهناك عدة نتائج للعلاقات بين مختلف الأنشطة في الحيز الجيونومي وهي النتائج التي تعطي هذا الحيز شخصيته الاقتصادية، والحيز الاقتصادي حيز محدد بخط «الوظائف» أو السكان، وهو مجال قوى كتلة القلب ووحدات الإنتاج التي تقوم بوظيفتها كقطب أو كبؤرة تتلقى قوى الجذب المركزية في مجال نفوذها وتطلق قوى الطرد المركزية .

ويفسر «مفهوم مجال النفوذ» عمل الوظيفة في الحيز، ففي حين ترسل الأقطاب نبضات النمو خلال المناطق المحيطة بها، فإن عامل التكلفة/الوقت/المسافة يمثل حداً يعوق عملية اتجاه قوى الجذب المركزية نحو هذه البؤرا، ويمكن تصور الكتلة الوظيفية التي تشغل قلب منطقة مجال النفوذ على أنها قطب بارز في قلب هذا الحيز المتصل المتغير الخواص، وهذا هو مفهوم الاستقطاب عند الباحثين الإقليميين الفرنسيين ومن ثم فإن هوية قطب النمو من هذا المنطلق تتحدد ببساطة على أنها «مجموعة متوطنة من عناصر النمو في منطقة متصلة متغيرة الخواص Heterogeneous .

ومن حيث كفاءة النمو الموطن (قطب النمو) هناك تضاد في الظروف المؤدية إلى حدوث الرخاء الكلي أو الرفاه الاجتماعي الاقتصادي الشامل، فالتفاوتات في مستويات التنمية في الأقاليم المختلفة، أو فيما بين قلب الإقليم وحده الخارجي تفاوتات معروفة جيداً ولا يمكن إنكارها أو تجاهلها، والسؤال الذي يطرح نفسه هنا هو عما إذا كان هذا التفاوت يمكن أن يصحح نفسه مع تقدم عملية التنمية، وما إذا كانت التفاوتات في مستويات التنمية وفي معدلات النمو تتجه نحو إدماة نفسها والتزايد بصورة تراكمية أم لا ؟ .

ويعتمد تأثير نبضات النمو الصادرة عن قلب الإقليم أو قطب نموه في المنطقة المحيطة به على كفاءة الحركة التي تنتقل من خلالها هذه النبضات، وعلى كفاءة عملها من القلب ذي المرتبة الأعلى إلى الهوامش ذات المراتب الأدنى، وهذه العملية تعرف بعملية الانسيال Tripling - Down أو نتائج الانتشار Spread Effects فبافتراض ارتباط المراكز العمرانية المختلفة المراتب الحجمية والوظيفية في حيز مكاني ما - إقليم أو منطقة - فإن اعتبارات الحجم تؤكد أنه عندما يبدأ المركز العمراني ذي المرتبة العالية في إظهار علامات النمو السريع، فإن المراكز ذات المرتبة التالية لمرتبته سوف يحدث فيها أيضاً ارتفاع في

معدلات نموها، وهكذا بالنسبة للمراكز التالية لها في إطار الهيراركية الحجمية الوظيفية Functional Hierarchy Size السائدة في هذا الإقليم، حتى ينسأل نبض النمو الذي انبعث من قلب هذا الإقليم وهو المركز العمراني على المرتبة ويتخلل الإطار المكاني المحيط به، ليصل إلى أصغر المراكز العمرانية مرتبة أما فيما يختص بطبيعة التنمية، أو عملية النمو فإنها تتوقف على عاملين يتعلق الأول منهما بالنمو كنتيجة لأنشطة التجديدات Innovation Activities الصادرة عن المشروعات الاقتصادية الكبيرة ذات المقدرة على التأثير في قرارات الإنتاج عن غيرها من أية مشروعات تابعة صغيرة أخرى (الشركات التجديدية Innovative Firms عند «شومبتر» والصناعات المحفزة Propulsive Industries عند كل من «بيرو» و «بودفيل» أما العامل الثاني فيتعلق بعملية اشتقاق نبض النمو بطريقة عرضية Extraneously بمعنى أنه نتيجة للعلاقات التجارية الخارجية للوحدات الإنتاجية المتوطنة في الإقليم، فإنه عندما يرتفع عامل الدخول النقدية فإن العملية المضاعفية Multipliering Process تضيف قوة دافعة إضافية في اتجاه النمو (الروابط عند «هيرشمان» والمجمعات الصناعية عند «إيزارد»).

وهكذا فكلما ازداد إنتاج الشركات الأكبر كلما تأثرت المقاييس الإنتاجية للشركات الأصغر التابعة لها، ولأن الشركات الأولى كبيرة فإنها غالبا ما تتوطن في مراكز عمرانية أكبر حيث تتوفر عناصر البنية الأساسية وامكانات الاتصال بالصناعات والشركات الأخرى، وذلك للإفادة من وفورات التجمع .

إستراتيجيات أقطاب النمو :

هناك عدة أسئلة صعبة الإجابة تكتنف عملية تحديد مكان وزمان تنفيذ استراتيجيات قطب النمو، فمن حيث حجم القطب مثلا، فإن هذا الحجم لا يمكن أن ينفصل عن مشكلة التوطن في الحيز، أو عن موضوع المسافة بين هذا القطب والمراكز الحضرية الأخرى، وقد تأثر مخطوط قطب النمو باعتبارات الحجم منذ أن أصبح مدى الأحجام واسعا بعض الشيء، وأكثر من ذلك فإن حجم القطب يتوقف على وظيفته، التي ربما تتنوع بدرجة واسعة بين الأقاليم الحضرية والأقاليم الريفية أو طبقا لقومية القطب أو اقليميته، وبخصوص الدول النامية فإن استراتيجيات قطب النمو يجب أن تعكس الاعتبارات الاقتصادية الأعرض لا الأضيق كتطبيق التخطيط المكاني أو استخدام القطب كأداة للتغيير الاجتماعي (121).

وتوجد صعوبة أخرى تتمثل في خطورة أن يتحول القطب إلى «مكتنف أو إسفين منعزل» (122) Isolated Enclave وعادة ما تكون مسألة قيام القطب بإحداث تنمية واسعة المدى من الموضوعات الحاسمة بالنسبة له، ولسوء الحظ فإن النتائج السلبية للتدفق الزائد Spillover أو للانجراف الخلفي Backwash قد ظهرت قبل النتائج الإيجابية بمدة طويلة، ولذلك فلا بد من مرور مدة طويلة على وجود قطب النمو حتى يبدأ ظهوره في إظهار علامات أو دلائل التنمية التي أوجدها هذا القطب والأقطاب القطاعية القومية في هذا الصدد

هي الأكثر قابلية للفشل كعقد للتنمية الإقليمية على وجه الخصوص، فقد يكون النجاح القومي مرتبطا بشدة بالفشل الإقليمي.

وهناك مشكلة إضافية تتمثل في عملية تحديد أعداد أقطاب النمو المطلوب توطينها، ففي ضوء ارتفاع تكلفة البنية الأساسية الأولية، فإن أقطابا أكثر تعنى آملا وتوقعات أقل للنجاح، وذلك بسبب القوة الدافعة الخاصة «بالمستهل» الفرعي (العتبة أو البداية) Sub Threshold Momentum في الدول النامية الفقيرة في رأس المال، ومن ناحية أخرى، فإن عددا قليلا من أقطاب النمو هو الذي له مقدرة محدودة جدا على التأثير في النمط القومي لمراكز العمران على الأقل في المدى المتوسط (123).

وقد يعتمد نجاح قطب النمو بشدة على الاستثمار المتوازن أو المتوازي في البنية الأساسية الخاصة بالنقل، وذلك لربطه بأقاليم القلب، ومع ذلك فإن هذا قد تكون له نتائج قصيرة المدى غير مرغوب فيها، وبافتراض ندرة الموارد اللازمة للنقل فإن شبكة النقل ضمن الإقليمية سوف تتأخر، مما يقوى من خصائص «المكتنف» الخاصة بالقطب، وبالإضافة إلى ذلك فإن شبكة النقل بين - الإقليمية سوف تعمل على انفتاح منطقة القلب بالنسبة لمناطق الهوامش والعكس صحيح، ومن ثم فقد تكون النتيجة استقطابا متسارعا نحو أقاليم القلب، وهذه التكلفة الأولية قد تكون ثمنا لنجاح حقيقي لأهداف القطب (124).

وهناك جدل آخر جدير بالانتباه، فعلى سبيل المثال، فإن أسلوب المجمع الصناعي كبير المقياس أو القطب الوظيفي قد حقق بصورة عامة نجاحا قليلا في الدول النامية، خاصة في المراحل المبكرة من التنمية، وبصورة أكثر عمومية فقد تكون هذه الأقطاب أكثر ملائمة، حيث يتألف المجمع الصناعي من شركات كبيرة واعية بالتجديدات ومدركة لأهميتها وراغبة في إنشاء فروع لمصانعها في المدن متوسطة الحجم (125)، والعديد من الدول النامية دول ذات بناءات صناعية احتكارية في بعض الصناعات كبيرة المقياس، رغم أن معظم صناعات هذه الدول صناعات صغيرة المقياس وغير متحركة وتفتقد المقدرة على التأثير التوليدي Generative Impact.

ومن الأمور الصعبة حدوث ترحزح موقعي نحو أقطاب مختارة في مناطق الهامش أو الحد الخارجي وذلك بسبب التقدير الزائد للعائدات في منطقة القلب والتفضيل الموقى لأسلوب الحياة المترو بولية وسيادة كثافات إعادة التوطن المالي وأهمية القرب من الإدارات الحكومية للإفادة من إجراءات الدعم والحماية والاتفاقات الاقتصادية، وفي الدول النامية ذات المدينة الأولى تنشأ مشكلات مكانية تتعلق بالتوزعات الحجمية، فقد توجد عدة مدن صغيرة قادرة على ممارسة دور مراكز النمو أو تأدية وظائفها، وذلك بسبب حجم العتبة - الفرعية Sub Threshold أو لغياب أساس اقتصادي إقليمي أو قومي .

وقد تكون الاختيارات الصعبة هي التي تحدث بين المدن الساكنة وبين مراكز الحد الخارجي في الأقاليم المتراجعة الأكثر تفضيلا (أو المراكز الفرعية في إقليم القلب) الأكثر ملائمة وعملية وتتجمع صفوة الطبقة الوسطي والمستثمرون والمواهب الإدارية في المدينة الرئيسية، ولذلك فمن الصعب جدا إغراء كل هؤلاء

بالحياة في المدن الأصغر، والعديد من مدن الدول النامية مدن عالية المركزية، وهذه المركزية تعوق نجاح إستراتيجية مركز النمو وهي الإستراتيجية التي تكون أكثر فعالية في الدول التي توجد بها درجة معينة من اللامركزية الإدارية والسياسية .

وتجنح النظم الحضرية القومية في الدول النامية لأن تكون اتصالاتها البينية Interconnections النقل والمواصلات وتدفقات الموارد اتصالات غير كافية نسبياً، وهذا يجعل مراكز النمو أقل كفاءة لأن هذه المراكز تؤدي وظائفها بطريقة أفضل إذا كانت تمثل جزءاً من شبكة بين/حضرية ذات اعتماد متبادل، فآلية الانتقال بين - الحضري تعتبر بعداً أكثر أهمية بالنسبة لإستراتيجيات مركز النمو من العلاقات بين القطب وظهيره، وقد تعمل السياسات الضمنية وهي التنظيم الصناعي وسياسة الرفاه الاجتماعي وإستراتيجيات الموارد البشرية واللامركزية الإدارية بتساوق وانتظام مع إستراتيجيات مركز النمو إذا كانت الأخيرة سياسة ناجحة، ولذلك يجب ألا تتضمن سياسة مركز النمو تخطيطاً بالغ الدقة Pinpoint ولكن يجب وضع إطارها داخل السياق الأوسع للإستراتيجية المكانية القومية.

أقطاب النمو والتنمية المكانية :

تهدف سياسة التنمية المكانية إلى إيجاد حالة من التوازن النسبي في توزيع الاستثمارات القطاعية (126) على مناطق الدولة المختلفة بهدف الحد من التركيز السكاني والتفاوت المكاني في مستويات التنمية الشاملة، أي التنمية الاقتصادية والاجتماعية، في الإقليم الواحد أو بين أقاليم الدولة وترتكز هذه السياسة على مبادئ التخطيط الإقليمي المتمثلة في ضرورة تحقيق الاستقرار المكاني للسكان بتقليل عوامل طردهم من مناطق استقرارهم وتعزيز عوامل بقائهم فيها للحد من هجرتهم إلى مناطق الجذب في الدولة .

وترجع ضرورة إيجاد أو توفير عوامل استقرار السكان في مناطق الطرد السكاني لوضع حد للهجرة السكانية من مناطق هوامش الدولة إلى قلبها أو عاصمتها لتحقيق الاستقرار السكاني في المكان من خلال تعزيز الأساس الاقتصادي لمراكز العمران البشري، أو ما يعرف بالأنشطة المكونة Forming Activities والتي بدورها تؤدي إلى نمو الأنشطة الخادمة Serving Activities ويمثل النمطان معا قاعدة تطوير الاقتصاد الحضري (127).

وتهدف التنمية المكانية المتوازنة إلى تحقيق توزيع مكاني للمشروعات الاستثمارية لا يعتمد على العوامل الاقتصادية وحدها، لتفادي تعزيز تطور أقطاب النمو وتكريس التخلف في غيرها من مناطق الإقليم، ومن ثم تعنى هذه التنمية تكاملاً في النمو بين المناطق المتخلفة من أجل إعطاء الفرصة للمراكز الحضرية الصغيرة كي تنمو نمواً شاملاً - اجتماعياً واقتصادياً وعمرانياً - بدرجة أسرع من درجة نمو أقطاب النمو، لتحقيق التوازن المكاني في هذا السياق.

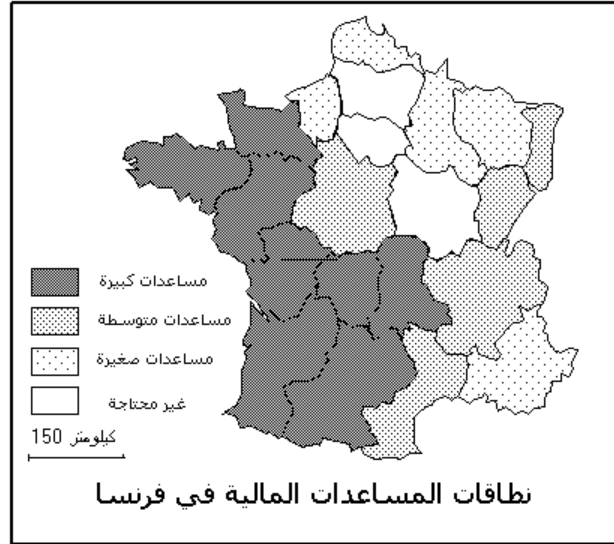
مراكز النمو في السياق الدولي :

تشكل التنظيم المكاني للتنمية والتغير في دول العالم الثالث عن طريق مجموعتين من القوى، تتألف الأولى منهما من: العلاقات الناتجة عن الفترة الاستعمارية وما نتج عنها من تأثيرات مستمرة وسيطرة خارجية وتخلف داخلي، أما الثانية فقد نتجت عن الاقتصاد السياسي لهذه الدول في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، وتتمثل في السياسات العامة التي اتبعت لإعادة تشكيل التنظيمات المكانية الموروثة من الفترة الاستعمارية في توافق مع الأوليات الحكومية السائدة الخاصة بإعادة البناء اجتماعيا واقتصاديا (128).

ولقد مورست إستراتيجيات مركز النمو لفترات طويلة من قبل حكومات الدول الأقل نموا دون أن تسمى بهذا الاسم، منها على سبيل المثال مشروع سد شلالات أوين بأوغندا خلال فترة الاستعمار البريطاني لها، ومشروع الجنجا Jinja للتنمية المخططة كمركز صناعي - تجاري مقابل للعاصمة كمبالا - قطب مضاد Counter-Magnet وهو المشروع الذي سبق كتابات «بيرو» بعدة سنوات (129) ذلك أصبحت سياسات مركز النمو سياسات متوافقة مع الوضوح المتنامي لأهمية خطط التنمية القومية في عدد متزايد من الدول، وهناك ملاحظة جديرة بالاهتمام وهي إنه حتى الدول التي كانت تعاني من نقص في رأس المال وقوة العمل والموارد التنظيمية - مجتمعة أو كل على حدة - قد اتبعت التخطيط الإقليمي أو المكاني المتضمن واحدا أو أكثر من أقطاب النمو أو مراكز أو نقاط أو بؤر النمو Growth Poles. Centers Points. Focus وهي دول تختلف بدرجة واسعة في مساحاتها، وعدد سكانها، ومستوى دخل الفرد فيها، ودرجة حضريتها وتصنيعها، وتكويناتها السياسية (130).

وقد اتبعت سياسات مركز النمو رسميا من قبل بعض الدول كاستجابة كافية وفعالة لسد الحاجة إلى تنظيم «جغرافية تنمية» جديدة تعكس طموحات حكوماتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، فقد استدعت الحاجة إلى «إعادة تنظيم الحيز القومي أو الإقليمي» الاستعانة بإستراتيجيات مركز النمو لإحداث هذه الإعادة، رغم تردد هذه الحكومات في استخدام هذه الإستراتيجيات بسبب الاضطراب الذي اتسمت به مفاهيمها في ظل ضالة التحليلات التجريبية لظروف هذه الدول .

وقد قامت فرنسا بإنشاء مجموعة من «الدروع الحضرية» لصد تيار الهجرة الداخلية في اتجاه قطبها المتروبولي الكبير مدينة باريس (انظر: شكل رقم 1) وذلك من أجل تعزيز عملية المساعدات المالية المقدمة للمناطق الصناعية التي يبينها الشكل التالي:



Stohr, W., B., interurban systems and regional economic development
, A.A.A.G., Resource Paper no. 26, 1974, p.30.

شكل رقم (3)

كذلك عرفت كينيا مجموعة من مراكز النمو عندما اتبعت هي وتنزانيا سياسة إقامة مراكز النمو كوسيلة لتحقيق التحديث أو التغريب باتباع الأسلوب الغربي في تحقيق التنمية الإقليمية المتمثل في إنشاء العديد من مراكز النمو الجديدة أو القائمة المطورة.

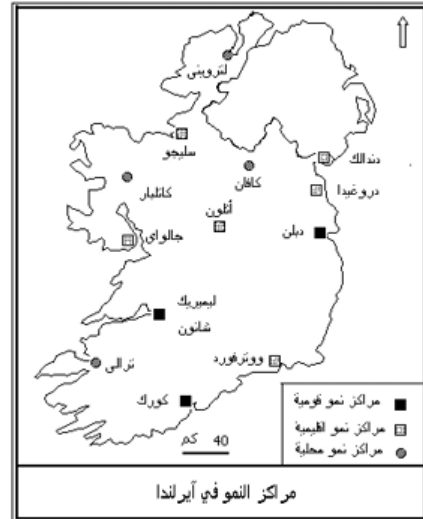


شكل رقم (4)

ومن ناحية أخرى كانت الولايات المتحدة من أسبق الدول التي ظهرت فيها مراكز النمو أحيانا بصورة تلقائية وأخرى مخططة تركز معظمها في ولايات الجنوب الشرقي وولايات الجنوب الغربي، كذلك عرفت أيرلندا مجموعة من مراكز النمو القومية والإقليمية والمحلية، أما أسبانيا فقد أنشأت مجموعة من مراكز النمو تركزت في منطقتيها الشمالية الشرقية والجنوبية الغربية .



شكل رقم (5)



شكل رقم (6)



Richardson, H. Regional Development Policy in Spain, in: Friedman, J. and Alonso, W. Regional Policy Readings in Theory and Application, MIT London, 1975, p. 719 .

شكل رقم (7)

اضطراب مفهوم قطب النمو

على الرغم من استخدام مفهوم قطب النمو بصورة متكررة، إلا أن هناك غموضاً يكتنف هذا الاستخدام، وهو الغموض الذي يظهر بوضوح إذا ما حاول الباحث تطبيق هذا المفهوم الاقتصادي على الحيز المكاني، ولهذا فكثر ما يختلف هذا المفهوم من باحث إلى آخر، حتى أنه قد أصبح من الصعب تحديد المقصود به تحديداً دقيقاً، أو فصله عن غيره من المفاهيم المشابهة له، خاصة مفهوم مركز النمو (131) حتى أن « هانس N, sen » قد أقر بأن أدبيات قطب النمو كلها في حاجة إلى إعادة شاملة لعلم دلالة الألفاظ وتطورها Symantic الخاص بها ولهذا ، فقد أصبح من الضروري تحديد هوية المفاهيم الأساسية ذات الاستخدامات المتعددة لنظرية قطب النمو (132) .

وقبل الاستطراد في عملية تحديد المفهوم ينبغي الإشارة إلى أهم المصطلحات التي تدخل مع مفهوم قطب النمو في مجال الدراسة نتيجة لاختلاف المدارس الفكرية المهمة بالتنمية، كذلك ينبغي الإشارة إلى أن التفرقة بين هذه المصطلحات إنما هي في حقيقتها تفرقة نسبية (133) .

مركز النمو، يعنى توطن مجموعة من الأنشطة الاقتصادية في حيز مكاني محدود، بحيث تكون له نتائج محلية، وأحيانا ثانوية لأنها تقتصر على الإقليم الذي يوجد به .

نقطة النمو، وهى تشبه مركز النمو إلى حد كبير .

محور النمو: ويتألف من سلسلة من نقاط أو أقطاب النمو المرتبطة بعلاقات تكاملية نتيجة لوقوعها على محور نقل رئيس .

وتتمثل نقاط الاختلاف الرئيسة بين مركز النمو وقطب النمو في أن الأخير يتميز بأن آثاره التنموية تمتد إلى المناطق المحيطة به، بحيث يؤدي وجوده ونموه إلى تنمية هذه المناطق فيسهم في تحقيق أهداف التنمية القومية، كما تتمثل هذه

الاختلافات في أن مركز النمو هو مركز عمراني ذو إمكانية نمو كبيرة ونزوع منخفض نحو النمو وهو ذو نظام أعلى من مستوى نقطة النمو ويمتلك - بالإضافة إلى الأنشطة الثانوية والوظائف الإدارية جيدة التطور، بينما قطب النمو هو «مركز نمو - مدينة كبيرة متروبولية أو يؤدي وظائف القمة Apex لمساحة كبيرة ويتميز بأنشطة ثانوية وثلاثية عالية التخصص لا يمكن عادة أن تؤدي من قبل مراكز أخرى ، ويمتلك هذا القطب كل من إمكانية النمو والنزوع إليه (134).

هذا فيما يتعلق بالمصطلحات، أما من حيث النشاط فإن هناك تفرقة ضرورية بين « قطب النمو » من ناحية و «نشاط النمو» من ناحية أخرى، فالقطب هو مجمع كلي من أنشطة اقتصادية يكمل كل منها الآخر من حيث التفاعل التقني والتكامل الاقتصادي، ورغم الحقيقة القائلة بأن القطب غالبا ما ينشأ حول بعض أنشطة النمو الخاصة بقطاع صناعي ما، إلا أن مثل هذا النشاط قد يوجد أيضا في غياب أية ظاهرة من ظاهرات الاستقطاب، ففي الدول النامية غالبا ما نجد أنه من النادر أن يؤدي الاستغلال المكثف للموارد الطبيعية في منطقة محددة إلى إيجاد مثل هذا القطب، لأن نطاق نفوذ القطب يظهر فقط عندما يصبح هذا القطب كلا متكاملًا من الأنشطة الإنتاجية والنظم التبادلية، التي تجعل انتشار النمو والتغيرات المؤدية إليه أمورا ممكنة .

ويلاحظ في الفقرة السابقة وجود دليل على اضطراب مفهوم « قطب النمو » واختلاطه بمفهوم «مركز النمو» ، والحقيقة أن كثيرا من الباحثين يستخدم كلا من المصطلحين بصورة تبادلية ، أو من منظور واحد ولهذا فإنه رغم الاهتمام المتزايد بهذه النظرية إلا أن تطبيقاتها ، قد تميزت بتطور فاق ما لحق بأساسها النظري من تطورات، فقد حدث تشوش كبير فيما تلا كتابات «بيرو Perroux » وهي الكتابات الأصلية عن قطب النمو، بسبب بعض التناقضات البسيطة التي احتوت عليها هذه الكتابات، وهذا يمكن إدراكه من ذلك التشوش المتعلق بالمصطلح الفني للمفهوم Terminology ليس فقط ما يتعلق بمفهوم قطب النمو، وإنما أيضا ما يتعلق بالمفاهيم المشابهة له كمراكز ونقاط ونطاقات ومناطق النمو، وأقطاب ومحاور ومناطق التنمية ،ولذلك فقد أقر «دارونت Darwent مفهوم قطب النمو قد ارتبط بتنوع كبير من الأفكار والمفاهيم غير المحددة بعد أن تعددت معانيه بتعدد الباحثين الذين تناولونه .

مفهوم مركز النمو ذروة التغير نحو الذبول :

يتبين أن مفهومي قطب النمو والتنمية الاستقطابية قد ظهرا مصاحبين للتعاظم السريع في موضوع التخطيط الإقليمي الذي طفر في أعقاب الحرب العالمية الثانية لينتشر في معظم دول العالم، وقد احتكر هذان المفهومان «السوق» الأكاديمي للدول الغربية في خمسينيات القرن الحالي، حيث أفادا كنقطة انطلاق للنظريات الموضوعة حول التخطيط الإقليمي في هذه الدول، وفي العديد من الدول النامية .

ومع ذلك، ففي أواخر السبعينيات وأوائل الثمانينيات بدأ نجم مفهوم قطب النمو في الخفوت، عندما أصبح غير ملائم للعصر وهدفا لنقد كبير، والسبب الرئيس في كل من: الخفوت والنقد هو فشل هذا المفهوم في حل المشكلات الإقليمية للدول

التي أخذت به كأسلوب لتحقيق التنمية الإقليمية، ولكن لا يجب أن ننسى أنه في العديد من الحالات كانت هذه المشكلات تتفاقم لتصبح أقرب إلى الأزمات منها إلى المشكلات، ومن ثم يبرز سؤال حول مدى مسؤولية «المفهوم العلمي» عن هذه المشكلات/الأزمات .

وتتطلب الإجابة عن السؤال السابق استرجاع الأصول الأولى أو الأفكار الرئيسية لمفهوم قطب النمو، الذي كان شائعاً ومفهوماً على المستوى العالمي في العقدين الخامس والسادس من القرن الحالي، لقد قدّم موجد هذا المفهوم «فرانسوا بيرو» جوهر هذا المفهوم في الصياغة التالية: «إن النمو لا يظهر في كل مكان وفي كل وقت، وإنما يظهر في نقاط أو أقطاب نمو بقوى أو بكثافات متنوعة وينتشر على طول قنوات متعددة، وله نتائج نهائية متفاوتة على الاقتصاد برمته» .

وكما أكد «بيرو» أكثر من مرة فإن مجال دراسته - أي بيرو - هو الحيز الاقتصادي الذي يقصد به «مجال قوة التفاعلات بين شركات [مشروعات] مفردة»

ويعتبر مفهوم «بيرو» عن قطب النمو استمراراً للدراسات الخاصة بالوفورات الكبرى Major Economies فيما يتعلق بالتنمية غير المتوازنة للاقتصاد الرأسمالي، كما أنه قد استعار بعض عناصر مفهومه من مفهوم انتشار التجديدات Innovations Diffusion .

والمبادئ الأساسية لمفهوم «بيرو» هي:

- حدوث التنمية الاقتصادية في حيز اقتصادي، وهو مجال من القوى توجده التفاعلات بين شركات مستقلة .

- تركيز التنمية في الشركات الكبيرة ذات المقدرة على استيعاب المحدثات وتوليدها، وهذه الشركات هي التي تتمثل فيها أقطاب النمو .

- هيمنة أقطاب النمو على الحيز الاقتصادي وتأثيرها في الشركات الأخرى عن طريق نشر المحدثات إليها عبر قنوات مختلفة .

وهكذا، وطبقاً لأفكار «بيرو» فإن القوة الموجهة الرئيسة وراء التنمية هي الوحدات الاقتصادية المسيطرة «والتي تشكل أقطاب النمو وتهيمن على الحيز الاقتصادي، وقد ركز «بيرو» بؤرة أفكاره على الشركات المحفزة Stimulating Firms أو الدافعة Propulsive والقطاعات القائدة Leading Key .

ولقد كان «بيرو» مهتماً - كالاقتصادي - بدرجة أولية بالنمو الذي تحفز عليه الشركات القائدة في الاقتصاد القومي في حيزه الاقتصادي، وليس داخل إقليم معين أو حيز جغرافي خاص آخر، كما يعتبر منهجه الدينامي في دراسة تطور الشركات أو المشروعات الرئيسة واحداً من أقوى ملامح مفهومه عن قطب النمو فهذه الشركات تنشأ ثم تصل إلى حجمها الأمثل، وغالباً ما تتضاءل عندئذ، وفي هذا الخصوص فإن منهج «بيرو» يقترب من تحليل المدخل - المخرج فأى

مشروع يصل إلى حجمه الأمثل يصبح قادرا على تخفيض أسعار مخرجاته «منتجاته» ومن ثم يحفز نمو القطاعات المرتبطة به .

وفى تحليل هذه العملية استخدم «بيرو» مفهوم الوفورات الخارجية External Economies والذي يعنى أن الاقتصاد الخارجي يعمل كمضاعف للنمو Growth Multiplier - أي كوسيلة لنشر إمكانات النمو وكمحفز Stimuli له بالنسبة للقطاعات الأخرى، بسبب التناقص في أسعار منتجات الصناعات المحفزة، وعادة ما يشير الاقتصاد الداخلي إلى الأبعاد والعلاقات البينية داخل الشركات والقطاعات والمشروعات أو بينها، وإلى مفاهيم: التجمعات الاقتصادية Economic Agglomerations والمجمعات الاقتصادية Economic Complexes .

ولقد كانت أقطاب النمو الأولية التي قال بها «بيرو» ذات نمط اقتصادي له إنتاج مميز، ولكنها بمرور الوقت بدأت تتسم بتركيب أكثر تعقيدا، وتشتمل ليس فقط على عناصر إنتاجية، ولكن أيضا على مكونات اجتماعية ومؤسسية وسياسية وغيرها.

وقد أكد «ج. بالينك J. Paelinck» على سبيل المثال على الطبيعة التركيبية - الوظيفية الأكثر تعقيدا لأقطاب النمو، وطبقا لأرائه فإن مفهوم أقطاب التنمية غالبا ما فسر تفسيراً خاطئاً، ومن قبيل ذلك أنه اختلط بمفهوم الصناعات الرئيسية Key والأساسية Basic، وكذلك بالمجمعات الصناعية، ومن ثم أدى هذا الوضع إلى نشوء المفهوم غير الصحيح الذي يتضمن أن قطب النمو إنما هو «نصب تذكاري» صناعي أقيم لتخليد التصنيع الإقليمي المستقبلي، ولضمان نمو اقتصادي معين .

وقد أوجز «بالينك» المراحل أو الأشكال الأربعة الكبرى التالية من الاستقطاب Polarization، والتي تنشأ فور وجود الشركات المحفزة:

- الاستقطاب التقني Technical حفز التنمية لدى الموردين والمستهلكين
- الاستقطاب النقدي Monetary نمو مقدرة المستهلكين على الإنفاق .
- الاستقطاب النفسي Psychological جذب مناخ النجاح للمهاجرين وللمزيد من الاستثمارات .
- الاستقطاب الجغرافي، رد الفعل المتسلسل الذي يتمثل في التعبير عن تطور الأشكال الاستقطابية الثلاث السابقة عن طريق توسع وامتداد المنطقة الواقعة تحت تأثير قطب النمو «إقليم القطب أو منطقة نفوذه».

وقد أضاف «بودفيل Boudville» - وهو اقتصادي فرنسي بارز آخر - كثيرا إلى عملية تحسين فكرة التنمية الاستقطابية وذلك بإعادة توحيد لكل من البناءات المجردة للحيز الاقتصادي وأقطاب «بيرو» من ناحية، مع حيز جغرافي محدد ناحية أخرى، وقد أدى هذا إلى تعزيز الانتشار واسع المدى لمثل هذه الأفكار في مجال التخطيط الإقليمي في الدول الغربية، وطبقا لآراء «بودفيل» فإن «الحيز الاقتصادي» هو تطبيق للمتغيرات الاقتصادية في حيز جغرافي، عن طريق

تحويل رياضي Mathematical Transformation يصف عملية اقتصادية كما أن الحيز يمكن أن تحدد هويته بلغة: التجانس Homogeneity والاستقطاب Polarization والغائية أو النهائية Finality .

وكما أن كل شيء يمكن أن يحدد - بمنطق أرسطو - أولا عن طريق وصف المادة، ثانيا . بالعلاقات الشكلية، ثالثا : بلغة الهدف النهائي أو مصدر القرار فقد اقترح «بودفيل» المخطط التالي للعلاقات المتبادلة الخاصة بالحيز:

الحيز الرياضي	مطبعا على حيز جغرافي	الحيز الاقتصادي
[العامل التقني]	توطن الموارد الطبيعية	الاستخدام البشري

وقد بسّط «بودفيل» بدرجة كبيرة مفهوم الحيز الجغرافي عن طريق تحديد هذا الحيز فقط بمواقع الموارد الطبيعية، ومع ذلك، فإن أهمية «بودفيل» تكمن في إعادة توحيد الحيزين: الاقتصادي والاجتماعي بالربط بين أقطاب النمو وتجمعات جغرافية محددة، وقد كتب في هذا أن «مفهوم Concept قطب النمو يرتبط بمفهوم Notion الصناعات المحفز الإقليمية، ومن المفضل وصف الأقطاب كتجمعات جغرافية من الأنشطة، أكثر من وصفها كنظم معقد من القطاعات المختلفة عن القالب Matrix الوطني.

وباختصار سوف تبدو أقطاب النمو كمدن ذات مركبات من الصناعات المحفزة التي سرعان ما تندمج - خلال عمليات التخطيط الإقليمي - في الهيراركية المدنية ذات الأحجام المختلفة، وقد أدت فكرة قطب النمو وما صاحبها من انتشار للتخطيط الإقليمي على المستوى العالمي إلى ظهور عدد من المفاهيم التي عكست جوانب مختلفة من التنمية الإقليمية، وهذه المفاهيم غالبا ما تطورت، سواء جنبا إلى جنب مع غيرها من الأفكار، أو مستقلة عنها، أو متصلة بها اتصالا ضعيفا.

وقد أصبحت النظرية المألوفة الشائعة عن قطب النمو «مظلة» تغطي تجمعا كبيرا من الأفكار والمفاهيم، وفي عديد من الحالات، تغير المعنى الأصلي لقطب النمو بدرجة كبيرة، كما أن مفهوم القطب ذاته، والذي استخدم كوسيلة للنشرich البنيوي للتنمية الاقتصادية في حيز اقتصادي مجرد، قد أعيدت صياغته وعدلت ليستخدم كوسيلة أداء مهام خاصة بعملية اختيار مراكز تركيز الاستثمارات الرأسمالية، وقد استبدل التأكيد الموضوع على الشركات في المرحلة الأولية بمجموعة كاملة من العناصر الاقتصادية والحضارية والسلوكية، وفي النتيجة، فقدت المفاهيم الثلاث كثيرا من محتواها الأصلي، ومن ثم أصبحت أكثر غموضا عن ذي قبل .

وقد أدت كثرة الأفكار المشوهة الخاصة بقطب النمو إلى محاولة وضع تصنيف أو تنظيم منهجي Systematization لهذه الأفكار، وهذه المحاولة كانت في حد ذاتها ذات أهمية بخصوص عملية توليف المفاهيم المؤدية إلى صياغة نظرية

عامة للتنمية المكانية لم تكن قد وجدت بعد، وفي هذا الصدد فإن أعمال الاقتصادي النرويجي «تورمود هيرمانسن T. Hermansen» تستحق الانتباه، فبعد أن قام بتحليل العديد من المصادر الغربية التي تناولت «مشكلة» أقطاب النمو والتنمية الإقليمية قام بوضع موجز للمفاهيم التي تعادل - حقيقة - الإنجازات التي حدثت في مجال البحث المكاني، ويلخص الموجز الوارد في الملحق رقم (1) هذه المفاهيم.

والموجز المذكور ليس متساويا في كل أجزائه، كما أنه غير منطقي، إنه بالكاد ملائم لعملية وضع قوائم الحيز الصناعي، وليس الاقتصادي كما فعل «بيرو» وفكرة أو مفهوم الحيز الجغرافي فيه ضعف بدرجة مطلقة طالما انطبق فقط على البناء الاقتصادي - الجغرافي، أي النظم الحضرية واتجاهات النمو، وقد حدد «هانسن» الحيز الأعلى Super Space على أنه نتيجة للتفاعل بين الحيزين الصناعي والجغرافي في صيغة العلاقة بين المركز والهامش، وفي صيغة مراحل التنمية، وانتشار التجديدات .

ولقد بنى الموجز على منهج متعدد الجوانب لمعالجة الظواهرات والعمليات محل الاعتبار - والتي تكون جانبيه الأقوى - متضمنة مناهج إحصائية ودينامية، بالإضافة إلى مراحل مختلفة من البحث، وصفى - داخلي - Initial Descriptive تفسيرية - متوسط Intermediate - Explanatory ونهاية Terminal أي معد للتخطيط والتحكم.

ومن عوامل الجذب في هذا الموجز محاولته الكشف عن التفاعلات الارتباطية بين النظريات العامة للتنمية المكانية والأشكال الخاصة من التعبيرات عنها، كالعلاقة بين المدن ذات المراتب المختلفة، توطن الصناعة، وهكذا .

ويعكس هذا الموجز الخاص بمفاهيم وأفكار التنمية المكانية أيضا العوائق الأساسية لهذه التنمية: كالتأكيد على الجوانب الاقتصادية والتقنية والانتباه غير الكاف بالعوامل الاقتصادية - الاجتماعية [ذات التأثير الحاسم على عمليات التنمية الشاملة والتنمية الإقليمية] وإهمال الموارد الطبيعية والعوامل الإيكولوجية إهمالا عمليا، رغم أن هذه العوامل تلعب دورا دائما في التنمية على كافة مستوياتها، ابتداء من المستوى الكوكبي إلى المستوى المحلي، ومع ذلك، وكما لوحظ سابقا فإنه من الملاحظ أن الستينيات كانت تمثل ذروة أو أوج فكرة أو مفهوم قطب النمو وأن واحدا من أسباب تضائل أهميتها في أواخر السبعينيات يركز على حقيقة أن العوامل الحاسمة غالبا ما أهملت أو أعطيت انتباها غير كاف .

ومن الطبيعي أن يلاحظ المرء غياب مفاهيم التنمية الإقليمية وأفكار «الإقليمية أو الأقليمية» Regionalization، من أجل التخطيط مما تضمنه الموجز، والتي تدل على وجود - أبحاث متوازية يقوم بها كل من الجغرافيين والاقتصاديين في وقت واحد لموضوع واحد - وبالطبع، فإنه عند الممارسة فإننا عندما نحاول إعطاء توصيات محددة في ميدان التخطيط الإقليمي فإن الاقتصاديين لا يستطيعون ذلك بدون إعطاء موضوع الأقليمية أهميته الحقيقية، وفي هذه الحالة تتقارب كل من أفكار قطب النمو والأقاليم العقدية وتلتقي في نقطة واحدة .

وقد أدى الاتجاه نحو تصنيف واسع المدى للمفاهيم المكانية إلى محاولات لكشف علاقاتها الحقيقية مع التأكيد على تلك المفاهيم التي تعكس آلية التنمية الإقليمية، ومن المفيد أن نلم بهذه المحاولات لكونها تسمح لنا بالتحرك نحو حل المهمة المعقدة لتحديد الآلية الكوكبية - الإقليمية الحديثة

وإذا ما نظرنا إلى مفهوم التنظيم الحيزي عبر منظور التنمية الاستقطابية فإننا نجد أنه ينقسم إلى المكونات الرئيسية التالية:

نظم المدن	Systems of Cities
الجوانب الخارجية للتحديث	Surfaces of Modernization
مسالك التنمية	Development Corridors
عمليات الانتشار المكاني	Process of Spatial Diffusion

ولقد اهتم «جون فريدمان» J. Friedmann. وهو اقتصادي - إقليمي أمريكي شهير اهتماما جادا بمفهوم التنمية الاستقطابية في الستينيات ، وأضاف إليه إضافات جديدة عندما استخدم هذا المفهوم في تجسيد وتعزيز ميدان التخطيط الإقليمي، فقد حدد «فريدمان» جوهر التنمية الاستقطابية كمبدأ للتخطيط الإقليمي بالطريقة التالية:

«إن منطق التنمية غير المتوازنة في شكلها المحدد بالنمو الصناعي ذي الأساس الحضري Urban - Based Industrial Growth يؤدي إلى استنتاجات معينة في التخطيط الإقليمي، كالتركيز على نمو المدن الكبرى والنظر إلى التخطيط الإقليمي على أنه أمر أساسي كطريقة تأثير في توطن الصناعات التحويلية والاعتقاد بأن «نبضات النمو» سوف تنتشر في نهاية الأمر من المراكز الكبرى للتجديدات أو المحدثات إلى بقية أجزاء الاقتصاد» .

ويوحى هذا التركيز على التنمية الاستقطابية بأن المناطق الريفية سوف تتألق قسما من العملية العامة لانتشار النمو يتحدد بالمدى الذي تكون فيه هذه المناطق عرضة لتأثير الاقتصاد المتروبولي، كما اعتبر الاقتراب من المدن الكبيرة والمدن الأسرع نموا هو المتغير الأكبر وربما الأساسي في التنمية الريفية .

ولقد بدأ الإحساس بقصور مفهوم قطب النمو أولا عندما بذلت محاولات للإفادة منه في تقوية التخطيط الإقليمي وتعزيزه في الدول النامية، وفي الندوة الآسيوية الأولى عن التخطيط والتنمية القومية والتي عقدت في ميسور بالهند في عام 1974م خصصت ورقة البحث التي ألقاها «بر كونجستاد Congstadt P.» مدير معهد كوبنهاجن لبحوث التنمية لنقد أعمال «فرانسوا بيرو» أبي فكرة قطب النمو، بالإضافة إلى عمل «فريدمان» الذي كان أكثر ثباتا وإصرارا على تطبيق هذا المفهوم على دولة فنزويلا وغيرها من دول أمريكا اللاتينية وطبقا

لآراء «كونجستاد» فإن «فريدمان» قد برر التطور الحديث للرأسمالية الهامشية Peripheral بتأكيد على أن التنمية تعنى التكامل مع الأنظمة الرأسمالية العالمية، ويرى «كونجستاد» أن «فريدمان» يعد من مفكري «الثنائية Dualism» لإدراكه ثنائية: الإقليمية - الإنتاجية Territorial Productivity في الدول النامية ولكنه لم يقترح حلولا للتخلص منها.

ولقد لاحظ «كونجستاد» أن وصف «فريدمان» للمراحل الراهنة للتنمية هو وصف شاذ، وذلك لأنه حاول أن كل الصراعات الاجتماعية والاقتصادية على الإقليمي منها دون القومي، وهذا النقد يمكن أن ينطبق بدرجة متساوية على العديد من نتائج الأبحاث التي قام بها الخبراء الغربيون في مجال التخطيط الإقليمي.

وتشير هذه التعليقات إلى حقيقة إدراك الخبراء البحثية الغربية الراهنة أن العوامل العامة المؤدية إلى التنمية الاجتماعية - الاقتصادية تلعب الدور الرائد وتحدد الاتجاهات الرئيسية في تطور الأقاليم في الدول المختلفة فمثلا، تمر كل الدول النامية بمرحلة الانتقال والتحول Transformation في التركيب القطاعي والإقليمي Territorial لاقتصادها الاستعماري السابق وهي تهتم بالتنمية القومية فيها، وفي هذه الدول تعتبر مشكلات التكامل الاقتصادي على المستوى القومي الهادف لتعزيز التنمية في الأقاليم المتدهورة Backward أو المتراجعة مشكلات غاية في الحدة، وهذا صحيح على وجه الخصوص في المناطق المتدهورة الريفية حيث تتركز غالبية السكان.

وفي دورة لجنة الاتحاد الجغرافي الدولي I. G. U. عن الملامح الإقليمية للتنمية والتي عقدت خلال المؤتمر الجغرافي الدولي الثالث والعشرين بمدينة دوشنبى عاصمة طاجيكستان عام 1976 شدد الجغرافي الكندي «تيلور» Taylor الذي قدم ورقة بحثية عن إعادة بناء الحيز في أفريقيا Reconstructing Space in Africa على عدم مقبولية Inadmissibility نظرية التنمية الاستقطابية التي تعتبر المدن الكبرى أقطاب نمو تنشر التحديث وتعزز الارتقاء في المناطق الريفية بالدول النامية، ولكن، وكما علق «تيلور» فإنه لا بد من الاهتمام الكبير سواء بعملية الانتشار Spread أو الاجتراف الخلفي Backwash إذا ما وضعنا المدن في اعتبارنا، وإذا ما كانت التنمية مساوية للنمط الغربي فإننا يمكن أن نوزعها بمقادير مقاسة، وأن نمد التحديث من منطقة القلب إلى منطقة الهامش باتباع نموذج «فريدمان» وغيره من النماذج التي على شاكلته .

وقد انتهت منهجية وأسلوب الأقلمة في التخطيط - والتي طبقت بنجاح على أساس دراسة الدول الرأسمالية المتقدمة اقتصاديا - انتهت إلى أن أصبحت عمليا وواقعا غير مناسبة لظروف الاقتصاديات النامية، رغم أن التركيز الرئيس قد انصب على دراسة الأنماط الكمية، كالروابط بين الإقليمية Interregional المتمثلة في «تدفقات الشحن Freight Flows» وهذه المناهج تتسم بضعفها، وعادة ما تطفر العملية الأساسية للتحول الحيزى في بناءات الاقتصاديات الاستعمارية بهدف التنمية القومية .

ورغم كون الطبيعة المتعددة التركيب Multi - Structural لغالبية الدول النامية طبيعة حيزية بوضوح، إلا أنها لم توضع في الاعتبار، بينما كانت الأهمية الكبرى منصبة على نمو المدن الأكبر - أكالات لحوم البشر المترو بولية Metropolitan Cannibals التي يعتقد بعض علماء الدول النامية أن تنظيم المكان أصبح بسببها فاقدا لوظيفته بالعملية، وعلاوة على ذلك، فالدول النامية تخضع للتنمية الإقليمية على مستوى كثيف، أو حتى كوكبي، ومن ثم فالمشكلات الناتجة أصبحت معقدة وحادة لدرجة أنه في أواسط الستينيات كانت أهمية هذه المسألة معروفة رسميا على أنها تستحق دراسة خاصة من قبل هيئة الأمم المتحدة.

وقد استبدل تيار الأدب الذي أدى إلى تطور الاهتمام بأقطاب النمو وجعلها أكثر شيوعا كإستراتيجيات جديدة للتنمية، وكمعالج عام فعلى للمشكلات في الستينيات وأوائل السبعينيات، استبدل هذا التيار بطوفان من الانتقادات الموجهة للمفهوم ذاته في أواخر السبعينيات والثمانينيات، حتى أن بعض مؤيديه - بعد أن خابت آمالهم بسبب نتائج العملية - قد تحولوا إلى معارضين له .

ولقد كان «جون فريدمان» واحدا من هؤلاء الذين غيروا مذهبهم، فقد اشترك مع زميله « كلايد ويفر Weaver, C. » في وضع دراسة مهمة في أواخر السبعينيات عنوانها: الإقليم والوظيفة .. تطور التخطيط الإقليمي

Evolution of Regional Planning Territory and Function

قررا فيها أن مراكز النمو قد توقفت عن أن تكون « فكرة رائجة »، فما هي الأسباب التي ساقها الخبراء الغربيون أنفسهم لتبرير تدنى قيمة مفهوم مركز النمو؟ لقد كانوا على الأرجح عادلين تماما في قولهم: إن إحدى مشكلات هذه الفكرة أو هذا المفهوم هي أنه قد انتشر بدرجة أسرع من إمكانية اختبار أدائه في الواقع العملي، أي أنه قد انتشر - كفكرة - بسرعة فاقت سرعة إمكانية اختبار وقياس نتائج العملية للأخذ به كتطبيق.

وكنتيجة، فان مبدأ مركز النمو كان دائما في حالة تشوش واختلاط مفاهيمي فقد كانت غالبية مبادئه المنهجية مبادئ غير محددة لدرجة أنها لم تثبت أمام الاختبار، فمثلا، لا يعلم أحد ما هي المؤشرات التي يجب استخدامها لقياس النمو وكيف يمكن استخدام مراكز النمو في توزيع رؤوس الأموال وفي تنشيط الاستثمارات، وتبدو المبادئ المتحركة في آلية انتشار المحدثات أو التجديدات تبدو ملتبسة بدرجة متزايدة، فلقد نجح التخطيط الإقليمي - في الدول الغربية - تقريبا في صنع «صنم Fetish» لمراكز النمو أدى إلى إهمال الأبعاد الأخرى للسياسات الإقليمية، فقد تقلصت السياسات المكانية الإقليمية والدراسات الخاصة بمناطق نوعية وتراجعت لتتروى في خلفية المناقشات الأكاديمية، وكنتيجة لذلك فلم يوجه اهتمام كبير إلى موضوعات: الموارد الطبيعية، الأداء السياسي، والتنظيم الإداري، وأهم من كل ذلك إلى التنمية الريفية، فقد أصبحت مراكز النمو هي الحل العالمي لكل مشكلة إقليمية، ولكن لا أحد كان متأكدا تأكدا حقيقيا مما يشتمل عليه هذا الحل.

ولقد أصبح النقد الموجه إلى التنمية الاستقطابية أكثر حدة من وجهة النظر الأيديولوجية؛ فالعلاقات بين المركز - القطب - والهامش كانت مساوية للعلاقات بين كل من: الاحتكارات القوية والنقابات عبر - القومية Trans - National والأقاليم الكاسدة والأقاليم المستغلة، والنمو السابق الذي كان أكبر بسبب استنزاف الموارد وقوى العمل في الأقاليم الأخيرة، وقد أدى النقد أو التحليل النقدي الذي جاء به دارسو أمريكا بعيدا عن كونها أدوات تحقيق للمساواة أو العدالة Equalization فإن مراكز النمو تعبر عن نظرية وممارسة التراكم الرأسمالي غير المتساو وتفسره، وتعمل كأداة للهيمنة المكانية »

وقد لاحظ العديد من الباحثين الغربيين أن الدارسين السوفييت كانوا أقل مدى في تقديم مفهوم مركز النمو، ولم يكن ذلك بلا سبب، وبعد ذلك، فإنه يجب أن نتذكر أيضا أنه إبان ذروة شهرة مفهوم مركز النمو، فإن الباحثين السوفييت لم يكونوا متحمسين على وجه الخصوص إلى جانب «الدواء الناجع لكافة الأمراض Panacea» الذي يعالج مشكلات التنمية الإقليمية، كما رسمت صورة مفهوم قطب النمو في أعمال العديد من الخبراء الغربيين في الستينيات، فلقد نظر المتخصصون السوفييت بارتياح إلى هذا المفهوم كمثال للنمط العام للتركز المكاني للنشاط الاجتماعي، وهذه عملية عامة، ولكن محتواها الوظيفي يعتمد بدرجة كبيرة على الظروف والأوضاع الاجتماعية - الاقتصادية العامة لدولة بعينها، وعلى الظروف التاريخية، وعلى تلك الطبقة المهتمة بالسياسات العامة والإقليمية التي ترعاها حكومة معينة .



79() محمود الكردي - النمو الحضري - دار المعارف - القاهرة - 1977 - ص ص 35 - 66 .

80() علا سليمان الحكيم - أقطاب النمو كإستراتيجية للتنمية الإقليمية في مصر - رسالة دكتوراه - غير منشورة - كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة - 1985 - ص ص 19 - 20 .

81() أحمد محمد عبد العال - المدن الجديدة والتنمية الإقليمية في مصر - مجلة كلية الآداب جامعة المنيا - المجلد العاشر - المنيا - يونيو 1992 - الخاتمة .

82() Richardson , H., W., city size and national spatial strategies in(Developing Countries , World Bank , Stuff Working Paper no. 252, April , 1977 , p. 50 .

83() Brookfield, H., interdependent development, Methuen & Co. LTD., London, 1975 , p. 90 .

84() رغم أن « شومبتر » لم يكن مهتما بالحيز الجغرافي، إلا أن أفكاره قد اعتبرت أساسا لنظرية التنمية الإقليمية، فرغم أنه عالم اقتصادي، إلا أنه لم ينظر إلى العامل الاقتصادي على أنه العامل الوحيد أو الرئيس في العملية الاقتصادية، وإنما اعتبره أحد العوامل المؤثرة فيها - بدرجة متساوية مع العوامل الأخرى، وقد قدم « شومبتر » تحليلا مهما لتداخل العوامل: السياسية والاجتماعية والثقافية مع العامل الاقتصادي وأثر هذا التداخل في تحقيق التنمية، وتتلخص نظرية التجديدات التي صاغها في أن التنمية الإنتاجية - الاقتصادية - تعتمد أساسا على ابتكارات وتجديدات المستثمرين الهادفين إلى تحقيق أكبر الأرباح، وفي أن فترات الازدهار الاقتصادي تفسرها عمليات تراكم التجديدات: العلمية

والإدارية = التمويلية والتطبيقية، بينما تفسر فترات الركود بتراكم المنتجات التي ينتجها مستثمرون أقل موهبة لأنهم يقلدون ولا يبتكرون Ibid. p. 81 .

[85](#) () القطاع الصناعي الرئيس أو القائد key هو « تلك الصناعة التي كثيرا ما تتجاوز تأثيراتها نطاق منطقة توطنها لتؤثر في الاقتصاد الوطني ككل أكثر من تأثيرها في الاقتصاد المحلي - الاقليمي، را. محمود الكردي - مرجع سبق ذكره - ص 36، أما القوة الدفعية أو الدافعة فهي تلك الأنشطة ذات المقدرة على اجتذاب العناصر الاجتماعية والاقتصادية المكونة لعملية «الاستقطاب polarization»، وهي الأنشطة التي تحتاج إلى أنشطة أخرى مكملتها تتمثل في وجود مستوى ملائم من الخدمات، المصدر السابق - ص 63، والاستقطاب هو «تلك العملية التي تنشأ في منطقة ما ويكون لها من خواص الجذب والتأثير ما يمكنها من زيادة وفود العناصر البشرية ذات الخصائص المتميزة والمواد الخام ورؤوس الأموال والخبرات إلى منطقتها، . المصدر السابق - المكان نفسه، و Richardson, 623 H., W., op.cit, p. 2 القلب core ، أما التأثيرات المضاعفية أو نتائج المضاعف فهي « ما يحدثه قيام نشاط اقتصادي جديد في منطقة ما من أنشطة اقتصادية إضافية ، كأن يؤدي وجود نشاط اقتصادي أولى primary - منجم جديد ، أو ثانوي secondary - مجمع صناعات تحويلية جديد ، إلى ظهور ونمو الأنشطة الثلاثية tertiary - الخدمات ، لتغطية حاجات العاملين بهذه الأنشطة الأولية والثانوية : را .

[86](#) J., Johnston, the dictionary of human geography , Blackwell() Reference ,Oxford , 1986 , p. 310

[87](#) Glasson, J., an introduction to regional planning, Huchinson(), London, 1974 , p. 145

[88](#) () Brookfield, H., op.cit, p. 90

[89](#) () Richardson, H., W., op.cit, p. 117

[90](#) () الطبولوجيا فرع من الرياضيات يعنى بدراسة موقع الشيء بالنسبة للأشياء الأخرى Loc. Cit

[91](#) Glasson, J., an introduction to regional planning, Huchinson(), London, 1974 , p. 146

[92](#) Friedman J., and Weaver, C., territory and function, Edward Arnold() London, 1979 , pp. 131 & 139 - Brookfield, H., op.cit, pp. 97

[93](#) () Glasson, J., op.cit. p 145

[94](#) Hansen, N., M., the challenge of urban growth, Lexington Books(), London, 1975 , p. 139

[95](#) Berry, B., heirarchical diffusion, in: Hansen N., M., ed. growth centers() in regional economic development, The Free Press, New York, 1972

[96](#) () Glasson, J., op.cit. p 148

[97](#) () هي الكمية المعدة المطلوبة أو المنتجة لعملية واحدة، أما عملية خط التدفق فتعنى الاستمرار في الإنتاج بحيث لا يتوقف على عملية واحدة 149 Glasson , J., op.cit. p

[98](#) () Klassen, L., H., growth pole in economic theory and policy, in: Kuklinski, A., and Petrella, R., Eds. Growth poles and regional policy, Mouton, Paris, 1972

99 (أطلق « هيرشمان » على تلك السلسلة من التفاعلات التي ينتشر بمقتضاها كل من السكان ورأس المال في منطقة معينة ويكون مصدرها قطب نمو مصطلح (التأثيرات السيالة *trickling down effects*) وهى ذاتها تأثيرات الانتشار *effects spread* عند « ميردال » في حين أطلق الأخير اصطلاح (التأثيرات الارتجاعية *effects backwash*) على ما أطلق عليه « هيرشمان » اصطلاح تأثيرات الاستقطاب *polarization effects*، را. علا سليمان الحكيم - مرجع سبق ذكره - ص 22 - 25، و محمود الكردي - مرجع سبق ذكره - ص 65 .

100 Lavrov, S., and Sdasyuk, G., concepts of regional development, (Progress Publishers, Moscow, 1988. p. 116

101 Stohr, W., B., interurban systems and regional economic development, A.A.A.G., Resource Paper no. 26, 1974, p. 30

102 Penouil, M., growth poles in underdeveloped regions and countries, in : Kuklinski, A., and Petrella, R., eds., growth poles and regional policy, Mouton, Paris, 1972, p. 119

103 (وهذه المصطلحات هي: مركز النمو *center growth*، ويعنى توطن مجموعة من الأنشطة الاقتصادية في حيز مكاني محدود، بحيث تكون له نتائج محلية، وأحيانا ثانوية لأنها تقتصر على الإقليم الذي يوجد به أما نقطة النمو *point growth* فهي تشبه مركز النمو إلى حد كبير ومحور النمو *axe growth* يتألف من سلسلة من نقاط أو دول أقطاب النمو المرتبطة بعلاقات تكاملية نتيجة لوقوعها على محور نقل رئيس، المصدر - علا سليمان الحكيم - أقطاب النمو كاستلوب لحل مشكلات المدن الكبرى في مصر - ندوة التوسع الحضري - معهد التخطيط القومي - القاهرة - 1988 - ص 526

104 Raj, J., a strategy for balanced development in Saudi Arabia, in : Bushra, EIS., eds., urban and rural profiles - Ankary, K., M., and El-Al, in Saudi Arabia, Gebruder Borntraeger, Berlin, 1989, p. 24

105 Penouil, M., op.cit, p. 130

106 Richardson, H., W., op.cit. p. 38

107 Darwent, D., F., growth poles and growth centers in regional planning, a review, in : Friedman J., and Alonso, W. eds., regional policy readings in theory and application, The MIT Press, Massa., 1975, p. 150

108 Appalraju, J., and Safier. M., Growth - Center Strategies in Less-Developed Countries, in : Gilbert, A., ed., Development Planning and Spatial Structure, John Wiley & Sons, London, 1976, p

109 Richardson, H., W., Regional Growth Theory, Macmillan, London, 1973, p. 78

110 Richardson, H., W., City Size and National Spatial Strategies in Developing Countries, World Bank, Staff Working Paper no. 252, April, 1977, p

111 Richardson, H., W., Regional Growth Theory, Macmillan, London, 1973, p. 83

112 Richardson, H., W., op.cit., p. 80

- Lavrov, S., and Sdasyuk, G., Concepts of Regional Development,() [113](#)
.Progress Publishers, Moscow, 1988, p
- Myrdal, G., Economic Theory and Underdeveloped Regions,() [114](#)
.Duckworth, London, 1975
- Hirschman, A., the Strategy of Economic Development, Yale() [115](#)
.University Press, New Haven, 1958
- [116](#) ()أشار «هيرشمان» إلى كتاب «بيرو» عن أقطاب النمو، ولكنه هو نفسه استخدم كما فعل «ميردال» - أي عند كتابته عن التأثير الثنائي للنشاط الاقتصادي المتمركز للإقليم على المناطق المحيطة به فيما يعرف بنتائج الانتشار والتأثيرات الارتجاعية - فإنه استخدم مصطلح مختلف تماما من أجل التدليل على العملية ذاتها، وكان ذلك مثالا «للعشو الشائع tautology» ذي الأسماء العديدة في المنشورات العلمية، والذي صعب من عملية فهم هذه المصطلحات نتيجة ما أحدثه من «كبح مصطلحي» لتقدم البحث في ذلك الميدان العملي المعقد بدرجة كبيرة ألا وهو ميدان التنمية الإقليمية، راجع: Lavrov, S., and Sdasyuk, G., op. cit. p
- Brookfield, H., Interdependent Development, Methuen & Co. LTD.,() [117](#)
.London, 1975, p. 102
- Johnston, R., J., the Dictionary of Human Geography, Blackwell() [118](#)
.Refernce, Oxford, 1986, p. 33
- Richardson, H., W., Regional Growth Theory, Macmillan, London,() [119](#)
.1973, p. 83
- [120](#) ()وفورات التوطن هي المميزات الاقتصادية في المنطقة التي تتركز فيها مجموعة من الأنشطة الاقتصادية المتماثلة، والتي تعمل من خلال هذه المميزات على تطور الأنشطة القائمة = من ناحية، وعلى جذب أنشطة أخرى تتكامل معها مثل: سهولة الحصول على العمالة الماهرة والخدمات الصناعية المتخصصة وإمكانية التسويق وبرامج التدريب والبحوث المشتركة من ناحية أخرى، أما وفورات التحضر فهي المميزات الاقتصادية المقدمة إلى الأنشطة الاقتصادية المتمركزة في المركز الحضري من خلال المزايا الاقتصادية لهذا المركز ذاته وهي: الأسواق الكبيرة، سوق العمل الحضري، الخدمات التجارية والمالية، وفورات النقل الحضري، وفورات الاتصالات، وقد اعتبرت وفورات خارجية لأنها خارجة عن المشروع، حيث لا يسهم في إيجادها، وإنما الذي أوجدها هو الخصائص الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية لهذه المدينة .
- [121](#) ()في كوريا الجنوبية - على سبيل المثال - ساعد قطب النمو الصناعي في أولسان Ulsan إلى الشمال من بوزان Puzan في الجنوب على التحام سياسة القطب - المضاد الخاصة بمدينة بوزان، وحديثا صممت مدينة جوانج جو Kwang Ju - التي وطنت في إقليم متدهور - صممت كقطب كبير يعزز «نظام القطب الثلاثي المتوازن» المكون من مدن: سول Seoul وبوزان وجوانج جو، ومع ذلك فهذه الإستراتيجية طموحة جدا من وجهة نظر الاختلافات في أحجام هذه المدن .
- Hansen, N., M., ed., Growth Centers in Regional Economic() [122](#)
.Development, The Free Press, New York, 1972
- Hansen , N., M., Growth Centers Policy in The United States , in :() [123](#)
Hansen N., M., ed. Growth Centers in Regional Economic
. Development , The Free Press , New York , 1972
- [124](#) ()جغرافي بولندي كان يرأس برنامج البحث المختص بتخطيط التنمية الإقليمية التابع للأمم المتحدة بنجيف UNRISD، ومن أهم أعماله :
Kuklinski, A., and Petrella, R., eds.,
.Growth Poles and Regional Policy, Mouton, Paris, 1972
- Richardson , H., W., City Size and National Spatial Strategies in() [125](#)
Developing Countries , World Bank , Stuff Working Paper no. 252,

[126](#) () في العديد من الدول النامية - والمكسيك مثال لذلك - لا ترتبط المدن ببعضها ارتباطا قويا وأيضا لا تتكامل مع ظهرائها hinterlands تكاملا واضحا، ولذلك يتجه نموها = الحضري إلى إضعاف هذا الارتباط لا إلى مضاعفته، وإلى زعزعة هذا التكامل لا إلى تعزيزه ولكن هذا النقص في الارتباط أو التكامل لا يبدو أنه يضعف نمو المدن ذاتها، فقد أصبحت مدينة مونتري Monterrey - شمال شرق البلاد - مثلا مركزا صناعيا أكثر وضوحا وشهرة من مدينة جوادالاغارا Guadalajara الواقعة شمال غرب العاصمة، على الرغم من أن ظهير المدينة الأولى ضعيف غير مضياف وأن وسائل الاتصال بها وسائل فقيرة، وأن المسافة بينها وبين السوق القومي - مدينة المكسيك - مسافة أطول بالمقارنة بالمدينة الثانية، انظر : Richardson, H., W., op. cit, p

[127](#) () إذا ما زاد عدد سكان المدينة الأولى - المهيمنة Primate - عدة ملايين في عقد من الزمان ، فإن عددا كبيرا من المدن الثانوية Secondary يصبح عليه أن يضاعف سكانه في الفترة ذاتها التي نمت فيها المدينة الأولى ليحدث « انبعاجا Dent » ما في الهيمنة المفرطة للمدينة الأولى p. ibid.

[128](#) () على سبيل المثال لم تحدث أقطاب الصناعة التحويلية في ماليزيا إلا نجاحا جزئيا وذلك في أفضل الأحوال، فلم يتم في الغالب تحقيق أهداف الإنتاج الصناعي، كما أدى كل من الكثافة المرتفعة لرأس المال من ناحية، والميل إلى الاستيراد من ناحية أخرى إلى تشجيع التنمية «المكتفية» Enclave Development، في حين استمرت المدن الكبرى في استقبال معظم الاستثمارات المخصصة للبنية الأساسية.

[129](#) () السياسة هي مجموعة من الخطط لمدى زمني طويل، والخطة هي مجموعة من البرامج، والاستثمار القطاعي Sectoral يقصد به الموارد الموجهة لتحقيق النمو في أحد قطاعات الاقتصاد كالزراعة أو الصناعة، أو أحد قطاع الخدمات كالخدمات الصحية أو التعليمية، =راجع: حسن محمود على الحديثي - سياسة التنمية المكانية وعلاقتها بالتطور العمراني للمدن - مجلة الجمعية الجغرافية العراقية - المجلد 17 - بغداد - 1986 - 07 - النشاط المكون هو النشاط الذي يضيف إلى نمو المدينة - كالصناعة والتجارة - اللتين تدران على المدينة عوائد تسهم في هذا النمو، أما النشاط الخادم فهو الذي يخدم سكان المدينة أنفسهم كالخدمات بمختلف أنماطها .

[130](#) () Appalaraju, J., and Safier. M., Growth - Center Strategies in Less- Developed Countries , in : Gilbert , A., ed. , Development Planning and Spatial Structure , John Wiley & Sons , London , 1976 , p 99

[131](#) () Mountjoy, A., B., the Mezzogiorno, Oxford University Press, Oxford, 1974 , p. 29

[132](#) () Khan , W., Growth Pole and Growth Centers , in : Sen , L., K., ed. , Readings on Micro-Level Planning and Rural Development , N.I.D.D. , Hyderabad , 1972

[133](#) () المصدر السابق .

[134](#) () السابق نفسه

الخاتمة:

يمثل موضوع أقطاب ومراكز النمو أحد أهم الاهتمامات الجغرافية التي تناولت بعض الأبعاد المكانية للتنمية حين شهدت أدبيات الاقتصاد العالمي مع بداية النصف الثاني من القرن العشرين مولد فكرة جديدة قدر لها أن تثير جدلاً واسعاً في الأوساط العلمية المختلفة ألا وهي فكرة «قطب النمو» التي وضع أساسها اعتماداً على نظرية التجديدات التي صيغت في النصف الأول من القرن العشرين .

ويتلخص مفهوم قطب النمو في أنه تلك المجموعة شديدة التفاعل من الصناعات التي تنشأ حول قطاع صناعي رئيس أو قائد له قوة محفزة ويتميز بقدرته على النمو السريع وبقابليته لذلك، كما يتميز بقدرته على توليد وإنتاج النمو ثم بثه ونشره في بقية أجزاء الاقتصاد كتأثيرات مضاعفية .

ويتضح مما سبق أن المفهوم الأصلي لقطب النمو لم يكن مفهومًا حيزياً أو مكانياً ولكن عملية انتشار قوة التفاعلات عبر مسالك متعددة تتطلب حيزاً أو مكاناً لتحديث فيه، وما يدعم ذلك أنه استعارة بعض عناصر مفهوم قطب النمو من نظرية انتشار التجديدات مما أعطاه بعداً مكانياً .

ولقد كانت بؤرة مفهوم أقطاب النمو محاولة مدروسة ومتروية للإفلات من الأبعاد الجغرافية المقيدة التي أقر بها كل من «كريستالر Cristaller» و«لوش Losch». ومع ذلك فإن عملية تتبع جذور مفهوم قطب النمو تؤكد أن هذا المفهوم يكمن في «عوامل التجمع التي قالت بها النظريات الباكورة للتوطن، وعلى الرغم من وجود المفاهيم الأساسية لنظرية قطب النمو إلا أن أفكار الباحثين في مجال هذه النظرية كانت تدور حول العمل العلمي الألماني الباكر عن المكان المركزي التي قال بها «كريستالر» ألا وهو: نظرية المكان المركزي، وتتألف نظرية قطب النمو من ثلاثة مبادئ أو مفاهيم أساسية هي مفهوم الصناعة القائدة والشركات المحفزة، ومفهوم نتائج الاستقطاب ووفورات التجمع أو التراكم، ومفهوم نتائج الانتشار .

وقد أصبح مفهوم «قطب النمو» واحداً من الخطوات التمهيدية التي تنتهجها الحكومات من أجل تقوية تأثير السياسة العامة لإعادة تشكيل التنظيمات المكانية في صيغة إستراتيجيات مركز النمو للتخطيط المكاني أو الإقليمي، بحيث أصبحت نظرية أقطاب النمو بعد تعديلها لتناسب الحيز المكاني مصدراً مهماً للعديد من الدراسات التي اهتمت بموضوعي الارتباط بين عمليات النمو والتغير المكاني، والتكامل بين نظريات النمو وسياسات التنمية .

ولقد أقبل صانعو السياسة على تطبيق منهج قطب النمو لأنه يقدم لهم فرصاً لانتهاج سياسة صناعية متكاملة، ولتطبيق تخطيط طبيعي واقتصادي بين - إقليمي ويمكنه في سياق الاقتصاد النامي أن يصبح حلقة وصل بين التخطيط الاقتصادي القومي والتخطيط الإقليمي، ومن ناحية أخرى فقد يساعد تطبيق إستراتيجية قطب

النمو في سد الفجوات الموجودة بالتراتب الحضري القومي، بل ويساعد في عملية بناء نظام حضري قومي قادر على نشر نبضات التنمية وبث التجديدات، خاصة من منطقة القلب إلى منطقة الحد الخارجي .

وترجع جاذبية نظرية قطب النمو كأداة سياسة تخطيطية إلى صلاحيتها الجيدة لتوليد النمو وتحقيق التنمية في إطار وفورات التجمع وقلة تكاليف تركيز الاستثمارات في نقاط نمو محدودة، ومساعدة نتائج الانتشار المتشعبة من نقطة النمو في حل بعض مشكلات منطقة الهامش المناطق المتخلفة المحيطة بهذه النقطة .

وإذا ما جمعت نظريتا قطب النمو ونظرية المكان المركزي في منظومة واحدة فإن هذه المنظومة تستطيع تفسير البناءات المكانية للأقاليم تفسيراً جزئياً، ورغم ذلك فإن أياً منهما لا يكفي وحده لتفسير البناءات المكانية للتفاعل المكاني بمعنى تحركات الأنشطة في المكان، رغم أن هذه الأنشطة موجودة ضمناً في كل من هاتين النظريتين، ولهذا فقد استخدمت نظرية قطب النمو كأداة لتحقيق سياسات التخطيط الإقليمي .

وتكمن أهمية نظرية قطب النمو في إمكانية استخدامها كواجهة دفاعية لصد العديد من الانتقادات التي وجهت لنظرية المكان المركزي كنموذج للبناء المكاني الإقليمي، كما أنها أصبحت أمراً ضرورياً لفهم هذا البناء وللتنبؤ بالتغيرات التي يمكن أن تطرأ عليه، ولوضع حلول لبعض المشكلات الإقليمية، بالإضافة إلى كونها تمثل النظير المعياري للنظرية الإيجابية في التنمية الاستقطابية ذات الأهمية الكبيرة في مجال تحليل النظم المكانية، بعد أن اكتسبت - نظرية قطب النمو - مقدرة كبيرة على جذب المخططين الإقليميين، وهو الأمر الذي جعلها محورا للعديد من التحليلات المكانية والقرارات السياسية والتي من أمثلتها: تنظيم الحيز الفرنسي حول ثمانية من المراكز الحضرية المتوازنة - سياسة حواضر التوازن وتخطيط المجمعات الصناعية في العديد من الدول النامية .

ولقد كانت مشكلة التنمية غير المتساوية - سواء على مستوى العالم أو في داخل الدولة أو في إقليم من أقاليمها موضوعاً للاهتمام حيث تعاني كافة المستويات الأرضية الإقليمية من هذه المشكلة، ولذلك كان من الطبيعي أن تلقى هذه المعاناة بظلها على نظرية التنمية الإقليمية، وهناك علاقة مباشرة بين سياسة التنمية المكانية من ناحية، ومستقبل نمو مراكز العمران الحضري من ناحية أخرى، لأن هذا الأخير ما هو إلا انعكاس للأولى، وليس أدل على هذا من أن وجود المدينة (المهيمنة) الأولى أو المسيطرة يعتبر إحدى نتائج النمو غير المتوازن أو التنمية غير المتساوية في الدول التي تعرف هذه الظاهرة .

وبما أن أقطاب النمو في سياقها المكاني تتضمن - فيما تتضمنه من أشياء أخرى - مراكز عمرانية، فإن نظرية قطب النمو تلقى مزيداً من التأكيد على دور المدن في التنمية الإقليمية، وغالباً ما تقترح إستراتيجية قطب النمو في النظم الاقتصادية المتقدمة والمتطورة إنشاء بنية أساسية مركزة وغيرها من الموارد لتركز في المدن الرئيسة بالأقاليم المتدهورة، لدرجة أن هذه المدن قد تعمل كثقل موازن للمدن الكبرى - المراكز المتروبولية - الواقعة في المناطق المزدهرة، وقد تربط

بين الأقاليم من خلال الهيراركية الحضرية القومية أو بالشبكة بين - الإقليمية لنقل التجديدات أو الأفكار الجديدة والتغير الاجتماعي، كما قد تجعل التوزيع بين - الإقليمي للموارد والسكان توزيعاً أكثر كفاءة .

وقد أدت المناقشات المتعلقة بالتنمية الإقليمية والتي دارت بين كل من الاقتصاديين والمخططين الإقليميين والمتخصصين في العلم الإقليمي إلى تركيز الخلاف حول مشكلتين أساسيتين هما مشكلة الحجم الأمثل للمدينة، ومشكلة الانتشار المكاني للنمو وكانت مشكلات الانتشار ذات أهمية خاصة بالنسبة للجغرافيين بعد أن بدأ بعضهم في قياس نتائج الانتشار والانجراف الخلفي للنمو الصناعي - الحضري المتسارع في مناطق نفوذ مراكز النمو .

وتشكل التنظيم المكاني للتنمية والتغير في دول العالم الثالث عن طريق مجموعتين من القوى، تتألف الأولى منهما من: العلاقات الناتجة عن الفترة الاستعمارية وما نتج عنها من تأثيرات مستمرة وسيطرة خارجية وتخلف داخلي، أما الثانية فقد نتجت عن الاقتصاد السياسي لهذه الدول في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية وتتمثل في السياسات العامة التي اتبعت لإعادة تشكيل التنظيمات المكانية الموروثة من الفترة الاستعمارية في توافق مع الأوليات الحكومية السائدة الخاصة بإعادة البناء اجتماعياً واقتصادياً .

ولقد مورست إستراتيجيات مركز النمو لفترات طويلة من قبل حكومات الدول الأقل نمواً دون أن تسمى بهذا الاسم كذلك أصبحت سياسات مركز النمو سياسات متوافقة مع الوضوح المتنامي لأهمية خطط التنمية القومية في عدد متزايد من الدول، وهناك ملاحظة جديرة بالاهتمام وهي أنه حتى الدول التي كانت تعاني من نقص في رأس المال وقوة العمل والموارد التنظيمية - مجتمعة أو كل على حدة - قد اتبعت التخطيط الإقليمي أو المكاني المتضمن واحداً أو أكثر من أقطاب النمو أو مراكز أو نقاط أو بؤر النمو وهي دول تختلف بدرجة واسعة في مساحاتها، وعدد سكانها، ومستوى دخل الفرد فيها، ودرجة حضريتها وتصنيعها، وتكويناتها السياسية .

وقد اتبعت سياسات مركز النمو رسمياً من قبل بعض الدول كاستجابة كافية وفعالة لسد الحاجة إلى تنظيم «جغرافية تنمية» جديدة تعكس طموحات حكوماتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، فقد استدعت الحاجة إلى «إعادة تنظيم الحيز القومي أو الإقليمي» الاستعانة بإستراتيجيات مركز النمو لإحداث هذه الإعادة، رغم تردد هذه الحكومات في استخدام هذه الإستراتيجيات بسبب الاضطراب الذي اتسمت به مفاهيمها في ظل ضالة التحليلات التجريبية لظروف هذه الدول .

وعلى الرغم من استخدام مفهوم قطب النمو بصورة متكررة، إلا أن هناك غموضاً اكتنف هذا الاستخدام ظهر بوضوح عند تطبيق هذا المفهوم الاقتصادي على الحيز المكاني، ولهذا فكثيراً ما يختلف هذا المفهوم من باحث إلى آخر، حتى أنه قد أصبح من الصعب تحديد المقصود به تحديداً دقيقاً، أو فصله عن غيره من المفاهيم المشابهة له، خاصة مفهوم مركز النمو بحيث أصبحت أدبيات قطب النمو كلها في حاجة إلى إعادة شاملة لعلم دلالة الألفاظ وتطورها .

وتتمثل نقاط الاختلاف الرئيسة بين مركز النمو وقطب النمو في أن الأخير يتميز بأن آثاره التنموية تمتد إلى المناطق المحيطة به، بحيث يؤدي وجوده ونموه إلى تنمية هذه المناطق فيسهم في تحقيق أهداف التنمية القومية، كما تتمثل هذه الاختلافات في أن مركز النمو هو مركز عمراني ذو إمكانية نمو كبيرة ونزوع منخفض نحو النمو وهو ذونظام أعلى من مستوى نقطة النمو ويمتلك - بالإضافة إلى الأنشطة الثانوية والوظائف الإدارية جيدة التطور، بينما قطب النمو هو «مركز نمو - مدينة كبيرة أو مترو بولية يؤدي وظائف القمة لمساحة كبيرة، ويتميز بأنشطة ثانوية وثلاثية عالية التخصص لا يمكن عادة أن تؤدي من قبل مراكز أخرى، ويمتلك هذا القطب كل من إمكانية النمو والنزوع إليه .

وهناك تفرقة ضرورية بين «قطب النمو» من ناحية و «نشاط النمو» من ناحية أخرى من حيث النشاط، فالقطب هو مجمع كلي من أنشطة اقتصادية يكمل كل منها الآخر من حيث التفاعل التقني والتكامل الاقتصادي ورغم الحقيقة القائلة بأن القطب غالبا ما ينشأ حول بعض أنشطة النمو الخاصة بقطاع صناعي ما، إلا أن مثل هذا النشاط قد يوجد أيضا في غياب أية ظاهرة من ظاهرات الاستقطاب، ففي الدول النامية غالبا ما نجد أنه من النادر أن يؤدي الاستغلال المكثف للموارد الطبيعية في منطقة محددة إلى إيجاد مثل هذا القطب، لأن نطاق نفوذ القطب يظهر فقط عندما يصبح هذا القطب كلا متكاملا من الأنشطة الإنتاجية والنظم التبادلية، التي تجعل انتشار النمو والتغيرات المؤدية إليه أمورا ممكنة .

وقد لوحظ وجود اضطراب مفهوم «قطب النمو» واختلاطه بمفهوم «مركز النمو» والحقيقة أن كثيرا من الباحثين يستخدم كلا من المصطلحين بصورة تبادلية أو من منظور واحد، ولهذا فرغم الاهتمام المتزايد بهذه النظرية إلا أن تطبيقاتها قد تميزت بتطور فاق ما لحق بأساسها النظري من تطورات.

ويتبين أن مفهومي قطب النمو والتنمية الاستقطابية قد ظهرا مصاحبين للتعاظم السريع في موضوع التخطيط الإقليمي الذي طفر في أعقاب الحرب العالمية الثانية لينتشر في معظم دول العالم، وقد احتكر هذان المفهومان «السوق» الأكاديمي للدول الغربية في خمسينيات القرن الحالي، حيث أفادا كنقطة انطلاق للنظريات الموضوعة حول التخطيط الإقليمي في هذه الدول، وفي العديد من الدول النامية.

ومع ذلك، ففي أواخر السبعينيات وأوائل الثمانينيات بدأ نجم مفهوم قطب النمو في الخفوت، عندما أصبح غير ملائم للعصر وهدفا لنقد كبير والسبب الرئيس في كل من: الخفوت والنقد هو فشل هذا المفهوم في حل المشكلات الإقليمية للدول التي أخذت به كأسلوب لتحقيق التنمية الإقليمية، ولكن لا يجب أن ننسى أنه في العديد من الحالات كانت هذه المشكلات تتفاقم لتصبح أقرب إلى الأزمات منها إلى المشكلات، ومن ثم يبرز سؤال حول مدى مسؤولية «المفهوم العلمي» عن هذه المشكلات/الأزمات .

وقد أصبحت النظرية المألوفة الشائعة عن قطب النمو «مظلة» تغطي تجمعا كبيرا من الأفكار والمفاهيم، وفي عديد من الحالات، تغير المعنى الأصلي لقطب النمو بدرجة كبيرة، كما أن مفهوم القطب ذاته، والذي استخدم كوسيلة للتشريح

البنوي للتنمية الاقتصادية في حيز اقتصادي مجرد، قد أعيدت صياغته وعدلت ليستخدم كوسيلة أداء مهام خاصة بعملية اختيار مراكز تركيز الاستثمارات الرأسمالية، وقد استبدل التأكيد الموضوع على الشركات في المرحلة الأولية بمجموعة كاملة من العناصر الاقتصادية والحضارية والسلوكية، وفي النتيجة، فقد فقدت المفاهيم الثلاث كثيرا من محتواها الأصلي، ومن ثم أصبحت أكثر غموضا عن ذي قبل .

وقد استبدل تيار الأدب الذي أدى إلى تطور الاهتمام بأقطاب النمو وجعلها أكثر شيوعا كاستراتيجيات جديدة للتنمية، وكمعالج عام فعلى للمشكلات في الستينيات وأوائل السبعينيات، استبدل هذا التيار بطوفان من الانتقادات الموجهة للمفهوم ذاته في أواخر السبعينيات والثمانينيات، حتى إن بعض مؤيديه - بعد أن خابت آمالهم بسبب نتائج العملية - قد تحولوا إلى معارضين له بعد أن أصبح النقد الموجه إلى التنمية الاستقطابية أكثر حدة من وجهة النظر الأيديولوجية .

ورغم بزوغ نجم مفهوم قطب النمو ومركز النمو ثم أقوله وذلك بسبب الاهتمام بالجوانب النظرية أكثر من التطبيقية إلا أن مركز النمو هو أنسب الوسائل لتحقيق التنمية المكانية، خاصة في الدول النامية كمصر على سبيل المثال، وما المدن الجديدة المتناثرة حول المعمور المصري التقليدي إلا مجموعة من مراكز النمو التي أنشئت لتحقيق هدفين أساسيين هما إحداث التنمية الإقليمية في محيطها المكاني فتصبح بؤرة نمو تشع تأثيراته فيما حولها أو لتخفف «العذاب» السكاني الذي تعانيه المراكز العمرانية المصرية الكبرى خاصة القاهرة وأخواتها (إقليم القاهرة الكبرى) والإسكندرية، ولا يمكن إنكار دور المدن الجديدة: السادس من أكتوبر والعاشر من رمضان والسادات وبرج العرب الجديدة على سبيل المثال لا الحصر كمراكز نمو نشأت في وسط غير معمور تحول بوجودها إلى إضافة ملموسة إلى معمور مصر، كما لا يمكن إنكار أهمية المدن الجديدة: بدر والعبور والشروق و 15 مايو وبنى سويف الجديدة والمنيا الجديدة والفيوم الجديدة كأمثلة على أقطاب التخفيف السكاني عن المدن الأقدم.

ويمكن لمصر كي تحل مشكلتها السكانية الملحة المتمثلة في ضرورة إعادة توزيع سكانها البالغ عدده اليوم نحو 70 مليون نسمة وكذلك لتفعيل الاستخدام الأمثل لمواردها البشرية والطبيعية أن تعمل على تحويل مجموعة المدن الجديدة التي ظهرت علي أرضها بعد عام 1975 إلى مجموعة من أقطاب ومراكز النمو والتخفيف ، وذلك بعد مراجعة الأسس النظرية والتجارب التطبيقية لظاهرة مراكز النمو.



مصادر الدراسة الثانية

- 1- أحمد خالد علام - تخطيط المدن - مكتبة الأنجلو المصرية - القاهرة - 1998
- 2- أحمد محمد عبد العال - الأبعاد المكانية للخصائص الوظيفية للمدن المصرية - مكتبة النهضة المصرية - القاهرة - 1991 .
- 3- ——— - المدن الجديدة والتنمية الإقليمية في مصر - مجلة الآداب والعلوم الإنسانية - المجلد العاشر - جامعة المنيا - يونيو 1992 .
- 4- ——— - جغرافية التنمية.. مفهوما وأبعادها - مجلة كلية الآداب جامعة المنيا - المجلد التاسع - المنيا - 1991 .
- 5- ——— - منطقة غرب فرع رشيد دراسة في جغرافية التنمية - رسالة دكتوراه - غير منشورة - كلية الآداب جامعة المنيا - 1987 .
- 6- ج. جازيس وج. دومينجو - جغرافية البلدان النامية - تعريب: محمد الحمادي ومحمد الفاضلي - دار المعرفة - الإسكندرية - 1986 .
- 7- حسن الخياط - نحو جغرافية عربية تطبيقية - بحوث المؤتمر الجغرافي العربي الثاني - المجلس الأعلى للثقافة - القاهرة - 1988 .
- 8- حسن محمود على الحديثي - سياسة التنمية المكانية وعلاقتها بالتطور العمراني للمدن - مجلة الجمعية الجغرافية العراقية - المجلد 17 - بغداد - 1986 .
- 9- د. ريتشارد هاريسون - نظرة في طبيعة الجغرافيا - ترجمة: عبد العزيز آل الشيخ وعيسى الشاعر - دار المريخ - الرياض - 1988 .
- 10- د.م. سميث - جغرافية الرفاه الاجتماعي - تعريب: شاكراً خصباءك - نشرة قسم الجغرافيا جامعة الكويت رقم 2 - نوفمبر 1988 .
- 11- رونالد روبسون - تنمية العالم الثالث - ترجمة في: د. الحميد الحسن - منشورات وزارة الثقافة - دمشق - 1973 .
- 12- صفوح خير - البحث الجغرافي مناهجه وأساليبه - دار المريخ - الرياض - 1990 .
- 13- طلال البابا - قضايا التخلف والتنمية في العالم الثالث - ط2 - دار الطليعة - بيروت - 1983 .
- 14- عبد الإله أبو عياش - الجغرافيا والتخطيط - : عبد الله يوسف أبو عياش [محرر] التخطيط والتنمية في المنظور الجغرافي - وكالة المطبوعات - الكويت - 1983 .
- 15- ——— - الكويت بين النمو الاستقطابي والتوازن الإقليمي - مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية - العدد 12 - السنة 3 - الكويت - 1977 .

16- علا سليمان الحكيم - أقطاب النمو كإستراتيجية للتنمية الإقليمية في مصر - رسالة دكتوراه - غير منشورة - كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة - 1985 .

17- عمر الفاروق سيد رجب - نحو نظرية جغرافية للتخطيط - ندوة الجغرافيا والخرائط - كلية الآداب جامعة الإسكندرية - مارس 1990 .

18- فؤاد محمد الصقّار - التخطيط الإقليمي - ط2 - منشأة المعارف - الإسكندرية - 1977 .

19- فتحى محمد مصيلحى - تطور العاصمة المصرية - المؤلف - القاهرة - 1988

20- محمد خميس الزوكه - التخطيط الإقليمي وأبعاده الجغرافية - ط3 - دار الجامعات المصرية - الإسكندرية - 1984 .

21- محمد عبد الغنى سعودي وآخرون - سجل الإنتاج العلمي للجغرافيين المصريين حتى نهاية عام 1983- ط2 - المجلس الأعلى للثقافة - القاهرة - 1984 .

22- محمد مدحت جابر - مدن التنمية في فلسطين المحتلة - حوليات كلية الآداب جامعة الكويت - الحولية التاسعة - الرسالة الرابعة والخمسون - 1987/1988 .

23- محمود الكردي - النمو الحضري - دار المعارف - القاهرة - 1977 .

24- محمود عبد اللطيف عصفور - سجل رسائل الماجستير والدكتوراه في الجغرافيا 1933 - 1991 - نشرة البحوث الجغرافية - قسم الجغرافيا - كلية البنات جامعة عين شمس - القاهرة - ابريل 1991 .

25- هيدلبرت إزنار - الحيّز الجغرافي - ترجمة: محمد إسماعيل الشيخ - مطبوعات جامعة الكويت - الكويت - 1994 .

Abler, R., et al. spatial organization, Prentice Hall, -26
.London, 1972

Alaev , E. , regionalization of country for regional -27
planning , in : Adams ,P., and Helliner , M., eds.,
international geography , University of Toronto Press,
1972

Alaev, E., social and economic geography, -28
.Progress Publishers, Moscow 1986

Alonso, W., and Medrich, E., spontaneous growth -29
Century American urbanism, in: - centers in Twentieth

- Hansen, N., M., ed. growth centers in regional economic development, The Free Press, New York, 1972
- Altman , E., and Rosenbaum , R., principles of planning and Zionist ideology , in : Friedman J., and Alonso , W.,eds. , regional policy : readings in theory and application , The MIT Press , Massa ., 1975
- Amos, O.M. Growth Pole Cycles, Oklahoma State University Press.Oklahoma, 1996
- center - Appalraju, J., and Safier. M., growth Developed Countries, in: Gilbert, A., -strategies in Less ed., development planning and spatial structure, John Wiley & Sons, London, 1976
- Beddis, R., a new geography of Britain, Oxford University Press, Oxford, 1987
- Berry, B., heirarchial diffusion, in: Hansen N., M., ed. growth centers in regional economic development, The Free Press, New York, 1972
- Blackbourn , A., the multinational corporation and growth centers , in : Adams , P., and Helleiner , M., eds. international geography , University of Toronto Press , Toronto , 1972
- Borisenko , G.,G., the role of former rayon seates in the provision of services , Soviet Geography , vol. xxiii 1982 - , Feb
- Brookfield, H., interdependent development, Methuen & Co. LTD., London, 1975
- Bylund , E., E., promemoria concerning growth centers proplems within the framework of the Swedish policy , in : Kuklinski ,A., and Petrella , R.,eds. , growth poles and regional policy , Mouton , Paris , 1972
- Coats, B., E., et al., geography and inequality, Oxford University Press, 1977
- towards a general : Coffey, W., J., geography spatial system approach, Methuen, London, 1981

Courtenay, PP., geography and development, in: -41
Courtenay, PP, ed., geographical studies of
.development, Longmann. London, 1985

Darwent , D., F., growth poles and growth centers -42
in regional planning , a review , in : Friedman J., and
Alonso , W. eds. , regional policy readings in theory and
. application , The MIT Press , Massa ., 1975

Deshmukh , C., D., on rural growth centers and -43
area development , in : Sen , L., K., ed. , readings on
level planning and rural development , N.I.D.D. ,-micro
. Hyderabad , 1972

Dickenson , J., P., manufacturing industry in Latin -44
America , a Brazilian case study , in : Courtenay , PP.
ed. , geographical studies of development , Longman ,
. London , 1985

Dickinson, R., E., regional ecology, John Wiley & -45
.Sons, Inc. New York. 1970

Ditella, T., S., the concept of polarized development -46
in regional planning, in: Kuklinski, A., and Petrella, R.,
Eds. Growth poles and regional policy, Mouton, Paris,
.1972

Dwyer, D., J., people and housing in Third World -47
.cities, Longman, London, 1975

Frat, E., urbanization in Israel, Groom Helm, -48
.London, 1984

Newsmonger , D., and Roy , P., growth centers and -49
urban communities , in : Sen , L., K., ed. ,-viable tural
level planning and rural development ,-readings on micro
. N.I.D.D. , Hyderabad , 1972

Folmer H., and Oosterhaven , J., spatial inequality -50
and regional development , in : Folmer H., and
Oosterhaven , J., eds , spatial inequality and regional
development , Martinus Nijhoff Publishing , Boston ,
. 1979

Frazier , J.,W., applied geography : a perspective , -51
in : Frazier , J.,W, ed., applied geography , Prentice Hall

- . , inc., Englewood Cliffs , New Jersey , 1982
- Freeman, T., W., geography and planning, -52
.Huchinson & co. LTD., London, 1968
- Frey, L., growth poles and employment policy, in: -53
Kolinsky, A., and Petrella, R., Eds. Growth poles and
.regional policy, Mouton, Paris, 1972
- Friedman J., and Weaver, C., territory and function, -54
.Edward Arnold, London, 1979
- Friedmann , J., a general theory of Polarized -55
development , in : Hansen N., M., ed., growth centers in
regional economic development ,The Free Press , New
. York , 1972
- Glasson, J., an introduction to regional planning, -56
Huchinson, London, 1974 Gokhman, V., et al., the
significance of growth poles in regional development,
.1981 - Soviet Geography, vol. xxii, Feb
- Hansen N., M., the challenge of urban growth, -57
.Lexigton Books, London, 1975
- Hansen, N., M., criteria for a growth center policy, -58
in: Friedman J., and Alonso, W., Eds. Regional policy
readings in theory and application, The MIT Press,
. Massac. 1975
- Hansen, N., M., growth centers policy in the United -59
States, in: Hansen N., M., ed. growth centers in regional
economic development, The Free Press, New York,
.1972
- Henning's, G., the promotion of relief poles, Applied -60
.Geography and Development, vol. 19, 1981
- Herbert, D., T., and Tomas C., T., cities in space, -61
.David Fulton Publishers, London, 1990
- Hormones, T., development poles and related -62
theories, in: Hansen N., M., ed. growth centers in
regional economic development, The Free Press, New
.York, 1972

Higgins , B., growth pole policy in Canada , in : -63
Hansen N., M., ed. growth centers in regional economic
development , The Free Press , New York , 1972

Higgins, B. and Donald J. S. Growth Poles and -64
Central Places: in Regional Development Theories and
Their Application. New Brunswick: Transaction
.Publishers. 1995

Hirschman, A., interregional and international -65
transmission of economic growth, in: Friedman J., and
Alonso, W., Eds. Regional policy readings in theory and
. application, The MIT Press, Massac. 1975

Hirschman, A., the strategy of economic -66
.development, Yale University Press, New Haven, 1958

Holier, G., P., regional development, in: Pacione, -67
M., M., Ed. The geography of The Third World, Rutledge,
.London, 1988

Developed-Hoyle , B., S., spatial analysis and Less -68
Countries , in : Hoyle , B., S., spatial aspects of
development , John Wiley & Sons, London , 1974

Johnston, R., J., the dictionary of human -69
.geography, Blackwell Refernce, Oxford, 1986

Johnston, R., J., et al. eds., the dictionary of human -70
.geography, 2nd. Edit. , Black Well, Oxford, 1986

Khan , W., growth pole and growth centers , in : -71
level planning and-Sen. , L., K., ed. , readings on micro
. rural development , N.I.D.D. , Hyderabad , 1972

Kipins, B., A., the functioning of a new town as a -72
Arieh, Y., - regional center, in: Amiran, D., H., and Ben
Eds. Geography in Israel, the Israel National Committee,
.Jerusalem, 1976

Klassen , L., H., growth pole in economic theory -73
and policy , in : Kuklinski ,A., and Petrella , R.,eds.
.Growth poles and regional policy, Mouton, Paris, 1972

Kolinsky, A., macro regional planning in The -74
Developed Countries, in: Kuklinski, A., and Petrella, R.,

- Eds. Growth poles and regional policy, Mouton, Paris, .1972
- Lassen, J., R., on growth poles, in: Hansen N., M., -75
ed. growth centers in regional economic development,
.The Free Press, New York, 1972
- Lvov, S., and Sdasyuk, G., concepts of regional -76
.development, Progress Publishers, Moscow, 1988
- Lavrov, S., and Sdasyuk, G., concepts of regional -77
.development, Progress Publishers, Moscow, 1988
- Leys C., and Marries, P., planning and -78
development, in: Seers, D.and Joy, L., eds.,
development in a divided world, Penguin Books, London,
.1972
- Lock , D., new towns in the future city region , in : -79
Hancock , T., ed. ,growth and change in the future city
. region , Leonard Hill , London , 1976
- Massimo., Growth Poles« in the Mezzogiorno over -80
40 years, AVAILABLE FROM: Entrepreneurship and
.(Regional Development (July-Sept 1996
- Meier, G., leading issues in economic development, -81
.Oxford University Press, 1970
- Morris , A., South America , Hotter and Stoughton , -82
3ed. ed. , London , 1987
- Morrison, P., A., population movements and urban -83
growth, in: Friedman J., and Alonso, W., Eds. Regional
policy readings in theory and application, The MIT Press,
. Massac. 1975
- Moseley, J., M., growth centers in spatial planning, -84
.Pergamon Press, London, 1974
- Mosely, M., J., growth centers in spatial planning, -85
.Pergamon Press, Oxford, 1974
- Myrdal, G., economic theory and underdevelpoed -86
.regions, Duckworth, London, 1975

Nijkamp, P. and Jacques P. Spatial Perspectives on -87
New Theories of Economic Growth.» Annals of Regional
.Science .1998

Penouil , M., growth poles in underdeveloped -88
regions and countries , in : Kuklinski ,A., and Petrella ,
R., eds. , growth poles and regional policy , Mouton ,
. Paris , 1972

Perroux , F. , note on the concept of growth poles , -89
in : Livingstone , T., ed., economic policy for
. development , Harmondsworth , London , 1971

Petrella , R., some notes on growth poles , in : -90
Kuklinski ,A., and Petrella , R., eds. , growth poles and
. regional policy , Mouton , Paris , 1972

Preston , A., the growth center concept , in : Sen , -91
level planning and rural- L., K., ed. , readings on micro
. development , N.I.D.D. , Hyderabad , 1972

Raj , J., a strategy for balanced development in -92
Bushra ,Ankary , K., M., and El -Saudi Arabia , in : Al
S., eds., urban and rural profiles in Saudi Arabia ,El
. Gebruder Borntraeger , Berlin , 1989

Richardson , H., W., city size and national spatial -93
strategies in Developing Countries , World Bank , Stuff
. Working Paper no. 252, April , 1977

Richardson, H., W., regional development in Spain, -94
in: Friedman J., and Alonso, W., Eds. Regional policy
readings in theory and application, The MIT Press,
. Massac. 1975

Richardson, H., W., regional growth theory, -95
.Macmillan, London, 1973

Richardson, H., W., the economics of urban size, -96
.Lexington Books, London, 1973

.Riddle, R., ecocodevelopment, Gower, London, 1981 -97

Robinson, G., and Salih, K., the spread of -98
development around Kuala Lampur, Regional Studies,
.vol. 5, 1971

Rodwin, L., choosing regions for development, in -99
: Friedmann, J., and Alonso W., regional development
and planning, The MIT Press, Cambridge, Mass.,
. 1964

Seamon, D., a geography of liveworld, Croom -100
. Helm, London, 1979

Simple, R., et al., growth poles in Sao Paulo, -101
. Brazil, A.A.A.G., vol. 62, 1972

level planning in-Sen., L., K., the need for micro -102
level planning-India, in: Sen, L., K., ed., readings in micro
.and rural growth centers, N.I.C.D., Hyderabad, 1972

Shaffer, R. and Deller. S.C. »Krugman's Economic -103
Geography: Does Traditional Growth Pole Theory Help
Us Understand the Implications for Rural Area?.«
Department of Agricultural and Applied Economics,
.University of Wisconsin-Madison. 1997

Short, J., R., an introduction to urban geography, -104
.Routledge & Kegan Paul, London, 1984

Stroh, W., and Todtling, F., spatial equity, some -105
thesis to current regional development doctrine, in :-anti
Folmer H., and Oosterhaven, J., eds., spatial inequality
and regional development, Martinus Nijhoff Publishing,
. Boston, 1979

Stohr, W., B., interurban systems and regional -106
economic development, A.A.A.G., Resource Paper no.
.26, 1974

Trumann, W., the role of small cities and towns in -107
the process of modernization of the People Republic of
China, Applied Geography and Development, vol., 29,
.1987

Thomas, D., geography and physical planning, in -108
: Cooke R., U., and Johnson J., H., eds., trends in
geography, Paragon Press, Oxford, 1964

Thomas, M., D., growth pole theory, in : Hansen -109
, N., M., ed. growth centers in regional economic
development, The Free Press, New York, 1972

Ullman , E., regional development and the -110
geography of concentration , in : Friedmann , J., and
Alonso W., regional development and planning , The MIT
Press , Cambridge , Mass. , 1964

Wadhen M., urban and regional planning in Brazil, -111
.Applied Geography and Development, vol. 16, 1981

Yanovich, YL., on the issue of okrug centers, -112
.Soviet Geography, vol. xxiii, Feb. 1982

The World Bank, world development report, New -113
.Kirk, 1988

الدراسة الثالثة

المدن الجديدة والتنمية الإقليمية

المقدمة

تهدف هذه الدراسة (135) إلى محاولة الإجابة عن سؤال محدد يتعلق بالارتباط بين كل من: سياسة المدن الجديدة New Town Policy وإستراتيجية التنمية الإقليمية Regional Development Strategy في مصر، أو بمعنى آخر تتساءل عن مدى العلاقة بين انتهاج سياسة التنمية الإقليمية من ناحية، وتخطيط وإنشاء المدن الجديدة من ناحية أخرى ولقد قسمت الدراسة إلى قسمين كبيرين، يدور الأول منهما حول: المفاهيم والإستراتيجيات والأبعاد المكانية والنظرية، وقد تمت مناقشة كل ذلك في مبحثي هذا القسم وهما: المبحث الأول، حيث نوقشت مفاهيم: المدينة الجديدة والتنمية الإقليمية وألقى الضوء على دور المدن عامة في التنمية الإقليمية، أما المبحث الثاني فقد عالج موضوعات: أقاليم التنمية وإستراتيجيات التنمية الإقليمية، ثم تعرض للعلاقة بين كل من المدن الجديدة وهذه الإستراتيجيات ليختتم بإلقاء الضوء على عملية « التقليل Regionalization أو «الأقلمة» التي تعنى كيفية تقسيم الدولة إلى أقاليم من أجل التنمية.

أما القسم الثاني من الدراسة - والذي خصص لموضوع المدن الجديدة في مصر من حيث علاقتها بالتنمية الإقليمية - جوهر الدراسة - فقد قسم أيضا إلى مبحثين ناقش الأول منهما - المبحث الثالث - التنمية الإقليمية في مصر، بادئا بإلقاء الضوء على تجربة التخطيط القومي المصرية، ثم اتجه إلى إيضاح الأبعاد المكانية للتنمية، مبرزاً أهم محاورها، أما المبحث الرابع فقد اختص بالمدن المصرية الجديدة من حيث: نشأتها وتطورها وتوزعها على محاور التنمية وتوزعها على الأقاليم الاقتصادية نظريا وواقعيا وأنماطها من منظور التنمية وتبعيتها أو استقلالها عن المدن الأخرى ثم وظائفها كأقطاب تنمية Development Poles أو أقطاب تخفيف Relief، أو كمدن مشروعات قومية أو متعددة الأهداف، وكما بدأت الدراسة بمقدمة فإنها قد أنهت بخاتمة أوجزت العلاقة بين المدن الجديدة والتنمية الإقليمية في مصر.



المبحث الأول

المفاهيم والأبعاد النظرية

مفهوم المدينة الجديدة

المدينة الجديدة - New Town نمط من الأنماط العمرانية الحضرية نشأ مواكبا لنشأة جغرافية العمران كأحد فروع الجغرافية البشرية في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، وإذا كانت المدرسة الجغرافية الفرنسية هي المهد الذي نشأت فيه جغرافية العمران الحديثة، فإن ظهور المدينة الجديدة - فكرا وتطبيقا - قد ارتبط بالتجربة العمرانية البريطانية (136) فمن المعروف أن المدينة الجديدة كنمط عمراني قد انتشرت على المستوى العالمي منذ خمسينيات القرن العشرين، بعد أن مكثت لفترة من الوقت في «المشغل البريطاني» فيما بين اختصار فكرة مدن الحدائق في ذهن «إبنزر هوارد Howard, E». في نهايات القرن التاسع عشر، وتلك الطفرة من المدن الجديدة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية مباشرة (137).

ولقد كان الهدف الأول من إنشاء المدن الجديدة في بريطانيا هو توفير الحياة الفضلى لسكان مدينة لندن، عن طريق بناء مجموعة من مدن الحدائق Garden Cities ولكن هذا الهدف سرعان ما تحول إلى: إنعاش المناطق المتدهورة Depressed Areas وذلك في أعقاب الدمار الذي لحق بمعظم المدن البريطانية أثناء الحرب العالمية الثانية، أما اليوم فلقد أصبح من الصعب تحديد هوية المدينة الجديدة، بعد أن تعددت أهدافها واختلفت من دولة إلى أخرى، ومن فترة زمنية إلى أخرى، هذه الأهداف التي تراوحت بين تحقيق التنمية في المناطق المتخلفة عن طريق إنشاء أقطاب أو مراكز التنمية أو النمو Growth Centers, Poles وتخفيف التكدس السكاني والاقتصادي عن المراكز المتروبولية الكبرى عن طريق أقطاب التخفيف Relief Poles، لذلك فمن الصعب إيجاد قاعدة مقنعة تمكننا من تحديد مفهوم المدينة الجديدة دون القياس ولو أن هذا المفهوم بدأ يتبلور ويدخل في إطار نظرية أوسع هي نظرية مراكز النمو» (138).

وبالإضافة إلى صعوبة تحديد مفهوم المدينة الجديدة، فإن ثمة صعوبة أخرى تكتنف عملية تقييم هذا النمط العمراني، ألا وهي قلة الدراسات المتعلقة بالمؤشرات التي يعتمد عليها في عملية التقييم هذه، كمؤشر العائد الاقتصادي والفائدة الاجتماعية، ومؤشر إستراتيجيات التنمية العمرانية المختلفة، وترجع هذه القلة إلى: عدم وضوح أهداف المدن الجديدة من ناحية، وطول الفترة الزمنية اللازمة لإجراء عملية التقييم من ناحية ثانية، وصعوبة عملية حساب كل من العائد الاقتصادي والفائدة الاجتماعية من ناحية ثالثة (139).

وتتميز أنماط مراكز الاستقرار البشري الحضري حديثة النشأة - المدن الجديدة - بتعددتها من حيث اتصالها بالمدن الأقدم نشأة أو انفصالها عنها، ومن حيث استقلالها الاقتصادي عن هذه المدن أو تبعيتها لها، ومن ثم تتدرج هذه الأنماط من: الضاحية الجديدة New Suburb إلى المدينة الجديدة المستقلة، مروراً بالضواحي المخططة والمدن التوابع Satellite Towns وكل هذه الأنماط تمثل عناصر اتجاه الانتشار المدني أو الاتجاه التخطيطي وهو أحد اتجاهي النمو التي تسلكها المدينة المعاصرة، أما الاتجاه الآخر فيتمثل في الاتجاه نحو مركزية النمو (140).

وتتسم ظاهرة المدينة الجديدة بأنها ظاهرة عامة - رغم تباين الاعتبارات الكامنة وراء إنشائها - حسب تباين الأنظمة السياسية المختلفة، ومشكلات العصر الذي تنشأ فيه هذه المدن، والظروف الاجتماعية والاقتصادية والبيئية التي تظهر فيها، وفي الوقت نفسه تعتبر هذه المدن انعكاساً لمفاهيم معينة تتعلق بالأيديولوجيات السائدة في المجتمع، وبطبيعة الحكومة من حيث مركزيتها أو لامركزيتها، ومن حيث درجة تدخل هذه الحكومة في تسيير الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية، ومن حيث اتجاهات التنمية .

وإذا كانت أهداف المدن الجديدة في بريطانيا تتمثل في: حل مشكلة الإسكان وإعادة توزيع السكان، وفي محاولة تخفيف حدة الفقر الحضري بإيجاد فرص عمل جديدة، مما يعنى الإرادة المسبقة فيما يتعلق بنشأة هذه المدن - وهى الأهداف ذاتها من عملية إنشاء المدن الجديدة في كل من مصر وفرنسا على سبيل المثال - فإن المدن الجديدة في الولايات المتحدة لا تنشأ طبقاً لتصور معين أو لمخطط قومي، وإنما تنشأ بشكل تلقائي (141) Spontaneous على أساس أن التوسعات الحضرية الجديدة تعتبر تجمعات عمرانية جديدة، وهذا عكس الوضع فيما كان يعرف بالاتحاد السوفييتي، حيث كانت أية إنشاءات عمرانية حضرية جديدة تدخل في عداد المدن الجديدة، مهما كانت أهمية هذه الإنشاءات (142) .

وترتباً على ما سبق فإن التعريف المحدد أو التحديد المعترف به بالإجماع لمفهوم المدينة الجديدة ليس هدفاً في حد ذاته في الدراسة الحالية، وإنما يمكن القول أن مفهوم المدينة المصرية الجديدة التي سوف تعتمد الدراسة هو: كل مدينة أقيمت أو وضعت خطط إنشائها فيما بعد عام 1975، ولم تكن موجودة في الواقع أو الفكر التخطيطي المصري قبل ذلك التاريخ، الذي يمثل بداية اتجاه الدولة إلى إنشاء المدن الجديدة (143) حين اتخذت عدة خطوات تشريعية وتنظيمية واقتصادية لتنفيذ سياسة نشر العمران خارج المعمور الحالي، وإن كان بعض الباحثين يرجع بالجزور الأولى لفكرة إنشاء المدينة الجديدة في مصر إلى عام 1968 (144) أو ربما إلى قبل ذلك بمئة عام - مدن منطقة قناة السويس - خاصة مدينتي: بورسعيد والإسماعيلية (145) .

مفهوم التنمية الإقليمية

ترجع أهمية المفهوم الجغرافي لموضوع التنمية الإقليمية إلى طبيعة المنظور الجغرافي فيما يتعلق بكل من: الإقليم والتنمية، فالإقليم من أكثر المفاهيم الجغرافية وضوحاً، بل إن غاية البحث الجغرافي هي تحديد ملامح الشخصية الإقليمية (146)

أما التنمية، فليس أقدر من الجغرافي على دراستها دراسة شاملة من كافة أبعادها: الاجتماعية والاقتصادية والمكانية، خاصة إذا ما وضع في الاعتبار أن من أهداف علم الجغرافيا - التطبيقية - تحسين سطح الأرض بوصفه مكانا للحياة البشرية، ولذلك فالجغرافيا تهتم بالمشكلات المكانية الإقليمية، من حيث: دراسة أسسها وتحديد أسبابها ووضع حلولها، كما تعتبر - أي الجغرافيا - ميدان بحث علمي له نتائج ذات أهمية كبرى في تحقيق التوازن الإقليمي أو المساواة الإقليمية، وذلك عن طريق العمل على التقليل من التفاوتات الإقليمية داخل الإقليم الواحد **Intra-Regional**، والحد من هذه التفاوتات فيما بين الأقاليم المختلفة داخل الدولة الواحدة **Inter-Regional** ⁽¹⁴⁷⁾.

وتتلخص فكرة التنمية الإقليمية أو مفهومها في تلك العملية - النظرية أو التطبيقية - التي تؤدي إلى إحداث عدة مظاهر تدل على تغير «الاندسكيب النفعي **Beneficial Landscape**» لإقليم ما، بما يحقق وضعاً أفضل لسكان هذا الإقليم، ومن ثم يمكن تعريف التنمية الإقليمية بأنها «تلك التغيرات - والتغير من أهم اهتمامات علم الجغرافيا - التي تطرأ على حالة إقليم ما بطريقة مقصودة بهدف تحسين ظروف حياة سكانه، وتقليل التفاوتات المكانية البشرية **Human Spatial Disparities** بين أجزائه المختلفة، وذلك عن طريق الاستخدام الأمثل لموارده، وتحسين كفاءة إمكاناته البشرية بكافة تفصيلاتها»، ويمكن اعتبار تحقيق هذه الأهداف بغرض تقليل التفاوتات بين أقاليم الدولة الواحدة من أهم مفاهيم التنمية الإقليمية ⁽¹⁴⁸⁾ وهو المفهوم المقصود في هذه الدراسة .

دور المدن في التنمية الإقليمية

رغم أن الوسيلة الأكثر بساطة لإدخال موضوع الحيز **Space** إلى حيز دراسات النمو الإقليمي قد تكون عن طريق استخدام عامل المسافة أو مقاييس تكلفة النقل، إلا أن ذلك ليس هو المنهج الوحيد أو الأكثر أهمية في هذا الصدد، وذلك لأن الاقتصاديين الإقليميين لا يهتمون فقط بالمسافة الفاصلة بين النقاط أو المواقع في الحيز الجغرافي: على سبيل المثال: بين مواقع المواد الخام والأسواق، أو بين سوق وآخر، أو بين مواقع الإنتاج ومواقع الاستهلاك، ولكن اهتمامهم يتسع ليشمل البناءات الداخلية لهذه النقاط المكانية .

وعلى وجه الخصوص، قد تكون التجمعات المكانية لكل من السكان والأنشطة الاقتصادية هي الملمح الأساسي المميز الفاصل بين إطار عمل تحليلي يركز على وجود مجموعة من الأقاليم غير المكانية أو غير الحيزية **Regions** **Space less** وإطار عمل تحليلي آخر يدرك أو يقر بوجود «الحيز» أو البعد المكاني **Spatial Dimension** بين الأقاليم أو ضمن كل إقليم من هذه الأقاليم .

ولما كانت الأماكن المقصودة هنا هي المدن، فإنه يتبادر إلى الذهن سؤال عن مدى الصلة بين كل من المدينة والتنمية الإقليمية، وللإجابة عن مثل هذا السؤال يمكن القول أن كل مظهر من مظاهر التغير في الاقتصاد القومي ينعكس في شكل تغير حضري يختلف باختلاف كل من: النظام الحضري والاقتصاد القومي، وهو الاختلاف الذي ينعكس على حجم المدينة ووظيفتها وعلاقتها بمناطق نفوذها

وتأثيرها على المدن الأخرى أو تأثرها بها (149) ومن ناحية أخرى فإن هناك ارتباطاً كبيراً بين عملية التحضر من ناحية، والتغير الثقافي والاجتماعي من ناحية أخرى، لأن الأخير هو الذي يهيئ المجتمع للانتقال إلى مرحلة تراكم رأس المال والتطور التقني، ومن ثم التقدم الاقتصادي ويحدث هذا في جزء منه بسبب أن المركز العمراني الحضري - خاصة إذا كان ذا مقياس كبير - يمثل ميدان تنافس تتواجه فيه الأوضاع التقليدية - العاكسة للنمو الداخلي - والأوضاع الخارجية التي غالباً ما تكون «حاملة للنمو» أو نزاعة إليه، وهذه الظاهرة يطلق عليها منظرو قطب النمو عملية الاستقطاب النفسي Psychological (150) Polarization .

وتتمثل أهمية عملية الاستقطاب النفسي في أن نمو المراكز الحضرية دائماً ما يكون له تأثير «مولد» على التنمية الإقليمية والتنمية القومية، فالمدينة تعتبر «عين» إقليمها و«أذنه»، ترى وتسمع وتشعر بأجزائه المختلفة، وكذلك بالاقتصاد القومي، بل وبالعالم كله حيث الابتكارات والعادات والنظم الإدارية الجديدة، أي: المحدثات Innovations ذات الأهمية الكبيرة في الإسهام في تقدم وتنمية هذا الإقليم (151).

وتقوم المدن بدور مهم في عمليتي: النمو الإقليمي والتنمية الإقليمية، وذلك لأن وجود هذه المدن يعتبر شرطاً أساسياً - وإن لم يكن وحيداً - للانتقال بالمجتمع من مرحلة الاقتصاد الأحادي إلى مرحلة الاقتصاد المتنوع كلما تعددت وظائفها، كما أن هذه المدن تعتبر مستودعات إشعاع للتحويل الإقليمي باعتبارها مواقع رئيسة للمدخلات الحيوية اللازمة لعمليتي الإنتاج والتنمية، فوجودها في هذه المواقع وقيامها بوظائفها لخدمة المناطق الإقليمية يجعلها قادرة على نشر التنمية إلى المدن الأصغر، وإلى المراكز العمرانية الريفية، خاصة في دول العالم النامي (152).

كذلك فإن هناك علاقة واضحة بين البناءات الحضرية من ناحية، والتنمية الإقليمية من ناحية أخرى، وذلك لأن الأخيرة تتركز في معظمها على التصنيع الذي يمثل - هو والتحضر - جانبيين لعملة واحدة، أو مظهرين لعملية واحدة، كذلك فإن كبر مقياس أو حجم المركز العمران - سكاناً ووظائف - يعنى المزيد من التخصص الإنتاجي من ناحية، ومن الكفاءة الإنتاجية من ناحية أخرى، ومن ثم المزيد من النمو الصناعي، كما يؤدي هذا الكبر إلى إيجاد نظم وفورات خارجية مكانية وغير مكانية ذات تأثير تجميعي Agglomerative يؤدي إلى المزيد من التنمية (153).

ومن وجهة نظر تحليل النمو الإقليمي، فإن دور المدن أوسع بعض الشيء من أن تتضمنه علاقات مصفوفة حضرية - صناعية، كما أنه من حيث الفعالية بين - الإقليمية Regional - Intra فإن التركيز المكاني لكل من السكان والأنشطة الاقتصادية هو طريقة فعالة وكافية لتنظيم عملية توزيع الموارد الإقليمية (154).

ورغم وجود بعض النظريات المتعلقة بالأماكن المركزية وترتيبها، كنظرية المكان المركزي «لكريستالر Cristaller.W» وتحليل «لوش Losch, A» للمراكز الهيكلية إلا أن أهم الصعوبات المتعلقة بفهم العلاقات البينية بين كل

من حجم الهيكلية الحضرية الإقليمية وبنائها المكاني من ناحية، والنمو الإقليمي من ناحية أخرى هي في عدم وجود نظرية كافية لتفسير كيفية تطور هذه الهيكلية أو لإيضاح أهميتها بالنسبة للتنمية الإقليمية (155) ولكن رغم هذا، فإنه إذا كان لتركيبة الهيكلية الحضرية الإقليمية تأثير ضعيف على عملية النمو الإقليمي، إلا أنه يمكن اعتبار أن حجم المدينة الكبيرة القائمة Leading Metropolis وكفاءة أدائها في الإقليم هما الصلة الرئيسة بين البناء الحضري من ناحية، ومعدل التنمية الإقليمية من ناحية أخرى وذلك لأن المدينة ذات المرتبة الأكبر في الإقليم لا بد وأن تكون أكثر «نظرا للخارج» من غيرها من المدن الأخرى، وهي المرشحة لأن تكون «ميناء دخول» لكافة عوامل التغيير المؤدية إلى التغيير المؤدى إلى التنمية والقابلة لذلك .

ويعتبر سوق العمل المتروبولي سواقا أكثر كفاءة من غيره من الأسواق الحضرية الأخرى، بما يوفره من مجالات أكثر للتغيير المهني، ومن قابلية أكثر للتأقلم الوظيفي والتخصص المهاري، ومن فرص أكثر تعددا لرحلة العمل اليومية كذلك فإن توفير رأس المال، والتركيز المكاني للمؤسسات المالية هو نشاط متروبولي إلى حد بعيد، ومن ثم يتضح أن عامل الحركة بين - الإقليمية يتألف بدرجة متزايدة من: تدفق رأس المال وتدفق قوة العمل بين - المتروبولية Metropolitan Inter - ومن ناحية أخرى فإن مدى الخدمات الحضرية ونوعيتها يمثل قوة جذب جيدة لصناعات جديدة تتجه نحو المدينة الإقليمية القائمة، وهو ما يلخص أهمية هذه المدينة، طالما أن نمو الخدمات يرتبط بشدة بحجم المدينة، وبمستوى الدخل النقدي لسكانها، ولهذا فإن الطريقة الأكثر كفاءة لتوطين البنية الأساسية الإقليمية - من وجهة تعزيز النمو الإقليمي - هي في تركيز هذه البنية الأساسية في المدينة الرئيسة - الأولى Prime - في الإقليم .

Hall, P., et al. The Containment of urban England, vol. one, George() [136](#)
Allen & Unwin, London, 1973, p. 99

[137](#) () أحمد حسن إبراهيم - المدن الجديدة بين النظرية والتطبيق - قسم الجغرافيا - جامعة الكويت - 1985 - ص 11 .

[138](#) () عزة عبد العزيز سليمان - المدن الجديدة بين النظرية والتطبيق - ندوة دور المدن الجديدة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية - معهد التخطيط القومي - القاهرة - 1988 - ص 26 .

[139](#) () المرجع السابق - ص 32 .

[140](#) () أحمد على إسماعيل - دراسات في جغرافية المدن - ط 4 - دار الثقافة للنشر والتوزيع - القاهرة - 1990 - ص 98 .

Hansen , N., M., Growth Centers Policy in The United States , in :() [141](#)
Hansen N., M., ed. Growth Centers in Regional Economic
Development , The Free Press , New York , 1972 . p. 116

[142](#) () عزة عبد العزيز سليمان - مرجع سبق ذكره - ص 25 .

[143](#) () المرجع السابق - المكان نفسه .

[144](#) () وزارة التعمير والمجتمعات الجديدة - المدن الجديدة علامات مضيئة على خريطة مصر - القاهرة - ديسمبر 1989 - ص 36 .

- [145](#))تتمثل هذه الخطوات في: صدور القرار رقم 59 لسنة 1979 في شأن المجتمعات العمرانية الجديدة، إدخال اسم التعمير والمجتمعات الجديدة في إطار مسمى وزارة الإسكان، إنشاء هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة، وتخصيص بند مستقل في الخطط الاقتصادية والاجتماعية وفي الميزانية العامة للدولة لاستثمارات المجتمعات والمدن الجديدة، المصدر: وزارة التعمير والدولة للإسكان واستصلاح الأراضي - دراسة السياسة القومية للتنمية الحضرية - التقرير النهائي - القاهرة - يناير 1982 - ص ص 3 - 67 .
- [146](#)) (أحمد محمد عبد العال - جغرافية التنمية مفهومها وأبعادها - مجلة كلية الآداب جامعة المنيا - المجلد التاسع - 1991 - ص 107 .
- [147](#)) (المرجع السابق - ص: 115، 119، 125 .
- [148](#)) (المرجع السابق - ص 12 .
- [149](#)) (سيد عبد المقصود - دور المدن في الاقتصاد الأكبر - ندوة دور المدن الجديدة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية - معهد التخطيط القومي - القاهرة - 1988 - ص 9 .
- [150](#)) (يقسم هؤلاء المنظرون عملية الاستقطاب إلى أربعة مراحل أو أقسام هي:
- أ - الاستقطاب التقني Technical، حفز التنمية لدى الموردين والمستهلكين .
- ب - الاستقطاب النقدي Monetary، نمو مقدرة المستهلكين على الإنفاق.
- ج - الاستقطاب النفسي Psychological، جذب مناخ النجاح للمهاجرين وللمزيد من الاستثمارات.
- [151](#)) (د - الاستقطاب الجغرافي، رد الفعل المتسلسل الذي يتمثل في التعبير عن تطور الأشكال الاستقطابية الثلاث السابقة عن طريق توسع وامتداد المنطقة الواقعة تحت تأثير قطب النمو « إقليم القطب أو منطقة نفوذه »، المصدر: علا سليمان الحكيم - أقطاب النمو كأسلوب لحل مشاكل المدن الكبرى في مصر - ندوة التوسع الحضري - معهد التخطيط القومي - القاهرة - 1988 - ص 529، و: Lavrov, S., and Sdasyuk, G., Concepts of Regional Development, : Progress Publishers, Moscow, 1988, p. 51 .
- [152](#)) (سيد عبد المقصود - مرجع سبق ذكره - ص 13 .
- [153](#)) (Richardson, H., W., City size and national spatial strategies in Developing Countries, World Bank Staff Working Paper No. 252, April, 1977, p. 55 .
- Richardson, H., W., Regional Growth Theory, Macmillan, London, 1973, p. 73 .
- [154](#)) (Mc Donald, J., R., Geography of regions, Brown Company) Publisher, Debuqe, Iowa, 1972, p. 56 .
- [155](#)) (Stohr, W., B., Interurban systems and regional economic development , A.A.A.G. Resource Paper No. 26 , 1974 , pp. 33 & Ullman , E., Regional development and geography of concentration , in : Friedman , J., and Alonso , W., ed. regional development and planning , The MIT Press , London , 1975 , p. 199 .

المبحث الثاني

أقاليم التنمية

أنماط أقاليم التنمية:

تعرف المصطلحات الفنية Terminology لعلم التخطيط أربعة أنماط - على الأقل - من أقاليم التنمية هي (156):

1 - أقاليم التخوم والجبهات	Frontiers Regions
2 - الأقاليم الانتقالية الهابطة	Regions Downward Transitional
3 - الأقاليم الانتقالية الصاعدة	Upward Transitional Regions
4 - أقاليم القلب	Core Regions

والأقاليم الأولى - أقاليم التخوم - هي تلك الأقاليم كبيرة المساحة التي لا توجد بها تقريبا محلات عمرانية أو أنشطة اقتصادية، في الوقت الذي تملك فيه إمكانات متاحة لإنشاء تلك المحلات والأنشطة، أما الأقاليم الثانية - الانتقالية الهابطة - فهي تلك التي تمتلك قدرا من البنية الأساسية، ولكنها غير قادرة على الحفاظ على مستوى التنمية الذي وصلت إليه، بسبب استقطاب سكانها وأنشطتها أو أي منهما من قبل أجزاء أخرى من الدولة التي تقع بها هذه الأقاليم، والتي غالبا ما تكون أقاليم القلب Core Region، حيث تكون النتيجة هي اتجاه هذه الأقاليم الهابطة نحو المزيد من الهبوط حتى تصبح مناطق متخلفة Depressed Areas بسبب تناقص أهميتها بمعدلات متسارعة.

أما الأقاليم الثالثة - الانتقالية الصاعدة - فهي تلك التي توجد بها شبكة من أنشطة البنية الأساسية، ولكنها شبكة غير كافية لجذب الوحدات الصناعية لافتقارها إلى بعض أنشطة المؤسسات، التي قد تكون موجودة، ولكنها تؤدي بمستوى غير قادر على اجتذاب هذه الوحدات إلى تلك الأقاليم، وأخيرا فإن الأقاليم الرابعة - أقاليم القلب - هي إما أقاليم مترو بولية، أو مجمعات صناعات عالية النمو، تتوطن فيها كل من الأنشطة الاقتصادية والتسهيلات الاجتماعية، ولذلك فهي تنمو على حساب كل من الأقاليم الثلاثة السابقة.

ويمكن تصنيف أقاليم التنمية في مصر في ضوء التقسيم السابق، مع مراعاة انقسام مصر إلى إقليمين واضحين من حيث درجة العمران هما: الإقليم المعمور، والإقليم اللا معمور، والذان يتسم كل منهما بأنه يتضمن بعض خصائص الإقليم

الأخر، فالإقليم المعمور هو منطقتي الوادي والدلتا، والذي يتسم ببعض الفراغ العمراني في المناطق المتاخمة لأطرافه الأربعة: الشرقية والغربية والشمالية - بالنسبة لمنطقة الدلتا، والجنوبية - بالنسبة لمنطقة الوادي، أما الإقليم اللا معمور فيشمل بقية مناطق مصر، وإن تخللته بضع مناطق متناثرة من المعمور، كذلك الواقعة على طول منطقة الساحل الشمالي الغربي - الجزء الشمالي من محافظة مطروح، أو تلك الملتزمة بمواقع الحصول على المياه العذبة في الصحراء الغربية - واحات الصحراء الغربية، أو الأخرى الواقعة على ساحل البحر الأحمر وخليجي العقبة والسويس، أو على طول الساحل الشمالي لشبه جزيرة سيناء أو قريبا منه .

ويمكن اعتبار المعمور المصري برمته إقليم قلب، وإن تميز بوجود مجموعة من القلوب الثانوية التي تتفاوت في أحجامها ومواقعها وهي المدن الكبرى التي يتجاوز حجم الواحدة منها المائة ألف نسمة - المدن المتروبولية - والتي بلغ عددها 20 مدينة في عام 1986 (157) والتي يأتي على رأسها إقليم القاهرة الكبرى الحضري بمدنه الثلاث، وإقليم الإسكندرية الحضري .

استراتيجيات التنمية الإقليمية :

تتنوع الاستراتيجيات المتبعة لتصحيح إختلالات التوازن في النمو - الفوارق الإقليمية Regional Disparities بتعدد الأهداف التي يسعى التخطيط القومي إلى تحقيقها، فإذا كانت هذه الأهداف هي تحقيق العدالة أو المساواة Equity/Equality بين أقاليم الدولة، فإن الإستراتيجية الواجب إتباعها هي إستراتيجية الانتشار Spread التي تعمل على نشر الموارد والاستثمارات على معظم مساحة الدولة من أجل تجنب الضياعات أو اللا وفورات الخارجية External Diseconomies الناتجة عن زيادة التجميع والتركيز (158) وإذا ما كان الهدف المنشود هو تحقيق الفعالية الاقتصادية لموارد الدولة فإن الإستراتيجية المتبعة هي إستراتيجية التركيز Concentration التي تقيد من الوفورات الداخلية Internal Economies أو وفورات التجميع Economies Agglomeration (159) بالإضافة إلى إفادتها من الوفورات الخارجية، أما إذا كان الهدف هو الوصول إلى كل من العدالة والفعالية، فإن الإستراتيجية الواجبة هنا هي إستراتيجية الانتشار بطريقة مركزة، أو إستراتيجية أقطاب النمو (160) .

ويرى بعض الباحثين أن إستراتيجية التركيز مناسبة للتطبيق في الدول النامية لأنها تقوم بتركيز الموارد والجهود البشرية - عناصر التنمية - في أكبر مدن الدولة (161) وإن كان يؤخذ على هذه الإستراتيجية تركيزها للتنمية في مناطق معينة، وإهمالها لها في مناطق أخرى، أما إستراتيجية الانتشار فمن الصعب تطبيقها في هذه الدول نظرا لمحدودية مواردها، وهو الأمر الذي لا يضمن تحقيق تلقائية النمو، ولا يساعد على جذب أنشطة جديدة، كذلك يؤخذ على هذه الإستراتيجية زيادتها للنمو في المناطق النامية أصلا، وللتدهور النسبي في المناطق غير النامية - المتخلفة - مما يوسع الفجوة بين الأقاليم ذات النمو والأقاليم المتخلفة ومن ثم يعمق حدة الفوارق الإقليمية .

أما المدنية أقطاب النمو فيتم وفقا لها اختيار عدد محدود من المناطق التي تتوافر بها إمكانات النمو الاقتصادي والاجتماعي من أجل تكثيف عناصر التنمية، بحيث تتحول هذه المناطق إلى أقطاب نمو بالنسبة للمناطق المحيطة بها، تنمو هي ذاتها أولا، ثم تقوم بنشر التنمية خلال هذه المناطق - Development Diffusion - عن طريق ما يتوافر بها من أنشطة قائمة /Leading، وهذه الاستراتيجية تتطلب وجود لامركزية سياسية وإدارية، وتوافر بنية أساسية كافية.

المدن الجديدة وإستراتيجيات التنمية الإقليمية :

تستخدم المدن الجديدة - بكافة أنماطها - من أجل تنفيذ إستراتيجيات التنمية الإقليمية الثلاث، فبالنسبة لإستراتيجية الانتشار: تتوزع الاستثمارات بصورة منتشرة، مما يشجع على نمو المدن الثانوية Secondary Cities من ناحية، والمناطق الريفية من ناحية أخرى، وهو الأمر الذي يؤدي إلى تحسين ظروف الحياة في كل منهما، وما يستتبع ذلك من حد للهجرة الريفية إلى المراكز العمرانية الحضرية، ويعتبر النموذج البريطاني مثالا جيدا لهذه الأنماط المدنية، حيث أقيمت 30 مدينة جديدة منذ ثلاثينيات القرن الحالي وحتى الآن، كانت أكبر أهدافها: نشر بواعث التنمية في المناطق المتخلفة، وتخفيف الضغط السكاني والاقتصادي عن إقليم لندن الكبرى .

كما تستخدم المدن الجديدة أيضا لتنفيذ إستراتيجية التركيز، وذلك عن طريق المدن التابعة Satellite، التي تهدف أيضا إلى تخفيف الضغط السكاني والاقتصادي عن المدن الكبرى - كالأستراتيجية السابقة - بالإضافة إلى تنمية ضواحي هذه المدن، وتعتبر التجربة الفرنسية الأولى في إنشاء المدن الجديدة، والتي تتمثل في سياسة الحواضر المتوازنة d' Equilibrium Metropoles نموذجاً لهذا النمط من المدن، وهى السياسة التي أنشئت بمقتضاها ثمانى مدن توزعت على رقعة الدولة لتقوم بدور أقطاب التخفيف Relief Poles عن إقليم باريس المتروبولى، وقد تطورت هذه السياسة بعد ذلك - التجربة الثانية - لتتحول إلى سياسة إنشاء مدن جديدة في ضواحي مدينة باريس ذاتها وليس بعيدا عنها، بهدف تحويل فائض العمالة والسكان بعيدا عن المدينة في اتجاه ضواحيها (162).

أما سياسة الانتشار بطريقة مركزة فتعتمد على المدن، إما كأقطاب نمو أو كأقطاب مضادة Magnets - Counter وذلك بتوزيع الاستثمارات على عدد مختار من المدن - أقطاب النمو - أو بتركيزها في أكثر المدن مقدرة على توظيف هذه الاستثمارات - أقطاب مضادة - والهدف في الحالتين هو جذب السكان والأنشطة الاقتصادية بعيدا عن المدن الرئيسية في الدولة أو غيرها من المدن الكبرى، ومن ثم تحقيق التنمية المتوازنة على المدى البعيد، ومن أبرز أمثلة الأقطاب المضادة مدينة برازيليا عاصمة البرازيل التي أنشئت كقطب مضاد لمدينة ريو دي جانييرو العاصمة السابقة، ومدينة إسلام آباد عاصمة باكستان التي أنشئت كقطب مضاد لمدينة روالبندى العاصمة السابقة، أما إستراتيجيات أقطاب النمو فقد نفذت في أكثر من دولة متقدمة ونامية من بينها: الاتحاد السوفييتي السابق، الهند، إيطاليا، أسبانيا، إيران، كوت ديفوار .

وقد أفادت التجربة المصرية في مجال المدن الجديدة من الإستراتيجيات الثلاث السابقة كما اعتمدت على تجارب دول عديدة (163) فقد أفادت من التجربة البريطانية في تخطيط مدن منطقة قناة السويس وإعادة تعميرها وتنميتها، ومن الخبرة الأمريكية في تخطيط وإنشاء مدينة السادات، ومن الخبرة السويدية في تخطيط وإنشاء مدينة العاشر من رمضان، ومن الخبرة الألمانية في تخطيط وإنشاء مدينتي: 15 مايو والعبور، ومن الخبرة الهولندية في تخطيط وإنشاء مدينة برج العرب الجديدة - العامرية الجديدة سابقا - ومن الخبرة الفرنسية في الدراسات المتعلقة بعملية إنشاء التجمعات العمرانية الجديدة حول مدينة القاهرة وفى داخل إطار النطاق العمراني لإقليم القاهرة الكبرى الحضري Greater Cairo .

ولكن، وفى كافة الأحوال، فقد أمكن تطويع هذه الخبرات المتعددة لكي تتلاءم مع الظروف المحلية، فحينما تطلب الأمر إنشاء مدن مستقلة ذات قواعد اقتصادية خاصة لتصبح أقطاب تنمية كانت مدن: العشر من رمضان، السادات، وبرج العرب الجديدة، وحيثما استدعت الظروف بناء مدينة تستوعب العمالة الصناعية، وتقلل من معدل الرحلة إلى العمل من القاهرة وإليها كانت مدينتا 15 مايو والعبور، أما حينما تطلب الأمر إنشاء مدن تابعة حول مدينة القاهرة لخلخلة كثافتها السكانية، وتخفيف الضغط السكاني عنها، ونقل بعض الأنشطة الصناعية الملوثة للبيئة منها، كانت التجمعات العمرانية الجديدة العشر .

تقسيم الدولة إلى أقاليم من أجل التنمية :

أدى الانتشار الواسع لمبدأ التخطيط الإقليمي فكرا وتطبيقا إلى تزايد اهتمام الجغرافيين بموضوع « الأقاليم أو التقليم (164) Regionalization) أي كيفية تقسيم الدولة إلى أقاليم من أجل تحقيق حالة من التنمية على مستوى هذه الأقاليم باتباع أسلوب التخطيط الإقليمي، وذلك لأن أولى القضايا التي واجهت المهتمين بالتخطيط الإقليمي وبالأقاليم التخطيطية هي قضية كيفية تحديد الوحدات الأرضية ذات الصلة الوثيقة بموضوع التخطيط .

ويظهر تحليل الأفكار الخاصة بموضوع التقليم وجود مناهج ثلاثة يتم عن طريقها تحديد الأقاليم التخطيطية وهى (165):

المنهج الأول: ويتمثل في عملية الاعتماد على الشبكة الإدارية القومية التقليدية كأطر مكانية تخطيطية، ويقصد بهذه الشبكة تلك الأقسام الإدارية التي تنقسم إليها الدولة كالولايات والمقاطعات والإمارات والمحافظات .

المنهج الثاني: ويتمثل في عملية اللجوء إلى وضع أو تحديد أقاليم تخطيطية في حالة عدم مناسبة الأقاليم الإدارية لأهداف التنمية الإقليمية، في الوقت ذاته الذي تكون فيه الحدود الإدارية غير قابلة للتغيير لأي سبب من الأسباب، وتتكون هذه الأقاليم التخطيطية من عدد من الأقاليم الإدارية .

المنهج الثالث: ويتمثل في عملية إنشاء وحدات إدارية جديدة تماما يتم تكوينها لنتلاءم بدرجة أكبر مع الأهداف التخطيطية الإقليمية والقومية، وتعرف هذه الوحدات الجديدة بالأقاليم الاقتصادية .

تاريخ التخطيط الإقليمي في مصر وتقسيم الدولة إلى أقاليم :

اتخذت مصر منذ بداية خمسينيات القرن العشرين أسلوب التخطيط إطاراً لبرامج التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وفي هذا الصدد بذلت جهود عديدة على المستويين القومي والمحلي، وفيما يلي استعراض لبعض هذه الجهود في إطار تاريخ التخطيط الإقليمي بمصر، والتي توجت بتقسيم الدولة إلى سبع أقاليم تخطيطية أو اقتصادية.

أولاً: علي المستوى القومي (علي مستوى المحافظات) :

1 - المجلس الدائم لتنمية الإنتاج القومي:

وهو أهم الأجهزة التخطيطية التي أقيمت في مصر، حيث أنشئ في أكتوبر 1952، وقد بدأ المجلس الدائم بوضع برنامج اقتصادي لتنمية الإنتاج القومي خلال عام من إنشائه، وكانت المعايير الثلاثة المقررة لاختيار مشروعات هذا البرنامج تدور حول فاعلية الأموال المستثمرة في تعظيم العوائد الاقتصادية في أقل فترة ممكنة بزيادة الإنتاجية وتخفيض التكلفة النسبية مع سهولة التنفيذ.

وقد تضمن البرنامج الموضوع تجميعاً لاعتمادات المشروعات الاستثمارية في موازنة خصصت لتنمية الإنتاج القومي بلغت جملتها خلال السنوات الثلاث (1953/1954-1955/1956) نحو 57 مليون جنيه، وركزت على تدعيم مشروعات البنية الأساسية، وعلي رأسها الطاقة الكهربائية والطرق والاتصالات، وتنمية الإنتاج الزراعي من خلال مشروعات الري والصرف والتوسع الزراعي الرأسي وزيادة الإنتاج الحيواني، وعلى الإسهام المباشر من الدولة في بعض مشروعات قطاعات البترول والصناعات الكيماوية (شركة كيما) والصناعات المعدنية (شركة الحديد والصلب) والصناعات الهندسية (شركة سيماف لعربات السكك الحديدية) وكانت هذه المشروعات نماذج من الشركات المختلطة، التي شاركت الدولة في تأسيسها خلال الخمسينيات ثم تحولت إلى وحدات قطاع عام مع بداية الستينيات. وكان هذا البرنامج يستهدف الوصول إلى توازن اقتصادي أكثر تقدماً في مرحلة التهيؤ للانطلاق الاقتصادي من خلال اهتمامه بتنمية مشروعات البنية الأساسية والصناعات الأساسية والإنتاج الغذائي.

2 - المجلس القومي للخدمات العامة:

وقد أنشئ في عام 1954 لتنمية الخدمات الأساسية المحققة لرفاهية السكان، عن طريق النهوض بالخدمات الصحية والتعليمية والسكنية والثقافية، خصوصاً في الريف والمناطق المحرومة من مثل هذه الخدمات، والنهوض بالريف ورعاية الأسرة .

3- لجنة التخطيط القومي:

حلت هذه اللجنة محل المجلس الدائم لتنمية الإنتاج القومي اعتباراً من مارس 1955، وكانت تضم مجلس الإنتاج والخدمات، وكلفت بوضع خطة قومية شاملة للنهوض الاقتصادي والاجتماعي، وأسفرت جهودها عن وضع الخطة القومية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية (166) (1960/1961- 1964/1965) وقد

عملت الدولة خلال هذه الفترة علي التشجيع التمويلي المحلي والأجنبي للتنمية؛ فبالنسبة للتمويل المحلي أدخلت أسلوب الادخار الإلزامي وأسلوب ضمان عوائد الشركات، بالإضافة إلى الإسهام المباشر في إنشاء بعض الشركات.

4- مكاتب التخطيط بالوزارات:

وقد صدر بها قرار جمهوري في عام 1959، لتعاون جهاز التخطيط القومي في الحصول علي البيانات ودراسة ما يخص الوزارات من مشروعات.

5- لجان التخطيط والمتابعة بالوزارات:

وقد صدر بها قرار جمهوري في عام 1960، لإعداد مشروعات الخطة العامة للسنوات الخمس والخطط السنوية، على أن تكون مكاتب التخطيط المشار إليها سابقا أجهزة فنية معاونة لهذه اللجان.

6- المجلس الأعلى لتخطيط القومي

وقد صدر به قرار جمهوري في عام 1961، لوضع الأهداف القومية للنهوض الاقتصادي والاجتماعي، ودراسة الخطة القومية الشاملة وإقرارها، والنظر بصفة دورية في كيفية تنفيذ الخطط العامة.

7- وزارة التخطيط :

وقد حلت محل لجنة التخطيط القومي كجهاز تخطيط مركزي، حيث أنشئت بالقانون 232 لسنة 1960، وأصدرت الخطة القومية الأولى (1960/1961-1964/1965) فكانت أول تجربة للتخطيط الشامل. وقد استهدفت هذه الخطة زيادة الدخل القومي بنسبة 43% وبلغ ما تحقق فعلاً 37%، بسبب ما واجهته من مشاكل في تخطيط هيكل الاستثمار واستغلال الطاقات وفي توفير المستلزمات وفي العمالة والتسويق.

وكانت الخطة الخمسية الأولى خطة متوسط الأجل في إطار تخطيط طويل الأجل يستهدف مضاعفة الدخل القومي خلال عشر سنوات - إلا أن حرب يونيه سنة 1967 اعترضت الخطة الطويلة الأجل، فتحولت البلاد إلى اقتصاد حرب حتى بداية حرب أكتوبر سنة 1973.

وتأكيداً لفاعلية التخطيط ولإمكان السيطرة على توجيه الاقتصاد القومي صاحب الخطة الخمسية الأولى توسيعاً لقاعدة القطاع العام بتأميم غالبية شركات قطاع الأعمال المنظم، وتعميم نظام المؤسسات العامة القابضة في مختلف قطاعات الاقتصاد القومي.

وكانت وزارة التخطيط تقوم بجميع الدراسات الفنية المرتبطة بوضع الأهداف الاقتصادية والاجتماعية قصيرة المدى لإقرارها من السلطات التخطيطية العليا، وتحديد أهداف خطط التنمية الخمسية، وإعداد إطار عام لهذه الخطة، وتنسيق الجهود لإعداد الخطط القطاعية والإقليمية في ضوء أهداف وأطر عامة - الخطة الخمسية - وبيان مراحلها السنوية (الخطط السنوية) ومتابعة تنفيذ الخطة، ورفع تقارير بنتائج المتابعة إلى السلطات التخطيطية العليا.

8- المجالس القومية المتخصصة :

وقد صدر بها قرار جمهوري في عام 1971، وهي ستة مجالس للأمن والإنتاج والخدمات والتعليم والسكان والفنون، وتختص هذه المجالس في معاونة رئيس الجمهورية في رسم السياسة القومية العامة وإعداد الدراسات الشاملة المتصلة بها.

ثانياً: على المستوى المحلي (علي مستوى المدينة والقرية) :

كانت مصر خلال النصف الأول من القرن العشرين مقسمة إلى ثلاثة أنماط من الأقسام الإدارية هي:

المحافظات (المحافظات الحضرية الأربع الحالية: القاهرة والإسكندرية والسويس وبورسعيد) والمديريات (المحافظات الريفية) والمناطق الصحراوية (المحافظات الصحراوية الحالية: البحر الأحمر ومطروح والوادي الجديد وشمال سيناء وجنوب سيناء)، وكان يشرف علي المحافظات والمدن مجالس بلدية وعلى بعض القرى مجالس قروية، أما المديريات فكانت تشرف عليها مجالس المديريات، بينما كانت المناطق الصحراوية خاضعة لإشراف مصلحة الحدود.

وكان اختيار أعضاء هذه المجالس يتم بطريق الانتخاب المباشر، وكانت المجالس البلدية والقروية تحت إشراف وزارة الشؤون البلدية والقروية (وزارة الإسكان فيما بعد) وتختص بشؤون تنظيم المباني والشوارع وتخطيط المدن وإنشاء المرافق العامة وتشغيلها، وغيرها من شئون العمران، أما مجلس المديرية فكان يختص بكل ما يهم سكانها من أمن ومرافق عامة وشؤون زراعية وصحة ومواصلات.

قانون الإدارة المحلية :

صدر هذا القانون في عام 1960، وكان يحمل رقم 124، ولقد قسمت مصر بمقتضاه إدارياً إلى: محافظات (كان عددها وقت صدوره 25 محافظة) ومدن (140 مدينة) وقرى (نحو 4000 قرية)، وكان تقسيم مصر إلى محافظات هو ذاته التقسيم الذي كان سائداً قبل صدور القرار، بعد استبدال كلمة مديرية أو منطقة بكلمة محافظة انساقاً مع التقسيمات الإدارية التي كانت سائدة في سوريا وقت أن كانت متحدة مع مصر فيما كان يعرف بالجمهورية العربية المتحدة (فبراير 1958- سبتمبر 1961).

وقد نص القرار علي أن يمثل المحافظة مجلس محافظة، والمدينة مجلس مدينة، والقرية أو المجموعة من القرى مجلس قروي.

وخلال تطبيق هذا القانون تبين أن المحافظات بحدودها الإدارية - وقتذاك - لا تمثل وحدات تخطيطية يسهل تتميتها كوحدات متكاملة: طبيعياً واجتماعياً واقتصادياً، حيث أن هذه المحافظات لم تراع طوال تاريخها إلا عوامل: الأمن والنظام والإدارة وتحصيل الضرائب، ومن ثم ظهرت الحاجة إلى إعادة النظر في تلك الحدود، وتقسيم مصر إلى أقاليم تخطيطية يمثل كل منها وحدة طبيعية جغرافية متجانسة اجتماعياً متوازنة اقتصادياً.

مشروع تخطيط إقليم أسوان :

صدر في عام 1964 قرار جمهوري بإنشاء مشروع التخطيط الإقليمي في أسوان، يختص بدراسة الموارد الطبيعية والبشرية والظروف الاجتماعية والاقتصادية، وتوجيه النمو وخطوط التطور الاجتماعي، وعمل دراسات عن المشروعات للنهوض بالخدمات في إقليم أسوان التخطيطي. وقد أنشئ للمشروع جهاز للقيام بالأبحاث والدراسات والمسوح الميدانية، نتج عنها التأكد من وجود الكثير من الثروات الطبيعية (المعدنية والمائية وموارد الطاقة) والزراعية، إلا أنه يعاني نقصاً في الموارد البشرية، كما تبين أن تخطيط الإقليم وتنميته لا بد وأن تتم في إطار تخطيط أقاليم الدولة الأخرى وتنميتها، ومن ثم اقترح القائمون علي هذا الجهاز تقسيم مصر إلى ستة أقاليم تخطيطية.

لجنة تخطيط إقليم القاهرة الكبرى :

صدر في عام 1965 قرار جمهوري بإنشاء لجنة عليا لتخطيط إقليم القاهرة الكبرى، الذي يضم محافظة القاهرة وبعض أجزاء من محافظتي: الجيزة والقليوبية، وكانت مهمة هذه اللجنة وضع تخطيط شامل لذلك الإقليم يتضمن كافة مرافقه واحتياجاته، وإعداد المشروعات التفصيلية التي تحقق هذا التخطيط عبر برنامج زمني لتنفيذ مشروعاته، ومنها إنشاء أربع مدن جديدة.

وقد تبين للجنة أن الإقليم يعاني من مشكلات عديدة على رأسها ازدياد سكانه ونموهم بسبب استمرار تدفق موجات الهجرة الداخلية من كافة أقاليم مصر نحوه، ومن ثم أوصت اللجنة بتقسيم مصر إلى ثمانية أقاليم تخطيطية لحل مشكلات الإقليم، وتنمية الأقاليم الأخرى بإيجاد فرص عمل تساعد علي توقف تيارات الهجرة الداخلية.

اللجنة العليا للتخطيط الإقليمي والعمراني لمنطقة الإسكندرية

صدر بها قرار جمهوري عام 1966.

اللجنة الدائمة لتخطيط خليج السويس .

صدر بها قرار جمهوري عام 1966.

المسح الشامل :

قامت الأمانة العامة للحكم المحلي في عام 1972 بتوجيه المحافظات للبدء في عملية المسح الشامل للإفادة من نتائجه في أهداف التخطيط، وإعداد الخطط الخمسية للمحافظات، ورفع مستويات خدماتها العامة، وقد شملت تلك العمليات: المسح الطبيعي (الفيزيقي) والمسح الاجتماعي، والمسح الاقتصادي، وقد تضمن المسح الطبيعي قيام المحافظات بتجهيز الخرائط المساحية اللازمة للدراسات الميدانية لكل من: مظاهر السطح، استخدامات الأرض، شبكات الطرق البرية والحديدية والمائية والجوية، شبكات الري والصرف، الثروات الطبيعية، الأماكن السياحية، ومواقع الخدمات.

أما بالنسبة للمسحين الاجتماعي والاقتصادي فقد صممت استثمارات وجداول إحصائية لتجميع البيانات الخاصة بقطاعات: السكان والقوى العاملة، التربية والتعليم، التعليم العالي، الثقافة والإعلام، السياحة، الصحة، الشؤون الاجتماعية والخدمات الدينية، الإسكان والتشييد، النقل والمواصلات، الزراعة والري، التمويل والتجارة الداخلية، الصناعة والكهرباء، المال والبنوك، الأمن والعدالة، والمجالس المحلية، وقد روعي في تصميم استثمارات ذلك المسح أن تجمع البيانات علي مستوى أصغر وحدة مكانية، كالمدرسة الابتدائية بالنسبة للتعليم، والوحدة الصحية في قطاع الخدمات الصحية.

تقسيم مصر إلى أقاليم تخطيطية :

قامت الأمانة العامة للحكم المحلي - بجانب عمليات المسح الشامل - بجهد كبير بهدف تقسيم مصر إلى أقاليم تخطيطية، بالإضافة إلي بعض الجهود الفردية، ففي عام 1973 نشر د. أحمد خالد علام كتيباً بعنوان (التخطيط وتقسيم مصر إلى أقاليم) تناول فيه خمس محاولات لهذا التقسيم هي: مشروع تخطيط إقليم أسوان، مشروع لجنة تخطيط القاهرة الكبرى، مشروع د. عابدة بشارة، مشروع المحافظين، ومشروع أمانة الحكم المحلي (د. أحمد خالد علام) .

وفي عام 1974 عرضت هذه الاقتراحات الخمس علي اللجنة الوزارية للحكم المحلي، التي وافقت - من حيث المبدأ - على تقسيم مصر إلى أقاليم تخطيطية، وشكلت لجنة برئاسة وزير الحكم المحلي لتقديم تصور سليم لهذا التقسيم.

وقد تشكلت هذه اللجنة من وكلاء الوزارات والجهات المعنية وهي وزارات: التخطيط، المالية، الداخلية، الشؤون الاجتماعية، الإسكان، أكاديمية البحث العلمي، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، هيئة التخطيط العمراني، والأمانة العامة للحكم المحلي.

وخلال عام 1974 قامت اللجنة بتجميع كل محاولات تقسيم مصر إلى أقاليم تخطيطية، والتي بلغت ثمانية مقترحات هي:

1 - الاقتراح المقدم من أمانة الحكم المحلي

وقد قسمت مصر بمقتضاه إلى تسعة أقاليم هي:

إقليم القاهرة الكبرى: ويشمل محافظة القاهرة وبعض أجزاء من محافظتي: القليوبية والجيزة.

إقليم الإسكندرية: ويشمل محافظة الإسكندرية وبعض أجزاء من محافظتي: البحيرة ومطروح.

إقليم قناة السويس: ويشمل محافظات القناة الثلاث: بورسعيد والإسماعيلية والسويس.

إقليم الدلتا: ويشمل محافظات: الشرقية، الدقهلية، دمياط، كفر الشيخ، الغربية، المنوفية، وبعض أجزاء من محافظتي: البحيرة والقليوبية.

إقليم شمال الوجه القبلي: ويشمل جزءاً من محافظة الجيزة ومحافظات: الفيوم، بني سويف، المنيا، أسيوط، سوهاج، والنصف الشمالي من محافظة البحر الأحمر.

إقليم جنوب الوجه القبلي: ويشمل محافظتي قنا وأسوان، والنصف الجنوبي من محافظة البحر الأحمر.

إقليم مطروح : ويشمل معظم محافظة مطروح

إقليم الوادي الجديد: ويشمل محافظة الوادي الجديد وبعض أجزاء من محافظة مطروح

إقليم سيناء: ويشمل محافظة سيناء.



شكل رقم (8)

الأقاليم التخطيطية المقترحة من د. أحمد خالد علام (أمانة الحكم المحلي)

2- الاقتراح المقدم من لجنة تخطيط القاهرة الكبرى

وقد قسمت مصر بمقتضاه إلى تسعة أقاليم هي:

إقليم القاهرة الكبرى: ويشمل محافظة القاهرة وبعض أجزاء من محافظتي: القليوبية والجيزة.

إقليم الإسكندرية: ويشمل محافظة الإسكندرية وبعض أجزاء من محافظتي: البحيرة ومطروح.

إقليم الدلتا: ويشمل محافظات: الشرقية، الدقهلية، دمياط، كفر الشيخ، الغربية، المنوفية، وبعض أجزاء من محافظتي: البحيرة والقليوبية.

إقليم الصعيد الأوسط: ويشمل جزءاً من محافظة الجيزة ومحافظات: الفيوم، بني سويف، المنيا، وأسيوط.

إقليم الصعيد الأعلى: ويشمل محافظات سوهاج وقنا وأسوان، والجزء الجنوبي من محافظة البحر الأحمر.

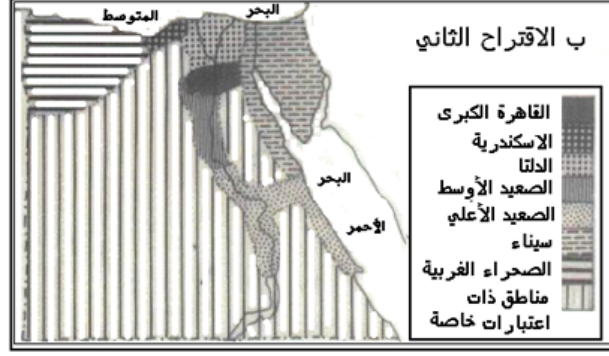
إقليم سيناء: ويشمل محافظات القناة الثلاث: بورسعيد والإسماعيلية والسويس وسيناء والجزء الشمالي من محافظة البحر الأحمر.

إقليم الصحراء الغربية: ويشمل الجزء الشمالي من الصحراء الغربية حتى واحة سيوة.

مناطق ذات اعتبارات خاصة:

أ - منطقة الواحات البحرية والفرافرة.

ب - منطقة الواحات الخارجة والداخلة وباريس.



شكل رقم (9)

الأقاليم التخطيطية المقترحة من قبل لجنة تخطيط القاهرة الكبرى

3- الاقتراح المقدم من مشروع تخطيط إقليم أسوان

وفيه قسمت مصر إلى ست مناطق هي:

منطقة القاهرة الكبرى: وتشمل محافظات: القاهرة والجيزة والقليوبية .

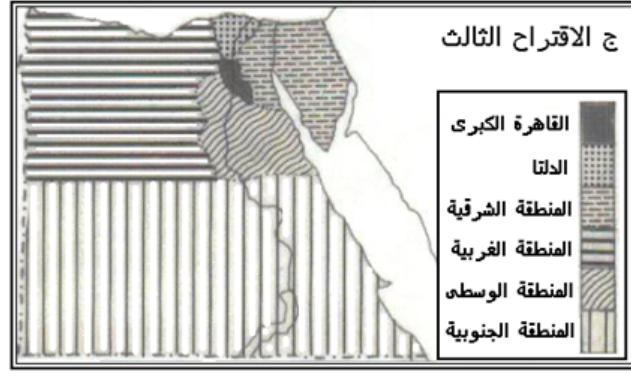
منطقة الدلتا وتشمل محافظات: الدقهلية، دمياط، كفر الشيخ، الغربية، المنوفية

المنطقة الشرقية وتشمل محافظات: بورسعيد والإسماعيلية والسويس والشرقية، مضافاً إليها سيناء أو تعتبر إقليماً مستقلاً لاعتبارات عسكرية وسياسية.

المنطقة الغربية وتشمل محافظات: الإسكندرية والبحيرة ومطروح.

المنطقة الوسطى وتشمل محافظات: الفيوم، بنى سويف، المنيا، وأسيوط والجزء الشمالي من محافظة البحر الأحمر (شمال الغردقة) .

المنطقة الجنوبية وتشمل محافظات: سوهاج وقنا وأسوان والجزء الجنوبي من محافظة البحر الأحمر (جنوب الغردقة).



شكل رقم (10)

الأقاليم التخطيطية المقترحة من قبل مشروع تخطيط إقليم أسوان

4- الاقتراح المقدم من وزارة التخطيط

وقد قسمت مصر بمقتضاه إلى ستة أقاليم هي:

إقليم القاهرة ويشمل: محافظة القاهرة والقليوبية والجيزة.

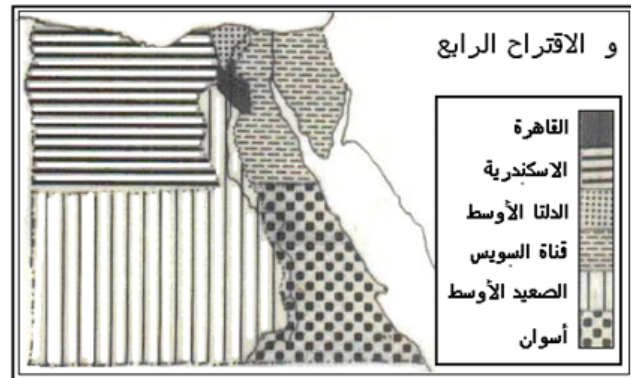
إقليم الإسكندرية ويشمل محافظات: الإسكندرية والبحيرة ومطروح والفيوم.

إقليم الدلتا الأوسط ويشمل محافظات: الدقهلية، دمياط، كفر الشيخ، الغربية، المنوفية.

إقليم قناة السويس ويشمل محافظات القناة الثلاث: بورسعيد والإسماعيلية والسويس والشرقية والنصف الشمالي من محافظة البحر الأحمر.

إقليم الصعيد الأوسط ويشمل محافظات: بنى سويف، المنيا، وأسيوط وسوهاج، و الوادي الجديد.

إقليم أسوان ويشمل محافظات: قنا وأسوان والجزء الجنوبي من محافظة البحر الأحمر.



شكل رقم (11)

الأقاليم التخطيطية المقترحة من قبل وزارة التخطيط

5- الاقتراح المقدم من محافظي محافظات مصر

وطبقاً له قسمت مصر إلى ست مناطق هي:

منطقة القاهرة الكبرى: وتشمل محافظات: القاهرة والجيزة والقليوبية .

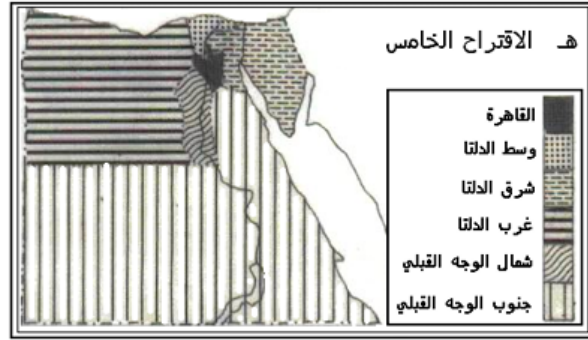
منطقة وسط الدلتا وتشمل محافظات: الدقهلية، دمياط، كفر الشيخ، الغربية، المنوفية.

منطقة شرق الدلتا وتشمل محافظات: بورسعيد والإسماعيلية والسويس والشرقية.

منطقة غرب الدلتا وتشمل محافظات: الإسكندرية والبحيرة ومطروح.

منطقة شمال الوجه القبلي وتشمل محافظات: الفيوم، بنى سويف، المنيا، أسيوط.

منطقة جنوب الوجه القبلي: وتشمل محافظات: قنا وأسوان وسوهاج والوادي الجديد والبحر الأحمر.



شكل رقم (12)

الأقاليم التخطيطية المقترحة من قبل محافظي محافظات مصر

6- الاقتراح المقدم من د. عايدة بشارة

وطبقاً له قسمت مصر إلى سبعة أقاليم رئيسة تضم عدة أقاليم فرعية، وذلك كما يلي:

إقليم الدلتا (إقليم أساس) ينقسم إلى ستة أقاليم ثانوية هي: القاهرة، الإسكندرية، القنال، شرق الدلتا، وسط الدلتا، وغرب الدلتا.

إقليم وادي النيل (إقليم أساس) يشمل محافظات الصعيد وينقسم إلى ثلاث أقاليم ثانوية هي: شمال الوادي (الجيزة/بنى سويف/المنيا) وسط الوادي (أسيوط/سوهاج/قنا) وجنوب الوادي (أسوان والسد العالي).

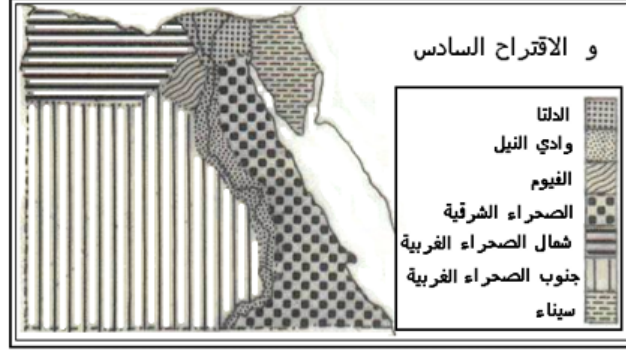
إقليم الفيوم ويقتصر على محافظة الفيوم.

إقليم الصحراء الشرقية ويشمل محافظة البحر الأحمر وينقسم إلى إقليمين ثانويين يفصلهما وادي قنا.

إقليم شمال الصحراء الغربية، وينقسم إلى أربعة أقاليم ثانوية هي: الشريط الساحلي، وادي النطرون، منخفض القطارة، وواحة سيوة.

إقليم جنوب الصحراء الغربية، وينقسم إلى خمسة أقاليم ثانوية هي: الواحات البحرية والفرافرة والخارجة والداخلية ومنطقة الانطلاق العظيم.

إقليم سيناء ويشمل محافظة سيناء.



شكل رقم (13)

الأقاليم التخطيطية المقترحة من د. عايدة بشارة

7- الاقتراح المقدم من د. أحمد أمين مختار

وطبقاً له قسمت مصر إلى عشرة أقاليم هي:

إقليم القاهرة الكبرى ويشمل محافظتي: القاهرة والجيزة.

إقليم شرق الدلتا ويشمل المحافظات الواقعة شرق الدلتا: القليوبية والشرقية والدقهلية.

إقليم وسط الدلتا ويشمل محافظات: دمياط، كفر الشيخ، الغربية، والمنوفية.

إقليم غرب الدلتا ويشمل محافظتي: الإسكندرية والبحيرة .

إقليم قناة السويس: ويشمل محافظات القناة الثلاث: بورسعيد والإسماعيلية والسويس.

إقليم شمال الوجه القبلي: ويشمل محافظات: الفيوم، بنى سويف، المنيا، وأسيوط.

إقليم جنوب الوجه القبلي ويشمل محافظات: سوهاج قنا وأسوان .

إقليم الصحراء الشرقية ويقتصر على محافظة البحر الأحمر.

إقليم الصحراء الغربية ويشمل محافظتي: مطروح والوادي الجديد

إقليم سيناء: ويشمل محافظة سيناء.



شكل رقم (14)

الأقاليم التخطيطية المقترحة من د. أحمد أمين مختار

7- الاقتراح المقدم من هيئة تخطيط مشروعات النقل

وطبقاً له قسمت مصر إلى سبعة أقاليم هي:

إقليم القاهرة ويشمل محافظة القاهرة وبعض أجزاء من محافظة الجيزة حتى البدرشين.

إقليم شرق الدلتا ويشمل محافظات: الدقهلية ودمياط والقليوبية وجزءاً من محافظة الشرقية.

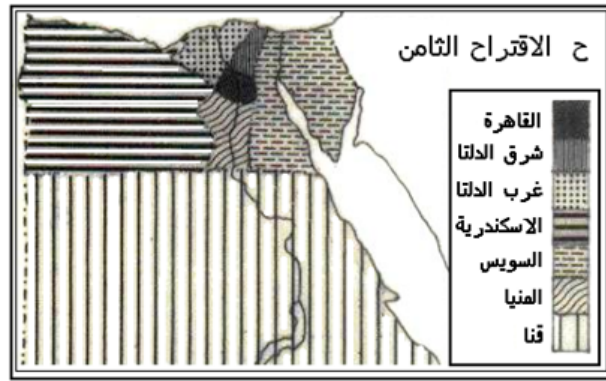
إقليم غرب الدلتا ويشمل محافظات: كفر الشيخ، الغربية، والمنوفية والبحيرة والتحرير (محافظة جديدة).

إقليم الإسكندرية ويشمل محافظتي: الإسكندرية ومطروح (مع إنشاء محافظة جديدة في منطقة برج العرب) .

إقليم السويس: ويشمل محافظات القناة الثلاث: بورسعيد والإسماعيلية والسويس، ومحافظة سيناء، وجزءاً من محافظة الشرقية (محافظة جديدة عاصمتها مدينة بلبيس) والجزء الشمالي من محافظة البحر الأحمر. .

إقليم المنيا ويشمل محافظات: الفيوم، بنى سويف، المنيا، وأسيوط، وجزءاً من محافظة الجيزة (الصف والعياط).

إقليم قنا: ويشمل محافظات: سوهاج وقنا وأسوان والوادي الجديد، والجزء الجنوبي من محافظة البحر الأحمر.



شكل رقم (15)

الأقاليم التخطيطية المقترحة من هيئة تخطيط مشروعات النقل
وفي تحليل مبدئي للاقتراحات الثمانية السابقة لتقسيم مصر إلى أقاليم تخطيطية
من حيث توزيع محافظات مصر - أو أجزاء منها - على كل إقليم، توزعت
محافظات مصر علي هذه المقترحات كما يلي:
أولاً: إقليم القاهرة الكبرى :

جدول رقم (1)

توزيع محافظات إقليم القاهرة الكبرى علي الأقاليم التخطيطية المصرية

الاقتراح/المحافظات	القاهرة	الجيزة	القليوبية	جزء من الجيزة	جزء من القليوبية
الأول والثاني					
الثالث والرابع والخامس					
السادس					
السابع					
الثامن					

ثانياً: إقليم الإسكندرية :

جدول رقم (2)

توزيع محافظات إقليم الإسكندرية علي الأقاليم التخطيطية المصرية

الاقتراح/	الإسكندرية	البحيرة	مطروح	الفيوم	جزء من	جزء من	جزء من الوادي
-----------	------------	---------	-------	--------	--------	--------	---------------

المحافظات					البحيرة	مطروح	الجديد
الأول والثاني							
الثالث							
الرابع							
الخامس							
السادس							
السابع							
الثامن							

ثالثًا: إقليم قناة السويس :

جدول رقم (3)

توزيع محافظات إقليم قناة السويس علي الأقاليم التخطيطية المصرية

الاقتراح/ المحافظات	بورسعيد	الإسماعيلية	السويس	سيناء	الشرقية	جزء من الشرقية	شمال البحر الأحمر
الأول والسادس والسابع							
الثاني							
الثالث							
الرابع							
الخامس							
الثامن							

رابعاً: إقليم الدلتا :

ضم الاقتراحان الأول والثاني كل محافظات الدلتا في إقليم واحد، وكذلك الاقتراحات: الثالث والرابع والخامس، مع فصل محافظتي: الشرقية والبحيرة من هذا الإقليم، وضمهما إلى إقليمي: الإسكندرية والقنال علي الترتيب، أما في الاقتراحين: السادس والسابع فقد قسمت الدلتا إلى ثلاثة أقاليم حسب التقسيم الإداري: شرق ووسط وغرب، في حين قسم الاقتراح الثامن الدلتا إلى إقليمين: شرق وغرب، ويشمل الشرق محافظات شرق الدلتا، بينما يشمل الغرب محافظات وسط وغرب الدلتا.

خامساً: إقليم شمال الوجه القبلي :

جدول رقم (4)

توزيع محافظات إقليم شمال الوجه القبلي علي الأقاليم التخطيطية المصرية

الاقترح/ المحافظات	جزء من الجيزة	الفيوم	بني سويف	المنيا	أسيوط	سوهاج	شمال البحر الأحمر	الوادي الجديد
الأول								
الثاني								
الثالث								
الرابع								
الخامس والسابع								
الثامن								

سادساً: إقليم جنوب الوجه القبلي :

جدول رقم (5)

توزيع محافظات إقليم جنوب الوجه القبلي علي الأقاليم التخطيطية المصرية

الاقترح/ المحافظات	سوهاج	قنا	أسوان	البحر الأحمر	جنوب البحر الأحمر	الوادي الجديد
الأول والرابع						

						الثاني
						الثالث والثامن
						الخامس
						السابع

ملحوظة: في الاقتراح السادس (د. عايذة بشارة) قسم وادي النيل إلى ثلاثة أقاليم: شمال الوادي، وسط الوادي، جنوب الوادي، بالإضافة إلى إقليم الفيوم.

سابعاً: إقليم مطروح :

الاقتراحان: الأول والثاني جعلاً منه إقليماً مستقلاً، بينما أدرجته بقية الاقتراحات في أقاليم أخرى.

ثامناً: الوادي الجديد :

الاقتراحان: الأول والثاني جعلاً منه إقليماً مستقلاً، بينما أدرجته بقية الاقتراحات في أقاليم أخرى.

تاسعاً: الصحراء الشرقية :

الاقتراحان: السادس والسابع جعلاً منها إقليماً مستقلاً، بينما أدرجتها بقية الاقتراحات في أقاليم أخرى.

عاشراً: سيناء :

الاقتراحات: الأول والسادس والسابع جعلاً منها إقليماً مستقلاً، بينما أدرجتها بقية الاقتراحات في أقاليم أخرى.

حادي عشر: الصحراء الغربية :

الاقتراح السابع جعل منها إقليماً مستقلاً، بينما أدرجتها بقية الاقتراحات في أقاليم أخرى.

ويلاحظ أن الاقتراحات الثمانية السابقة قد أجمعت على رأي موحد بالنسبة لمناطق المعمور المصري (الوادي والدلتا) وقسمتها إلى أقاليم تكاد تكون متشابهة، كإقليم القاهرة الكبرى، وإقليم الدلتا (أو إقليم شرق وغرب الدلتا) وإقليمي شمال وجنوب الوجه القبلي.

غير أن هذه الاقتراحات تباينت في الرأي بالنسبة للمناطق الصحراوية (سيناء والصحراء الشرقية والصحراء الغربية) فبعضها ضم هذه المناطق إلى الأقاليم المعمورة المجاورة لها، مثل ضم سيناء إلى مدن منطقة القتال، وضم جنوب البحر الأحمر إلى إقليم جنوب الوجه القبلي، وضم مطروح إلى إقليم الإسكندرية، وبعضها الآخر أبقي عليها كأقاليم مستقلة، وكان لكل رأي أنصاره، حيث استند أصحاب الرأي الأول إلى أن هذا الضم سيتيح التنمية السريعة للمناطق

الصحراوية، باعتبار أن الأقاليم المعمورة المجاورة ستمثل مراكز إشعاع حضاري لهذه المناطق، في حين استند أنصار الرأي الثاني إلى صعوبة اعتماد المناطق الصحراوية على التجمعات العمرانية المجاورة، لأن توزيعها السكاني غير متوازن، وعلى أن مفهوم التخطيط الإقليمي يتضمن لإيجاد مراكز إشعاع حضاري جديدة في المناطق الصحراوية كالعريش والقصير وسفاجا وسيوة والواحات الخارجة على سبيل المثال، هذا فضلا عن حاجة المناطق الصحراوية لأسلوب خاص بها لتحقيق تنميتها، وأجهزة تخطيط لها اشتراطات خاصة.

وقد تم الاتفاق على الأسس التي تقسم على أساسها مصر إلى أقاليم تخطيطية وهي: الوحدة الطبيعية والجغرافية للإقليم، التكامل الاقتصادي والتجانس الاجتماعي، وجود مساحة كافية من الأراضي الزراعية، وجود متنوع لعمليات التوسع العمراني المستقبلي داخل الإقليم، ووحدة الموارد الطبيعية.

وكان من هذه الأسس أيضا ضرورة الالتزام بالتقسيمات الإدارية للمحافظات بقدر المستطاع، حتى لا تعوق عملية تعديل حدود هذه التقسيمات عملية تقسيم الدولة إلى أقاليم تخطيطية، وفي حالة الضرورة القصوى - كضم بعض أجزاء من محافظتي: القليوبية والجيزة لإقليم القاهرة الكبرى، أو تقسيم محافظة البحر الأحمر إلى قسمين: شمالي وجنوبي) يجب إصدار قرارات بتعديل الحدود الإدارية للمحافظات التي سيشملها التعديل مع قرار تقسيم الدولة إلى أقاليم تخطيطية، ومن ثم وضعت المعايير التالية التي تسيّر عليها عملية التقسيم:

عدم اعتبار الإقليم مستوى من مستويات الحكم المحلي واعتباره مستوى تخطيطيًا ملزمًا (له سلطة اتخاذ القرارات دون تنفيذها) .

الالتزام بالحدود الإدارية للمحافظات بقدر الإمكان، على أن يتم النظر فيها لاحقا في ضوء الممارسة الفعلية، وبهذا لم يتناول التعديل سوى محافظة البحر الأحمر.

مراعاة الوحدة الطبيعية للإقليم مع وجود منفذ مباشر له على البحر بقدر الإمكان.

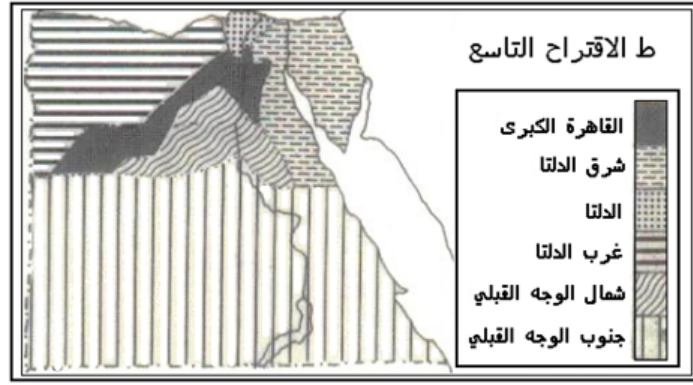
مراعاة التجانس الاجتماعي وعدم التفاوت الكبير في الموارد البشرية (السكان)

مراعاة التكامل الاقتصادي بقدر الإمكان.

وحدة المشاكل الطبيعية والاجتماعية والاقتصادية.

وجود مركز إشعاع حضاري أو أكثر في كل إقليم مثل المدن الكبرى والجامعات.

وفي ضوء ما سبق من أسس تم تقسيم مصر إلى ست أقاليم تخطيطية كما يلي: ملحوظة: عدلت حدود محافظة مطروح وأدخلت الواحات البحرية ضمن حدود محافظة الجيزة



شكل رقم (16)

الأقاليم التخطيطية المقترحة من لجنة تقسيم وزارة الحكم المحلي (1974)

إقليم القاهرة الكبرى ويشمل محافظات: القاهرة والجيزة والقليوبية.

إقليم شرق الدلتا ويشمل محافظات: الشرقية وبورسعيد والإسماعيلية والسويس وسيناء وساحل خليج السويس حتى جنوب مدينة الغردقة.

إقليم الدلتا ويشمل محافظات: الدقهلية ودمياط وكفر الشيخ والغربية والمنوفية.

إقليم غرب الدلتا ويشمل محافظات: الإسكندرية والبحيرة ومحافظة مقترحة جديدة في منطقة النوبارية.

إقليم شمال الوجه القبلي ويشمل محافظات: الفيوم وبنى سويف والمنيا، وأسيوط وجزءاً من محافظة البحر الأحمر.

إقليم جنوب الوجه القبلي ويشمل محافظات: سوهاج وقنا وأسوان والوادي الجديد، وجنوب محافظة البحر الأحمر، على أن تعدل الحدود الإدارية لمحافظات وادي النيل حتى تمتد إلى البحر الأحمر.

وبعرض هذا التقسيم على اللجنة الوزارية للحكم المحلي اعترض عليه بعض وزرائها فأحيل الاقتراح إلى معهد التخطيط فقام بعمل التعديلات التالية:

- تقسيم إقليم غرب الدلتا إلى إقليمين: الإسكندرية ومطروح.

- تقسيم إقليم شمال الوجه القبلي وإقليم جنوب الوجه القبلي إلى ثلاثة أقاليم: إقليم شمال الصعيد، وإقليم أسيوط (ويشمل محافظتي: أسيوط والوادي الجديد) وإقليم جنوب الصعيد).

وبهذا ارتفع عدد الأقاليم إلى ثمانية، مع تغيير مسميات بعض الأقاليم ووافقت على ذلك اللجنة الوزارية للحكم المحلي (1975) ووزارة التخطيط، وفي عام 1977 صدر القرار الجمهوري رقم 475 بتقسيم مصر إلى ثمانية أقاليم تخطيطية كما يلي:

إقليم القاهرة وعاصمته مدينة القاهرة ويشمل محافظات: القاهرة والجيزة والقليوبية.

إقليم الإسكندرية وعاصمته مدينة الإسكندرية، ويشمل محافظات: الإسكندرية والبحيرة ومنطقة النوبارية.

إقليم الدلتا وعاصمته مدينة طنطا، ويشمل محافظات: الدقهلية ودمياط وكفر الشيخ والغربية والمنوفية.

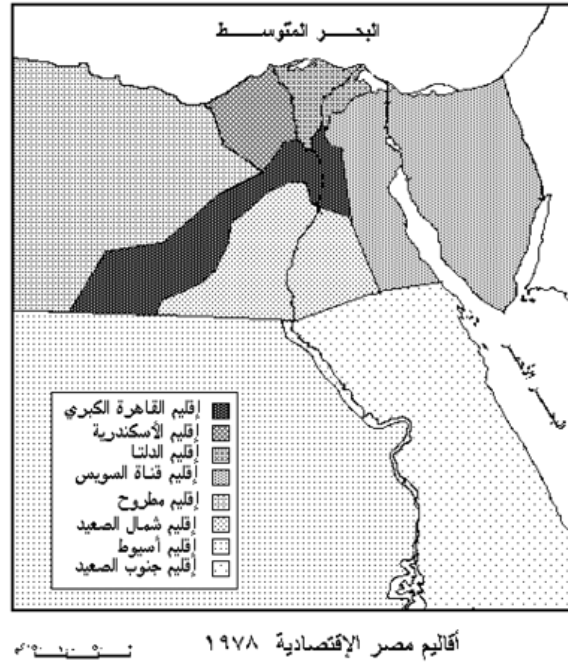
إقليم قناة السويس وعاصمته مدينة الإسماعيلية، ويشمل محافظات: الشرقية وبورسعيد والإسماعيلية والسويس وسيناء والجزء الشمالي من محافظة البحر الأحمر.

إقليم مطروح وعاصمته مدينة مرسى مطروح ويقتصر على محافظة مطروح.

إقليم شمال الصعيد وعاصمته مدينة المنيا ويشمل محافظات: الفيوم وبني سويف والمنيا، وجزءاً من شمال محافظة البحر الأحمر.

إقليم أسيوط، وعاصمته مدينة أسيوط، ويشمل محافظتي: أسيوط والوادي الجديد.

إقليم جنوب الصعيد وعاصمته مدينة أسوان ويشمل محافظات: سوهاج وقنا وأسوان والجزء الجنوبي من محافظة البحر الأحمر.



شكل رقم (17)

وقد نصت المادة الثانية من هذا القرار الجمهوري على أن تنشأ بكل إقليم لجنة عليا للتخطيط الإقليمي، يشرف عليها الوزير المختص بالحكم المحلي، تتشكل من محافظ عاصمة الإقليم رئيساً، محافظي المحافظات المكونة للإقليم، رؤساء المجالس المحلية بالمحافظات المكونة للإقليم، رئيس هيئة التخطيط إقليمي، ممثلي الوزارات المختصة.

وتختص هذه اللجنة بما يلي:

- إقرار الأولويات التي تقترحها هيئة التخطيط الإقليمي في ضوء الموارد المتاحة محليا ومركزيا.
- إقرار أحد بدائل الخطة الإقليمية المقترحة من هيئة التخطيط الإقليمي.
- إقرار التقارير الدورية لمتابعة تنفيذ الخطة.
- استعراض أية تعديلات تقترحها هيئة التخطيط الإقليمي حسب ما يظهر من مشكلات.
- كما نصت المادة الثالثة من القرار الجمهوري على أن تنشأ بكل إقليم اقتصادي هيئة للتخطيط الإقليمي تتبع وزارة التخطيط تختص ب:
 - دراسة الظروف الاجتماعية والاقتصادية الراهنة والمستقبلية للإقليم.
 - القيام بالبحوث والدراسات اللازمة لتحديد موارد الإقليم الطبيعية والبشرية ووسائل تطويرها واستخداماتها المثلى.
 - اقتراح اتجاهات التنمية وخطوات التطور الاجتماعي في الإقليم.
 - تحويل هذه الاتجاهات إلى مشروعات محددة ومدروسة.
 - القيام بإعداد الكوادر الفنية اللازمة للقيام بالدراسات والبحوث وأعمال التخطيط على مستوى الإقليم.
 - الإعداد للتخطيط الإقليمي في ضوء الأولويات والمعايير التي تحددها اللجنة العليا للتخطيط الإقليمي، بالإضافة إلى متابعة تنفيذ الخطة عند إقرارها.

[156](#) () الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء - التعداد العام للسكان والإسكان والمنشآت 1986 - النتائج الأولية - المدن - القاهرة - 1986 - ص 22 .

[157](#) () الضياعات الخارجية هي: جملة الفاقد الاقتصادي المصاحب لاستخدام نشاط ما أو خدمة ما، ويتوقف هذا الفاقد على عدة عوامل منها معدل الهجرة إلى المنطقة ودرجة تكدس الأنشطة، المصدر: علا سليمان الحكيم - مرجع سبق ذكره - ص 516 .

[158](#) () الوفورات الناتجة عن ارتباط أو اندماج الأنشطة الإنتاجية في جوار قريب أو تجاور لصيق، كما هو الحال في إقليم صناعي كبير متخصص أو مدينة كبيرة، ويؤدي هذا التكتل إلى تعزيز الوفورات الخارجية المرتبطة بالاستخدام الكلي للبنية الأساسية في النقل وتسهيلات المواصلات وغيرها من الخدمات، المرجع السابق - ص 529 .

[159](#) () المرجع السابق - ص 518 .

[160](#) () Richardson, H., W., City size and national spatial strategies in Developing Countries, op. cit. p. 47

[161](#) () Ross, G., W., and Cohen S., S., the Politics of French regional planning, in: Friedman, J., and Alonso, W., Ed. Regional policy, The MIT Press, Cambridge, 1975, p. 732

[162](#) ()وزارة التعمير والمجتمعات الجديدة - المدن الجديدة علامات مضيئة على خريطة مصر - القاهرة - ديسمبر 1989 - ص ص 34 - 35 .

[163](#) ()يوسف تونى - معجم المصطلحات الجغرافية - دار الفكر العربي - القاهرة - بدون - ص 124 .

[164](#) ()Alaev , E., Regionalization of a country for regional planning , in : Adams , P., and Helleinger , M., International geography , University of Toronto Press , Toronto , 1972 , p. 323

[165](#) ()أكاديمية البحث العلمي - الملامح العريضة للمدن المصرية عام 2000 - المرحلة الثانية -

التقرير النهائي - القاهرة - بدون - ص 69 و: Alaev , E., Regionalization of a country for regional planning , in : Adams , P., and Helleinger , M., International geography , University of Toronto Press , Toronto , 1972 , p. 323 .

[166](#) () أحمد محمد عبد العال - جغرافية التنمية مفهومها وأبعادها - مجلة كلية الآداب جامعة المنيا - المجلد التاسع - 1991 - ص 116 .

المبحث الثالث

التنمية الإقليمية في مصر

تجربة التخطيط الإقليمي في مصر :

بعد مرور عشرين عاماً على بداية ممارسة تجربة التخطيط القومي في مصر بدأ الاهتمام بالبعد الإقليمي للتخطيط من أجل تحقيق أهداف التنمية، ومن ثم انتقل التخطيط من التركيز على القطاعات القومية في الخمسينيات والستينيات إلى الاهتمام بعملية تقسيم الدولة إلى أقاليم اقتصادية توضع على أساسها الخطط الإقليمية للتنمية (167) ففيما قبل الخطة الخمسية 82/1983 - 86/1987 كان التوزيع الجغرافي لمشروعات خطط التنمية هو مجرد التوقيع المكاني لكل من الاستثمارات والخدمات، أما البعد الإقليمي الذي روعي بعد ذلك فقد تبلور في مراعاة تنفيذ خطط التنمية في إطار مكاني متكامل (168) وهو الإطار الذي يعنى إيجاد وحدات مكانية ذات قدر نسبي من الاستقلال ودرجة معينة من التكامل، بما لا يعنى ضرورة التطابق بين الإقليمين: الإداري والتخطيطي، حتى يتوافر للأخير منهما قدر من المرونة في توجيه عملية استغلال الموارد والاستثمارات المتاحة، بما لا يتعارض مع الأهداف النهائية لخطة التنمية القومية .

وقد تبلور البعد الإقليمي لعملية تنفيذ خطط التنمية في مصر في ظهور خريطة الأقاليم الاقتصادية المصرية (169) وذلك بعد فترة طويلة من الجدل حول كيفية تقسيم الدولة إلى أقاليم تخطيطية (170) انتهت إلى وضع خريطة قسمت بمقتضاها مصر إلى الأقاليم الاقتصادية الثمانية .

وقد كانت إسهامات الإقليم الاقتصادية المصرية في كل من المساحة المعمورة وعدد السكان في أعقاب صدور قرار إنشائها كما يوضح الجدول التالي (171):

جدول رقم (6) أقاليم مصر الاقتصادية سكاناً ومعموراً 1976

الإقليم/ البيان	السكان ألف نسمة	%	المعمور كم ²	%	معدل التناقص النسبي (1)
القاهرة الكبرى	9177	25	2210	5.8	4.31
الإسكندرية	4860	13.2	10900	28.4	0.46
الدلتا	8690	23.4	9750	25.4	0.92
قناة السويس	3700	10.4	4520	11.7	0.89
مطروح	113	0.3	560	1.5	0.20

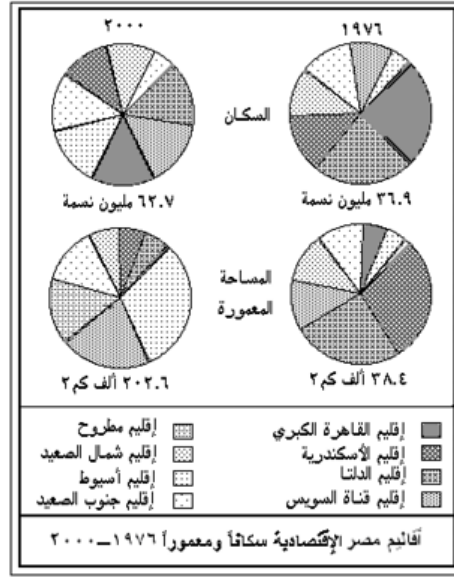
شمال الصعيد	4320	11.6	4510	11.6	1
أسيوط	1750	4.6	1750	4.6	1
جنوب الصعيد	4290	11.5	4200	11.0	1.04
الجملة	36900	100	38400	100	-

ويلاحظ وجود تطابق تام بين نسبتي الإسهام في كل من عدد السكان ومساحة المعمور في كل من إقليمي: شمال الصعيد وأسيوط، في حين تقاربت النسبتان في أقاليم: قناة السويس، الدلتا، وجنوب الصعيد، أما أقاليم التناقض النسبي فكانت إقليما: مطروح والقاهرة الكبرى، وهما ذاتهما متناقضان من حيث عدد السكان ومساحة المعمور، فالأول منهما ترتفع فيه نسبة الإسهام في المعمور عن نسبة الإسهام في عدد السكان، وإن كانت هاتان النسبتان في غاية الضالة بالمقارنة بنسب الأقاليم الأخرى، وهذا ما أدى إلى إدماجه خلال الثمانينيات في إقليم الإسكندرية الاقتصادي، أما الثاني فيمثل تجسيدا فعليا للمشكلة السكانية في مصر (172)، إذ كان يستوعب 25% من عدد سكان مصر، في حين لم تتجاوز مساحته المعمورة 6% من مساحة معمرها في عام 1976، وهو الإقليم الذي استمر في استيعابه للنسبة الأكبر من السكان، بل ومن النمو الحضري في الفترة التعدادية 1976 - 1986 (173).

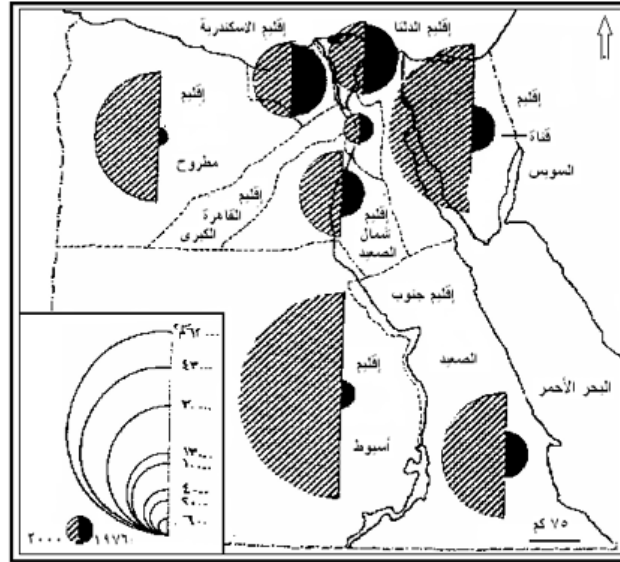
ولقد وضع تصور على مستوى الربع الأخير من القرن الحالي تتطور بمقتضاه كل من الطاقة الاستيعابية السكانية والمساحة المعمورة على مستوى أقاليم مصر الاقتصادية إلى نحو 200 ألف كم² بالنسبة للمساحة المعمورة !! ؛ تستوعب نحو 63 مليون نسمة بزيادة قدرها نحو 26 مليون نسمة خلال تلك الفترة، على أن تتوزع على الأقاليم الاقتصادية الثمانية كما يلي (174):

المساحة المعمورة [شكل رقم 18] .

وقد توزعت على الأقاليم الاقتصادية الثمانية كما يلي: 37 % لإقليم أسيوط، 24% لإقليم قناة السويس، وهذا يعني أن 60% من الزيادة في المعمور ستكون في هذين الإقليمين، 18% لإقليم مطروح، و 14% لإقليم جنوب الصعيد، وهذا يعني أن المناطق المفتوحة [شكل رقم 19] ستكون مجالا لنحو 93% من الزيادة المتوقعة في المساحة المعمورة حتى عام 2000م، أما النسبة المتبقية فستوزع على أقاليم: شمال الصعيد، الإسكندرية، والدلتا مجتمعة، على أن يستبعد إقليم القاهرة الكبرى من مثل هذه الزيادة (175).



شكل رقم (18)



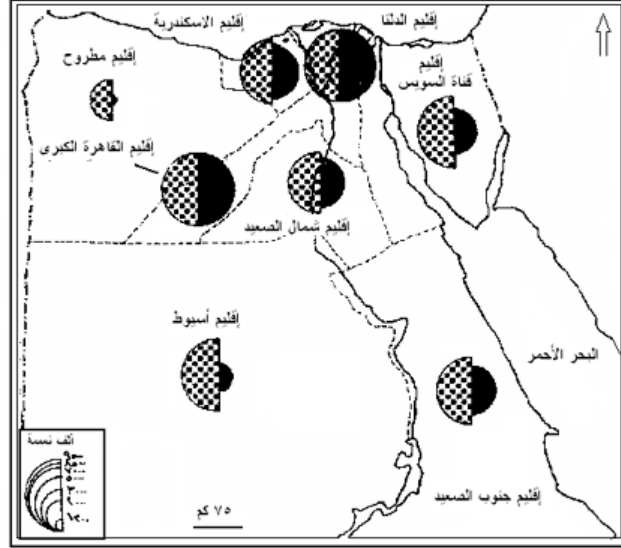
شكل رقم (19)

إسهام الأقاليم الاقتصادية المصرية في مساحة مصر 1976- 2000

الزيادة السكانية [شكل رقم 20] .

وهي تقدر بنحو 26 مليون نسمة، وزعت على الأقاليم الاقتصادية بواقع 27% لإقليم أسيوط، 22% لإقليم قناة السويس، وهذا معناه أن نحو 50% من الزيادة المتوقعة ستكون من نصيب هذين الإقليمين، وذلك تمشياً مع ارتفاع نصيبهما من الإضافة إلى المساحة المعمورة وقدره 60%، أما بقية الزيادة السكانية فوزعت على الأقاليم الأخرى بواقع 16% لإقليم جنوب الصعيد، 12% لإقليم مطروح، 10% لإقليم الإسكندرية، 10% لإقليم شمال الصعيد، 3% لإقليم الدلتا، ولا شيء لإقليم القاهرة كما حدث بالنسبة للمساحة المعمورة .

ويتفق التوزيع السابق للزيادة السكانية التي كانت متوقعة حتى عام 2000 - نظريا - مع اتجاه الدولة نحو دفع السكان خارج نطاق معمرها الحالي، بحيث تكون النسبة الكبرى من هذه الزيادة من نصيب الأقاليم الأقل استغلالا من الناحية الاقتصادية، أما أقل نسبة فتكون من نصيب الأقاليم المكتظة سكانيا (176).



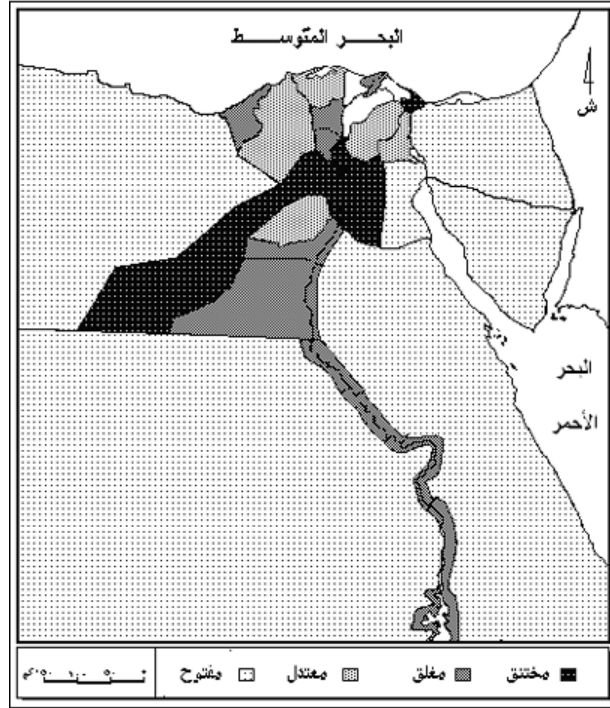
شكل رقم (20)

إسهام أقاليم مصر الاقتصادية في السكان 1976-2000

الأبعاد المكانية للتنمية في مصر :

تعتبر التنمية الشاملة بكافة جوانبها المكانية - القومية والإقليمية، والقطاعية - الحضرية والريفية، والموضوعية - الاقتصادية والاجتماعية هي الحل الوحيد الممكن لمواجهة مشكلة مصر الكبرى، ألا وهي مشكلة السكان ذات الأبعاد المتعددة المتمثلة في: النمو السكاني بمعدلات مرتفعة، سوء توزيع السكان، سواء على مستوى رقعة الدولة ككل، أو داخل معمرها الرئيس، النمو الحضري المستمر، الهجرة الداخلية من المناطق الريفية إلى المراكز الحضرية، انخفاض الخصائص السكانية، الضغط السكاني على المعمر وما أدى إليه من تناقص لنصيب الفرد من الأرض الزراعية، تزايد معدلات الاستهلاك واتساع الفجوة الغذائية، والتوسع العمراني الحضري على حساب الأرض الزراعية (177).

وتعنى التنمية الشاملة بالنسبة لمصر: توجيه النمو العمراني والزيادة السكانية والعمالة الفائضة نحو المناطق غير المزدحمة بالسكان والقابلة للاستغلال، أو نحو المناطق التي لم تستغل بعد استغلالا يتلاءم مع إمكانياتها ومواردها، ويمكن تقسيم محافظات مصر - حسب الكثافة السكانية الحسابية لعام 1986 - إلى أربعة أنماط من حيث النمو السكاني الحالي والمتوقع [شكل رقم 21] هي:



شكل رقم (21)

أنماط النمو السكاني الحالي والمتوقع في محافظات مصر

النمط نسمة/كم²، يتمثل في محافظة القاهرة، التي تمثل كثافتها السكانية 21 ضعفاً لمتوسط الكثافة على مستوى الدولة، والتي اقتربت الكثافة في بعض أقسامها الإدارية من علامة المائة ألف نسمة/كم² (178) ثم في محافظات: بورسعيد 5.5 ألف نسمة/كم²، الجيزة 3.5 ألف نسمة/كم² والقليوبية 2.5 ألف نسمة/كم² (179).

النمط المغلق، ويتمثل في المحافظات التي بلغت مرحلة الاكتفاء السكاني وأصبحت عاجزة عن استيعاب المزيد من السكان بعد استغلال كل نطاقاتها المعمورة والقابلة للعمران، وعلى رأسها محافظة سوهاج 1.6 ألف نسمة/كم²، محافظة المنوفية 1.4 ألف نسمة/كم²، فكل منهما تنتقل إلى النمط المختنق إذا استمر نموها العشوائي على منواله الحالي مستقبلاً، وهي المحافظة التي ضمت إليها مدينة السادات الجديدة لتكون متنفساً لنموها السكاني والعمراني، ثم في محافظات: أسيوط والغربية 1.4 ألف نسمة/كم² المنيا، دمياط 1.3 ألف نسمة/كم² 2 لكل منهما، قنا، وأسوان 1.2 ألف نسمة/كم² لكل منهما، بنى سويف والإسكندرية 91.1 ألف نسمة/كم² لكل منهما، وإن كانت ترتفع إلى 3.9 ألف نسمة/كم² بالنسبة لمحافظة الإسكندرية في حالة استبعاد مساحة قسم العامرية (180) والدقهلية ألف نسمة/كم².

النمط المعتدل، ويتمثل مثل في المحافظات التي يمكنها تحمّل النمو الطبيعي لسكانها بسبب اعتدال كثافتها السكانية وهي محافظات: الفيوم، الشرقية 8 آلاف نسمة/كم² لكل منهما، كفر الشيخ 5 آلاف نسمة/كم²، البحيرة والإسماعيلية 3 آلاف نسمة/كم² لكل منهما، وكلها محاطة بمناطق يمكن التوسع فيها عمرانياً.

النمط المفتوح، ويتمثل في محافظة السويس، بالإضافة إلى محافظات الحدود الخمس غير المأهولة حالياً بدرجة تتناسب مع مواردها، والتي تتسم بكثافات سكانية شديدة الانخفاض (181).

ويتوقف تحقيق التنمية الشاملة في مصر على مدى توافر مقومات هذه التنمية، ولهذا فإن التوجيه المكاني للعملية الأخيرة يخضع لعدة عوامل جغرافية أهمها:

- توافر موارد الثروة المعدنية .
 - توافر الموارد المائية الصالحة للاستغلال البشرى .
 - توافر إمكانات التوسع الزراعي الأفقي .
 - توافر الامكانيات السياحية .
 - توافر الرغبة في التغيير وإدخال التجديدات Innovations من أجل الاستغلال الأمثل للبيئة، ولتحقيق التوازن بينها وبين السكان .
 - توفر إمكانية إنشاء أقطاب النمو أو مراكز النمو تتولى عملية توجيه التنمية في المناطق التي تقام فيها مثل هذه الأقطاب، وتمثل النقطتان الأخيرتان - مع ما سبق ذكره من أهمية التنمية بالنسبة لمصر وخصائص أقسامها الإدارية - أحد المحاور المهمة في الدراسة الحالية .
- محاور التنمية :**

يمكن تقسيم محاور التنمية في مصر - في ضوء نمط العمران ومدى توفر مقومات التنمية - إلى ثلاثة نطاقات تضم - مجتمعة - عشر محاور هي (182) [شكل رقم 22]:

أولاً: محور شمال الدلتا، ويضم أربعة محاور هي:

محور ساحل الدلتا الشمالي، ويمتد ما بين فرع النيل إلى الجنوب من بحيرة البرلس، حيث تتوافر إمكانات الموارد البحرية والبحيرية والترويحية .

محور شمال الدلتا، ويمتد ما بين فرع النيل إلى الجنوب من بحيرة البرلس حيث تتوافر إمكانات الاستغلال الزراعي - منطقة البرارى - والسكنى - مصائد بحيرية ومزارع سمكية .

محور غرب الدلتا، وهو مناظر لمشروع استصلاح الأرض بمنطقة النوبارية، حيث تتوافر إمكانات إنشاء المجتمعات العمرانية الجديدة مثل مدن: السادات، النوبارية، وبرج العرب الجديدة - العامرية الجديدة سابقاً .

محور شرق الدلتا، وهو المحور المناظر لمحور غرب الدلتا، وهو مثله من حيث توافر الامكانيات الزراعية - مشروعات الصالحيه، والعمرانية - المدن الجديدة وأهمها مدينة العاشر من رمضان بالإضافة إلى مدينة الصالحيه الجديدة، فضلاً عن إمكانات بحيرة المنزلة السمكية والزراعية - في حالة تجفيف بعض أجزائها .

ثانياً: نطاق الصحراء الغربية، ويضم محوران هما:

محور الساحل الشمالي الغربي، حيث توافر الإمكانيات الاقتصادية المطلوبة لقيام التنمية الشاملة، كإمكانيات الثروة الحيوانية، الثروة السمكية، فضلا عن الإمكانيات السياحية والبتروولية، وإمكانيات النقل والمواصلات.

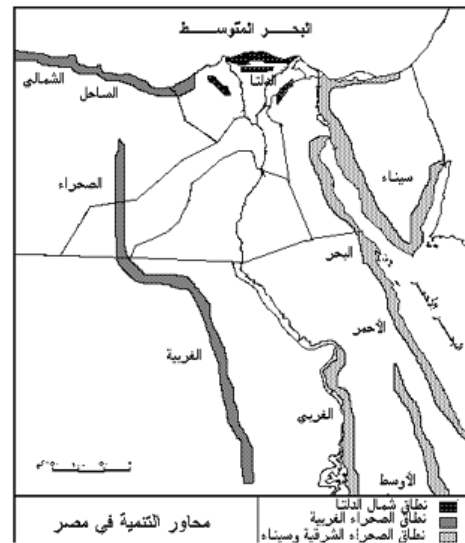
محور منخفض القطارة - جنوب الصحراء الغربية، حيث توافر إمكانيات الطاقة الكهربائية - في حالة تنفيذ مشروع منخفض القطارة أو مشروع محطة الضبعة النووية في جزئه الشمالي، وإمكانيات استزراع نحو 1.3 مليون فدان في حالة إتمام عملية إنشاء قناة توشكى في جزئه الجنوبي (183).

ثالثا: نطاق الصحراء الشرقية وسيناء، ويتألف من أربعة محاور هي محور شبه جزيرة سيناء، الذي يتميز بإمكانياته الزراعية، والسمكية، والتعدينية والسياحية، وهو المحور الأمثل - من وجهة نظر الباحث - لتطبيق التنمية الشاملة، نظرا لعدم استغلال موارد هذه المنطقة استغلالا يتلاءم مع إمكانياتها (184).

محور البحر الأحمر، حيث تتوافر إمكانيات التنمية الاقتصادية: السياحية، والتعدينية، والبحرية، وكذلك إمكانيات التنمية العمرانية .

المحور الأوسط، حيث الإمكانيات التعدينية .

المحور الغربي، حيث إمكانيات التنمية الزراعية والعمرانية في مناطق دلتاوات الأودية الجافة المتجهة إلى النيل، وأهمها: أودية شعيت وخريط والعلاقي، بالإضافة إلى إمكانيات شواطئ بحيرة ناصر السمكية والزراعية والسياحية.



شكل رقم (22) محاور التنمية في مصر

167 (تم تقسيم جمهورية مصر العربية إلى ثمانية أقاليم اقتصادية بالقرار الجمهوري رقم 495 لسنة 1977، المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء - المؤشرات الإحصائية - إقليم الإسكندرية - القاهرة - 1987 - التقديم .

168 (أحمد خالد علام - تاريخ التخطيط الإقليمي بمصر وتقسيم الدولة إلى أقاليم - جمعية التخطيط - القاهرة - بدون - ص 20 - 30، و: أحمد محمد عبد العال - منطقة غرب فرع رشيد دراسة في جغرافية التنمية - رسالة دكتوراه - غير منشورة - كلية الآداب جامعة المنيا - 1987 - ص ط .

- [169](#) () الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء - المؤشرات الإحصائية - إقليم الإسكندرية - مرجع سبق ذكره - المكان نفسه .
- [170](#) () صدر قرار تقسيم مصر إلى أقاليم اقتصادية قبل تقسيم شبه جزيرة سيناء إلى محافظتي: سيناء الشمالية وسيناء الجنوبية في عام 1981 .
- [171](#) () أدمج هذا الإقليم في إطار إقليم الإسكندرية الاقتصادي فيما بعد .
- [172](#) () معدل التناقض النسبي هو ناتج قسمة نسبة إسهام الإقليم في عدد السكان على نسبة إسهامه في مساحة المعمور في وقت معين، المصدر: عبد الرحيم عمران - المشكلة السكانية في مصر - في: عبد الرحيم عمران [محرر]، السكان والصحة والتنمية في البلاد العربية - دار نشر الثقافة - القاهرة - 1978 - ص 210، والجدول من مصادر متفرقة.
- [173](#) () أحمد محمد عبد العال - منطقة غرب فرع رشيد دراسة في جغرافية التنمية - مرجع سبق ذكره - ص 342 .
- [174](#) () أحمد محمد عبد العال - دور المدن المصرية غير المليونية في عملية التحضر 1976- 1986 - مجلة كلية الآداب جامعة المنوفية - العدد الخامس - إبريل 1991 ص 20 .
- [175](#) () سعد الدين الحنفى - مرجع سبق ذكره - ص 33 .
- [176](#) () يرى الباحث أن الرقم مبالغ فيه، والدليل على ذلك أن مساحة المعمور المصرى قد بلغت نحو 100 ألف كم² في تعداد عام 1986، راجع: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء - الكتاب الإحصائي السنوي 1952- 1988 - القاهرة - يونيو 1988 - ص 23، وقد نتج هذا الارتفاع عن إدخال المساحات الصحراوية في كل من محافظات: الإسكندرية، السويس، والبحيرة في عداد المساحات المعمورة .
- [177](#) () يرى الباحث أن الواقع الفعلي يظهر عكس هذا التصور، ويكفى للتدليل على ذلك أن سكان إقليم القاهرة الكبرى التخطيطي - المخطط له ألا يشهد أية زيادة سكانية خلال الفترة 1976 - 2000 قد ارتفع عدد سكانه من نحو 7.1 مليون نسمة في عام 1976 إلى نحو 9.3 مليون نسمة في عام 1986، أى أنهم قد ازدادوا بنسبة 30% تقريبا خلال عشر سنوات فقط.
- [178](#) () أحمد محمد عبد العال - منطقة غرب فرع رشيد دراسة في جغرافية التنمية - مرجع سبق ذكره - ص 337 - 347 .
- [179](#) () عزة سليمان وشنودة سمعان - التوسع الحضري ومشكلة الإسكان في مصر - ندوة التوسع الحضري - معهد التخطيط القومي - القاهرة - 1988 - ص 314 .
- [180](#) () عايدة بشاره - تخطيط المراكز العمرانية والتنمية في جمهورية مصر العربية - بحوث المؤتمر الجغرافي العربي الثاني - 1976 - المجلس الأعلى للثقافة - القاهرة - 1988 - ص 22 .
- [181](#) () السيد محمد كيلاني - تصنيف وترتيب المدن المصرية ذات حجم سكاني 10000 نسمة فأكثر - معهد التخطيط القومي - ورقة عمل رقم 17 - القاهرة - أغسطس - 1983 - ص 67 .
- [182](#) () باستبعاد مساحة قسم عتاقة غير المأهول بالسكان ترتفع كثافة سكان محافظة السويس من 18 نسمة /كم² إلى 0.6 نسمة /كم²، ومن ثم يمكن اعتبارها إحدى محافظات النمط المعتدل، رغم تركيز سكانها في مدينة السويس، المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء - الكتاب الإحصائي السنوي 1952- 1988 - مرجع سبق ذكره - ص 23 .
- [183](#) () سعد الدين الحنفى - مرجع سبق ذكره - ص 16 - 24 .
- [184](#) () حسين كفاى - رؤية عصرية لخريطة مصر - الهيئة المصرية العامة للكتاب - القاهرة - 1987 - ص 74 .

المبحث الرابع

المدن الجديدة في مصر

النشأة والتطور

لعل الجذور الأولى لفكرة إنشاء المدن الجديدة في مصر كانت في عام 1968م، حينما نصت الخطة الإقليمية لهيئة تخطيط القاهرة الكبرى على إنشاء أربع مدن جديدة حول القاهرة على مداخلها الموصلة بينها وبين كل من المدن التالية: الإسكندرية شمالاً، السويس شرقاً، الخانكة شمالاً بغرب، والفيوم جنوباً بغرب، وذلك ليقطنها نحو ربع المليون من البشر في عام 1990 (185) وكانت هذه الخطة تهدف إلى مواجهة المشكلة السكانية في مصر بصورة عامة، ومشكلة تضخم القاهرة الكبرى وزحفها على الأراضي الزراعية المحيطة بها بصفة خاصة، ومن ثم يتضح أن الفكرة الأولى للمدن الجديدة في مصر كانت تنظر إلى هذه المدن على أنها «أقطاب تخفيف» و«مدن تابع»، أكثر من نظرتها إليها على أنها تكون جزءاً من خطة شاملة لتحقيق النمو الإقليمي أو التنمية الإقليمية، وإن كانت تهدف إلى حل بعض المشكلات الخاصة بإقليم القاهرة الكبرى العمراني .

وقد اتجه اهتمام الدولة - عبر وزارة الإسكان والتعمير - في الفترة ما بين عامي 1973 و 1976م إلى إعادة تعمير مدن منطقة قناة السويس بسبب الأضرار التي لحقت بهذه المدن في أعقاب حرب عام 1973، وقد اتضح ذلك في «برنامج إعادة التعمير والتنمية» الذي وضع في عام 1976، والذي كان يهدف إلى: إعادة تشكيل خريطة مصر من خلال جهود تحويل النمو عن المدن الكبرى - القاهرة والإسكندرية وإيقاف عملية «التعرية البشرية Human Erosion» للأراضي الزراعية المحيطة بالمدن المصرية ومن ثم فقد ظهرت فكرة المدن الجديدة من جديد، ولكن في شكل مجموعة جديدة من المدن في إطار إقليم القاهرة الكبرى العمراني، ولكنها في هذه المرة كانت تمثل جزءاً من إستراتيجية عريضة لنشر الصناعة وتوفير فرص العمل، بالإضافة إلى تقليل المعدل المتسارع للنمو السكاني والعمراني الإقليمي: القاهرة الكبرى والإسكندرية الحضرين، ومن ثم أصبح الهدف من إنشاء المدن الجديدة في مصر هدفاً مزدوجاً يتألف من جانبين أحدهما قومي والآخر إقليمي .

التوزع

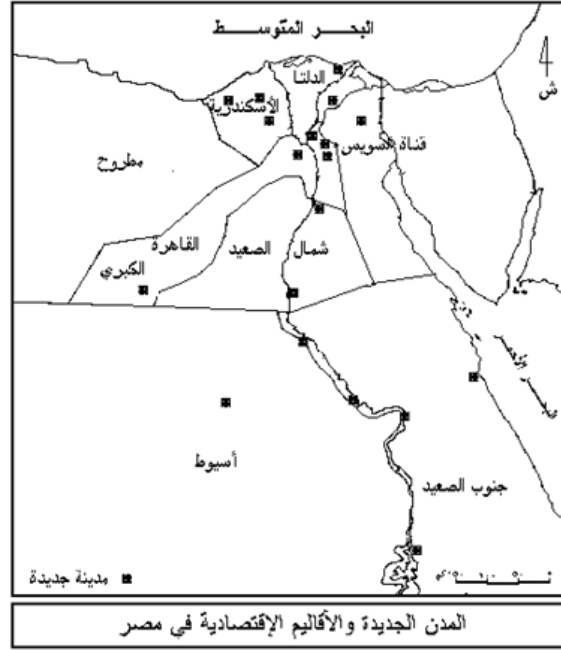
المدن الجديدة ومحاور التنمية

تظهر لنا المقارنة بين توزع كل من محاور التنمية في مصر [انظر شكل رقم 22] ومدنها الجديدة [شكل رقم 23] أن هناك اتساقاً في توزع هذه المدن مع تلك المحاور، وإن شاب ذلك بعض القصور، وذلك كما يلي:

محور ساحل الدلتا الشمالي، وتوجد به مدينة واحدة هي دمياط الجديدة

محور شمال الدلتا، ويخلو من المدن الجديدة، ولكن يمكنه الاعتماد على مدينة دمياط الجديدة .

محور غرب الدلتا، وتتوزع حوله ثلاث من المدن الجديدة هي: العامرية الجديدة في الشمال، النوبارية في الوسط، والسادات في الجنوب .



شكل رقم (23)

محور شرق الدلتا، وتوجد إلى الشرق والجنوب منه مدينتان جديدتان هما: الصالحية الجديدة والعاشر من رمضان .

محور الساحل الشمالي الغربي، ويخلو من أية مدينة جديدة، رغم تراميه على طول الساحل الشمالي الغربي فيما بين الإسكندرية شرقا والسلوم غربا، وتعتبر مدينة برج العرب الجديدة أقرب المدن الجديدة إلى هذا المحور .

محور الصحراء الغربية، وينتظم مدينتين جديدتين ترتبطان بالاستغلال التعديني هما: مدينة الواحات البحرية، ومدينة أبو طرطور .

محور شبه جزيرة سيناء، ويشبه محور الساحل الشمالي الغربي في خلوه من المدن الجديدة - رغم طوله - وهو في حاجة لأكثر من مدينة جديدة لاستغلال موارده: التعدينية والسياحية والزراعية والسكنية والترويحية (186) .

محور شرق البحر الأحمر، ويضم مدينة جديدة واحدة هي الحمرأوين، وهو أيضا كامتداد لمحور شبه جزيرة سيناء يحتاج لأكثر من مدينة جديدة لاستغلال موارده: التعدينية والسياحية والزراعية والسكنية والترويحية .

محور وسط البحر الأحمر، وهو لا يحتاج لأية مدينة جديدة، وإنما إلى تجمعات عمرانية صغيرة تستغل موارده المحدودة .

محور غرب البحر الأحمر [بحيرة ناصر] ويضم مدينتان جديدتان هما: مدينة مجمع نجع حمادى لصناعة الألمونيوم، ومدينة أسوان الجديدة، ويحتاج هذا المحور لأكثر من مدينة لاستغلال موارد البحيرة: الزراعية والسكنية والسياحية ويتلخص ارتباط توزيع المدن الجديدة بمحاور التنمية في مصر في خلو محاور التنمية في مناطق اللا معمور من العدد الكافي من هذه المدن، واللازم لاستغلال إمكانات هذه المحاور والمناطق، في الوقت ذاته الذي تتككب فيه هذه المدن حول محاور مناطق المعمور أو قريبا منها، وإذا كان الوضع الأخير يساعد في حل مشكلات مصر السكانية حلا عاجلا، فإن نشر المدن الجديدة كمراكز نمو تطبيقا لسياسة الانتشار بطريقة مركزة في مناطق اللا معمور هو الحل الآجل الذي لا مفر منه لهذه المشكلات .

المدن الجديدة والأقاليم الاقتصادية

يمكن القول بصورة عامة أن إستراتيجية المدن الجديدة في مصر لم تضع في اعتبارها أن يتوافق توزيع هذه المدن مع الأقاليم الاقتصادية، وذلك رغم التوافق الزمني في اتجاه الدولة إلى إتباع كل من: إستراتيجية المدن الجديدة، وسياسة الأقاليم الاقتصادية، وذلك لأن انقسام مصر إلى إقليمين كبيرين من حيث المعمور أحدهما كثيف العمران بل ومكتظة، يعانى - ومعه الدولة برمتها - من إفراط السكان **Over Populated** هو منطقة الوادي والدلتا، والآخر «خفيف العمران» بل ومنعومة، يقاسى - ومعه الدولة برمتها أيضا - من تقريط السكان **Under Populated** هو بقية مناطق مصر، جعل التفكير يتجه أولا إلى حل مشكلات الإقليم الأول، رغم أن هذا الحل يمكن أن يكمن في استغلال موارد الإقليم الثاني، وذلك بتركيز معظم المدن الجديدة في إطاره أو قريبا منه، ولهذا كانت الموجة الأولى من المدن الجديدة - العاشر من رمضان، السادات، وبرج العرب الجديدة - تترامى على مسافات قصيرة من منطقة الدلتا المكتظة بالسكان .

ولقد كان هناك توافق موقعي ووظيفي واضح فيما يتعلق بمدينتي: العاشر من رمضان والسادات الجدينتين، لوقوعهما بين مناطق: القاهرة الكبرى، قناة السويس، وشرق الدلتا بالنسبة للمدينة الأولى، ومناطق: القاهرة الكبرى، الإسكندرية، وغرب الدلتا بالنسبة للمدينة الثانية، التي سرعان ما ضمت - إداريا - إلى محافظة المنوفية - أكثر محافظات الدلتا اكتظاظا بالسكان - لتكون متنفسا لسكانها، مما يؤكد أهمية هذه المدينة كحل لمشكلات مناطق الدلتا كثيفة السكان، كذلك صاحب عملية اختيار موقع مدينة برج العرب الجديدة قدرا كبيرا من التوفيق كمتنفس لكل من: إقليم الإسكندرية الحضري ومنطقة غرب الدلتا (187).

التوزيع النظري :

يظهر التوزيع العام للمدن المصرية الجديدة أنه لم يخل إقليم واحد من أقاليم مصر الاقتصادية الثمانية - والتي أصبح عددها سبعة أقاليم بعد إدماج إقليم مطروح في إطار إقليم الإسكندرية - من مدينة جديدة، فيما عدا إقليم مطروح قبل عملية إدماجه ، وإن اختلفت هذه الأقاليم فيما بينها من حيث وظائف مدنها الجديدة

ومراحل تنفيذها، ويظهر الشكل رقم 23 العلاقة بين الأقاليم الاقتصادية والمدن الجديدة، وذلك كما يلي:

إقليم القاهرة الكبرى، وكان من نصيبه خمس مدن جديدة هي: بدر، العبور، 15 مايو، ومدينة الواحات البحرية الجديدة - البويطي - مدينة مناجم الحديد، وذلك بالإضافة إلى التجمعات العمرانية الجديدة العشر حول مدينة القاهرة، والتي توصى بعض الدراسات بعدم الاستمرار في عملية إنشائها (188).

إقليم الإسكندرية، وتوجد به ثلاث مدن هي: السادات، برج العرب الجديدة، والنوبارية، وكلها يقع في إقليم الإسكندرية الاقتصادي قبل أن يضم إليه إقليم مطروح الاقتصادي، والذي كان خلوه من المدن الجديدة - رغم كبر مساحته وتعدد موارده - تأكيداً لاتجاه الفكر التخطيطي العمراني في مصر إلى الالتصاق بالمعمور وعدم الاتجاه إلى نشر المراكز العمرانية الجديدة بعيداً عنه.

إقليم الدلتا، وتقع به مدينة واحدة هي دمياط الجديدة .

إقليم قناة السويس، وتقع به مدينتا: العاشر من رمضان، والصالحية الجديدة والأولى منهما أقرب إلى إقليم القاهرة الكبرى، أو إلى إقليم الدلتا من إقليم قناة السويس، والذي يلاحظ خلو منطقة شبه جزيرة سيناء التابعة له من أية مدينة جديدة.

إقليم مطروح: وهو الإقليم الوحيد الذي خلا من المدن الجديدة، وقد أدمج فيما بعد في إطار إقليم الإسكندرية الاقتصادي كما سبق ذكره .

إقليم أسيوط: وتقع به مدينتا أسيوط الجديدة، ومدينة أبو طرطور التعدينية الخادمة لمشروع استغلال فوسفات هضبة أبو طرطور في المنطقة الواقعة فيما بين منخفضي الخارجة والداخلية .

إقليم شمال الصعيد، وتوجد به مدينتان جديدتان هما: بنى سويف الجديدة والمنيا الجديدة .

إقليم جنوب الصعيد، وتقع به أربع مدن جديدة هي: سوهاج الجديدة، مدينة مجمع نجع حمادى لصناعة الألمونيوم، أسوان الجديدة، والحراروين .

ويتضح من التوزيع السابق أن إقليم القاهرة الكبرى قد استأثر بالنسبة الكبرى من المدن المصرية الجديدة، إذ ضم 30% من عددها - باعتبار التجمعات العمرانية العشر بمثابة مدينة واحدة - وهو الإقليم الذي كان يضم 25% من جملة سكان مصر، ونحو 6% من مساحتها المعمورة في عام 1976، وقد ارتفعت نسبة إسهامه في سكان الدولة إلى 26% في عام 1986، وذلك كما يوضح الجدول التالي:

جدول رقم (7)

توزيع نسب معمور وسكان الأقاليم الاقتصادية المصرية (189)

النسب المئوية	المعمور	السكان	المدن الجديدة
---------------	---------	--------	---------------

المدن الجديدة		السكان		المعمور	النسب المئوية
%	عدد	1986	1976	1976	الإقليم الاقتصادي
30	6	25.6	25	5.8	القاهرة الكبرى
15	3	13.2	13.2	28.4	الإسكندرية
5	1	23.1	23.4	25.4	الدلتا
10	2	10.2	10.4	11.7	قناة السويس
-	-	-	0.3	1.5	مطروح
10	2	11.7	11.6	11.6	شمال الصعيد
10	2	4.8	4.6	4.6	أسيوط
20	4	11.5	11.5	11	جنوب الصعيد
100	20	100	100	100	الجملة

ويأتي إقليم جنوب الصعيد - من حيث عدد المدن الجديدة - بعد إقليم القاهرة الكبرى حيث بلغ عدد مدنه أربع مدن، تمثل 20% من المدن المصرية الجديدة، وقد كانت نسبة معمور هذا الإقليم إلى جملة مساحة المعمور المصري 11% وعدد سكانه 11.5% من عدد سكان مصر في كل من تعدادي 1976، 1986 .

أما إقليم الإسكندرية، والذي كانت مساحته المعمورة تمثل نحو 28% من مساحة المعمور المصري في عام 1976، وعدد سكانه يمثل نحو 13% من سكان مصر في كل من تعدادي 1976 و1986 فقد جاء في المرتبة الثالثة من حيث عدد المدن الجديدة بعد إقليمي القاهرة الكبرى وجنوب الصعيد، إذ كان نصيبه ثلاثاً من هذه المدن تمثل 15% من مدن مصر الجديدة .

وقد بلغ عدد المدن الجديدة في إقليم قناة السويس مدينتين فقط، أي نحو 10% من هذه المدن، في الوقت الذي كانت مساحة معمورة تمثل نحو 10% من مساحة معمور مصر عام 1976، وسكانه يمثلون 10% - أيضاً - من جملة سكان مصر في تعدادي 1976 و1986 .

ويشبه إقليم أسيوط إقليم القناة في كونه قد ضم مدينتين فقط، ولكنه اختلف عنه في انخفاض نسبة معموره إلى جملة مساحة معمور مصر - نحو 5%، وكذلك انخفاض نسبة سكانه إلى جملة سكان مصر - نحو 5% أيضاً - في كل من تعدادي 1976، 1986 .

كذلك يشبه إقليم شمال الصعيد كلا من إقليمى: قناة السويس وأسيوط في عدد مدنه الجديدة، ولكنه اختلف عنهما في ارتفاع نسبة كل من: مساحة معمره وعدد سكانه في كل من تعدادي 1976، 1986، والبالغة نحو 12% لكل منهما .

أما إقليم الدلتا، والذي بلغت مساحته المعمورة نحو 25% من مساحة معمر مصر، و سكان يمثل عددهم نحو 23% من سكان مصر في كل من تعدادي 1976 و 1986 فقد كان نصيبه مدينة واحدة تخدم مصر كلها أكثر مما تخدمه هو وهى مدينة - ميناء - دمياط الجديدة .

الواقع الفعلي :

ويقصد به التوزيع العملي، أو مدى تبلور ووضوح المدينة الجديدة على خريطة مصر وهى مسألة تختلف - أيضا - من إقليم اقتصادي إلى آخر، وذلك كما يلي:

إقليم القاهرة الكبرى، وقد بدأت المدن الجديدة تظهر مبكرا فيه، إذ تنتمي مدينة 6 أكتوبر إلى الجيل الأول من هذه المدن، ونظرا لأنها قد أقيمت على قاعدة صناعية - سياحية فقد جذبت الصناعة من إقليم القاهرة الكبرى ومن مناطق أخرى، وقد ارتفع عدد سكانها من نحو 5.3 ألف نسمة في عام 1986 إلى نحو 8.6 ألف نسمة في عام 1987 (190) كذلك فقد أصبحت مدينة 15 مايو ذات مكانة واضحة كمنتفس سكاني للإقليم، حيث بلغ عدد سكانها حتى نهاية عام 1987 نحو 62 ألف نسمة (191) وهو ما يمثل نحو 41% من جملة طاقتها الاستيعابية حتى عام 2000 (192) أما بالنسبة لمدينتي: بدر والعبور فلم تتضح معالمهما بعد إذ لازالت كل منهما في طور الإنشاء، في حين بدأت مدينة مناجم حديد الواحات البحرية في خدمة صناعة التعدين في تلك المنطقة، أما فيما يتعلق بالتجمعات العمرانية الجديدة العشر، والمقرر لها أن تستوعب نحو 1.9 مليون نسمة حتى عام 2000 فقد تقرر أن يقام تجمع كل عام في الفترة 84 / 1995، ولكن ما تم إنجازه حتى عام 1988 هو إعداد المخطط العام لتجمعين عمرانيين منهما فقط - أما التجمعات الأخرى فمعظمها ينتظر حل مشكلة الأرض المخصصة له من قبل هيئة التخطيط العمراني (193) .

إقليم الإسكندرية، وبه مدينتان من مدنه الجديدة الثلاث هما: السادات وبرج العرب الجديدة من مرحلتين: التخطيط والتنفيذ إلى مرحلة الفعالية - كمدينة 6 أكتوبر في إقليم القاهرة، ومدينة العاشر من رمضان في إقليم قناة السويس، وان كانت معدلات فعاليتها تتم بإيقاع بطيء، فقد بلغ عدد سكان مدينة السادات 1.9 ألف نسمة فقط في عام 1986 (194) ارتفعت إلى نحو 4.3 آلاف نسمة فقط في 1987، أما مدينة برج العرب الجديدة فقد قدر عدد سكانها في العام الأخير بنحو 0.4 ألف نسمة فقط، ولا تزال المدينة الثالثة في هذا الإقليم - النوبارية - في طور الإنشاء .

إقليم الدلتا، لا تزال مدينته الوحيدة - دمياط الجديدة - في طور الإنشاء، وقد بلغ عدد سكانها في عام 1986 نحو 1500 نسمة فقط .

إقليم قناة السويس، وقد شهد هذا الإقليم أكثر المدن الجديدة في مصر فعالية وكفاءة ونشاطا ونموا، ألا وهى مدينة العاشر من رمضان، التي بلغ عدد سكانها

في عام 1986 نحو 8.5 آلاف نسمة، ارتفع إلى 34 ألفا في نهاية عام 1987، كذلك بلغ عدد المشروعات الصناعية بالمدينة 690 مشروعا حتى نهاية عام 1986، منها 160 مصنعا منتجا بالفعل يعمل بها نحو 17 ألف عامل (195)، أما المدينة الأخرى بالإقليم - الصالحية الجديدة - والتي بلغ عدد سكانها نحو 700 نسمة فقط في عام 1986 فهي في طور الإنشاء، وإن كانت قد بدأت في ممارسة دورها كمركز تصدير لمنتجات مشروع الصالحية الزراعي (196).

إقليم مطروح، وقد خلا هذا الإقليم من المدن الجديدة، وإن كانت مدينة برج العرب الجديدة تقع داخل الإطار الإداري لمحافظة مطروح.

إقليم أسيوط، وقد ضم مدينتين في طور الإنشاء إحداهما في وادي النيل إلى الغرب من مدينة أسيوط هي مدينة أسيوط الجديدة، والأخرى في الوادي الجديد هي مدينة مشروع فوسفات أبو طرطور.

إقليم شمال الصعيد، وهو - كسابقه - يضم مدينتين في طور الإنشاء هما: بنى سويف الجديدة والمنيا الجديدة.

أنماط الصعيد، ويضم أربع مدن جديدة كلها في طور الإنشاء، وإن كان بعضها قد أوشك على النضوج، كما هو الحال بالنسبة لمدينة مجمع نجع حمادي، الذي كان يعمل به حتى عام 1983 نحو 10 آلاف عامل، ومدينة الحمراوين، التي بلغ عدد سكانها في عام 1992 نحو 10 آلاف نسمة، وتوفر نحو 3500 فرصة عمل في مناجم الفوسفات في تلك المنطقة (197) أما المدينتان الأخريان فهما: سوهاج الجديدة وأسوان الجديدة.

الأنماط :

والأنماط المقصودة هنا هي أنماط هذه المدن من منظور التنمية، وأنماطها من حيث استقلالها أو تبعيتها لغيرها من المدن الأقدم، ويرى الباحث أن الوضع الحالي للمدن المصرية الجديدة لا يسمح بتقسيمها إلى مدن مستقلة وأخرى تابعة، ولكن الإطار النظري التخطيطي الهادف إلى استخدام هذه المدن كأدوات لتحقيق التنمية الإقليمية في المدى الآجل يفترض أن تظل هناك عدة مدن جديدة تابعة لمدن أخرى قديمة أو سابقة عليها في الوجود، وأن تظهر بمرور الوقت مدن جديدة مستقلة عن المدن الأقدم، تكون مرشحة لأن تلعب دور أقطاب تنمية Development Poles في إقليمها المباشر، وأقطاب تخفيف Relief Poles عن الأقاليم العمرانية الأقدم المكتظة بالسكان.

أنماط المدن الجديدة من منظور التنمية :

يمكن تقسيم المدن الجديدة في مصر من منظور التنمية إلى ثلاث فئات رئيسية، تنقسم بدورها إلى ثلاث فئات فرعية وذلك كما يلي:

- من حيث استقلالها عن المدن الكبرى أو تبعيتها لها، حيث يمكن تقسيمها إلى: مدن مستقلة، مدن تابعة، ومدن المشروعات القومية غير المرتبطة بالمدن الأخرى

- من حيث الأنماط، حيث يمكن تقسيمها إلى: مدن جديدة أقطاب تنمية ومدن جديدة أقطاب تخفيف، ومدن جديدة متعددة الأهداف .

- من حيث مرحلة التنفيذ، حيث يمكن تقسيمها إلى: مدن جديدة قائمة غير مكتملة الإنشاء، مدن جديدة في طور الإنشاء، و مدن جديدة في طور الدراسة، ويمكن تجميع الفئات الثلاث - الرئيسة والتابعة - في الجدول التالي:

جدول رقم (8)

أنماط المدن الجديدة في مصر من منظور التنمية (198)

رمز	استقلال/تبعية	رمز	هدف الإنشاء	رمز	مرحلة التنفيذ
1	مستقلة	أ	أقطاب تنمية	I	قائمة غير مكتملة
2	تابعة	ب	أقطاب تخفيف	II	في طور الإنشاء
3	مشروع قومي	ج	متعددة الأهداف	III	في طور الدراسة

وفى ضوء التقسيم السابق يمكن توزيع المدن المصرية الجديدة على الفئات التالية **الفئة الأولى**: المدن الجديدة أقطاب التنمية القائمة ورمزها (1 أ)، وهى مدن: العاشر من رمضان، السادس من أكتوبر، السادات، وبرج العرب الجديدة [العامة الجديدة سابقا] .

الفئة الثانية: المدن الجديدة التوابع أقطاب التخفيف القائمة ورمزها (2 ب) وهى مدينة 15 مايو فقط .

الفئة الثالثة: المدن الجديدة التوابع أقطاب التخفيف في طور الإنشاء ورمزها (2 ب II) وهى مدن: العبور، بنى سويف الجديدة، المنيا الجديدة، أسيوط الجديدة، سوهاج الجديدة، وأسوان الجديدة .

الفئة الرابعة: مدن المشروعات القومية المتعددة الأهداف في طور الإنشاء ورمزها (3 ج II) وتضم مدينتي: النوبارية والصالحية الجديدة .

الفئة الخامسة: المدن التوابع المتعددة الأهداف في طور الإنشاء ورمزها (2 ج II) وتضم مدينتي: بدر ودمياط الجديدة .

الفئة السادسة: مدن المشروعات القومية المستقلة القائمة ورمزها (3 ج I) وتتبعها مدينتا: استغلال خام الحديد في الواحات البحرية، والمجمع الصناعي بنج حمادى [مجمع الألمونيوم] .

الفئة السابعة: مدن المشروعات القومية المستقلة في طور الدراسة ورمزها (3 ج III) وتتبعها مدينتا: مدينة مجمع أبو طرطور لاستغلال فوسفات الوادي الجديد ومجمع الحماوين لاستغلال المنجنيز بالبحر الأحمر .

الفئة الثامنة: المدن التوابع أقطاب التخفيف في طور الدراسة ورمزها (2 ب III) وهى التجمعات العمرانية العشرة في إطار إقليم القاهرة الكبرى العمراني، ويلخص الجدول التالي التقسيم السابق للمدن الجديدة في مصر:

جدول رقم (9)

فئات المدن المصرية الجديدة (199)

المدن	الرمز	المدن / الخصائص
العاشر من رمضان/ السادس من أكتوبر السادات /برج العرب الجديدة	1 أ 1	مستقلة / أقطاب نمو / قائمة
15 مايو	2 ب 1	توابع/أقطاب تخفيف/ قائمة
بنى سويف الجديدة/المنيا الجديدة/أسيوط الجديدة/سوهاج الجديدة/أسوان الجديدة	2 ب II	توابع/أقطاب تخفيف/في طور الإنشاء
التجمعات العمرانية العشر حول مدينة القاهرة	2 ب III	توابع/أقطاب تخفيف/في طور الدراسة
دمياط الجديدة / بدر	2 ج 1	توابع/متعددة الأهداف/في طور الإنشاء
مجمع نجع حمادى/مجمع الواحات البحرية	3 ج 1	مشروعات قومية/ مستقلة/ قائمة
النوبارية / الصالحية	3 ج II	مشروعات قومية /متعددة الأهداف/ في طور الإنشاء
مجمع أبو طرطور / مجمع الحمراوين	3 ج III	مشروعات قومية /مستقلة/ في طور الدراسة

أنماط المدن الجديدة من منظور الاستقلال والتبعية

أ - المدن الجديدة المستقلة :

وهى مدن: العاشر من رمضان، السادات برج العرب الجديدة، 6 أكتوبر، وإن كانت بعض الدراسات تضعها في عداد المدن التابعة (200) في حين يضعها البعض الآخر في عداد المستقل منها (201) مجمع أبو طرطور، ومدينة الحمراوين

واستقلاهما ناتج عن تطرف موقعيهما عن مناطق المعمور الرئيسة في الوادي والدلتا، مدينة النوبارية، لأنها سوف تقوم بدور قطب النمو Growth Pole في مناطق الاستصلاح الزراعي بمنطقة النوبارية، ومحور تنمية في غرب الدلتا، مدينة الصالحية الجديدة، التي تقوم - في شرق الدلتا - بالدور ذاته الذي تؤديه مدينة النوبارية في غربها، ومدينة الواحات البحرية .

ب - المدن الجديدة التوابع :

وتأتى مدينة 15 مايو على رأس هذه المجموعة من المدن الجديدة، فما هي إلا امتداد عمراني للجزء الجنوبي من مدينة القاهرة (202) ثم التجمعات العمرانية الجديدة العشر حول مدينة القاهرة بحكم وظيفتها كمتنفس سكني لإقليم القاهرة الكبرى الحضري، وهي ذاتها وظيفة مدينة 15 مايو، ثم المدن الجديدة المواجهة لمدن: بنى سويف، المنيا، أسيوط، سوهاج، وأسوان، بحكم وظائفها كأقطاب تخفيف عن هذه المدن الأقدم، ويضاف إلى هذه الفئة من المدن كلا من مدينتي: دمياط الجديدة والعبور، وإن كانت كل منهما تختلف عن المدينتين السابقتين في أنها مدينة متعددة الأهداف، كذلك تنتمي إلى هذه الفئة من المدن مدينة مجمع نجع حمادى الصناعي .

الوظائف :

لا يقصد بالوظائف هنا التركيب الوظيفي الداخلي للمدينة، ولا وظائف سكانها، وإنما المقصود هو الدور الوظيفي المرسوم للمدينة إسهاما منها في حل مشكلة السكان والتنمية الإقليمية في مصر، إما كقطب تنمية يساعد في ظهور نطاقات تنمية بعيدة عن نطاق المعمور الحالي لجذب بعض سكان أو أنشطة هذا المعمور، أو كقطب تخفيف يسهم في حل هذه المشكلة عن طريق تحويل مسار البشر النازحون من مناطق الطرد البشرى إلى مناطق الجذب - المدن الكبرى، وذلك رغم أن التحديد الوظيفي الدقيق للمدن المصرية الجديدة أمر يصعب الوصول إليه في الوقت الراهن، ومن ثم يمكن تقسيم هذه المدن إلى ثلاث فئات هي:

المدن الجديدة أقطاب التنمية، وتضم مدن:

العاشر من رمضان، ذات القاعدة الاقتصادية المستقلة، والتي يمكن أن تمارس دور قطب النمو في المنطقة الواقعة بين أقاليم: قناة السويس، شرق الدلتا، والقاهرة الكبرى

السادس من أكتوبر، باعتبارها مركزا للجذب الصناعي تتوطن فيه الصناعات الجديدة والصناعات سابقة الوجود في إقليم القاهرة الكبرى الحضري

السادات، باعتبارها قطب نمو للمنطقة الواقعة بين إقليمي القاهرة الكبرى والإسكندرية من ناحية، ومنطقة غرب الدلتا من ناحية أخرى، وإن كانت قد بدأت في ممارسة دورها كقطب تخفيف بعد ضمها إداريا إلى محافظة المنوفية الكثيفة السكان .

برج العرب الجديدة، والتي تقوم بدور قطب التنمية في الجزء الغربى من محافظة الإسكندرية والجزء الشرقى من محافظة مطروح، وإن كانت تقوم بدور

قطب التخفيف الاقتصادي عن مدينة الإسكندرية، كما تفعل مدينة 6 أكتوبر بالنسبة لمدينتي: القاهرة والجيزة .

المدن الجديدة أقطاب التخفيف وتضم:

مدينة 15 مايو، المخطط لها أن تستوعب نحو 275 ألف نسمة حتى عام 2000 تخفيفا عن مدينة القاهرة .

المدن الجديدة المجاورة لمدن: بنى سويف، المنيا، أسيوط، سوهاج، وأسوان بالإضافة إلى التجمعات العمرانية العشر المجاورة لمدينة القاهرة، وكلها تقوم بالتخفيف عن المدن الأقدم ذات المشكلات السكانية المستديمة .

مدن المشروعات القومية والمدن المتعددة الأهداف :

وتقع مدن المشروعات القومية كلها في مناطق صحراوية بها إمكانات اقتصادية صالحة لقيام مشروع اقتصادي قومي، وهى مدن: النوبارية، الصالحية الجديدة [مشروعات زراعية] الواحات البحرية، الحمراء، وأبو طرطور [مشروعات تعدينية] أما المدن المتعددة الأهداف فأهمها: دمياط الجديدة والعبور، ويوضح الجدول التالي أنماط هذه المدن:

جدول رقم (10)

المدن الجديدة من حيث التبعية والاستقلال وأنماط الوظائف ومرحلة التنفيذ

م	المدينة	التبعية	نمط الوظيفة	مرحلة التنفيذ
1	العاشر من رمضان	مستقلة	قطب تنمية	قائمة
2	السادس من أكتوبر	مستقلة	قطب تنمية	قائمة
3	السادات	مستقلة	قطب تنمية	قائمة
4	برج العرب الجديدة	مستقلة	قطب تنمية	قائمة
5	أبو طرطور	مستقلة	مشروع قومي	في طور الدراسة
6	الحمراوين	مستقلة	مشروع قومي	في طور الإنشاء
7	الواحات البحرية	مستقلة	مشروع قومي	في طور الإنشاء
8	النوبارية	مستقلة	مشروع قومي	في طور الإنشاء
9	الصالحية	مستقلة	مشروع قومي	في طور الإنشاء

م	المدينة	التبعية	نمط الوظيفة	مرحلة التنفيذ
10	15 مايو	تابعة	قطب تخفيف	قائمة
11	بنى سويف الجديدة	مستقلة	قطب تخفيف	في طور الإنشاء
12	المنيا الجديدة	مستقلة	قطب تخفيف	في طور الإنشاء
13	أسيوط الجديدة	مستقلة	قطب تخفيف	في طور الإنشاء
14	سوهاج الجديدة	مستقلة	قطب تخفيف	في طور الإنشاء
15	أسوان الجديدة	مستقلة	قطب تخفيف	في طور الإنشاء
16	تجمعات القاهرة	مستقلة	قطب تخفيف	في طور الإنشاء
17	دمياط الجديدة	مستقلة	متعدد الأهداف	في طور الإنشاء
18	العبور	مستقلة	متعدد الأهداف	في طور الإنشاء
19	بدر	مستقلة	متعدد الأهداف	في طور الإنشاء
20	مجمع نجع حمادى	مستقلة	مشروع قومي	قائمة

ويلاحظ تركيز المدن الجديدة أقطاب التنمية في منطقة الدلتا وما حولها شرقا وغربا، وكلها مدن مستقلة تحسبا لعملية التحامها مستقبلا وتحولها إلى نطاق حضري متصل - ميجالوبوليس Megalopolis - وفى الوقت ذاته تقتزن كل عاصمة من عواصم محافظات منطقة مصر الوسطى - ما عدا مدينة الفيوم - بمدينة جديدة تستوعب الزيادة السكانية والاقتصادية في هذه العاصمة أو في محافظتها، بحيث يمكن القول أن المدن الجديدة في منطقة الدلتا في معظمها أقطاب تنمية، وأن المدن الجديدة في منطقة الصعيد في معظمها أقطاب تخفيف، وأن منطقة القاهرة الكبرى تتميز بوجود النمطين معا لطبيعة ظروفها السكانية، وأن المدن الجديدة في المناطق الصحراوية مدن مشروعات قومية أو مدن مناطق التخوم .



- [186](#) () أحمد حسن إبراهيم - مرجع سبق ذكره - ص 115 .
- [187](#) () علا سليمان الحكيم - أقطاب النمو كاستراتيجية للتنمية الإقليمية في مصر - رسالة دكتوراه - غير منشورة - كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة - 1985 - ص 193 .
- [188](#) () أحمد محمد عبد العال - منطقة غرب فرع رشيد دراسة في جغرافية التنمية - مرجع سبق ذكره - ص 152 .
- [189](#) () مجدي ربيع - التجمعات العمرانية الجديدة حول القاهرة - ندوة التوسع الحضري - معهد التخطيط القومي - القاهرة - 1988 - ص 714 .
- [190](#) () محمد جمال الدين محمد - أهمية المجتمعات والمدن الجديدة لمواجهة النمو الحضري - ندوة التوسع الحضري - معهد التخطيط القومي - القاهرة - 1988 - ص 561، وقد اكتفى الباحث بمساحة معمور مصر في عام 1976 وقدرها نحو 35 ألف 20 كم²، وذلك لعدم الاقتناع بمساحة معمور عام 1986، والتي بلغت نحو 988 ألفاً !!، راجع: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء - الكتاب الإحصائي السنوي 1952 - 1988 - مرجع سبق ذكره - ص 23 .
- [191](#) () محمد جمال الدين محمد - مرجع سبق ذكره - ص 595 .
- [192](#) () المرجع السابق - المكان نفسه .
- [193](#) () فتحي محمد مصيلحي - بين مشاكل التنمية الشاملة وتخطيط القرية المصرية - ج 1 - بدون - القاهرة - 1990 - ص 100 .
- [194](#) () مجدي ربيع - التجمعات العمرانية الجديدة حول القاهرة - ندوة التوسع الحضري - معهد التخطيط القومي - القاهرة - 1988 - ص 705 .
- [195](#) () الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء - تعداد العام للسكان والإسكان والمنشآت 1986 - النتائج الأولية - المدن - مرجع سبق ذكره - ص 29 .
- [196](#) () فتحي محمد مصيلحي - مرجع سبق ذكره - ص 87 .
- [197](#) () علا سليمان الحكيم - تقييم لتجربة المدن الجديدة في مصر مع التطبيق على مدينة العاشر من رمضان - ندوة دور المدن الجديدة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية - معهد التخطيط القومي - القاهرة - 1988 - ص 63 .
- [198](#) () الجدول من اقتراح الباحث .
- [199](#) () علا سليمان الحكيم - المرجع السابق - ص 100 .
- [200](#) () فتحي محمد مصيلحي - مرجع سبق ذكره - ص 60 .
- [201](#) () علا الحكيم - المرجع السابق - ص 102 .
- [202](#) () تتحقق التنمية الإقليمية عن طريق السياسة الإقليمية، وهي تلك السياسة الموجهة نحو حل مشكلات التنمية غير المتساوية إقليمياً، والناجمة عن عدم التساوي الجغرافي في توزع مقومات وظروف كل من الإنتاج الاقتصادي والوضع الاجتماعي، وتهدف هذه السياسة إلى تحقيق الرفاه الاجتماعي الإقليمي عن طريق تحقيق التنمية الإقليمية، بواسطة تحسين ظروف الإنتاج الإقليمي بالاستثمار في البنية الأساسية الإقليمية، أو بإعادة التنظيم المكاني للقوى العاملة الإقليمية في تركيزات جغرافية أكثر سهولة في استخدامها، بمعنى أن هذه السياسة هي محاولة لتحديث وإعادة بناء القاعدة الإنتاجية للاقتصاد الإقليمي عن طريق تعزيز عمليات التغير أو الانتقال الموقعي المتوافقة مع النمط الإنتاجي الأكثر فعالية، المصدر: أحمد محمد عبد العال - جغرافية التنمية مفهومها وأبعادها - مجلة كلية الآداب جامعة المنيا - المجلد 9 - 1990 - ص 11 .

الخاتمة

كان اتجاه الدولة في أواسط عقد السبعينيات من القرن الماضي نحو اتباع سياسة المدن الجديدة استجابة لحتمية « الخروج الكبير » من نطاق المعمور المصرى التقليدي إلى « الأراضي البعيدة » عن هذا النطاق، والتي يجب أن تكون أرضا «معودة» بقدوم طلائع التعمير الخارجة من الوادي « الأنوبي » المتصعب مشكلات وسكانا، لأنه من الأجدر بسكان مصر أن يلجؤوا إلى هذا الخروج الكبير الطوعي قبل أن يضطروا إلى « الهروب الكبير » من منطقتي الوادي والدلتا، بعدما تتخما بنحو 70 مليوناً من البشر مع بداية القرن الحادي والعشرين، والتي قد تسلمنا إلى سنوات « عجاف » من المزعج أن نتصور طبيعة العلاقة بين سكان مصر ومعمورها خلالها .

وفيما يتعلق بالارتباط بين المدن الجديدة وأقاليم التنمية، فالملاحظ أن هذه المدن قد ارتبطت بأقاليم التخوم أكثر من ارتباطها بغيرها من الأقاليم، وذلك نتيجة لطبيعة المعمور المصرى، ومن أبرز هذه المدن: النوبارية، الصالحية الجديدة، برج العرب الجديدة، والسادات، أما من حيث ارتباط هذه المدن بأنماط النمو السكاني الحالي والمتوقع فالملاحظ أن العدد الأكبر منها كان من نصيب محافظات النمط المختق، وأهمها: القاهرة والجيزة، وأن محافظات النمط المفتوح قد تتأثرت فيها هذه المدن، وذلك لارتباط المدن الجديدة في مصر بعملية التخفيف عن مناطق الاكتظاظ السكاني أكثر من ارتباطها بعملية تحقيق التنمية الإقليمية على مستوى كافة أقاليم مصر الاقتصادية، ولهذا نرى محاور التنمية في مناطق اللا معمور تخلو من العدد الكافي من المدن الجديدة اللازمة لاستغلال مواردها الكامنة .

ولقد أدرك المسؤولون عن التنمية الإقليمية في مصر أهمية هذا النمط من أنماط التنمية، كما أدركوا أهمية المدن - خاصة الجديدة منها - في تحقيقه، ولذلك فقد قسمت مصر إلى ثمانية أقاليم اقتصادية - تحولت إلى سبعة مؤخرًا - بهدف تحقيق التنمية الإقليمية، وهو أسلوب من أساليب تقسيم الدولة إلى أقاليم من أجل التنمية، ولكنه تقسيم اعتمد أساسا على تجميع كل مجموعة من المحافظات المتجاورة في شكل إقليم اقتصادي واحد، ومن ناحية أخرى لم تلتزم سياسة المدن الجديدة في مصر بأي من إستراتيجيات التنمية الإقليمية المتعارف عليها - إستراتيجية الانتشار، إستراتيجية التركيز، وإستراتيجية الانتشار بطريقة مركزة أي سياسة مراكز أو أقطاب النمو، ولكنها أخذت في اعتبارها حدة مشكلات المعمور المصرى وخصوصية العلاقة بين الإنسان المصرى وهذا المعمور من ناحية، وتفاوت ملامح هذه العلاقة بين الأجزاء المختلفة من هذا المعمور من ناحية ثانية، وخصائص مناطق اللا معمور من ناحية ثالثة، وقد أسفر ذلك جميعا عن الاتجاه إلى إنشاء مجموعة من المدن الجديدة من أجل الحل العاجل لبعض المشكلات المكانية التي يعاني منها المعمور المصرى .

ورغم التوافق الزمني بين عمليتي إنشاء المدن الجديدة واتباع سياسة التنمية الإقليمية إلا أن الارتباط بين هاتين العمليتين كان غير واضح في أذهان العاملين على التخطيط لحل المشكلات المكانية التي يعاني منها معمر مصر، رغم إفادة الدولة من تجارب الدول الأخرى في هذا الصدد، وذلك لأن هذه الإفادة قد اقتصرت على عمليات الإنشاء والتوجيه، ولم تتعد ذلك إلى الأبعاد المكانية الكاملة الكامنة في عملية التنمية الإقليمية.



مصادر الدراسة الثالثة

- 1 - أحمد حسن إبراهيم - المدن الجديدة بين النظرية والتطبيق - قسم الجغرافيا - جامعة الكويت - 1985 .
- 2- أحمد خالد علام وعبد الغني عبد العظيم - العمران والحكم المحلي في مصر - مكتبة الأنجلو المصرية - القاهرة - 2000 .
- أحمد خالد علام - تاريخ التخطيط الإقليمي بمصر وتقسيم الدولة إلى أقاليم - مجلة المهندسين - العدد الرابع - أكتوبر 1978 .
- 3- أحمد على إسماعيل - دراسات في جغرافية المدن - ط4 - دار الثقافة للنشر والتوزيع - القاهرة - 1990 .
- 4 - أحمد محمد عبد العال - منطقة غرب فرع رشيد دراسة في جغرافية التنمية - رسالة دكتوراه - غير منشورة - كلية الآداب جامعة المنيا - 1987 .
- 5 - - جغرافية التنمية مفهومها وأبعادها - مجلة كلية الآداب جامعة المنيا - المجلد التاسع - 1991 .
- 6 - - دور المدن المصرية غير المليونية في عملية التحضر 1976-1986 - مجلة كلية الآداب جامعة المنوفية - العدد الخامس - أبريل 1991 .
- 7 - أكاديمية البحث العلمي - الملامح العريضة للمدن المصرية عام 2000 - المرحلة الثانية - التقرير النهائي - القاهرة - بدون .
- 8 - الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء - الكتاب الإحصائي السنوي 1952-1988 - القاهرة - يونيو 1988 .
- 9 - - المؤشرات الإحصائية - إقليم الإسكندرية - القاهرة - 1987 .
- 10 - - التعداد العام للسكان والإسكان والمنشآت 1986 - النتائج الأولية - المدن - القاهرة - 1986 .
- 11 - السيد محمد كيلاني - تصنيف وترتيب المدن المصرية ذات حجم سكاني 10000 نسمة فأكثر - معهد التخطيط القومي - ورقة عمل رقم 17 - القاهرة - أغسطس 1983 .

12 - المجالس القومية المتخصصة - سيناء ومجالات التنمية - المركز العربي للبحث والنشر - القاهرة - 1980 .

13 - حسن محمود الحديثي - سياسة التنمية المكانية وعلاقتها بالتطور العمراني للمدن - مجلة الجمعية الجغرافية العراقية - المجلد 17 - بغداد - 1986 .

14 - حسين كفاي - رؤية عصرية لخريطة مصر - الهيئة المصرية العامة للكتاب - القاهرة - 1987 .

15 - سامح العلايلي - مشروعات تخطيط المدن الكبرى وواقع التضخم الحضري - ندوة التوسع الحضري - معهد التخطيط القومي - القاهرة - 1988 .

16 - سعد الدين الحنفى - معالم الطريق إلى سنة 2000 - مذكرة غير منشورة - وزارة التخطيط - القاهرة - بدون .

17 - سيد عبد المقصود - التفاوتات الإقليمية واستراتيجية التنمية الإقليمية - معهد التخطيط القومي - مذكرة خارجية رقم 1438 - القاهرة - يناير 1987 .

18 - سيد عبد المقصود - دور المدن في الاقتصاد الأكبر - ندوة دور المدن الجديدة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية - معهد التخطيط القومي - القاهرة - 1988 .

19 - صالح مغيب - تقديم ندوة دور المدن الجديدة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية - معهد التخطيط القومي - القاهرة - 1988 .

20 - صقر أحمد صقر - عشرون عاما من التخطيط الإقليمي في مصر [1957 - 1977] - مصر المعاصرة - العدد 371 - يناير 1987 .

21 - عابدة بشار - تخطيط المراكز العمرانية والتنمية في جمهورية مصر العربية - بحوث المؤتمر الجغرافي العربي الثاني - 1976 - المجلس الأعلى للثقافة - القاهرة - 1988 .

22 - عبد الرحيم عمران - المشكلة السكانية في مصر - في: عبد الرحيم عمران [محرر]، السكان والصحة والتنمية في البلاد العربية - دار نشر الثقافة - القاهرة - 1978 .

23 - عزة سليمان وشنودة سمعان - التوسع الحضري ومشكلة الإسكان في مصر - ندوة التوسع الحضري - معهد التخطيط القومي - القاهرة - 1988 .

24 - عزة عبد العزيز سليمان - المدن الجديدة بين النظرية والتطبيق - ندوة دور المدن الجديدة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية - معهد التخطيط القومي - القاهرة - 1988 .

25 - علا سليمان الحكيم - أقطاب النمو كاستراتيجية للتنمية الإقليمية في مصر - رسالة دكتوراه - غير منشورة - كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة - 1985 .

- 26 - - أقطاب النمو كأسلوب لحل مشاكل المدن الكبرى في مصر - ندوة التوسع الحضري - معهد التخطيط القومي - القاهرة - 1988
- 27 - - تقييم لتجربة المدن الجديدة في مصر مع التطبيق على مدينة العاشر من رمضان - ندوة دور المدن الجديدة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية - معهد التخطيط القومي - القاهرة - 1988 .
- 28 - فتحى محمد مصيلحى - بين مشاكل التنمية الشاملة وتخطيط القرية المصرية - ج1 - بدون - القاهرة - 1990 .
- 29 - مجدى ربيع - التجمعات العمرانية الجديدة حول القاهرة - ندوة التوسع الحضري - معهد التخطيط القومي - القاهرة - 1988 .
- 30 - محاسن مصطفى حسنين - السكان والنمو الحضري في مصر - ندوة التوسع الحضري - معهد التخطيط القومي - القاهرة - 1988 .
- 31 - - دور المدن الجديدة في إعادة توزيع السكان والقوى العاملة - ندوة دور المدن الجديدة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية - معهد التخطيط القومي - القاهرة - 1988
- 32 - محمد جمال الدين محمد - أهمية المجتمعات والمدن الجديدة لمواجهة النمو الحضري - ندوة التوسع الحضري - معهد التخطيط القومي - القاهرة - 1988.
- 33 - وزارة التعمير والدولة للإسكان واستصلاح الأراضي - دراسة السياسة القومية للتنمية الحضرية - التقرير النهائي - القاهرة - يناير 1982 .
- 34 - وزارة التعمير والمجتمعات الجديدة والإسكان والمرافق - الإسكان في مصر - القاهرة - 1989 .
- 35 - وزارة التعمير والمجتمعات الجديدة - التعمير في مصر - القاهرة - ديسمبر 1989 .
- 36 - وزارة التعمير والمجتمعات الجديدة - المدن الجديدة علامات مضيئة على خريطة مصر - القاهرة - ديسمبر 1989 .
- 37 - يوسف تونى - معجم المصطلحات الجغرافية - دار الفكر العربي - القاهرة - بدون .
- 38 - Alaev , E., Regionalization of a country for regional planning , in : Adams , P., and Helleinger , M., International geography , University of Toronto Press , Toronto , 1972 .
- 39 - Alaev, E., Social and economic geography, Progress Publications, Moscow. 1989

Alonso , W., Urban and regional imbalances in - 40
economic development , in : Friedman , J., and Alonso ,
W., ed. Regional policy , The MIT Press , Cambridge ,
. 1975

Butuzova , V., et al. Division into economic regions - 41
, The xxiii International Geographical Congress , Sec. II ,
. Moskova , 1967

Folmer H., and Oosterhaven , J., Spatial inequality - 42
and regional development , in : Folmer H., and
Oosterhaven , J., eds. , Spatial inequality and regional
development , Martinus Nijhoff Publishing , Boston ,
. 1979

Hall, P., et al. The Containment of urban England, - 43
.vol. one, George Allen & Unwin, London, 1973

Hansen , N., M., Growth Centers Policy in The - 44
United States , in : Hansen N., M., ed. Growth Centers in
Regional Economic Development , The Free Press ,
. New York , 1972

Hansen , N., Review and evaluation of attempts to - 45
direct migrants to smaller and intermediate sized cities ,
in : United Nations , Population distribution policies in
.Developing Countries , New York , 1981

Lavrov, S and Sdasyuk, G., Concepts of regional - 46
.development, Progress Publishers, Moscow, 1988

Mc Donald, J., R., Geography of regions, Brown - 47
.Company Publisher, Debuqe, Iowa, 1972

Richardson, H., W., Regional Growth Theory, - 48
.Macmillan, London, 1973

Richardson , H., W., City size and national spatial - 49
strategies in Developing Countries , World Bank Stuff
. Working Paper No. 252 , April , 1977

Rodwin , L., Choosing regions for development , in - 50
: Friedman , J., and Alonso , W., ed. regional
development and planning , The MIT Press , London ,
. 1975

Ross , G., W., and Cohen S., S., the Politics of - 51
French regional planning , in : Friedman , J., and Alonso
, W., ed. Regional policy , The MIT Press , Cambridge ,
. 1975

Stohr, W., B., Interurban systems and regional - 52
economic development, A.A.A.G. Resource Paper No.
.26, 1974

Pullman , E., Regional development and - 53
geography of concentration , in : Friedman , J., and
Alonso , W., ed. regional development and planning ,
. The MIT Press , London , 1975



(Footnotes)

1 (سعد الدين الحنفى - معالم الطريق إلى سنة 2000 - مذكرة غير منشورة - وزارة التخطيط - القاهرة -
بدون - بتصرف.

الدراسة الرابعة

الاختلافات الإقليمية

في مستويات التنمية في مصر

تمهيد

يجب على كل مصريّ عاش على أرض مصر وأحس بالأمها وتطلع ليوم يُسهم فيه في تحقيق جزء ولو يسير من آمالها ألا يدّخر وسعاً في عمل كل ما من شأنه رفعة شأن بلده وسمو قدرها بين بلاد العالم .

وعلم الجغرافيا من أكثر العلوم الإنسانية دراية بمشكلات الدول ومن أقدرها على المشاركة في حل هذه المشكلات نظرياً وتطبيقياً، خاصة بعد أن أصبح تحقيق التنمية وتوزيع نتائجها توزيعاً عادلاً على كافة أرجاء الوطن مطلباً لكافة الباحثين عن الوضع الأفضل لمستوى معيشة شعب مصر، وما تشهده أرض مصر حالياً من مشروعات عملاقة في كافة مناشط الحياتين الاجتماعيّة والاقتصاديّة إنما هو دليل واقعيّ علي الاهتمام المتنامي بموضوع التنمية .

والدراسة الحالية ما هي إلا محاولة جغرافية متواضعة - لأحد أبناء مصر الشامخة دوماً بإذن الله - لتلمس الصورة التوزعية للوضع الراهن للتنمية علي مستوي محافظاتنا، تعكس في مجموعها حالة التنمية في كل مصر في العقد الأخير من القرن العشرين..وقد اشتملت الدراسة على عدد من وسائل قياس هذا الوضع كلها من اقتراح الباحث، فإن حققت الدراسة أهدافها فالحمد لله أولاً وآخراً، وإن أخفقت فلا بد من شكر الله وحمده، وعساه سبحانه أن يوفق في محاولة أخرى .. فهو جل جلاله من وراء القصد .



تقديم

تعتبر مصر مثلاً واضحاً للاختلافات المكانية، ويكفي للتدليل على ذلك النظر إلى خريطة معمرها وملاحظة نسبته إلى جملة مساحتها واستثنائه بغالبية سكانها ومدنها، أو تفاوت وحداتها الإداريّة من حيث المساحة أو السكان أو توزّع مقوّمات التنمية على رقعة هذا المعمر .

وتعرف مصر - أرض التناقضات كما قال بذلك أكثر من باحث - نوعاً من التفاوت المكاني في مقومات التنمية وعناصرها، تتفاوت درجته باختلاف مكانة المكان بالنسبة للمعمور المصري من ناحية، وما يحويه هذا المكان من إمكانات موضوعية مادية وبشرية من ناحية أخرى .

ولقد أصبحت التنمية بمفهومها الجغرافي، وهو مفهومها الشامل - الذي يضم كل عناصرها الاقتصادية والاجتماعية في منظور مكاني - هي الشغل الشاغل لكافة الباحثين والمهتمين بالبحث عن وضع أفضل لحياة سكان مصر وهم على أعتاب القرن الحادي والعشرين .

وتهدف الدراسة الحالية إلى محاولة إظهار التفاوت المكاني أو الاختلافات الإقليمية في المستوى الراهن للتنمية في مصر، عن طريق تحديد مستوى التنمية الذي بلغته كل محافظة من محافظات مصر، وذلك باستخدام مقياس عام مقترح مؤلف من مجموعة من المقاييس الفرعية هي مؤشر درجة التنمية، ومؤشر مرتبة التنمية، ومؤشر حالة التنمية .

وقد اعتمدت هذه المقاييس على عشرة من المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية لتحديد مستويات التنمية التي بلغتها المحافظات هي: متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي، نسبتي القوي العاملة والقوي العاملة بالصناعة معدلي البطالة ووفيات الأطفال الرضع، عدد الأطباء، مدي توافر كل من المياه النقية والكهرباء، معدل القراءة للبالغين، وعدد أجهزة التلفاز لكل ألف أسرة .

وبعد أن تضمنت عرضاً عاماً لمعظم المقاييس المستخدمة في قياس التنمية اتبعت الدراسة - باستخدام مؤشرها المقترح - تصنيفين لتصنيف محافظات مصر حسب درجات التنمية ومراتبها وحالاتها، أحدهما رباعي والآخر ثلاثي، حيث وزعت هذه المحافظات حسب التصنيف الرباعي على أربع مجموعات من حيث متوسط مصر في كل متغير من المتغيرات العشرة، أما المؤشر الثلاثي فقد وزعت بمقتضاه هذه المحافظات على ثلاث مراتب تنموية .

وتتألف الدراسة من ستة مباحث تناول الأول منها موضوع المفاهيم والمقاييس والتصنيفات، وفيه استعراض لمقاييس التنمية المتنوعة، ومراجعة لدليل التنمية البشرية المعتمد من قبل هيئة الأمم المتحدة، وشرح للمقياس الذي اقترحه الدراسة لقياس مستويات التنمية على مستوى محافظات مصر .

أما المبحث الثاني فقد استعرض المتغيرات العشرة المقترحة لقياس مستويات التنمية في مصر على مستوى مناطقها الجغرافية الثلاث: الدلتا والوادي والحدود، وعلى مستوى محافظات الحضرية والريفية، حيث قُسمت هذه المحافظات إلى مجموعتين من حيث متوسط مصر في كل متغير إحداهما أعلى منه والأخرى أقل، كما وزعت هذه المحافظات مرتبياً طبقاً للتصنيف المرتبي الثلاثي .

وقد تضمن المبحث الثالث استعراضاً لمواقف محافظات مصر من متغيرات قياس التنمية، وذلك بتحديد المتغيرات الأعلى من متوسط مصر والمتغيرات الأقل منه بالنسبة لكل محافظة على حده، وهي المواقف التي اعتمدت عليها الدراسة في تحديد مؤشر درجة التنمية الخاص بكل محافظة .

أما المبحث الرابع فقد حُدد فيه مؤشر درجة التنمية Index of Development Degree لكل محافظة، وذلك عن طريق تحديد عدد المراكز المرتوية التي شغلتها تلك المحافظة في كل متغير من متغيرات قياس التنمية، وهي المراكز التي تراوحت بين المركز الأول والمركز السادس والعشرين بعدد محافظات مصر .

وفي المبحث الخامس اشتملت الدراسة على استعراض لمراتب المحافظات في متغيرات قياس التنمية، حيث حصلت كل محافظة على درجة تمثل مجموع قيم المراتب الثلاث - الأولى والثانية والثالثة - لهذه المتغيرات، وتدل هذه الدرجة على مؤشر مرتبة التنمية Index of Development Rank التي بلغتها المحافظة، ومن ثم فإنه يمثل ناتج ضرب عدد مرات تكرار رمز المرتبة في عدد نقاطها .

أما المبحث السادس والأخير فقد خصص لموضوع مؤشر حالة التنمية أو وضعها Index of Development Status في كل محافظة، وهو المؤشر الذي تم الوصول إليه عن طريق إيجاد نسبة المتغيرات التي حصلت فيها المحافظة على المرتبة الأولى إلى المتغيرات التي حصلت فيها على المرتبتين الأخريين، ومن ثم فإنه يمثل النسبة المئوية لناتج قسمة مجموع تكرار رمز المرتبة الأولى على عدد المتغيرات .



المبحث الأول

المفاهيم و المقاييس و التصنيفات

أدت سياسات التنمية التي اتبعت في مصر ابتداءً من الخطة الخمسية الأولى 1955-1960 وحتى السنوات القليلة الماضية إلى اختلال قدرات الوحدات الإدارية المصرية - المحافظات - وذلك نتيجة لعدم التوازن في توزيع مقومات هذه التنمية على هذه الوحدات، فقد اتبعت الدولة سياسة تركيز التنمية (203) في عدد محدود من هذه المحافظات، خاصة محافظتي القاهرة والإسكندرية، وذلك بسبب محدودية الموارد التخطيطية من ناحية، ولتحقيق أعلى العوائد من ناحية أخرى .

وقد أدى هذا الأمر إلى المزيد من هيمنة المحافظات المتقدمة في مقابل المزيد من تدنى المحافظات الأخرى، التي تعاني أصلاً من ارتفاع كثافة السكّان، وانخفاض كل من متوسط الدخل الفردي ومستوى المعيشة، ومن نقص الخدمات وقلة فرص وإمكانات الاستثمار (204) .

وتعتبر عملية تركيز الأنشطة الاقتصادية - الصناعية منها على وجه الخصوص - أكبر مؤشر على هذا الخلل، فقد توطنت معظم الصناعات المصرية في محافظتي القاهرة والإسكندرية، وذلك للإفادة من كلٍ من وفورات التجمع وفورات التحضر والوفورات الخارجية (205) .

وقد أدى هذا التوطن إلى المزيد من هجرة السكّان إلى هاتين المحافظتين وهو ما أدى في النهاية إلى اختلال هيكل توزيع كل من السكّان والعمالة والاستثمارات، وما استتبع ذلك من أوجه النشاط الاجتماعي على رقعة المعمور المصري (206) ويوضح ذلك النموذج المبسط التالي:

شكل رقم (23)

نموذج أسباب الفوارق الإقليمية في مستويات التنمية في مصر

توطن النشاط الصناعي في المحافظات المتقدمة للإفادة من وفورات التجمع
↓
التوسع الصناعي والعمراني بالمحافظات المتقدمة
↓

زحف العمالة إلى المحافظات المتقدمة للإفادة من ميزة الدخل الأكبر
↓
الهجرة المستمرة غير المنظمة من المحافظات الريفية إلى المحافظات المتقدمة
↓
اختلال هيكل توزيع السكان والاستثمارات والأيدي العاملة على مستوى الدولة
↓
تضخم المحافظات الحضرية (المتقدمة) وارتفاع معدلات نموها
↓
استمرار تدهور المحافظات الريفية
↓
زيادة حدة الفوارق بين المحافظات الحضرية المتقدمة والريفية المتخلفة

من اقتراح الباحث

تنوّع مقاييس التنمية :

تعددت معايير قياس التنمية بتعدد خصائص هذه التنمية ومقوماتها ومعوّقاتها من دولة إلى أخرى، كما قد تتعدد هذه المعايير في الدولة الواحدة على حسب درجة التنمية المُتطلّبة من ناحية، وفي ضوء وضع التنمية الراهن في هذه الدولة من ناحية أخرى .

وبسبب عدم وجود اتفاق تام حتى الآن بين مختلف الباحثين على مفهوم التنمية، فإنه لا يوجد تعريف واحد لهذا المفهوم، الذي كان مفهوماً اقتصادياً صرفاً، ثم تحول بعد ذلك إلى مفهوم اجتماعي، وانتهى بأن أصبح مفهوماً شاملاً، ولذلك تتفاوت معايير التنمية من مجال بحث علمي إلى مجال آخر، بحيث أصبحت التنمية تُعرّف - في ضوء تعدد مفاهيمها - من المقاييس الدالة عليها أكثر من تعريفها بواسطة تعريفاتها (207).

ولهذا تتنوع مقاييس التنمية ما بين اقتصادية واجتماعية، ومادية ولا مادية وكمية ونوعية، ومن ثم فهي تتفاوت بشدة من حيث مفهومها وأهميتها ودرجة الحاجة إليها من مجتمع إلى آخر (208) .

وفي السنوات الماضية اقترح عدد من الباحثين من مختلف النظم العلمية مجموعة متنوعة من مؤشرات قياس التنمية، منهم: معهد بحوث الأمم المتحدة 1972 U.N Research Institute و«إير 1978 Eyre» و«موريس 1979 Morris» و«كول 1981 Cole» و«رام 1982 Ram» ولجنة أزمة السكان (209) Population Crisis Committee 1987.

وقد اتفق كل هؤلاء الباحثين على أن متغير الناتج القومي لكل فرد هو متغير مناسب وكاف للاستخدام ، ولكنه يهمل بشدة العديد من الجوانب المهمة الأخرى للتنمية، ولقد حاول كل باحث إيجاد مؤشر جديد يعكس منظوراً أوسع وأكثر عمقا لمشكلة التنمية، ولكن بينما كان لكل مقياس منظوراته التي يتفرد بها، فإن أيًا منها لم يكن مقياساً شاملاً، حيث ترك العديد من المشكلات المهمة بدون حل .

وقد نشر كل من «دى سوزا و بورتر» De Suza & Porter في عام 1974 دراسة قيمة عن التخلف والتحديث نقبت عن الأسباب الكامنة وراء ظاهرة التخلف، وتوصلت إلى أن من بين هذه الأسباب سببان - أحدهما ضمني والآخر ظاهري - يعتبران من الأسباب الحاسمة لفهم مشكلة التنمية، الأول هو أنه بسبب عدم وجود مجتمع كامل في العالم فإن كل الدول يمكن أن تعتبر نامية ومن ثم فإن أي مقياس لحالة التنمية يمكن اعتباره كمكان أو كنقطة على طول متصل المتقدم - الأقل تقدماً Developed - Less Developed Continuum أما السبب الثاني فهو أن متصل التنمية يجب أن يُحدّد على أساس الحاجات البشرية، فالتنمية في النهاية هي هدف الرفاه البشري ووظيفته .

ولقد وضع كل من «دى سوزا و بورتر» قائمة بتسع من الحاجات الإنسانية الأساسية تراوحت بين الغذاء الكافي والمساواة السياسية والاجتماعية، على اعتبار أن مقابلة الاحتياجات البشرية كهدف للتنمية والتحديث تتوازى مع المفاهيم المعبر عنها في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان .

دليل التنمية البشرية :

يعتبر مفهوم التنمية البشرية أرحب مجالاً من نظريات التنمية الاقتصادية التقليدية، فكثيراً ما يضيع الهدف من التنمية في زخم الانشغال بالمفاهيم الاقتصادية للنمو والتضخم وغيرها من الموضوعات الاقتصادية (210) .

ولما كانت نماذج النمو الاقتصادي تتناول زيادة الناتج القومي أكثر مما تتناول تحسين حياة البشر، فقد ظهرت ضرورة البحث عن بديل لمتوسط نصيب الفرد من الناتج القومي كمقياس لدرجة التقدم ومتابعته لأنه « ليس بمتوسط الدخل وحده تقاس التنمية » .

ولقد تزايد استخدام «دليل التنمية البشرية» كمؤشر مركب لقياس مدى تلبية الاحتياجات الأساسية للفرد والمجتمع، ولتحديد مراتب الدول وكذلك أقاليمها من

حيث درجة التنمية، ويتكون هذا الدليل من ثلاثة مكونات هي الصحة والتعليم والدخل، ويقاس التقدم في هذه المكونات بالمؤشرات التالية: توقع الحياة عند الميلاد، معدل القراءة والكتابة بين البالغين، المعدل المركب لنسب القيد في مراحل التعليم، ومتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (211).

ورغم الإدراك العام بأن دليل التنمية البشرية يلخص وضع هذه التنمية في الدولة - ومن ثم في أقاليمها إذا ما طبق على مستوى هذه الأقاليم - إلا أنه لا يعتبر مقياساً شاملاً لكل جوانب الرفاه البشري، لأنه دليل محدود في حاجة إلى توسيع مجالاته، وينبغي تعزيزه بمؤشرات مهمة في دلالتها على حالة التنمية البشرية، حتى يمكن باستخدامه تقديم صورة كاملة لما تم إنجازه في مجال هذه التنمية.

وغالبا ما يوصف دليل التنمية البشرية - بطريقة خاطئة - بأنه مقياس لمستوى المعيشة أو لنوعية الحياة، بينما هو مجرد مؤشر مشتق من مصادر عدة يهدف إلى قياس ورصد مستوى التنمية البشرية عند نقطة معينة من الزمن ويستخدم لهذا القياس مؤشرات هدفها قياس النتائج وليس تحقيقها، ومن ثم فهو محكوم بالاعتبارات الخاصة بالبيانات المعتمد عليها في وضع مؤشراتته.

ومن أوجه ضعف هذا الدليل كذلك أنه بعد تحديد مؤشراتته فإنه قد جمعها جميعاً بسيطاً للوصول إلى مؤشر كلى يفيد في عملية ترتيب الدول أو أقاليمها في هذا الصدد، وليس هناك من منطق مقبول يسمح بإضافة توقع الحياة إلى معرفة القراءة والكتابة بين البالغين، فالتفاوتات الإقليمية في حالة التنمية تفسر أساساً بالاختلافات في متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي، وفي مستوى التحصيل العلمي، في حين أن اختلافات توقع الحياة أقل في تأثيرها على هذه التفاوتات.

لذلك لم يوجد اتفاق عام على دليل التنمية البشرية يناظر في الإجماع عليه الاتفاق «مثلاً» على مقياس الناتج المحلي الإجمالي، وبما أنه يكاد يكون من المستحيل الاتفاق على أوزان ترجيح للمؤشرات المكونة لدليل التنمية البشرية فإن حساب المتوسط البسيط لها هو أفضل اختيار.

ونظراً لأنه «ليس بمتوسط الدخل وحده تقاس التنمية»، ولتنوع مقاييس هذه التنمية وتفاوتاتها من حيث مفهومها وأهميتها ودرجة الحاجة إليها من مجتمع إلى آخر، ولأن لكل مقياس من مقاييس التنمية منظورها ته التي يتفرد بها، ولأن مؤشر دليل التنمية المعتمد من قبل هيئة الأمم المتحدة لا يعتبر مقياساً شاملاً لكل جوانب الرفاه البشري نظراً لمحدوديته ووجوب توسيع مجالاته وتعزيزه بمؤشرات أخرى مهمة في دلالتها على حالة التنمية البشرية، فإن لكل باحث الحرية في اختيار الوسيلة التي يراها مناسبة لقياس حالة التنمية.

مقياس مقترح لدراسة مستوى التنمية في مصر :

يتمثل الهدف الأساسي للدراسة الحالية في إلقاء الضوء على الحالة الراهنة لمستوى التنمية في مصر على مستوى المحافظات، وذلك عن طريق إظهار التفاوتات المكانية الإقليمية Regional Spatial Disparities في المتغيرات الدالة على هذه التنمية، والتي بلغ عددها عشرة متغيرات هي:

- نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي عام 1992 .
- قوّة العمل (6 سنوات فأكثر) % عام 1993 .
- قوّة العمل (12-64) في الصناعة % عام 1993 .
- معدّل البطالة % عام 1993 .
- عدد الأطباء لكل 10000 من السكان عام 1994 .
- معدّل وفيات الأطفال الرضّع لكل 1000 مولود حي عام 1991
- المساكن المضاعة بالكهرباء عام 1986 .
- السكان الحاصلون على مياه من شبكة عامة عام 1986 .
- معدّل القراءة والكتابة للبالغين عام 1992 .
- عدد أجهزة التلفاز لكل 1000 من السكان عام 1986 .

وتنقسم هذه المؤشرات إلى مؤشرات اقتصادية، وهى المؤشرات من الأوّل إلى الرابع، ومؤشرات اجتماعية، وهى المؤشرات من الخامس إلى العاشر (ملحق رقم 2) وذلك بهدف محاولة الوصول إلى تحديد أدق لمدى التنمية أو وضعها في كل محافظة، لمعرفة أيّ من هذه المحافظات التي يعرف التنمية الحقيقية، وأيّها الذي يشهد تنمية ظاهرية Pseudo Development - تعكسها الأرقام والنسب والمعدّلات فقط، والتي ربّما يكتفي بها لتقييم التنمية الإقليمية في مصر، وهو التقييم الذي يجب أن يعتمد على التحليلات المتعمقة والدراسة المتأنية المثابرة، بهدف إعطاء صورة صحيحة - بقدر الإمكان - لوضع التنمية في مصر، تكون خطوة في سبيل تحقيق الرفاه البشرى للمجتمع المصري مع بداية القرن الحادي والعشرين .

وفى سبيل الوصول إلى هدفها أتبعّت الدراسة تقسيما رباعيا لمحافظات مصر في متغيّرات التنمية العشرة، حيث قسّم «متوسط مصر» محافظات من حيث كل متغيّر إلى قسمين أحدهما أعلى من هذا المتوسط والآخر أقل منه، كما استعانت الدراسة أيضا بتصنيف ثلاثي، قسّمت بمقتضاه محافظات مصر إلى ثلاث مراتب تنموية (212) نتج عنها ثلاث فئات تنموية لكل منها رقم أو درجة تتحصر بين (1) و(3)، ومن ثمّ توزّعت هذه المحافظات على ثلاث مجموعات من حيث مراتب تنمية كل مؤشر هي:

- مجموعة المحافظات ذات المرتبة الأولى، ودرجتها (1).
- مجموعة المحافظات ذات المرتبة الثانية، ودرجتها (2).
- مجموعة المحافظات ذات المرتبة الثالثة، ودرجتها (3).

مع ملاحظة أن هذا الأمر لا ينطبق على معدليّ البطالة 1993 ووفيات الأطفال الرضّع لكل 1000 مولود حيّ عام 1991، وذلك لأن الوضع بالنسبة لكل منهما سيكون معكوسا، وذلك كما يلي:

- مجموعة المحافظات ذات المرتبة الأولى، ودرجتها (3).
- مجموعة المحافظات ذات المرتبة الثانية، ودرجتها (2).
- مجموعة المحافظات ذات المرتبة الثالثة، ودرجتها (1).

وذلك لكونهما متغيرين سلبيين، بعكس بقية المؤشرات الثمانية الأخرى الموجبة ويتألف المقياس العام المقترح لقياس مستويات التنمية في المحافظات المصرية من ثلاثة مؤشرات فرعية هي مؤشر درجة التنمية ومؤشر مرتبة التنمية ومؤشر حالة التنمية، وقد تم الوصول إلى مؤشر درجة التنمية Index of Development Degree عن طريق إعطاء درجة (تتراوح بين 1 و 26) لكل محافظة في كل متغير من المتغيرات العشرة المختارة لقياس مستويات التنمية، وقد تراوحت هذه الدرجة بين 1 و 26 لتدل على موقع المحافظة بين محافظات مصر (وعدها 26 محافظة وقت إعداد الدراسة) فيما يتعلق بهذا المتغير، ومن ثم تصبح درجة المحافظة في كل متغير منحصرة بين المركز الأول والمركز السادس والعشرين أو الأخير .

وبافتراض أن محافظة ما قد شغلت المركز الأول في المتغيرات العشرة فإن مجموع الدرجات الدال على مؤشر درجة التنمية الخاص بها هو 10 درجات، أي 1×10 ، وبافتراض أن محافظة أخرى قد شغلت المركز السادس والعشرين في كل هذه المتغيرات فإن مجموع درجاتها هو 260 درجة، أي 10×26 ، ومن ثم فإن درجات مؤشر درجة التنمية لمحافظات مصر تتراوح بين 10 و 260 درجة، وهو المدى التنموي Developmental Range الذي تقع خلاله كل محافظات مصر فيما يتعلق بهذا المؤشر، مع ملاحظة أنه كلما قل الرقم دل ذلك على درجة تنمية أعلى والعكس صحيح .

أما مؤشر مرتبة التنمية Development Rank Index فهو مجموع ناتج ضرب عدد مرات تكرار رمز مرتبة المحافظة في كل متغير من المتغيرات العشرة المختارة لقياس التنمية (وهي المراتب المنحصرة بين الأولى والثالثة حسب التصنيف الثلاثي المرتبي) في عدد نقاط رمز كل مرتبة، علماً بأن قيمة المرتبة الأولى ويرمز لها الحرف (أ) ثلاث نقاط، وقيمة المرتبة الثانية ويرمز لها بالحرف (ب) نقطتان، وقيمة المرتبة الثالثة ويرمز لها الحرف (ج) نقطة واحدة .

فإذا حصلت محافظة ما في المتغيرات العشرة على المرتبة الأولى ثلاث مرات والثانية خمس مرات والثالثة مرتان - على سبيل المثال - فإن حساب قيمة مؤشر مرتبة التنمية الخاص بها يكون عن طريق ضرب العدد الدال على تكرار رمز المرتبة في الرقم الدال على نقاط هذا الرمز وذلك وفق المعادلة:

$$\text{ش} = \text{ك} \times \text{ن}، \text{ حيث تعني (ش) مؤشر مرتبة التنمية، و (ك) تكرار رمز المرتبة، و (ن) نقاط رمز المرتبة، وذلك كما يلي } (1 \times 2) + (2 \times 5) + (3 \times 3) = 21$$

وأخيراً فقد تم الوصول إلى درجة مؤشر حالة التنمية Index of Development Status عن طريق قسمة مجموع تكرار الحرف (أ) الدال

على المرتبة الأولى من مراتب متغيرات قياس التنمية الثلاث على 10، أي على جملة المتغيرات، ثم ضرب الناتج في 100، فإذا تكرر الحرف (أ) ثمان مرات في محافظة ما فإن حساب درجة مؤشر حالة التنمية الخاص بها يكون وفق المعادلة:

$$\text{ح} = (\text{م ج ك ر}) \div 10 \times 100, \text{ حيث (ح) تعني مؤشر حالة التنمية، و(م ج ك ر) مجموع تكرار رمز المرتبة الأولى) أي } 80 = 100 \times 10 \div 8$$



203 () علا سليمان الحكيم - التفاوتات الإقليمية للتنمية البشرية - معهد التخطيط القومي - ورقة خلفية

رقم(5) في تقرير التنمية البشرية لمصر عام 1994 - القاهرة - إبريل 1994 - ص 1 .

204 () المرجع السابق - المكان نفسه .

205 () ووفورات التجمّع ووفورات التحضر هي المميزات الاقتصادية المقدمة إلى الأنشطة الاقتصادية المتمركزة في المركز الحضري، من خلال المزايا الاقتصادية لهذا المركز ذاته وهي الأسواق الكبيرة وسوق العمل الحضري والخدمات التجارية والمالية ووفورات النقل الحضري، ووفورات =الاتصالات، وقد اعتبرت وفورات خارجية لأنها خارجة عن المشروع، حيث لا يسهم في إيجادها، وإنما الذي أوجدها هو الخصائص الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية لهذه المدينة ووفورات التوطن هي المميزات الاقتصادية في المنطقة التي تتركز فيها مجموعة من الأنشطة الاقتصادية المتماثلة، والتي تعمل من خلال هذه المميزات على تطور الأنشطة القائمة من ناحية، وعلى جذب أنشطة أخرى تتكامل معها مثل سهولة الحصول على العمالة الماهرة والخدمات الصناعية المتخصصة وإمكانية التسويق وبرامج التدريب والبحوث المشتركة، المرجع السابق - المكان نفسه .

206 () أحمد محمد عبد العال - جغرافية التنمية - مرجع سبق ذكره - ص 1 .

207 () Robert J. Tata and Ronald R. Schultz, World Variation in Human

Welfare A New Index of Development Status, A.A.A.G., Vol. 78, No 4, December 1988. p. 580

208 () De Suza, A. & Porter, P. The Underdevelopment and Modernization

.in the Third World, A.A.G. Resource Paper No. 28. 1974, p. 51

209 () معهد التخطيط القومي - مصر تقرير التنمية البشرية 1994 - القاهرة - موجز التقرير، والأمم

المتحدة - تقرير التنمية البشرية 1994 - المقدمة .

210 () تتلخص طريقة التصنيف الثلاثي في تقسيم أعلى نسبة للمتغير إلى ثلاثة أجزاء يمثل الأول منها

33.6% من قيمة هذه النسبة، ويمثل الثاني ما بين 33.3% و 66.6%، في 100%، مثل الثالث ما

بين 66.6% و 100%، ويمثل الجزء الثالث المحافظات ذات المرتبة الأولى، بينما يمثل الجزء

الثاني المحافظات ذات المرتبة الثانية، في حين يمثل الجزء الأول المحافظات ذات المرتبة الثالثة

راجع: أحمد محمد عبد العال - وظائف المدن المصرية - مكتبة النهضة المصرية - القاهرة - 1989 -

ص 64 .

211 () يتمثل هذا التصنيف في تقسيم الرقم الخاص بالمحافظة الأولى في متغير ما على ثلاثة أجزاء

بحيث تنتج لدينا ثلاثة أقسام الأول منها هو ما يتراوح رقمه بين 66.6% و 100% من رقم

المحافظة الأولى، والثاني هو ما يتراوح رقمه بين 33.3% و 66.6% من هذا الرقم، والثالث هو ما

يقل عن 33.3% منه، ويدل مدى القسم الأول على المرتبة الأولى في هذا المتغير، بينما يدل مدى

القسم الثاني على المرتبة الثانية، في حين يدل مدى القسم الثالث على المرتبة الثالثة، ومثال ذلك الرقم

الخاص بمتوسط دخل الفرد في عام 1992 الخاص بمحافظة بورسعيد - أعلى متوسط على مستوى مصر في ذلك التاريخ - وهو 3715 جنيهها، حيث كان ما يمثل 66.6% منه 2474 جنيهها، وما يمثل 33.3% 1226 جنيهها، ومن ثم كان حدا فئة المرتبة الأولى في هذا المتغير هو 2474 - 3715 جنيهها، وحدا فئة المرتبة الثانية 1226 - 2474 جنيهها، وحدا فئة المرتبة الثالثة صفر - 1226 جنيهها وهكذا في بقية المتغيرات المختارة للدراسة، المصدر السابق - ص ص 64 - 65.

[212](#) () ستنم دراسة محافظات مصر في هذا الجزء من الدراسة حسب الترتيب الوارد في جداول الكتاب

الإحصائي السنوي لعام 1995 وهي: المحافظات الحضرية القاهرة والإسكندرية وبورسعيد والسويس، ومحافظات الوجه البحري: دمياط والدقهلية والشرقية والقليوبية وكفر الشيخ والغربية والمنوفية والبحيرة والإسماعيلية، محافظات الوجه القبلي: الجيزة وبنى سويف والفيوم والمنيا وأسيوط وسوهاج وقنا وأسوان ومحافظات الحدود: البحر الأحمر والوادي الجديد ومطروح وشمال سيناء وجنوب سيناء، راجع: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء - الكتاب الإحصائي السنوي 1992 - 1995 - القاهرة - يونيو 1996 .

المبحث الثاني

متغيرات قياس التنمية في مصر

في هذا المبحث دراسة لمتغيرات قياس التنمية العشرة المختارة على مستوى كل من المحافظات والمناطق الجغرافية الثلاث: الدلتا والوادي والحدود وذلك طبقاً للتصنيف الثلاثي لهذه المحافظات إلى فئات مرتبة (213) وقد توزعت محافظات مصر - حسب الدراسة - بواقع ثلاث عشرة محافظة في منطقة الدلتا - بما فيها محافظات منطقة قناة السويس الثلاث، وثمانى محافظات لمنطقة الوادي - بما فيها محافظة الفيوم، وخمس محافظات لمناطق الحدود .

متغير نصيب الفرد من الدخل القومي عام 1992

بلغ متوسط مصر في هذا المتغير 2176 جنيهاً، ارتفع عن ذلك في سبع محافظات تمثل نحو 27% من عدد محافظات، وانخفض عنه في المحافظات التسع عشرة المتبقية، والتي تمثل نحو 73% (ملحق رقم 3) وتضم مجموعة المحافظات السبع ذات المتوسط الأعلى ثلاثاً من محافظات مصر الحضرية هي بورسعيد والقاهرة والإسكندرية، أما المحافظات الأربع الأخرى فكانت محافظات ريفية واقعة في منطقة الدلتا هي الدقهلية ودمياط وكفر الشيخ والإسماعيلية، ويلاحظ هنا أن هذه المجموعة من المحافظات قد خلت من محافظات منطقتي الوادي والحدود، وذلك كما يوضح الجدول التالي:

جدول رقم (11)

مراتب محافظات مصر في متغير متوسط الدخل (جنية مصري) 1992

المرتبة	المحافظة	حدًا الفئة (جنيه)	الجملة %
الأولى	بورسعيد/الدقهلية/دمياط/القاهرة كفر الشيخ	3715 2477-	5 19.2%
الثانية	الإسماعيلية/الإسكندرية(*)/السويس/الغربية/الجيزة/ الشرقية/البحر الأحمر/الوادي الجديد/ مطروح/ شمال سيناء/جنوب سيناء/قنا/سوهاج/أسوان/ المنوفية/ بنى سويف/ الفيوم/ البحيرة/القليوبية/ المنيا/ أسيوط(#)	-2477 1238	21 80.8%

أقل من 1238	الثالثة
(*) أعلى من متوسط مصر (#) أقل من متوسط مصر	

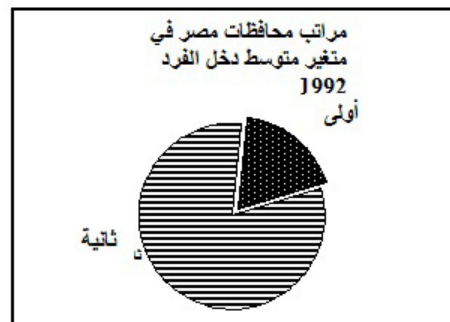
أما بالنسبة لمجموعة المحافظات ذات المتوسط الأقل فقد ضمت محافظة
حضرية واحدة هي السويس، وهي أيضا المجموعة التي ضمت كل محافظات
منطقة الوادي الثمان، وكل محافظات مناطق الحدود الخمس، بالإضافة إلى ست
محافظات واقعة في منطقة الدلتا هي الغربية والشرقية والمنوفية والبحيرة
والقليوبية والسويس .

وطبقا للتصنيف المرتبي الثلاثي لمحافظات مصر فان هذه المحافظات قد
توزعت على مجموعتين مرتبتين هما:

- مجموعة المحافظات ذات المرتبة الأولى وعددها 5 محافظات تمثل 19%
من عدد محافظات مصر .

- مجموعة المحافظات ذات المرتبة الثانية وعددها 21 محافظة تمثل 81%
من عدد هذه المحافظات .

وقد تألفت مجموعة المرتبة الأولى من محافظتين حضريتين هما القاهرة
وبورسعيد، وثلاث محافظات ريفية هي الدقهلية ودمياط وكفر الشيخ ومن ثم فإن
ثمان من محافظات منطقة الدلتا هي الإسماعيلية والإسكندرية والسويس والغربية
والشرقية والمنوفية والبحيرة والقليوبية، بالإضافة إلى كل محافظات منطقة
الوادي الثماني، وكل محافظات مناطق الحدود الخمس كانت تابعة لمجموعة
المرتبة الثانية .



شكل رقم (24)

شكل رقم (24)

متغير قوة العمل (6 سنوات فأكثر) عام 1993

بلغ متوسط مصر في هذا المتغير 29.6% ، ارتفع عن ذلك في خمس عشرة محافظة تمثل 58% من عدد محافظاتهما ، وانخفض عنه في المحافظات الإحدى عشرة المتبقية ، والتي تمثل 42% من هذه المحافظات (ملحق رقم 3) وتضم المجموعة ذات المتوسط الأعلى محافظتين حضريتين هما بورسعيد والسويس ، وذلك كما يوضح الجدول التالي.

وقد توزعت محافظات هذه المجموعة على مناطق مصر بواقع تسع محافظات لمنطقة الدلتا هي الغربية وكفر الشيخ والمنوفية وبورسعيد والشرقية ودمياط والبحيرة والسويس والدقهلية، وثلاث لمنطقة الوادي هي بنى سويف والمنيا والفيوم، وثلاث أخرى لمناطق الحدود هي مطروح والوادي الجديد وجنوب سيناء.

أما بالنسبة لمجموعة المحافظات ذات المتوسط الأقل فقد ضمت محافظتين حضريتين هما القاهرة والإسكندرية، وهى المجموعة التي توزعت محافظاتهما.

جدول رقم (12)

مراتب محافظات مصر في متغير قوة العمل 1993 %

المرتبة	المحافظة	حدًا الفئة (%)	الجملة %
الأولى	مطروح/الوادي الجديد/بنى سويف/ الغربية/كفر الشيخ/المنوفية/بورسعيد/ المنيا/الشرقية/جنوب سيناء/ دمياط/ البحيرة/السويس/الفيوم/ الدقهلية(*)	36.3	26
	القليوبية/البحر الأحمر/القاهرة /الإسكندرية/الإسماعيلية/ قنا/ سوهاج/الجيزة/أسوان/أسيوط/شمال سيناء(#)	24.2	100%
الثانية	-	-24.2 24.2	-
الثالثة	-	أقل من 24.2	-
(*) أعلى من متوسط مصر (#) أقل من متوسط مصر			

الإحدى عشرة على مناطق مصر الثلاث بواقع خمس محافظات لمنطقة الوادي هي قنا وسوهاج والجيزة وأسوان وأسيوط، أربع محافظات لمنطقة الدلتا هي

القليوبية والقاهرة والإسكندرية والإسماعيلية، ومحافظتان لمناطق الحدود هما البحر الأحمر وشمال سيناء، وقد انضوت كل محافظات مصر تحت مجموعة واحدة هي مجموعة المرتبة الأولى حسب التصنيف المرتبى الثلاثي 0

متغير قوة العمل بالصناعة عام 1993

بلغ متوسط مصر في هذا المتغير 18.6%، ارتفع عن ذلك في تسع محافظات تمثل نحو 35% من عدد محافظات، وانخفض عنه في المحافظات السبع عشرة المتبقية والتي تمثل نحو 65% (ملحق رقم 4).

وتضم مجموعة المحافظات ذات المتوسط الأعلى ثلاثا من محافظات مصر الحضرية مثلما هو الحال في متغير متوسط دخل الفرد هي الإسكندرية والقاهرة والسويس، وقد كانت سبعة من محافظات هذه المجموعة تابعة لمنطقة الدلتا وهي الإسكندرية والقاهرة ودمياط والقليوبية والسويس والغربية والإسماعيلية، في حين كانت المحافظتان الأخريان تابعتين لمنطقتي الوادي - الجيزة، والحدود - البحر الأحمر.

أما بالنسبة لمجموعة المحافظات ذات المتوسط الأقل فقد ضمت محافظة حضرية واحدة هي بورسعيد، وهي المجموعة التي توزعت محافظات السبع عشرة على مناطق مصر الثلاث بواقع سبع محافظات لمنطقة الوادي هي أسيوط وقنا وبنى سويف وسوهاج والفيوم وأسوان والمنيا، وست محافظات لمنطقة الدلتا هي المنوفية والدقهلية وبورسعيد والبحيرة والشرقية وكفر الشيخ، وأربع محافظات لمناطق الحدود هي جنوب سيناء ومطروح وشال سيناء والوادي الجديد، وذلك كما يوضح الجدول التالي:

جدول رقم (13)

مراتب محافظات مصر في متغير قوة العمل في الصناعة % 1993

المرتبة	المحافظة	حدًا الفئة (%)	الجملة %
الأولى	الإسكندرية/القاهرة/البحر الأحمر/ دمياط /الجيزة القليوبية .	-38.7 25.8	6 23.1%
الثانية	السويس/الغربية(*) الإسماعيلية/أسيوط/المنوفية الدقهلية/بورسعيد	-25.8 12.9	7 26.9%
الثالثة	قنا/بنى سويف/البحيرة/سوهاج/جنوب سيناء/الشرقية مطروح/الفيوم/أسوان/المنيا/كفر الشيخ/شمال سيناء الوادي الجديد(#) .		13

	أقل من	50.0%
	12.9	
(*) أعلى من متوسط مصر (#) أقل من متوسط مصر		

وطبقا للتصنيف المرتبى الثلاثى لمحافظة مصر فإن هذه المحافظات قد توزعت على ثلاث مجموعات مرتبية هي:

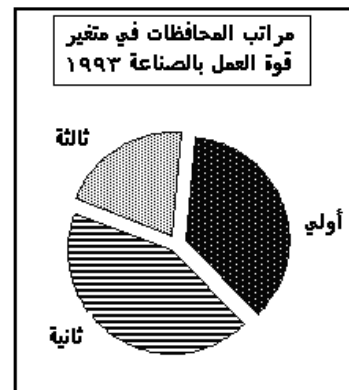
- مجموعة المحافظات ذات المرتبة الأولى وعددها 6 محافظات تمثل نحو 23% من عدد محافظات مصر .

- مجموعة المحافظات ذات المرتبة الثانية وعددها 7 محافظات تمثل نحو 27% من عدد هذه المحافظات .

- مجموعة المحافظات ذات المرتبة الثالثة وعددها 13 محافظات تمثل 50% منها (شكل رقم 25) .

6%، ضمت مجموعة المرتبة الأولى محافظتين حضريتين هما الإسكندرية والقاهرة، وكانت أربع من محافظات هذه المجموعة الست واقعة في منطقة الدلتا هما المحافظتين السابقتين ومعها محافظتا دمياط والقليوبية، وذلك بالإضافة إلى محافظة واحدة من محافظات منطقة الوادي هي الجيزة، وأخرى من محافظات مناطق الحدود هي البحر الأحمر، في حين ضمت مجموعة المرتبة الثانية محافظة واحدة تابعة لمنطقة الوادي هي أسيوط، أما بقيتها فكانت من محافظات منطقة الدلتا وهى السويس والغربية والإسماعيلية والمنوفية والدقهلية وبورسعيد .

كذلك فقد تألفت مجموعة محافظات المرتبة الثالثة من ست من محافظات منطقة الوادي هي قنا وبنى سويف وسوهاج والفيوم وأسوان والمنيا، وأربع من محافظات مناطق الحدود هي جنوب سيناء ومطروح وشمال سيناء والوادي الجديد، وثلاث من محافظات منطقة الدلتا هي البحيرة والشرقية وكفر الشيخ.



شكل رقم (25)

متغير معدل البطالة عام 1993

بلغ متوسط مصر في هذا المتغير 10.6% ، انخفض عن ذلك في إحدى عشرة محافظة تمثل نحو 42% من عدد محافظات مصر ، وارتفع عنه في المحافظات الخمس عشرة المتبقية ، والتي تمثل نحو 58% من هذه المحافظات (ملحق رقم 5) ومما يلفت النظر فيما يتعلق بهذا المتغير أن ستاً من المحافظات ذات المتوسط الأقل إحدى عشرة كانت تابعة لمنطقة الوادي وهي قنا وبني سويف والفيوم والمنيا والجيزة وسوهاج ، كما جاءت محافظة مطروح الحدودية على قمة هذه المجموعة ، التي كانت محافظات الأربع المتبقية من محافظات منطقة الدلتا وهي القاهرة ودمياط والإسكندرية والمنوفية منها اثنتان حضريتان.

أما بالنسبة للمجموعة ذات المتوسط الأعلى، والتي ضمت محافظتين حضريتين هما بورسعيد والسويس فقد توزعت محافظاتهما على مناطق مصر الثلاث بواقع تسع محافظات لمنطقة الدلتا هي القليوبية وكفر الشيخ والإسماعيلية والغربية والشرقية والدقهلية والبحيرة وبورسعيد والسويس، وأربع محافظات لمناطق الحدود هي شمال سيناء وجنوب سيناء والبحر الأحمر والوادي الجديد، ومحافظتين تابعتين لمنطقة الوادي هما أسيوط وأسوان، وذلك كما يوضح الجدول التالي:

جدول رقم (14)

مراتب محافظات مصر في متغير معدل البطالة % 1993

المرتبة	المحافظة	حدًا الفئة (%)	الجملة %
الأولى	مطروح/قنا/بني سويف/الفيوم/المنيا/الجيزة	أقل من 9	6 23.1%
الثانية	القاهرة/سوهاج/دمياط/الإسكندرية/ المنوفية(*)/القليوبية/كفر الشيخ/أسيوط/الإسماعيلية/ الغربية/الشرقية شمال سيناء/جنوب سيناء/الدقهلية/الثانية البحيرة/بورسعيد السويس/البحر الأحمر .	18 9	18 69.2%
الثالثة	أسوان / الوادي الجديد . (#)	-27.1 18	2 7.7%
(*) أعلى من متوسط مصر (#) أقل من متوسط مصر			

وقد توزعت محافظات مصر في هذا المتغير حسب التصنيف المرتبى الثلاثي على ثلاث مجموعات مرتبية هي:

- مجموعة المحافظات ذات المرتبة الأولى وعددها 6 محافظات تمثل نحو 23% من عدد محافظات مصر .

- مجموعة المحافظات ذات المرتبة الثانية وعددها 18 محافظة تمثل نحو 69% من عدد هذه المحافظات .

- مجموعة المحافظات ذات المرتبة الثالثة وتضم محافظتين فقط يمثل عددهما نحو 8% منها .

ويلاحظ أن مجموعة المرتبة الأولى قد خلت من أي من محافظات منطقة الدلتا وكذلك من المحافظات الحضرية، فواحدة منها كانت من محافظات مناطق الحدود وهي مطروح، والخمس الأخرى كانت تابعة لمنطقة الوادي وهي قنا وبني سويف والفيوم والمنيا والجيزة أما مجموعة المرتبة الثانية فقد توزعت على مناطق مصر بواقع ثلاث عشرة محافظة لمنطقة الدلتا - متضمنة محافظات مصر الحضرية الأربع هي القاهرة ودمياط والإسكندرية والمنوفية والقليوبية وكفر الشيخ والإسماعيلية والغربية والشرقية والدقهلية والبحيرة وبورسعيد والسويس، وثلاث محافظات تابعة لمناطق الحدود هي شمال سيناء وجنوب سيناء والبحر الأحمر ومحافظتين تابعتين لمنطقة الوادي هما سوهاج وأسيوط، أما محافظتا مجموعة المرتبة الثالثة فكانت أحدهما تابعة لمنطقة الوادي وهي أسوان، والأخرى تابعة لمناطق الحدود وهي الوادي الجديد .



شكل رقم (26)

متغير عدد الأطباء عام 1994 :

تميّز هذا المتغير بأن متوسط مصر فيه والبالغ 6.5 أطباء لكل 100 ألف نسمة كاد يقسم محافظاتنا إلى مجموعتين شبه متساويتين في العدد، فقد بلغ عدد محافظات المجموعة ذات المتوسط الأعلى من متوسط مصر 14 محافظة تمثل 54% من محافظات الدولة، في حين بلغ عدد محافظات المجموعة ذات المتوسط الأقل من متوسط مصر 12 محافظة تمثل 46% من هذه المحافظات (ملحق رقم 6) .

ولقد كانت كل محافظات مصر الحضرية تابعة للمجموعة ذات المتوسط الأعلى، وهي المجموعة التي توزعت محافظاتنا الأربع عشرة على مناطق مصر الثلاث بواقع ثماني محافظات لمنطقة الدلتا هي الإسكندرية ودمياط

والقاهرة وبورسعيد وكفر الشيخ والدقهلية والسويس والغربية، وأربع محافظات حدودية هي البحر الأحمر ومطروح وجنوب سيناء وشمال سيناء ومحافظتين لمنطقة الوادي هما أسوان وأسيوط، وهذا يعنى أن معظم محافظات منطقة الوادي قد خرجت من هذه المجموعة التي ضمت معظم محافظات مناطق الحدود .

أما المجموعة ذات المتوسط الأقل فقد توزعت على مناطق الوادي بواقع ست محافظات هي الجيزة والمنيا وسوهاج وقنا وبنى سويف والفيوم، منطقة الدلتا بواقع خمس محافظات هي الإسماعيلية والبحيرة والقليوبية والمنوفية والشرقية، ومناطق الحدود بواقع محافظة واحدة هي الوادي الجديد، وذلك كما يوضح الجدول التالي:

وقد توزعت محافظات مصر حسب التصنيف المرتبى الثلاثى على ثلاث مجموعات مرتبية هي:

- مجموعة المحافظات ذات المرتبة الأولى وعددها 9 محافظات تمثل نحو 35% من عدد محافظات مصر .

- مجموعة المحافظات ذات المرتبة الثانية وعددها 15 محافظة تمثل نحو 57% من عدد هذه المحافظات .

- مجموعة المحافظات ذات المرتبة الثالثة وتضم محافظتين فقط يمثل عددهما نحو 8% منها .

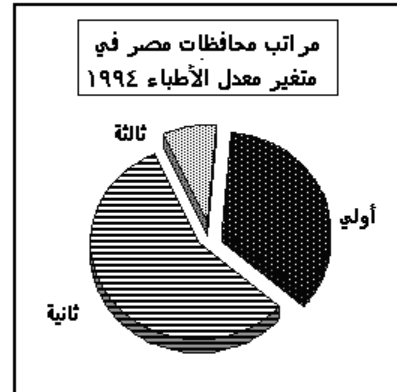
وقد ضمت مجموعة المرتبة الأولى ثلاثا من محافظات مصر الحضرية هي الإسكندرية والقاهرة وبورسعيد، وهى المجموعة التي توزعت محافظاتها التسع على مناطق مصر الثلاث بواقع أربع محافظات لكل من منطقتي الدلتا هي المحافظات الحضرية الثلاث بالإضافة إلى دمياط، والحدود: البحر الأحمر ومطروح وجنوب سيناء وشمال سيناء، والوادي: محافظة واحدة هي أسوان.

جدول رقم (15)

مراتب محافظات مصر من حيث متغير عدد الأطباء 1994

المرتبة	المحافظة	حدًا الفئة	الجملة %
الأولى	البحر الأحمر/مطروح/جنوب سيناء/شمال سيناء الإسكندرية/دمياط/أسوان/ القاهرة بورسعيد	-12.7 8.5	9 34.6%
الثانية	كفر الشيخ/أسيوط/الدقهلية/السويس/الغربية(*) الجيزة/الوادي الجديد/ المنيا/ الإسماعيلية/سوهاج/قنا البحيرة/ القليوبية/ المنوفية/بنى سويف .	4.8.5 .2	15 57.7%

2	أقل من	الفيوم/الشرقية (#) .	الثالثة
7.7%	4.2		
(*) أعلى من متوسط مصر (#) أقل من متوسط مصر			



شكل رقم (27)

أما مجموعة المرتبة الثانية فقد كان نصيب منطقة الدلتا منها ثماني محافظات هي كفر الشيخ والدقهلية والسويس والغربية والإسماعيلية والبحيرة والقليوبية والمنوفية، بينما بلغ نصيب منطقة الوادي ست محافظات هي: أسيوط والجيزة والمنيا وسوهاج وقنا وبني سويف، ومناطق الحدود محافظة واحدة هي الوادي الجديد، في حين اقتسمت منطقتا الوادي والدلتا محافظتي مجموعة المرتبة الثالثة: الفيوم للأولى والشرقية للثانية (شكل رقم 27) .

متغير معدل وفيات الأطفال الرضع عام 1994

تميز هذا المتغير - كسابقه - بأن متوسط مصر فيه والبالغ 36.2 طفلا لكل ألف مولود حيّ كاد يقسم محافظاتهما إلى مجموعتين شبه متساويتين في العدد أيضا، فقد بلغ عدد محافظات المجموعة ذات المتوسط الأقل من متوسط مصر 14 محافظة تمثل 54% من محافظاتهما، في حين بلغ عدد محافظات المجموعة ذات المتوسط الأعلى 12 محافظة تمثل 46% من محافظات الدولة (ملحق رقم 7) .

ولقد كانت كل محافظات مصر الحضرية من بين محافظات المجموعة ذات المتوسط الأقل، وهي المجموعة التي توزعت محافظاتهما على منطقتي الدلتا والحدود ومن ثم لم تضم أيًا من محافظات منطقة الوادي، وقد كان نصيب منطقة الدلتا منها إحدى عشرة محافظة هي كفر الشيخ ودمياط والدقهلية وبورسعيد والإسكندرية والإسماعيلية والبحيرة والشرقية والغربية والسويس والقاهرة، ومناطق الحدود ثلاث محافظات هي مطروح وجنوب سيناء وشمال سيناء، وذلك كما يوضح الجدول رقم (16):

أما مجموعة المتوسط الأعلى فقد ضمت كل محافظات منطقة الوادي الثماني بالإضافة إلى محافظتين دلتاويتين هما المنوفية والقليوبية، ومحافظتين حدوديتين

هما الوادي الجديد والبحر الأحمر .

وقد توزعت محافظات مصر حسب التصنيف المرتبى الثلاثي على ثلاث مجموعات مرتبية هي:

- مجموعة المحافظات ذات المرتبة الأولى وهما محافظتان تمثلان نحو 8% من عدد محافظات مصر .

- مجموعة المحافظات ذات المرتبة الثانية وعددها 12 محافظة تمثل 46% من عدد هذه المحافظات .

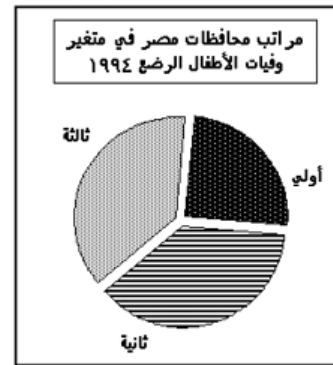
جدول رقم (16)

مراتب محافظات مصر من حيث متغير وفيات الأطفال الرضع 1994

المرتبة	المحافظة	حدّ الفئة	الجملة %
الأولى	مطروح/جنوب سيناء .	أقل من 18.2	2 7.7%
الثانية	كفر الشيخ/دمياط/الدقهلية/شمال سيناء بورسعيد/الإسكندرية/الإسماعيلية/البحيرة الشرقية/الغربية/السويس/ القاهرة (*) .	1-36.3 8.2	12 46.2%
الثالثة	قنا/المنوفية/الوادي الجديد/الجيزة/ سوهاج/القليوبية/الفيوم أسوان/ المنيا/البحر الأحمر/بنى سويف/ أسيوط (#)	3-54.5 6.3	12 46.2%
(*) أعلى من متوسط مصر (#) أقل من متوسط مصر			

مجموعة المحافظات ذات المرتبة الثالثة وعددها 12 محافظة أيضا تمثل نحو 46% من عدد هذه المحافظات (شكل رقم 28) .

و قد تألفت مجموعة المرتبة الأولى من محافظتين حدوديتين هما مطروح وجنوب سيناء، كما تكونت مجموعة المرتبة الثانية من إحدى عشرة محافظة دلتاوية مضافا إليها محافظة حدودية واحدة هي شمال سيناء، في حين كانت كل محافظات منطقة الوادي الثمان مضافا إليها محافظتي المنوفية والقليوبية الدلتاويتين ضمن مجموعة المرتبة الثالثة.



شكل رقم (28)

متغير المساكن المتصلة بالكهرباء 1986

تميز هذا المتغير بأن عدد المحافظات ذات المتوسط الأعلى من متوسط مصر قد فاق عدد المحافظات ذات المتوسط الأقل من هذا المتوسط، كما تميز بأن كل محافظات مصر الحضرية كانت من بين محافظات مجموعة المتوسط الأعلى منه (ملحق رقم 8) وهي المجموعة التي ضمت عشرة من محافظات منطقة الدلتا هي القاهرة والإسكندرية ودمياط والإسماعيلية والسويس وبورسعيد والقليوبية والغربية والدقهلية والمنوفية وثلاث من محافظات منطقة الوادي هي الجيزة وأسوان وقنا ومحافظتين حدوديتين هما الوادي الجديد والبحر الأحمر .

أما المجموعة ذات المتوسط الأقل فقد توزعت على مناطق الوادي بواقع خمس محافظات هي المنيا وبنى سويف وسوهاج وأسيوط والفيوم، منطقة الدلتا بواقع ثلاث محافظات هي الشرقية وكفر الشيخ والبحيرة، ومناطق الحدود بواقع ثلاث محافظات أيضا هي شمال سيناء ومطروح وجنوب سيناء، وذلك كما يوضح الجدول التالي:

جدول رقم (17)

مراتب محافظات مصر من حيث متغير معدل المساكن المتصلة بالكهرباء

المرتبة	المحافظة	حدًا الفئة	الجملة %
الأولى	القاهرة/الإسكندرية/دمياط/الإسماعيلية/السويس الجيزة/الوادي الجديد/بورسعيد/القليوبية أسوان/الغربية/الدقهلية/المنوفية/ البحر الأحمر قنا(*) الشرقية/المنيا/ بنى سويف/كفر الشيخ/سوهاج البحيرة/أسيوط .	97.6 65.1	22 84.6%
الثانية	الفيوم/شمال سيناء/مطروح/جنوب سيناء (#) .	65.1 32.5	4 15.4%

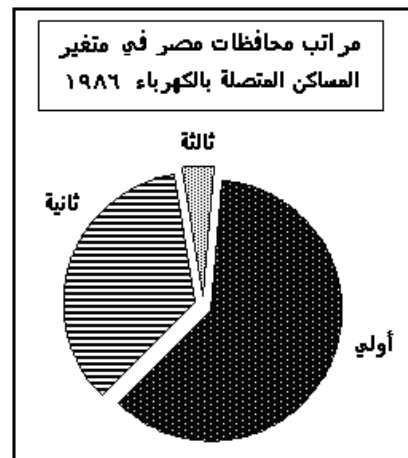
أقل من 32.5	الثالثة
(*) أعلى من متوسط مصر (#) أقل من متوسط مصر	

وقد انقسمت محافظات مصر فيما يتعلق بهذا المتغير إلى مجموعتين مرتبتيين هما:

مجموعة المحافظات ذات المرتبة الأولى وعددها 22 محافظة تمثل نحو 85% من محافظات مصر .

مجموعة المحافظات ذات المرتبة الثانية وعددها 4 محافظات تمثل 15% من هذه المحافظات (شكل رقم 29) .

ولقد كانت كل محافظات مصر الحضريّة تابعة لمجموعة المرتبة الأولى وهي المجموعة التي توزعت محافظات الـ اثنتين والعشرون على مناطق مصر الثلاث بواقع ثلاث عشرة محافظة لمنطقة الدلتا هي كل محافظات، وسبع محافظات لمنطقة الوادي هي الجيزة وأسوان وقنا والمنيا وبنى سويف وسوهاج وأسيوط ومحافظتين لمناطق الحدود، هما الوادي الجديد والبحر الأحمر، أما محافظات مجموعة المرتبة الثانية الأربع فقد توزعت على منطقتيّ الحدود - ثلاث محافظات هي شمال سيناء ومطروح وجنوب سيناء، والوادي - محافظة واحدة هي الفيوم .



شكل رقم (29)

متغير الحصول على المياه النقية 1986

بلغ متوسط مصر في هذا المتغير 70%، وهي النسبة التي توسطت محافظات مصر فعلاً، فقد ارتفع هذا المتغير عن متوسط مصر في ثلاث عشرة محافظة وانخفض عنه في الثلاث عشرة محافظة الأخرى (ملحق رقم 9).

وقد جاءت محافظات مصر الحضريّة الأربع على قمة المجموعة ذات المتوسط الأعلى والتي توزعت محافظات الـ ثمانى محافظات لمنطقة الدلتا هي الإسكندرية والسويس وبورسعيد والقاهرة ودمياط وكفر الشيخ والدقهلية والغربية،

وثلاث محافظات لمناطق الحدود هي البحر الأحمر والوادي الجديد وشمال سيناء، ومحافظتين لمنطقة الوادي هما الفيوم وأسوان .

أما المحافظات ذات المتوسط الأقل فقد توزعت على مناطق مصر بواقع ست محافظات لمنطقة الوادي هي الجيزة وبنى سويف وأسيوط والمنيا وسوهاج وقنا، خمس محافظات لمنطقة الدلتا هي البحيرة والإسماعيلية والشرقية والقليوبية والمنوفية، ومحافظتين لمناطق الحدود هما مطروح وجنوب سيناء، وذلك كما يوضح الجدول رقم (18):

كذلك يتبين أن محافظات مصر فيما يتعلق بهذا المتغير قد توزعت على ثلاث مجموعات مرتبية هي:

- مجموعة المحافظات ذات المرتبة الأولى وعددها 16 محافظة تمثل نحو 61% من محافظات مصر .
- مجموعة المحافظات ذات المرتبة الثانية وعددها 9 محافظات تمثل نحو 35% من المحافظات المصرية .
- مجموعة المحافظات ذات المرتبة الثالثة وهي محافظة واحدة تمثل نحو 4% من المحافظات المصرية أيضا .

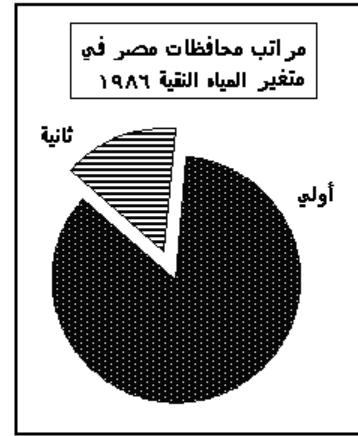
جدول رقم (18)

مراتب محافظات مصر من حيث متغير الحصول على المياه من شبكة عامة
1986

المرتبة	المحافظة	حدًا الفئة (%)	الجملة %
الأولى	الإسكندرية/السويس/بورسعيد/القاهرة/ دمياط البحر الأحمر/الوادي/ الجديد/الفيوم/أسوان/كفر الشيخ/الدقهلية/الغربية/شمال سيناء(*) البحيرة/ الإسماعيلية/الجيزة.	-98.9 65.9	16 61.6%
الثانية	بنى سويف/الشرقية/القليوبية/ المنوفية/أسيوط/ مطروح/ المنيا/ سوهاج/قنا .	-65.9 33.0	9 34.6%
الثالثة	جنوب سيناء(#) .	أقل من 33.0	1 3.8%
(*) أعلى من متوسط مصر (#) أقل من متوسط مصر			

محافظات المرتبة الثانية التسع فقد توزعت على المناطق الثلاث بواقع خمس محافظات لمنطقة الوادي هي بنى سويف وأسيوط والمنيا وسوهاج وقنا، ثلاث محافظات لمنطقة الدلتا وهي الشرقية والقليوبية والمنوفية، ومحافظة واحدة لمناطق الحدود هي مطروح، وهي المناطق التي كانت إحدى محافظتها - جنوب سيناء - تمثل كل محافظات المرتبة الثالثة .

ولقد تقاسمت مناطق مصر الثلاث محافظات المرتبة الأولى الست عشرة كما يلي: عشر محافظات لمنطقة الدلتا هي محافظات مصر الحضريّة الأربع بالإضافة إلى محافظات دميّاط وكفر الشيخ والدقهليّة والغربيّة والبحيرة والإسماعيليّة، وثلاث محافظات لكل من منطقتي الوادي وهي الفيوم وأسوان والجيزة والحدود وهي البحر الأحمر والوادي الجديد وشمال سيناء .



شكل رقم (30)

متغيّر معدل القراءة والكتابة للبالغين 1994 :

بلغ متوسط مصر في هذا المتغير 48.8%، وهي النسبة التي قسّمت محافظات مصر إلى مجموعتين هما: مجموعة المحافظات ذات المتوسط الأعلى من متوسط مصر وعددها 14 محافظة تمثل نحو 54% من عدد محافظات مصر، ومجموعة المحافظات ذات المتوسط الأقل من متوسط مصر وعددها 12 محافظة تمثل نحو 46% من مجموعها (ملحق رقم 10) .

وقد جاءت محافظات مصر الحضريّة الأربع على قمة المحافظات ذات المتوسط الأعلى - كما هو الحال في المتغير السابق مع اختلاف في ترتيبها - وهي المجموعة التي توزعت محافظات بواقع تسع محافظات لمنطقة الدلتا هي القاهرة وبورسعيد والإسكندرية والسويس والإسماعيليّة ودميّاط والقليوبية والغربيّة والمنوفية، ثلاث محافظات لمناطق الحدود هي البحر الأحمر والوادي الجديد وجنوب سيناء، ومحافظتين لمنطقة الوادي هما الجيزة وأسوان .

أما المحافظات ذات المتوسط الأقل فقد توزعت على مناطق مصر بواقع ست محافظات لمنطقة الوادي هي أسيوط وبنى سويف وقنا والمنيا والفيوم وسوهاج، وأربع محافظات لمنطقة الدلتا هي الدقهلية والشرقية والبحيرة وكفر الشيخ، ومحافظتين لمناطق الحدود هما شمال سيناء ومطروح وذلك كما يوضح جدول رقم (19) .

ولقد انقسمت محافظات مصر فيما يتعلق بمراتب هذا المتغير إلى مجموعتين مرتبيتين هما:

مجموعة المحافظات ذات المرتبة الأولى وعددها 15 محافظة تمثل نحو 57% من محافظات مصر .

مجموعة المحافظات ذات المرتبة الثانية وعددها 11 محافظات تمثل نحو 43% من هذه المحافظات (شكل رقم 31) .

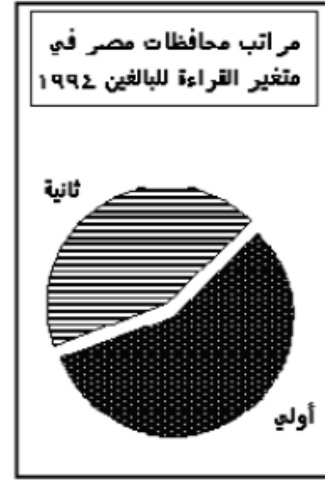
جدول رقم (19)

مراتب محافظات مصر من حيث متغير معدّل القراءة والكتابة 1994

المرتبة	المحافظة	حدًا الفئة (%)	الجملة %
الأولى	القاهرة/بورسعيد/الإسكندرية/السويس/ البحر الأحمر/الوادي الجديد/الإسماعيلية/ الجيزة دمياط/القليوبية/الغربية/ أسوان/المنوفية/جنوب سيناء/الدقهلية/ شمال سيناء(*)	4-69.3 6.2	16 61.5
الثانية	الشرقية/البحيرة/مطروح/كفر الشيخ/أسيوط/بنى سويف/قنا/المنيا/الفيوم/سوهاج (#) 0	2-46.2 3.1	10 38.5
الثالثة		أقل من 23.1	
(*) أعلى من متوسط مصر (#) أقل من متوسط مصر			

وقد جاءت محافظات مصر الحضريّة الأربع في المراكز الأربعة الأولى في مجموعة المرتبة الأولى، وذلك بالإضافة إلى خمس من محافظات منطقة الدلتا هي الإسماعيلية، دمياط، القليوبية، الغربية، والمنوفية، أما بقية محافظات مجموعة المرتبة الأولى فكانت ثلاث منها تابعة لمناطق الحدود هي البحر

الأحمر، الوادي الجديد، وجنوب سيناء، واثنان تابعتان لمنطقة الوادي هما الجيزة وأسوان.



شكل رقم (31)

متغير عدد أجهزة التلفاز 1986

قسّم متوسط مصر في هذا المتغير والبالغ 714 جهازاً لكل ألف أسرة محافظات إلى مجموعتين متساويتين في العدد، إحداهما ذات متوسط أعلى منه والأخرى ذات متوسط أقل (ملحق رقم 11) مثلما هو الحال بالنسبة لمتغير الحصول على المياه النقية 1986، ومرة ثالثة تأتي محافظات مصر الحضرية الأربع على قمة المحافظات الثلاث عشرة ذات المتوسط الأعلى من متوسط مصر، كما هو الحال بالنسبة للمتغيرين السابقين مع اختلاف في ترتيبها .

وقد توزعت محافظات هذه المجموعة بواقع تسع محافظات لمنطقة الدلتا هي بورسعيد والقاهرة والإسكندرية والسويس والإسماعيلية والقليوبية ودمايط والغربية والدقهلية، محافظتين لمنطقة الوادي هما الجيزة وأسوان، ومحافظتين أخريين لمناطق الحدود هما البحر الأحمر والوادي الجديد .

أما المحافظات ذات المتوسط الأقل فقد توزعت على مناطق مصر بواقع ست محافظات لمنطقة الوادي هي قنا وسوهاج والمنيا وأسيوط وبنى سويف والفيوم، وأربع لمنطقة الدلتا هي المنوفية والشرقية والبحيرة وكفر الشيخ، وثلاث لمناطق الحدود هي شمال سيناء وجنوب سيناء ومطروح، وذلك كما يوضح الجدول التالي:

جدول رقم (20)

مراتب محافظات مصر من حيث متغير عدد أجهزة التلفاز 1986

المرتبة	المحافظة	حدا الفئة (جهاز)	الجملة %
---------	----------	---------------------	----------

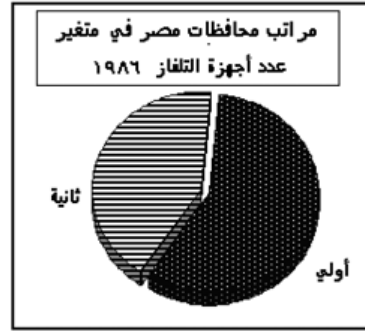
المرتبة	المحافظة	حدًا الفئة [جهاز]	الجملة %
الأولى	بورسعيد/القاهرة/الإسكندرية/السويس/ الجيزة الإسماعيلية/البحر الأحمر/ القليوبية/الوادي الجديد/دمياط/الغربية/أسوان/الدقهلية(*) المنوفية / الشرقية الأولى	988 658	15 57.7%
الثانية	قنا/ البحيرة/ كفر الشيخ/ سوهاج/شمال سيناء مطروح/المنيا/ أسيوط/بنى سويف/الفيوم/ جنوب سيناء (#).	658 329	11 42.3%
الثالثة		أقل من 329	
(*) أعلى من متوسط مصر (#) أقل من متوسط مصر			

وطبقا للتصنيف المرتب الثلاثي لمحافظات مصر فان هذه المحافظات قد توزعت على مجموعتين مرتبيتين هما:

مجموعة المحافظات ذات المرتبة الأولى وعددها 15 محافظات تمثل نحو 58% من عدد محافظات مصر .

مجموعة المحافظات ذات المرتبة الثانية وعددها 11 محافظة تمثل نحو 42% من عدد هذه المحافظات .

وقد توزعت محافظات المرتبة الأولى الخمس عشرة على مناطق مصر الثلاث بواقع إحدى عشرة محافظة لمنطقة الدلتا منها المحافظات الحضرية الأربع، بالإضافة إلى محافظات: الإسماعيلية والقليوبية ودمياط والغربية والدقهلية والمنوفية والشرقية، في حين توزعت المحافظات الأربع المتبقية على منطقتي الوادي: محافظتا الجيزة وأسوان، والحدود محافظتا البحر الأحمر والوادي الجديد.



شكل رقم (32)

كذلك يلاحظ أن محافظتين فقط من محافظات منطقة الدلتا هما البحيرة وكفر الشيخ قد جاءتا ضمن مجموعة المحافظات ذات المرتبة الثانية، في حين كانت محافظات منطقة الوادي تشكل غالبية محافظات هذه المجموعة إذ بلغ عددها ست محافظات هي قنا وسوهاج والمنيا وأسيوط وبنى سويف والفيوم، أما المحافظات الثلاث المتبقية فكانت من محافظات مناطق الحدود وهي شمال سيناء ومطروح وجنوب سيناء.



213) تم الوصول إلى مؤشر درجة التنمية Development Degree Index عن طريق إعطاء

درجة (تتراوح بين 1 و 26) لكل محافظة في كل متغير من المتغيرات العشرة المختارة لقياس مستويات التنمية، وقد تراوحت هذه الدرجة بين 1 و 26 لتدل على موقع المحافظة بين محافظات مصر (وعدها 26 محافظة في وقت إعداد الدراسة) فيما يتعلق بهذا المتغير، ومن ثم تصبح درجة المحافظة في كل متغير منحصرة بين المركز الأول والمركز السادس والعشرين أو الأخير، وبافتراض أن محافظة ما قد شغلت المركز الأول في المتغيرات العشرة فإن مجموع الدرجات الدال على مؤشر درجة التنمية الخاص بها هو 10 درجات، أي 1×10 ، وبافتراض أن محافظة أخرى قد شغلت المركز السادس والعشرين في كل هذه المتغيرات فإن مجموع درجاتها هو 260 درجة أي 10×26 ، ومن ثم فإن درجات مؤشر درجة التنمية لمحافظات مصر تتراوح بين 10 و 260 درجة، وهو المدى التنموي Developmental Range الذي تقع خلاله كل محافظات مصر فيما يتعلق بهذا المؤشر، مع ملاحظة أنه كلما قل الرقم دل ذلك على درجة تنمية أعلى والعكس صحيح، وهذه المعادلة بكافة تفصيلاتها من اقتراح الباحث .

المبحث الثالث

محافظات مصر ومتغيرات قياس التنمية

يهدف هذا الجزء من الدراسة إلى استعراض مواقف محافظات مصر من متغيرات قياس التنمية العشر المختارة للدراسة (214) وذلك عن طريق تحديد عدد المتغيرات الأعلى من متوسط مصر في كل محافظة وعدد المتغيرات الأقل منه وذلك بهدف تحديد موقف كل محافظة من جملة هذه المتغيرات من حيث كون المتغير أعلى من متوسط مصر العام الخاص به أو أقل منه (ملحق رقم 12) حيث سيعتمد على هذا الموقف في تحديد درجة مؤشر التنمية الخاص بكل محافظة، وذلك في سياق الموضوع الرابع من الدراسة، وفيما يلي استعراض لمحافظات مصر في هذا الصدد:

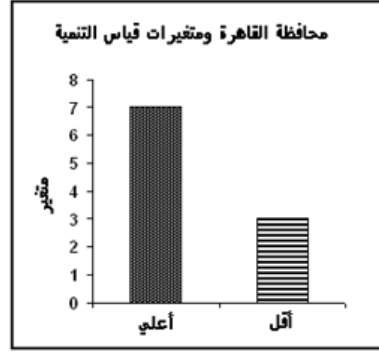
محافظة القاهرة

اتسمت محافظة القاهرة بأنها قد جاءت ضمن المجموعة الأعلى في سبعة متغيرات، والأقل في الثلاثة المتبقية، ويوضح ذلك الجدول والشكل التاليان:

جدول رقم (21)

موقف محافظة القاهرة من متغيرات قياس التنمية

المتغير	خصائص المتغير
تصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي عام 1992 قوة العمل (12-64) في الصناعة % عام 1993 عدد الأطباء لكل 10000 من السكان عام 1994 المساكن المضاعة بالكهرباء عام 1986 السكان الحاصلون على مياه من شبكة عامة عام 1986 معدل القراءة والكتابة للبالغين عام 1992 عدد أجهزة التلفاز لكل 1000 من السكان عام 1990	أعلى من متوسط مصر
قوة العمل (6 سنوات فأكثر) % عام 1993 معدل البطالة % عام 1993 معدل وفيات الأطفال الرضع لكل 1000 مولود حتى عام 1991	أقل من متوسط مصر



شكل رقم (33)

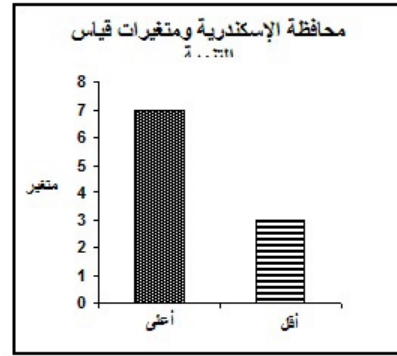
محافظة الإسكندرية

تشابهت هذه المحافظة تماما مع محافظة القاهرة في أنها قد جاءت ضمن المجموعة الأعلى في سبعة متغيرات والأقل في المتغيرات الثلاثة الأخرى، ويوضح ذلك الجدول والشكل التاليان:

جدول رقم (22)

موقف محافظة الإسكندرية من متغيرات قياس التنمية

المتغير	خصائص المتغير
<p>تصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي عام 1992</p> <p>قوة العمل (12-64) في الصناعة % عام 1993</p> <p>عدد الأطباء لكل 10000 من السكان عام 1994</p> <p>المساكن المضاعة بالكهرباء عام 1986</p> <p>السكان الحاصلون على مياه من شبكة عامة عام 1986</p> <p>معدل القراءة والكتابة للبالغين عام 1992</p> <p>عدد أجهزة التلفاز لكل 1000 من السكان عام 1990</p>	<p>أعلى من متوسط مصر</p>
<p>قوة العمل (6 سنوات فأكثر) % عام 1993</p> <p>معدل البطالة % عام 1993</p> <p>معدل وفيات الأطفال الرضع لكل 1000 مولود حي عام 1991</p>	<p>أقل من متوسط مصر</p>



شكل رقم (34)

محافظة بورسعيد

انفردت هذه المحافظة عن كل محافظات مصر بأنها قد جاءت ضمن المجموعة الأعلى في تسعة متغيرات والأقل في المتغير العاشر، ويوضح ذلك الجدول والشكل التاليان:

جدول رقم (23) موقف محافظة بورسعيد من متغيرات قياس التنمية

المتغير	خصائص المتغير
<p>نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي عام 1992</p> <p>قوة العمل (6 سنوات فأكثر) % عام 1993</p> <p>معدل البطالة % عام 1993</p> <p>عدد الأطباء لكل 10000 من السكان عام 1994</p> <p>معدل وفيات الأطفال الرضع لكل 1000 مولود حي عام 1991</p> <p>المساكن المضاعة بالكهرباء عام 1986</p> <p>السكان الحاصلون على مياه من شبكة عامة عام 1986</p> <p>معدل القراءة والكتابة للبالغين عام 1992</p> <p>عدد أجهزة التلفاز لكل 1000 من السكان عام 1990</p>	<p>أعلى من متوسط مصر</p>
<p>قوة العمل (12-64) في الصناعة % عام 1993</p>	<p>أقل من متوسط مصر</p>



شكل رقم (35)

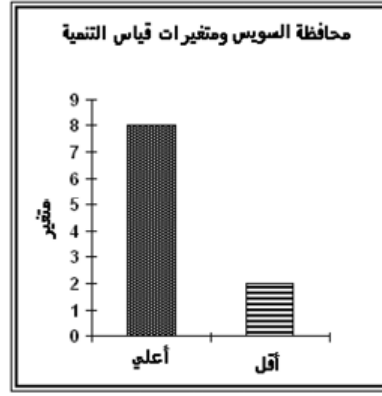
4-3 محافظة السويس

اختلفت هذه المحافظة عن المحافظات الحضرية السابقة بأنها قد جاءت ضمن المجموعة الأعلى في ثمانية متغيرات والأقل في المتغيرين المتبقيين، ويوضح ذلك الجدول والشكل التاليان:

جدول رقم (24)

موقف محافظة السويس من متغيرات قياس التنمية

المتغير	خصائص المتغير
<p>قوة العمل (6 سنوات فأكثر) % عام 1993</p> <p>قوة العمل (12-64) في الصناعة % عام 1993</p> <p>معدل البطالة % عام 1993</p> <p>عدد الأطباء لكل 10000 من السكان عام 1994</p> <p>المساكن المضاعة بالكهرباء عام 1986</p> <p>السكان الحاصلون على مياه من شبكة عامة عام 1986</p> <p>معدل القراءة والكتابة للبالغين عام 1992</p> <p>عدد أجهزة التلفاز لكل 1000 من السكان عام 1990</p>	<p>أعلى من متوسط مصر</p>
<p>نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي عام 1992</p> <p>معدل وفيات الأطفال الرضع لكل 1000 مولود حي عام 1991</p>	<p>أقل من متوسط مصر</p>



شكل رقم (36)

محافظة دمياط

تشابهت هذه المحافظة مع المحافظة السابقة في أنها قد جاءت ضمن المجموعة الأعلى في ثمانية متغيرات والأقل في المتغيرين المتبقيين، ويوضح ذلك الجدول والشكل التاليان:

جدول رقم (25) موقف محافظة دمياط من متغيرات قياس التنمية

المتغير	خصائص المتغير
<p>نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي عام 1992</p> <p>قوة العمل (6 سنوات فأكثر) % عام 1993</p> <p>قوة العمل (12-64) في الصناعة % عام 1993</p> <p>عدد الأطباء لكل 10000 من السكان عام 1994</p> <p>المساكن المضاعة بالكهرباء عام 1986</p> <p>السكان الحاصلون على مياه من شبكة عامة عام 1986</p> <p>معدل القراءة والكتابة للبالغين عام 1992</p> <p>عدد أجهزة التلفاز لكل 1000 من السكان عام 1990</p>	<p>أعلى من متوسط مصر</p>
<p>معدل البطالة % عام 1993</p> <p>معدل وفيات الأطفال الرضع لكل 1000 مولود حي عام 1991</p>	<p>أقل من متوسط مصر</p>



شكل رقم (37)

محافظة الدقهلية :

تشابهت هذه المحافظة مع محافظتي القاهرة والإسكندرية في أنها قد جاءت ضمن المجموعة الأعلى في سبعة متغيرات والأقل في المتغيرات الثلاث الأخرى، وذلك كما يبين الجدول والشكل التاليان:

جدول رقم (26)

موقف محافظة الدقهلية من متغيرات قياس التنمية

المتغير	خصائص المتغير
<p>تصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي عام 1992</p> <p>قوة العمل (6 سنوات فأكثر) % عام 1993</p> <p>معدل البطالة % عام 1993</p> <p>عدد الأطباء لكل 10000 من السكان عام 1994</p> <p>المساكن المضاعة بالكهرباء عام 1986</p> <p>السكان الحاصلون على مياه من شبكة عامة عام 1986</p> <p>عدد أجهزة التلفاز لكل 1000 من السكان عام 1990</p>	<p>أعلى من متوسط مصر</p>
<p>قوة العمل (12-64) في الصناعة % عام 1993</p> <p>معدل وفيات الأطفال الرضع لكل 1000 مولود حي عام 1991</p> <p>معدل القراءة والكتابة للبالغين عام 1992 .</p>	<p>أقل من متوسط مصر</p>



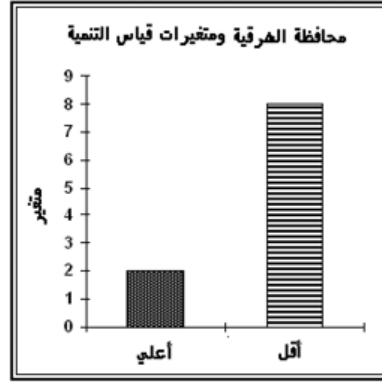
شكل رقم (38)

محافظة الشرقية :

تعتبر هذه المحافظة نظيرا معكوسا لكل من محافظتي السويس ودمياط، وذلك لأنها جاءت ضمن المجموعة ذات المتوسط الأعلى في متغيرين والأقل في المتغيرات الثمانية المتبقية، وذلك كما يبين الجدول والشكل التاليان:

جدول رقم (27) موقف محافظة الشرقية من متغيرات قياس التنمية

المتغير	خصائص المتغير
قوة العمل (6 سنوات فأكثر) % عام 1993 معدل البطالة % عام 1993	أعلى من متوسط مصر
نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي عام 1992 قوة العمل (12-64) في الصناعة % عام 1993 عدد الأطباء لكل 10000 من السكان عام 1994 معدل وفيات الأطفال الرضع لكل 1000 مولود حي عام 1991 المساكن المضاعة بالكهرباء عام 1986 السكان الحاصلون على مياه من شبكة عامة عام 1986 معدل القراءة والكتابة للبالغين عام 1992 عدد أجهزة التلفاز لكل 1000 من السكان عام 1990	أقل من متوسط مصر



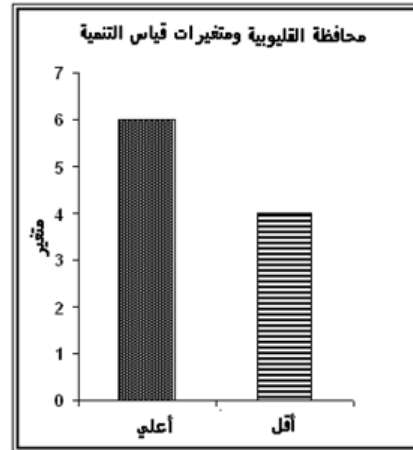
شكل رقم (39)

محافظة القليوبية :

اختلفت هذه المحافظة عن جميع المحافظات السابقة في أنها قد جاءت ضمن مجموعة المحافظات ذات المتوسط الأعلى من متوسط مصر في ستة متغيرات والأقل منه في المتغيرات الأربعة المتبقية، وذلك كما يوضح الجدول والشكل التاليان:

جدول رقم (28) موقف محافظة القليوبية من متغيرات قياس التنمية

المتغير	خصائص المتغير
<p>قوة العمل (12-64) في الصناعة % عام 1993</p> <p>معدل البطالة % عام 1993</p> <p>معدل وفيات الأطفال الرضع لكل 1000 مولود حتي عام 1991</p> <p>المساكن المضاعة بالكهرباء عام 1986</p> <p>معدل القراءة والكتابة للبالغين عام 1992</p> <p>عدد أجهزة التلفاز لكل 1000 من السكان عام 1990</p>	<p>أعلى من متوسط مصر</p>
<p>نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي عام 1992</p> <p>قوة العمل (6 سنوات فأكثر) % عام 1993</p> <p>عدد الأطباء لكل 10000 من السكان عام 1994</p> <p>السكان الحاصلون على مياه من شبكة عامة عام 1986</p>	<p>أقل من متوسط مصر</p>



شكل رقم (40)

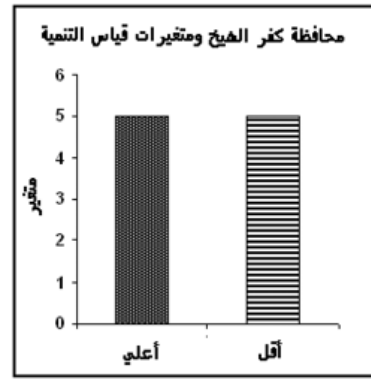
محافظة كفر الشيخ :

اختلفت هذه المحافظة عن جميع المحافظات السابقة أيضا، وذلك لكونها قد جاءت ضمن مجموعة المحافظات ذات المتوسط الأعلى في خمسة متغيرات، والأقل منه في المتغيرات الخمسة الأخرى، وذلك كما يوضح الجدول والشكل التاليان:

جدول رقم (29)

موقف محافظة كفر الشيخ من متغيرات قياس التنمية

المتغير	خصائص المتغير
<p>نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي عام 1992</p> <p>قوة العمل (6 سنوات فأكثر) % عام 1993</p> <p>معدل البطالة % عام 1993</p> <p>عدد الأطباء لكل 10000 من السكان عام 1994</p> <p>السكان الحاصلون على مياه من شبكة عامة عام 1986</p>	<p>أعلى من متوسط مصر</p>
<p>قوة العمل (12-64) في الصناعة % عام 1993</p> <p>معدل وفيات الأطفال الرضع لكل 1000 مولود حتي عام 1991</p> <p>المساكن المضاعة بالكهرباء عام 1986</p> <p>معدل القراءة والكتابة للبالغين عام 1992</p> <p>عدد أجهزة التلفاز لكل 1000 من السكان عام 1990</p>	<p>أقل من متوسط مصر</p>



شكل رقم (41)

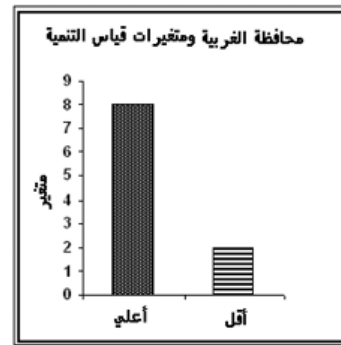
محافظة الغربية :

تشابهت هذه المحافظة مع محافظتي السويس ودمياط، وذلك لكونها قد جاءت ضمن المجموعة ذات المتوسط الأعلى في ثمانية متغيرات، والأقل في المتغيرين المتبقيين، بل إن متغيراتها كلها تطابقت تماما مع متغيرات محافظة السويس، وذلك كما يبين الجدول والشكل التاليان:

جدول رقم (30)

موقف محافظة الغربية من متغيرات قياس التنمية

المتغير	خصائص المتغير
<p>قوة العمل (6 سنوات فأكثر) % عام 1993</p> <p>قوة العمل (12-64) في الصناعة % عام 1993</p> <p>معدل البطالة % عام 1993</p> <p>عدد الأطباء لكل 10000 من السكان عام 1994</p> <p>المساكن المضاعة بالكهرباء عام 1986</p> <p>السكان الحاصلون على مياه من شبكة عامة عام 1986</p> <p>معدل القراءة والكتابة للبالغين عام 1992</p> <p>عدد أجهزة التلفاز لكل 1000 من السكان عام 1990</p>	<p>أعلى من متوسط مصر</p>
<p>نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي عام 1992</p> <p>معدل وفيات الأطفال الرضع لكل 1000 مولود حتي عام 1991</p>	<p>أقل من متوسط مصر</p>



شكل رقم (42)

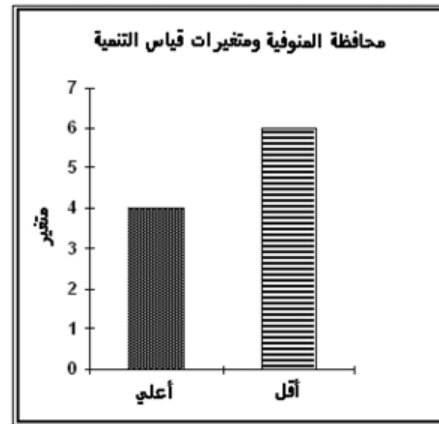
محافظة المنوفية :

تعتبر هذه المحافظة نظيرا معكوسا لمحافظة القليوبية، وذلك لأنها قد جاءت ضمن مجموعة المحافظات ذات المتوسط الأعلى في أربعة متغيرات والأقل في المتغيرات الستة المتبقية، وذلك كما يبين الجدول والشكل التاليان:

جدول رقم (31)

موقف محافظة المنوفية من متغيرات قياس التنمية

المتغير	خصائص المتغير
<p>قوة العمل (6 سنوات فأكثر) % عام 1993</p> <p>معدل وفيات الأطفال الرضع لكل 1000 مولود حتي عام 1991</p> <p>المساكن المضاءة بالكهرباء عام 1986</p> <p>معدل القراءة والكتابة للبالغين عام 1992</p>	<p>أعلى من متوسط مصر</p>
<p>نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي عام 1992</p> <p>قوة العمل (12-64) في الصناعة % عام 1993</p> <p>معدل البطالة % عام 1993</p> <p>عدد الأطباء لكل 10000 من السكان عام 1994</p> <p>السكان الحاصلون على مياه من شبكة عامة عام 1986</p> <p>عدد أجهزة التلفاز لكل 1000 من السكان عام 1990</p>	<p>أقل من متوسط مصر</p>



شكل رقم (43)

محافظة البحيرة:

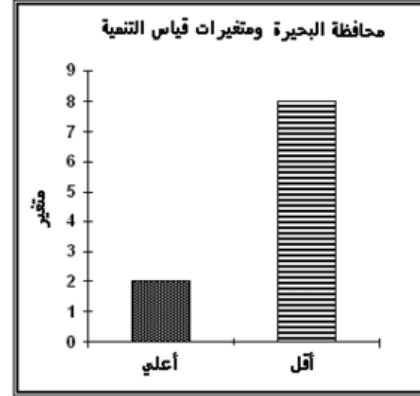
تشابهت هذه المحافظة تماما مع محافظة الشرقية، وذلك لأنها قد جاءت ضمن المجموعة ذات المتوسط الأعلى في متغيرين والأقل في المتغيرات الثمانية المتبقية، حيث تطابقتا تماما في المتغيرات ذاتها، ويوضح ذلك الجدول والشكل التاليان:

جدول رقم (32)

موقف محافظة البحيرة من متغيرات قياس التنمية

المتغير	خصائص المتغير
قوة العمل (6 سنوات فأكثر) % عام 1993 معدل البطالة % عام 1993	أعلى من متوسط مصر
نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي عام 1992 قوة العمل (12-64) في الصناعة % عام 1993 عدد الأطباء لكل 10000 من السكان عام 1994 معدل وفيات الأطفال الرضع لكل 1000 مولود حتي عام 1991 المساكن المضاءة بالكهرباء عام 1986 السكان الحاصلون على مياه من شبكة عامة عام 1986 معدل القراءة والكتابة للبالغين عام 1992	أقل من متوسط مصر

عدد أجهزة التلفاز لكل 1000 من السكان عام 1990



شكل رقم (44)

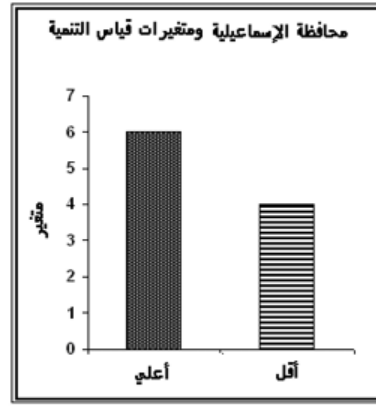
محافظة الإسماعيلية :

تشابهت هذه المحافظة مع محافظة القليوبية في أنها قد جاءت ضمن مجموعة المتوسط الأعلى في ستة متغيرات والأقل في المتغيرات الأربعة المتبقية، ويوضح ذلك الجدول والشكل التاليان:

جدول رقم (33)

موقف محافظة الإسماعيلية من متغيرات قياس التنمية

المتغير	خصائص المتغير
<p>نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي عام 1992</p> <p>قوة العمل (12-64) في الصناعة % عام 1993</p> <p>معدل البطالة % عام 1993</p> <p>المساكن المضاعة بالكهرباء عام 1986</p> <p>معدل القراءة والكتابة للبالغين عام 1992</p> <p>عدد أجهزة التلفاز لكل 1000 من السكان عام 1990</p>	<p>أعلى من</p> <p>متوسط مصر</p>
<p>قوة العمل (6 سنوات فأكثر) % عام 1993</p> <p>عدد الأطباء لكل 10000 من السكان عام 1994</p> <p>معدل وفيات الأطفال الرضع لكل 1000 مولود حتي عام 1991</p> <p>السكان الحاصلون على مياه من شبكة عامة عام 1986</p>	<p>أقل من</p> <p>متوسط مصر</p>



شكل رقم (45)

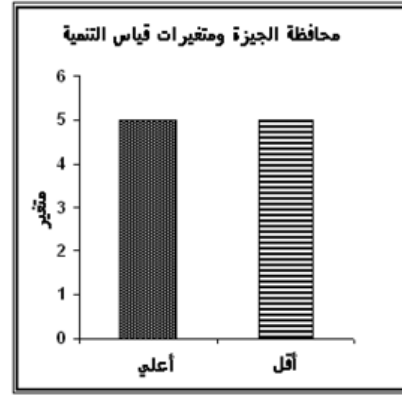
محافظة الجيزة :

تشابهت هذه المحافظة مع محافظة كفر الشيخ في أنها قد جاءت ضمن مجموعة المحافظات ذات المتوسط الأعلى في خمسة متغيرات والأقل في الخمسة الأخرى، ويوضح ذلك الجدول والشكل التاليان:

جدول رقم (34)

موقف محافظة الجيزة من متغيرات قياس التنمية

المتغير	خصائص المتغير
<p>قوة العمل (12-64) في الصناعة % عام 1993</p> <p>معدل وفيات الأطفال الرضع لكل 1000 مولود حتي عام 1991</p> <p>المساكن المضاعة بالكهرباء عام 1986</p> <p>معدل القراءة والكتابة للبالغين عام 1992</p> <p>عدد أجهزة التلفاز لكل 1000 من السكان عام 1990</p>	<p>أعلى من متوسط مصر</p>
<p>نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي عام 1992</p> <p>قوة العمل (6 سنوات فأكثر) % عام 1993</p> <p>معدل البطالة % عام 1993</p> <p>عدد الأطباء لكل 10000 من السكان عام 1994</p> <p>السكان الحاصلون على مياه من شبكة عامة عام 1986</p>	<p>أقل من متوسط مصر</p>



شكل رقم (46)

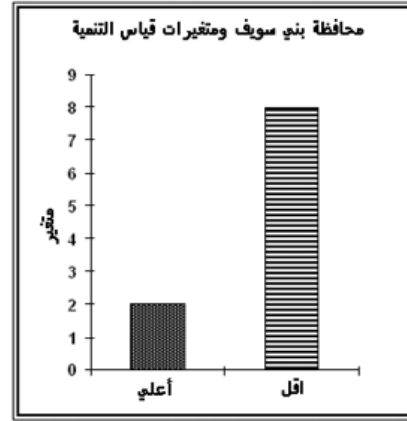
محافظة بنى سويف :

تشابهت هذه المحافظة مع محافظتي البحيرة والشرقية في كونها قد جاءت ضمن المجموعة ذات المتوسط الأعلى في متغيرين والأقل في المتغيرات الثمانية المتبقية، ويوضح ذلك الجدول والشكل التاليان:

جدول رقم (35)

موقف محافظة بنى سويف من متغيرات قياس التنمية

المتغير	خصائص المتغير
قوة العمل (6 سنوات فأكثر) % عام 1993 معدل وفيات الأطفال الرضع لكل 1000 مولود حتي عام 1991	أعلى من متوسط مصر
نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي عام 1992 قوة العمل (12-64) في الصناعة % عام 1993 معدل البطالة % عام 1993 عدد الأطباء لكل 10000 من السكان عام 1994 المساكن المضاءة بالكهرباء عام 1986 السكان الحاصلون على مياه من شبكة عامة عام 1986 معدل القراءة والكتابة للبالغين عام 1992 عدد أجهزة التلفاز لكل 1000 من السكان عام 1990	أقل من متوسط مصر



شكل رقم (47)

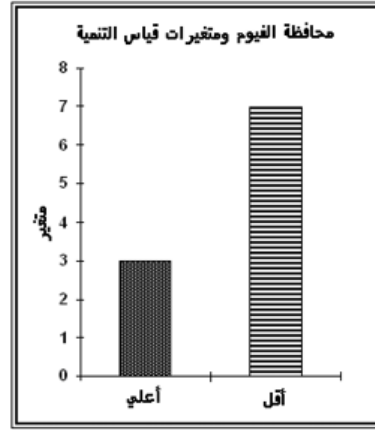
محافظة الفيوم :

انفردت هذه المحافظة عن كل المحافظات السابقة في أنها قد جاءت ضمن مجموعة المحافظات ذات المتوسط الأعلى في ثلاثة متغيرات والأقل في المتغيرات السبعة الأخرى، ويوضح ذلك الجدول والشكل التاليان:

جدول رقم (36)

موقف محافظة الفيوم من متغيرات قياس التنمية

المتغير	خصائص المتغير
<p>قوة العمل (6 سنوات فأكثر) % عام 1993</p> <p>معدل وفيات الأطفال الرضع لكل 1000 مولود حتي عام 1991</p> <p>السكان الحاصلون على مياه من شبكة عامة عام 1986</p>	<p>أعلى من متوسط مصر</p>
<p>نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي عام 1992</p> <p>قوة العمل (12-64) في الصناعة % عام 1993</p> <p>معدل البطالة % عام 1993</p> <p>عدد الأطباء لكل 10000 من السكان عام 1994</p> <p>المساكن المضاءة بالكهرباء عام 1986</p> <p>معدل القراءة والكتابة للبالغين عام 1992</p> <p>عدد أجهزة التلفاز لكل 1000 من السكان عام 1990</p>	<p>أقل من متوسط مصر</p>



شكل رقم (48)

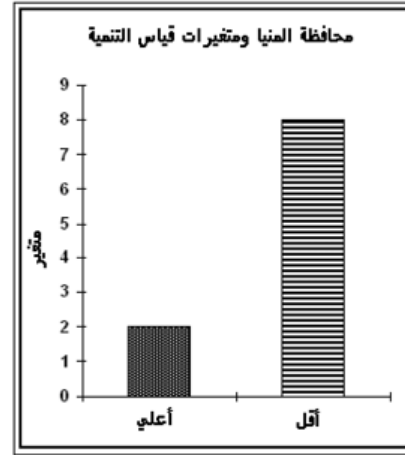
محافظة المنيا :

تشابهت هذه المحافظة مع محافظات البحيرة والشرقية وبنى سويف في أنها قد جاءت ضمن المجموعة ذات المتوسط الأعلى في متغيرين والأقل في المتغيرات الثمانية الأخرى، مع ملاحظة أن متغيراتها قد تطابقت تماما مع متغيرات محافظة بنى سويف، ويوضح ذلك الجدول والشكل التاليان:

جدول رقم (37)

موقف محافظة المنيا من متغيرات قياس التنمية

المتغير	خصائص المتغير
قوة العمل (6 سنوات فأكثر) % عام 1993 معدل وفيات الأطفال الرضع لكل 1000 مولود حتي عام 1991	أعلى من متوسط مصر
نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي عام 1992 قوة العمل (12-64) في الصناعة % عام 1993 معدل البطالة % عام 1993 عدد الأطباء لكل 10000 من السكان عام 1994 المساكن المضاعة بالكهرباء عام 1986 السكان الحاصلون على مياه من شبكة عامة عام 1986 معدل القراءة والكتابة للبالغين عام 1992 عدد أجهزة التلفاز لكل 1000 من السكان عام 1990	أقل من متوسط مصر



شكل رقم (49)

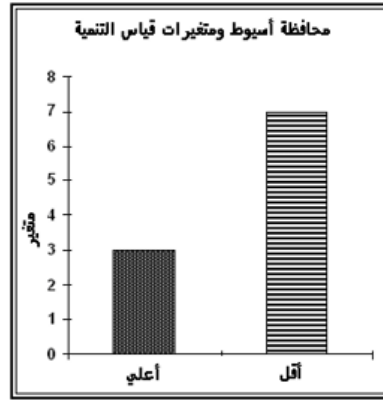
محافظة أسيوط :

تشابهت هذه المحافظة مع محافظة الفيوم في أنها قد جاءت ضمن المجموعة ذات المتوسط الأعلى في ثلاث متغيرات والأقل في المتغيرات السبعة الأخرى، ويوضح ذلك الجدول والشكل التاليان:

جدول رقم (38)

موقف محافظة أسيوط من متغيرات قياس التنمية

المتغير	خصائص المتغير
<p>معدّل البطالة % عام 1993</p> <p>عدد الأطباء لكل 10000 من السكان عام 1994</p> <p>معدّل وفيات الأطفال الرضّع لكل 1000 مولود حتي عام 1991</p>	<p>أعلى من متوسط مصر</p>
<p>نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي عام 1992</p> <p>قوة العمل (6 سنوات فأكثر) % عام 1993</p> <p>قوة العمل (12-64) في الصناعة % عام 1993</p> <p>المساكن المضاعة بالكهرباء عام 1986</p> <p>السكان الحاصلون على مياه من شبكة عامة عام 1986</p> <p>معدّل القراءة والكتابة للبالغين عام 1992</p> <p>عدد أجهزة التلفاز لكل 1000 من السكان عام 1990</p>	<p>أقل من متوسط مصر</p>



شكل رقم (50)

محافظة سوهاج :

انفردت هذه المحافظة عن كل محافظات مصر بأنها قد جاءت ضمن المجموعة ذات المتوسط الأعلى من متوسط مصر في متغير واحد والأقل منه في المتغيرات التسعة الأخرى، ولذلك فإنها تعتبر نظيراً معكوساً لمحافظة بورسعيد التي انفردت عن كل محافظات مصر بأنها قد جاءت ضمن المجموعة ذات المتوسط الأعلى في تسعة متغيرات والأقل في متغير واحد فقط، ويوضح ذلك الجدول والشكل التاليان:

جدول رقم (39)

موقف محافظة سوهاج من متغيرات قياس التنمية

المتغير	خصائص المتغير
أعلى من متوسط مصر	معدل وفيات الأطفال الرضع لكل 1000 مولود حتي عام 1991
أقل من متوسط مصر	<p>نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي عام 1992</p> <p>قوة العمل (6 سنوات فأكثر) % عام 1993</p> <p>قوة العمل (12-64) في الصناعة % عام 1993</p> <p>معدل البطالة % عام 1993</p> <p>عدد الأطباء لكل 10000 من السكان عام 1994</p> <p>المساكن المضاعة بالكهرباء عام 1986</p> <p>السكان الحاصلون على مياه من شبكة عامة عام 1986</p> <p>معدل القراءة والكتابة للبالغين عام 1992</p>

عدد أجهزة التلفاز لكل 1000 من السكان عام 1990



شكل رقم (51)

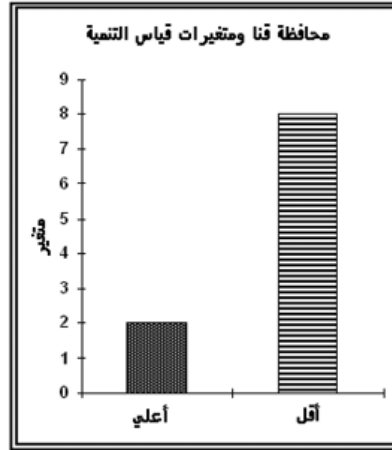
محافظة قنا :

تشابهت هذه المحافظة مع محافظات البحيرة والشرقية وبنى سويف والمنيا في أنها قد جاءت ضمن مجموعة المحافظات ذات المتوسط الأعلى في متغيرين والأقل في ثمانية متغيرات، وذلك كما يوضح الجدول والشكل التاليان:

جدول رقم (40)

موقف محافظة قنا من متغيرات قياس التنمية

المتغير	خصائص المتغير
معدّل وفيات الأطفال الرضع لكل 1000 مولود حتي عام 1991 المساكن المضاعة بالكهرباء عام 1986	أعلى من متوسط مصر
نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي عام 1992 قوة العمل (6 سنوات فأكثر) % عام 1993 قوة العمل (12-64) في الصناعة % عام 1993 معدّل البطالة % عام 1993 عدد الأطباء لكل 10000 من السكان عام 1994 السكان الحاصلون على مياه من شبكة عامة عام 1986 معدّل القراءة والكتابة للبالغين عام 1992 عدد أجهزة التلفاز لكل 1000 من السكان عام 1990	أقل من متوسط مصر



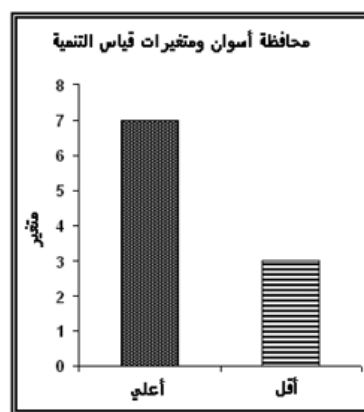
شكل رقم (52)

محافظة أسوان :

تشابهت هذه المحافظة مع محافظات القاهرة والإسكندرية والدقهلية في أنها قد جاءت ضمن المجموعة ذات المتوسط الأعلى في سبعة متغيرات والأقل في المتغيرات الثلاثة الأخرى، وذلك كما يبين الجدول والشكل التاليان:

جدول رقم (41) موقف محافظة أسوان من متغيرات قياس التنمية

المتغير	خصائص المتغير
<p>معدّل البطالة % عام 1993</p> <p>عدد الأطباء لكل 10000 من السكان عام 1994</p> <p>معدّل وفيات الأطفال الرضع لكل 1000 مولود حتي عام 1991</p> <p>المساكن المضاعة بالكهرباء عام 1986</p> <p>السكان الحاصلون على مياه من شبكة عامة عام 1986</p> <p>معدّل القراءة والكتابة للبالغين عام 1992</p> <p>عدد أجهزة التلفاز لكل 1000 من السكان عام 1990</p>	<p>أعلى من متوسط مصر</p>
<p>نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي عام 1992</p> <p>قوة العمل (6 سنوات فأكثر) % عام 1993</p> <p>قوة العمل (12-64) في الصناعة % عام 1993</p>	<p>أقل من متوسط مصر</p>



شكل رقم (53)

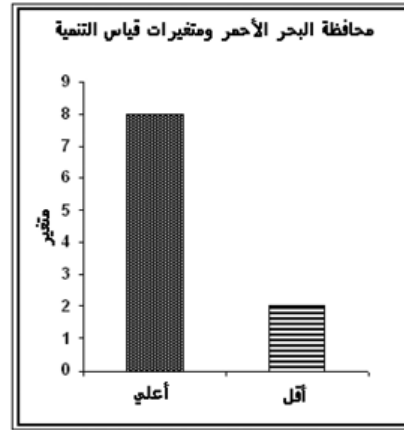
محافظة البحر الأحمر :

تشابهت هذه المحافظة مع محافظات السويس ودمياط والغربية في أنها قد جاءت ضمن المجموعة ذات المتوسط الأعلى في ثمانية متغيرات والأقل في متغيرين، وذلك كما يوضح الجدول والشكل التاليان:

جدول رقم (42)

موقف محافظة البحر الأحمر من متغيرات قياس التنمية

المتغير	خصائص المتغير
<p>قوة العمل (64-12) في الصناعة % عام 1993</p> <p>معدل البطالة % عام 1993</p> <p>عدد الأطباء لكل 10000 من السكان عام 1994</p> <p>معدل وفيات الأطفال الرضع لكل 1000 مولود حتي عام 1991</p> <p>المساكن المضاءة بالكهرباء عام 1986</p> <p>السكان الحاصلون على مياه من شبكة عامة عام 1986</p> <p>معدل القراءة والكتابة للبالغين عام 1992</p> <p>عدد أجهزة التلفاز لكل 1000 من السكان عام 1990</p>	<p>أعلى من متوسط مصر</p>
<p>نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي عام 1992</p> <p>قوة العمل (6 سنوات فأكثر) % عام 1993</p>	<p>أقل من متوسط مصر</p>



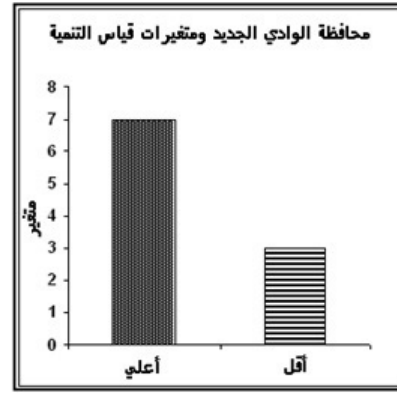
شكل رقم (54)

محافظة الوادي الجديد :

تشابهت هذه المحافظة مع محافظات القاهرة والإسكندرية والدقهلية وأسوان في أنها قد جاءت ضمن المجموعة ذات المتوسط الأعلى في سبعة متغيرات، والأقل في المتغيرات الثلاث الأخرى، وذلك كما يوضح الجدول والشكل التاليان:

جدول رقم (43) موقف محافظة الوادي الجديد من متغيرات قياس التنمية

المتغير	خصائص المتغير
<p>قوة العمل (6 سنوات فأكثر) % عام 1993</p> <p>معدل البطالة % عام 1993</p> <p>معدل وفيات الأطفال الرضع لكل 1000 مولود حتي عام 1991</p> <p>المساكن المضاعة بالكهرباء عام 1986</p> <p>السكان الحاصلون على مياه من شبكة عامة عام 1986</p> <p>معدل القراءة والكتابة للبالغين عام 1992</p> <p>عدد أجهزة التلفاز لكل 1000 من السكان عام 1990</p>	<p>أعلى من متوسط مصر</p>
<p>نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي عام 1992</p> <p>قوة العمل (12-64) في الصناعة % عام 1993</p> <p>عدد الأطباء لكل 10000 من السكان عام 1994</p>	<p>أقل من متوسط مصر</p>



شكل رقم (55)

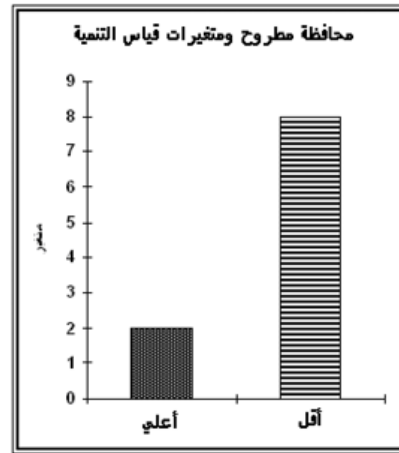
محافظة مطروح :

تشابهت هذه المحافظة مع محافظات البحيرة والشرقية وبنى سويف والمنيا وقنا في أنها قد جاءت ضمن المجموعة ذات المتوسط الأعلى في متغيرين والأقل منه في المتغيرات الثمانية الأخرى، وذلك كما يوضح الجدول والشكل التاليان:

جدول رقم (44)

موقف محافظة مطروح من متغيرات قياس التنمية

المتغير	خصائص المتغير
قوة العمل (6 سنوات فأكثر) % عام 1993 عدد الأطباء لكل 10000 من السكان عام 1994	أعلى من متوسط مصر
نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي عام 1992 قوة العمل (12-64) في الصناعة % عام 1993 معدل البطالة % عام 1993 معدل وفيات الأطفال الرضع لكل 1000 مولود حتي عام 1991 المساكن المضاعة بالكهرباء عام 1986 السكان الحاصلون على مياه من شبكة عامة عام 1986 معدل القراءة والكتابة للبالغين عام 1992 عدد أجهزة التلفاز لكل 1000 من السكان عام 1990	أقل من متوسط مصر



شكل رقم (56)

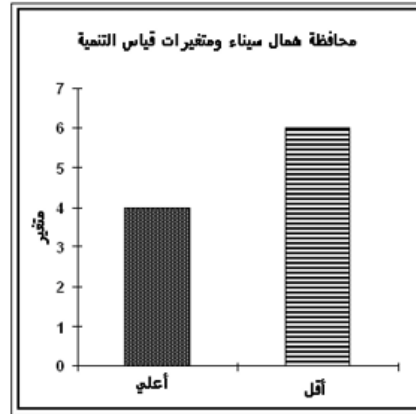
محافظة شمال سيناء:

تشابهت هذه المحافظة مع محافظة المنوفية في أنها قد جاءت ضمن المجموعة ذات المتوسط الأعلى في أربعة متغيرات والأقل في المتغيرات الستة الأخرى، وذلك كما يوضح الجدول والشكل التاليان:

جدول رقم (45)

موقف محافظة شمال سيناء من متغيرات قياس التنمية

المتغير	خصائص المتغير
<p>معدّل البطالة % عام 1993</p> <p>عدد الأطباء لكل 10000 من السكان عام 1994</p> <p>معدّل وفيات الأطفال الرضع لكل 1000 مولود حتي عام 1991</p> <p>السكان الحاصلون على مياه من شبكة عامة عام 1986</p>	<p>أعلى من متوسط مصر</p>
<p>نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي عام 1992</p> <p>قوة العمل (6 سنوات فأكثر) % عام 1993</p> <p>قوة العمل (12-64) في الصناعة % عام 1993</p> <p>المساكن المضاءة بالكهرباء عام 1986</p> <p>معدّل القراءة والكتابة للبالغين عام 1992</p> <p>عدد أجهزة التلفاز لكل 1000 من السكان عام 1990</p>	<p>أقل من متوسط مصر</p>



شكل رقم (57)

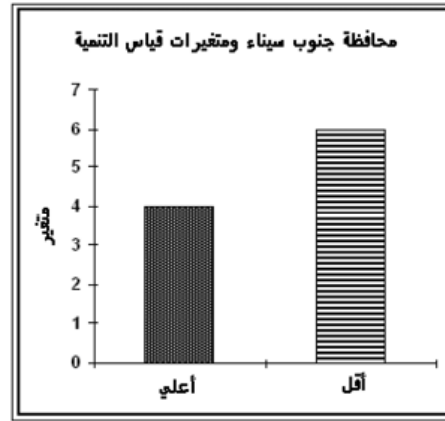
محافظة جنوب سيناء :

تشابهت هذه المحافظة مع محافظتي المنوفية وشمال سيناء في أنها قد جاءت ضمن المجموعة ذات المتوسط الأعلى في أربعة متغيرات والأقل في المتغيرات الستة الأخرى وذلك كما يوضح الجدول والشكل التاليان:

جدول رقم (46)

موقف محافظة جنوب سيناء من متغيرات قياس التنمية

المتغير	خصائص المتغير
<p>قوة العمل (6 سنوات فأكثر) % عام 1993</p> <p>معدل البطالة % عام 1993</p> <p>عدد الأطباء لكل 10000 من السكان عام 1994</p> <p>معدل القراءة والكتابة للبالغين عام 1992</p>	<p>أعلى من</p> <p>متوسط مصر</p>
<p>نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي عام 1992</p> <p>قوة العمل (12-64) في الصناعة % عام 1993</p> <p>معدل وفيات الأطفال الرضع لكل 1000 مولود حتي عام 1991</p> <p>المساكن المضاءة بالكهرباء عام 1986</p> <p>السكان الحاصلون على مياه من شبكة عامة عام 1986</p> <p>عدد أجهزة التلفاز لكل 1000 من السكان عام 1990</p>	<p>أقل من</p> <p>متوسط مصر</p>



شكل رقم (58)

ويوضح الجدول التالي وشكلا (59) و(60) موقف المحافظات من حيث متوسطات متغيرات التنمية:

جدول (47)

موقف المحافظات من حيث متوسطات متغيرات قياس التنمية

المحافظات	الفئة (أعلى من المتوسط وأقل منه)
بورسعيد	مجموعة (9) أعلى و (1) أقل
السويس/دمياط/الغربية/البحر الأحمر	مجموعة (8) أعلى و (2) أقل
القاهرة/الإسكندرية/الدقهلية/أسوان/ الوادي الجديد	مجموعة (7) أعلى و (3) أقل
القليوبية/الإسماعيلية	مجموعة (6) أعلى و (4) أقل
كفر الشيخ/الجيزة	مجموعة (5) أعلى و (5) أقل
المنوفية/شمال سيناء/جنوب سيناء	مجموعة (4) أعلى و (6) أقل
الفيوم/أسيوط	مجموعة (3) أعلى و (7) أقل

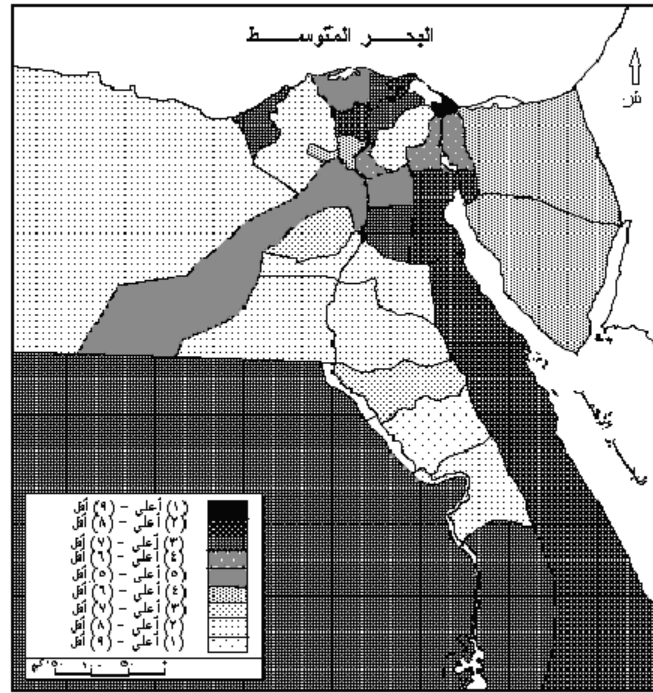
أقل	
مجموعة (2) أعلى و (8) أقل	الشرقية/البحيرة/ بنى سويف/المنيا/ قنا/ مطروح
مجموعة (1) أعلى و (9) أقل	سوهاج

وقد تفردت محافظة بورسعيد بفئة المحافظات الأعلى من متوسط مصر في تسعة متغيرات والأقل منه في المتغير العاشر، يقابلها محافظة سوهاج التي كانت المحافظة الوحيدة في فئة المحافظات الأعلى من متوسط مصر في متغير واحد والأقل منه في المتغيرات التسعة المتبقية .

أما فئة المحافظات الأعلى من متوسط مصر في ثمانية متغيرات والأقل منه في المتغيرين المتبقين فقد ضمت محافظات: البحر الأحمر والسويس ودمياط والغربية، وذلك في مقابل محافظات: الشرقية والبحيرة وبنى سويف والمنيا وقنا ومطروح التي ضمتها فئة المحافظات الأعلى من متوسط مصر في متغيرين والأقل منه في المتغيرات الثمانية الأخرى.

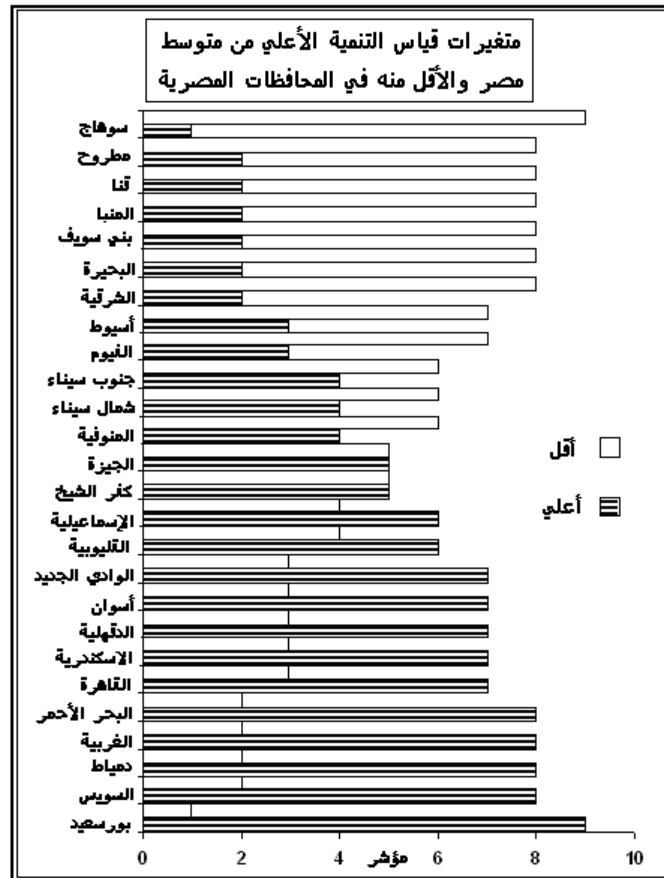
ولقد ضمت فئة المحافظات الأعلى من متوسط مصر في سبعة متغيرات والأقل منه في المتغيرات الثلاثة الأخرى محافظات القاهرة والإسكندرية والدقهلية وأسوان والوادي الجديد، وذلك في مقابل فئة المحافظات الأعلى من متوسط مصر في ثلاثة متغيرات والأقل منه في المتغيرات السبعة الأخرى والتي ضمت محافظتي الفيوم وأسيوط .

أما فئة المحافظات الأعلى من متوسط مصر في ستة متغيرات والأقل منه في المتغيرات الأربعة الأخرى فقد ضمت محافظتي القليوبية والإسماعيلية، وذلك في مقابل فئة المحافظات الأعلى من متوسط مصر في أربعة متغيرات والأقل منه في المتغيرات الستة الأخرى والتي ضمت محافظات المنوفية وشمال سيناء وجنوب سيناء، وأخيرا كانت فئة المحافظات الأعلى من متوسط مصر في خمسة متغيرات والأقل منه في المتغيرات الخمسة الأخرى تضم محافظتي كفر الشيخ والجيزة .



شكل رقم (59)

مواقف المحافظات من متوسط مصر (أعلى / أقل) في متغيرات التنمية



شكل رقم (60)

[214](#))يمكن تشبيه العلاقة بين قيمة مؤشر التنمية الخاص بالمحافظة وحالة التنمية أو وضعها Development Status في هذه المحافظة بالعلاقة بين الرقم الدال على مقياس رسم الخريطة ومدى كبرها أو صغرها، فالخريطة تكون ذات مقياس أكبر إذا صغر الرقم الدال على مقياس رسمها، وكذلك المحافظة تكون ذات وضع تنمية أفضل إذا قل الرقم الخاص بقيمة مؤشر التنمية الخاص بها والعكس صحيح .

المبحث الرابع

محافظات مصر حسب مؤشر درجة التنمية

يهدف هذا المبحث إلى استعراض مواقف المحافظات المصريّة من متغيرات التنمية العشرة المختارة للدراسة، وذلك عن طريق تحديد مركز كل محافظة في كل متغير من هذه المتغيرات، من أجل الوصول إلى مؤشر درجة التنمية Development Degree Index الخاص بكل محافظة (215) والمتمثل في مجموع الدرجات الدالة على مراكز المحافظة في متغيرات التنمية العشر وذلك كما يلي:

محافظة القاهرة :

شغلت هذه المحافظة المركز الأول والثاني والرابع كل في متغيرين، والمركز السابع والثامن والرابع عشر والثامن عشر كل في متغير واحد، ومن ثم يكون مجموع درجات مراكز متغيراتها 61 درجة تمثل درجة مؤشر التنمية الخاص بها، وذلك كما يظهر الجدول التالي:

جدول رقم (48)

مراكز محافظة القاهرة في متغيرات التنمية

المركز	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	11	12	13
المركز	14	15	16	17	18	19	20	21	22	23	24	25	26
تكرار المركز	مرة واحدة	مرتان		ثلاث مرات									

وقد تم الوصول إلى «مؤشر درجة التنمية» عن طريق إعطاء درجة للمحافظة في كل مؤشر من المؤشرات العشر المختارة للدراسة، وهذه الدرجة التي تتراوح بين 1 و 26 تدل على موقع المحافظة بين محافظات مصر، حيث يدل الرقم الأخير (26) على عدد محافظات مصر وقت إجراء الدراسة، وبافتراض أن محافظة ما قد شغلت المركز الأول في المؤشرات العشر فإن مجموع الدرجات الدال على مؤشر التنمية الخاص بها هو 10 أي (10×1)، وبافتراض أن محافظة أخرى قد شغلت المركز السادس والعشرين في المؤشرات العشر فإن مجموع الدرجات الدال على مؤشر التنمية الخاص بها هو 260 أي (10×26)، ومن هنا فإن درجة هذا المؤشر تتراوح بين 10 و 260 درجة، وهو المدى

التنموي Developmental Range الذي تقع خلاله كل محافظات مصر، والجدول من حساب الباحث وكذلك كافة جداول هذا المبحث .

محافظه الإسكندرية :

شغلت هذه المحافظة المركزين الأول والثالث كل في متغيرين، والمركز الثاني والخامس والسابع والثامن والرابع عشر والثامن عشر كل في متغير واحد، ومن ثم يكون مجموع درجات مراكز متغيراتها 59 درجة تمثل درجة مؤشر التنمية الخاص بها، وذلك كما يظهر الجدول التالي:

جدول رقم (49)

مراكز محافظة الإسكندرية في متغيرات التنمية

المركز	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	11	12	13
المركز	14	15	16	17	18	19	20	21	22	23	24	25	26
تكرار المركز	مرة واحدة	مرتان		ثلاث مرات									

محافظه بور سعيد :

شغلت هذه المحافظة المركزين الأول والسابع كل في متغيرين، والمركز الثاني والثالث والثامن والتاسع والثالث عشر والثاني والعشرين كل في متغير واحد، ومن ثم يكون مجموع درجات مراكز متغيراتها 73 درجة تمثل درجة مؤشر التنمية الخاص بها، وذلك كما يظهر الجدول التالي:

جدول رقم (50)

مراكز محافظة بورسعيد في متغيرات التنمية

المركز	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	11	12	13
المركز	14	15	16	17	18	19	20	21	22	23	24	25	26
تكرار المركز	مرة واحدة	مرتان		ثلاث مرات									

محافظه السويس :

شغلت هذه المحافظة المراكز الثاني والخامس والسابع والثامن والثالث والعشرين كل في متغير واحد، والمركز الرابع في متغيرين، والمركز الثالث

عشر في ثلاثة متغيرات، ومن ثم يكون مجموع درجات مراكز متغيراتها 92 درجة تمثل درجة مؤشر التنمية الخاص بها، وذلك كما يظهر الجدول التالي:

جدول رقم (51)

مراكز محافظة السويس في متغيرات التنمية

المركز	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	11	12	13
المركز	14	15	16	17	18	19	20	21	22	23	24	25	26
تكرار المركز	مرة واحدة	مرتين			ثلاث مرات								

محافظة دمياط :

شغلت هذه المحافظة المركز الخامس والسادس والعاشر والحادي عشر كل في متغير واحد، والمركز الثالث والرابع والتاسع كل في متغيرين، ومن ثم يكون مجموع درجات مراكز متغيراتها 64 درجة تمثل درجة مؤشر التنمية الخاص بها، وذلك كما يظهر الجدول التالي:

جدول رقم (52)

مراكز محافظة دمياط في متغيرات التنمية

المركز	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	11	12	13
المركز	14	15	16	17	18	19	20	21	22	23	24	25	26
تكرار المركز	مرة واحدة				مرتين				ثلاث مرات				

محافظة الدقهلية :

شغلت هذه المحافظة المركز الثاني والخامس والحادي عشر والثالث عشر والعشرين كل في متغير واحد، والمركز الخامس عشر في متغيرين، والمركز الثاني عشر في ثلاثة متغيرات، ومن ثم يكون مجموع درجات مراكز متغيراتها 117 درجة تمثل درجة مؤشر التنمية الخاص بها، وذلك كما يظهر الجدول التالي:

جدول رقم (53)

مراكز محافظة الدقهلية في متغيرات التنمية

[illegible]

المركز	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	11	12	13
المركز	14	15	16	17	18	19	20	21	22	23	24	25	26
تكرار المركز	مرة واحدة					مرتان				ثلاث مرات			

محافظة الشرقية :

شغلت هذه المحافظة المركز التاسع والخامس عشر والسادس عشر والثامن عشر والتاسع عشر والسادس والعشرين كل في متغير واحد، والمركزين الحادي عشر والسابع عشر كل في متغيرين، ومن ثم يكون مجموع درجات مراكز متغيراتها 159 درجة تمثل درجة مؤشر التنمية الخاص بها، وذلك كما يظهر الجدول التالي:

جدول رقم (54)

مراكز محافظة الشرقية في متغيرات التنمية

المركز	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	11	12	13
المركز	14	15	16	17	18	19	20	21	22	23	24	25	26
تكرار المركز	مرة واحدة					مرتان				ثلاث مرات			

محافظة القليوبية :

شغلت هذه المحافظة المركز السادس والثامن والتاسع والعاشر والثاني عشر والسادس عشر والعشرين والثاني والعشرين كل في متغير واحد، والمركز التاسع عشر في متغيرين، ومن ثم يكون مجموع درجات مراكز متغيراتها 141 درجة تمثل درجة مؤشر التنمية الخاص بها، وذلك كما يظهر الجدول التالي:

جدول رقم (55)

مراكز محافظة القليوبية في متغيرات التنمية

المركز	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	11	12	13
المركز	14	15	16	17	18	19	20	21	22	23	24	25	26
تكرار المركز	مرة واحدة					مرتان				ثلاث مرات			



جدول رقم (56)

المركز	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	11	12	13
المركز	14	15	16	17	18	19	20	21	22	23	24	25	26
تكرار المركز	مرة واحدة	مرتين			ثلاث مرات								

شغلت هذه المحافظة المركز الرابع والثامن والتاسع والرابع عشر والسادس عشر كل في متغير واحد، والمركز الثاني عشر في متغيرين، والمركز الحادي عشر في ثلاثة متغيرات، ومن ثم يكون مجموع درجات مراكز متغيراتها 108 درجة تمثل درجة مؤشر التنمية الخاص بها، وذلك كما يظهر الجدول التالي:

جدول رقم (57)

المركز	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	11	12	13
المركز	14	15	16	17	18	19	20	21	22	23	24	25	26
تكرار المركز	مرة واحدة	مرتان			ثلاث مرات								

شغلت هذه المحافظة المركز الثالث والسادس والثالث عشر والرابع عشر والخامس عشر والسادس عشر والعشرين والثالث والعشرين كل في متغير واحد، والمركز الحادي عشر في متغيرين، ومن ثم يكون مجموع درجات مراكز

متغيراتها 132 درجة تمثل درجة مؤشر التنمية الخاص بها، وذلك كما يظهر الجدول التالي:

جدول رقم (58)

مراكز محافظة المنوفية في متغيرات التنمية

المركز	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	11	12	13
المركز	14	15	16	17	18	19	20	21	22	23	24	25	26
تكرار المركز	مرة واحدة	مرتان			ثلاث مرات								

محافظة البحيرة :

شغلت هذه المحافظة المركز العاشر والثاني عشر والرابع عشر والسادس عشر والسابع عشر كل في متغير واحد، والمركز الثامن عشر في متغيرين، والمركز الحادي والعشرين في ثلاثة متغيرات، ومن ثم يكون مجموع درجات مراكز متغيراتها 168 درجة تمثل درجة مؤشر التنمية الخاص بها، وذلك كما يظهر الجدول التالي:

جدول رقم (59)

مراكز محافظة البحيرة في متغيرات التنمية

المركز	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	11	12	13
المركز	14	15	16	17	18	19	20	21	22	23	24	25	26
تكرار المركز	مرة واحدة	مرتين			ثلاث مرات								

محافظة الإسماعيلية :

شغلت هذه المحافظة المركز الرابع والسابع والثامن والعشرين كل في متغير واحد، والمركز السادس والتاسع والخامس عشر كل في متغيرين، ومن ثم يكون مجموع درجات مراكز متغيراتها 109 درجة تمثل درجة مؤشر التنمية الخاص بها، وذلك كما يظهر الجدول التالي:

جدول رقم (60)

مراكز محافظة الإسماعيلية في متغيرات التنمية

[illegible]

محافضة الجيزة :

جدول رقم (61)

المركز	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	11	12	13
المركز	14	15	16	17	18	19	20	21	22	23	24	25	26
تكرار المركز	مرة واحدة	مرتان			ثلاث مرات								

محافضة بنى سويف :

جدول رقم (62)

[illegible]

محافظة أسيوط:

شغلت هذه المحافظة المركز العاشر والحادي عشر والرابع عشر والثاني والعشرين والثالث والعشرين، والسادس والعشرين كل في متغير واحد والمركزين الحادي والعشرين والسادس والعشرين كل في متغيرين، ومن ثم يكون مجموع درجات مراكز متغيراتها 199 درجة تمثل درجة مؤشر التنمية الخاص بها، وذلك كما يظهر الجدول التالي:

جدول رقم (65)

مراكز محافظة أسيوط في متغيرات التنمية

المركز	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	11	12	13
المركز	14	15	16	17	18	19	20	21	22	23	24	25	26
تكرار المركز	مرة واحدة							مرتان			ثلاث مرات		

محافظة سوهاج :

شغلت هذه المحافظة المركز الثامن والسابع عشر والثامن عشر والعشرين والثاني والعشرين والرابع والعشرين والسادس والعشرين كل في متغير واحد والمركز التاسع عشر في ثلاثة متغيرات، ومن ثم يكون مجموع درجات مراكز متغيراتها 192 درجة تمثل درجة مؤشر التنمية الخاص بها، وذلك كما يظهر الجدول التالي:

جدول رقم (66)

مراكز محافظة سوهاج في متغيرات التنمية

المركز	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	11	12	13
المركز	14	15	16	17	18	19	20	21	22	23	24	25	26
تكرار المركز	مرة واحدة										ثلاث مرات		

محافظة قنا :

شغلت هذه المحافظة المركز الثاني والرابع عشر والسادس عشر والسابع عشر والعشرين والحادي والعشرين والثالث والعشرين والخامس والعشرين كل في متغير واحد، والمركز الخامس عشر في متغيرين، ومن ثم يكون مجموع درجات

مراكز متغيراتها 168 درجة تمثل درجة مؤشر التنمية الخاص بها، وذلك كما يظهر الجدول التالي:

جدول رقم (67)

مراكز محافظة قنا في متغيرات التنمية

المركز	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	11	12	13
المركز	14	15	16	17	18	19	20	21	22	23	24	25	26
تكرار المركز	مرة واحدة	مرتين	ثلاث مرات										

محافظة أسوان :

شغلت هذه المحافظة المراكز السابع والتاسع والعاشر والتاسع عشر والرابع والعشرين والخامس والعشرين كل في متغير واحد، والمركزين الثاني عشر والثاني والعشرين كل في متغيرين، ومن ثم يكون مجموع درجات مراكز متغيراتها 162 درجة تمثل درجة مؤشر التنمية الخاص بها، وذلك كما يظهر الجدول التالي:

جدول رقم (68)

مراكز محافظة أسوان في متغيرات التنمية

المركز	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	11	12	13
المركز	14	15	16	17	18	19	20	21	22	23	24	25	26
تكرار المركز	مرة واحدة	مرتين	ثلاث مرات										

محافظة البحر الأحمر :

شغلت هذه المحافظة المراكز الأول والثالث والخامس والسادس والسابع والثاني عشر والرابع عشر والسابع عشر كل في متغير واحد، والمركز الرابع والعشرين في متغيرين، ومن ثم يكون مجموع درجات مراكز متغيراتها 113 درجة تمثل درجة مؤشر التنمية الخاص بها، وذلك كما يظهر الجدول التالي:

جدول رقم (69)

مراكز محافظة البحر الأحمر في متغيرات التنمية

المركز	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	11	12	13
المركز	14	15	16	17	18	19	20	21	22	23	24	25	26
تكرار المركز	مرة واحدة	مرتان			ثلاث مرات								

محافظة الوادي الجديد :

شغلت هذه المحافظة المركز الثاني والسادس والتاسع والثالث عشر والسادس عشر والسابع عشر كل في متغير واحد، والمركزين السابع والثالث والعشرون كل في متغيرين، ومن ثم يكون مجموع درجات مراكز متغيراتها 123 درجة تمثل درجة مؤشر التنمية الخاص بها، وذلك كما يظهر الجدول التالي:

جدول رقم (70)

مراكز محافظة الوادي الجديد في متغيرات التنمية

المركز	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	11	12	13
المركز	14	15	16	17	18	19	20	21	22	23	24	25	26
تكرار المركز	مرة واحدة	مرتان			ثلاث مرات								

محافضة مطروح :

شغلت هذه المحافظة المراكز الثاني والرابع عشر والتاسع عشر والعشرين والحادي والعشرين والثاني والعشرين والخامس والعشرين كل في متغير واحد، والمركز الأول في ثلاثة متغيرات، ومن ثم يكون مجموع درجات مراكز متغيراتها 126 درجة تمثل درجة مؤشر التنمية الخاص بها، وذلك كما يظهر الجدول التالي:

جدول رقم (71)

مراكز محافظة مطروح في متغيرات التنمية

[illegible]

محافظه شمال سيناء :

جدول رقم (72)

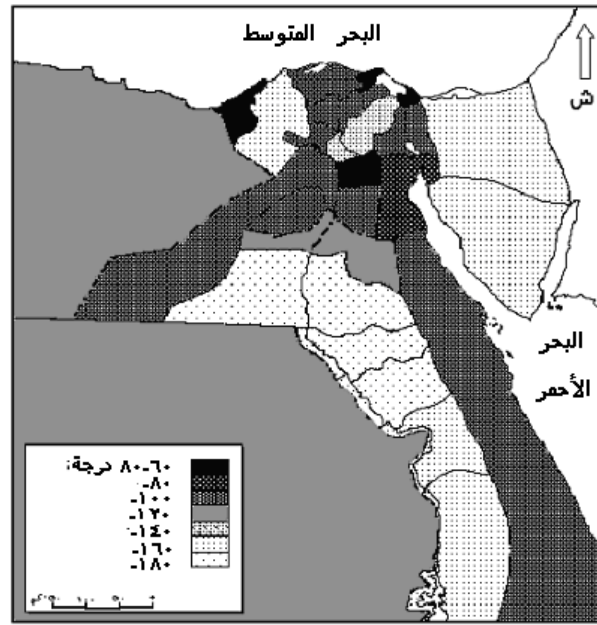
محافظة جنوب سيناء:

جدول رقم (73)

ويوضح الجدول التالي وشكل رقم (61) درجات متغيرات قياس التنمية بالنسبة لمحافظة مصر المختلفة، حيث يتبين أن محافظات مصر الحضرية الأربع

ومعها محافظة دمياط الريفية قد جاءت على رأس قائمة درجات هذه المتغيرات، وذلك بقيم تراوحت بين 59 و92 درجة، بينما تذيلت محافظات الوجه القبلى - ومعها محافظتا البحيرة وشمال سيناء - هذه القائمة بدرجات تراوحت بين 162 و199 درجة .

ويعزى وجود محافظة دمياط بين مجموعة محافظات الدرجات الأعلى إلى تراوح المراكز التي شغلتها متغيراتها العشر بين المركزين الثالث والحادي عشر، أما وجود محافظة البحيرة ضمن مجموعة محافظات الدرجات المتدنية فيرجع إلى تراوح المراكز التي شغلتها متغيراتها العشر بين المركزين العاشر والحادي والعشرين .



شكل رقم (61)

جدول رقم (74)

ترتيب محافظات مصر من حيث درجات مؤشر التنمية (216)

المحافظة	القيم	المحافظة	القيمة	المحافظة	القيمة
الإسكندرية	59	الدقهلية	117	شمال سيناء	167
القاهرة	61	الوادي الجديد	123	البحيرة	168
دمياط	64	مطروح	126	قنا	168
بور سعيد	73	كفر الشيخ	127	بنى سويف	172

187	المنيا	132	المنوفية	92	السويس
188	الفيوم	141	القليوبية	108	الغربية
192	سوهاج	159	الشرقية	109	الإسماعيلية
199	أسيوط	160	جنوب سيناء	112	الجيزة
		162	أسوان	113	البحر الأحمر



- 215** (**مؤشر مرتبة التنمية Development Rank Index of**) هو مجموع ناتج ضرب عدد مرات تكرار رمز مرتبة المحافظة في كل متغير من المتغيرات العشرة المختارة لقياس التنمية (وهي المراتب المنحصرة بين الأولى والثالثة حسب التصنيف الثلاثي المرتبي) في عدد نقاط رمز كل مرتبة، علماً بأن قيمة المرتبة الأولى ويرمز لها الحرف (أ) ثلاث نقاط، وقيمة المرتبة الثانية ويرمز لها بالحرف (ب) نقطتان، وقيمة المرتبة الثالثة ويرمز لها الحرف (ج) نقطة واحدة فإذا حصلت محافظة ما في المتغيرات العشرة على المرتبة الأولى ثلاث مرات والثانية خمس مرات والثالثة مرتان - علي سبيل المثال - فإن حساب قيمة مؤشر مرتبة التنمية الخاص بها يكون عن طريق ضرب العدد الدال على تكرار رمز المرتبة في الرقم الدال على نقاط هذا الرمز وذلك وفق المعادلة: $ش = ك \times ر$ ، حيث تعني (ش) مؤشر مرتبة التنمية، و (ك ر) تكرار رمز المرتبة، و (ن) نقاط رمز المرتبة، وذلك كما يلي $(3 \times 3) + (2 \times 5) + (1 \times 2)$ أي $21 = 9 + 10 + 2$ ، وهذه المعادلة بكافة تفصيلاتها من اقتراح الباحث .
- 216** (**أي المحافظات الحاصلة على المرتبة الأولى في ثماني متغيرات وعلى المرتبة الثانية في** متغيرين ولم تحصل على متغيرات ذات مرتبة ثالثة .

المبحث الخامس

محافظات مصر حسب مؤشر مرتبة

يهدف هذا المبحث إلى استعراض مراتب محافظات مصر في متغيرات قياس التنمية العشرة، وذلك عن طريق ترتيب متغيرات كل محافظة حسب مراتبها الأولى والثانية والثالثة (217) ثم منح هذه المحافظة درجة لمرتبة التنمية التي بلغت (218) تعبر عن مؤشر حالة التنمية الخاص بها، والذي سيدرس بالتفصيل في المبحث التالي، وذلك كما يلي:

محافظة القاهرة:

بلغ مجموع درجات مراتب متغيرات هذه المحافظة 28 درجة، وذلك لحصولها على المرتبة الأولى في ثمانية من متغيرات الدراسة جملة نقاطها 24 درجة (8×3)، وعلى المرتبة الثانية في متغيرين جملة نقاطهما 4 درجات (2×2)، وهذه المحافظة هي إحدى ثمان محافظات لم تحصل على مرتبة ثالثة في أي من متغيرات قياس التنمية العشرة، وذلك كما يُظهر الجدول التالي:

جدول رقم (75)

مجموع درجات مراتب متغيرات قياس التنمية في محافظة القاهرة (219)

المرتبة ودرجتها/ المتغير	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10
مرتبة أولى أ = 3										
مرتبة ثانية ب = 2										
مرتبة ثالثة ج = 1										
مجموع الدرجات	24 + 4 = 28 درجة									

الجدول من حساب الباحث وكذلك كافة جداول هذا المبحث .

محافظة الإسكندرية

بلغ مجموع درجات مراتب متغيرات هذه المحافظة 27 درجة، وذلك لحصولها على المرتبة الأولى في سبعة متغيرات جملة نقاطها 21 درجة، وعلى المرتبة الثانية في ثلاثة متغيرات جملة نقاطها 6 درجات، وهذه المحافظة هي إحدى

محافظات مصر الثمان التي لم تحصل على مرتبة ثالثة في أي من متغيرات قياس التنمية العشرة كالمحافظة السابقة، وذلك كما يوضح الجدول التالي:

جدول رقم (76)

مجموع درجات مراتب متغيرات قياس التنمية في محافظة الإسكندرية

المرتبة ودرجتها/ المتغير	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10
مرتبة أولى أ = 3										
مرتبة ثانية ب = 2										
مرتبة ثالثة ج = 1										
مجموع الدرجات	27 = 6 + 21 درجة									

محافظة بورسعيد :

تشبه هذه المحافظة سابقتها في كل من تكرار المراتب وعدد نقاطها وفي مجموع درجات متغيرات قياس التنمية، وذلك لحصولها على المرتبة الأولى في سبعة من متغيرات الدراسة جملة نقاطها 21 درجة، وعلى المرتبة الثانية في ثلاثة متغيرات جملة نقاطها 6 درجات، وهذه المحافظة هي إحدى محافظات مصر الثماني التي لم تحصل على مرتبة ثالثة في أي من متغيرات قياس التنمية العشرة كالمحافظتين السابقتين، وذلك كما يبين الجدول التالي:

جدول رقم (77)

مجموع درجات مراتب متغيرات قياس التنمية في محافظة بورسعيد

المرتبة ودرجتها/ المتغير	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10
مرتبة أولى أ = 3										
مرتبة ثانية ب = 2										
مرتبة ثالثة ج = 1										
مجموع الدرجات	27 = 6 + 21 درجة									

محافظة السويس :

بلغ مجموع درجات مراتب متغيرات هذه المحافظة 25 درجة، وذلك لحصولها على المرتبة الأولى في خمسة متغيرات جملة نقاطها 15 درجات، وعلى المرتبة

الثانية في المتغيرات الخمسة الأخرى جملة نقاطهما 10 درجات وهذه المحافظة هي إحدى محافظات مصر الثماني التي لم تحصل على مرتبة ثالثة في أي من متغيرات قياس التنمية العشرة كالمحافظات الثلاث السابقة، وذلك كما يوضح الجدول التالي:

جدول رقم (78)

مجموع درجات مراتب متغيرات قياس التنمية في محافظة السويس

المرتبة ودرجتها/ المتغير	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10
مرتبة أولى أ = 3										
مرتبة ثانية ب = 2										
مرتبة ثالثة ج = 1										
مجموع الدرجات	25 = 10 + 15 درجة									

محافظة دمياط :

تشبه هذه المحافظة محافظة القاهرة في كل من تكرار المراتب وعدد نقاطها وفي مجموع درجات متغيرات قياس التنمية، وذلك لحصولها على المرتبة الأولى في ثمانية متغيرات جملة نقاطها 24 درجة، وعلى المرتبة الثانية في المتغيرين المتبقين جملة نقاطهما 4 درجات، وهذه المحافظة هي إحدى محافظات مصر الثماني التي لم تحصل على مرتبة ثالثة في أي من متغيرات قياس التنمية العشرة كالمحافظات الأربع السابقة، وذلك كما يبين الجدول التالي:

جدول رقم (79)

مجموع درجات مراتب متغيرات قياس التنمية في محافظة دمياط

المرتبة ودرجتها/ المتغير	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10
مرتبة أولى أ = 3										
مرتبة ثانية ب = 2										
مرتبة ثالثة ج = 1										
مجموع الدرجات	28 = 4 + 24 درجة									

محافظة الدقهلية :

بلغ مجموع درجات مراتب متغيّرات هذه المحافظة 26 درجة، وذلك لحصولها على المرتبة الأولى في ستة متغيّرات جملة نقاطها 18 درجة، وعلى المرتبة الثانية في أربعة متغيّرات جملة نقاطها 8 درجات، وهذه المحافظة هي إحدى محافظات مصر الثماني التي لم تحصل على مرتبة ثالثة في أي من متغيّرات قياس التنمية العشر كالمحافظات الخمس السابقة، وذلك كما يُظهر الجدول التالي:

جدول رقم (80)

مجموع درجات مراتب متغيرات قياس التنمية في محافظة الدقهلية

10	9	8	7	6	5	4	3	2	1	المرتبة ودرجتها/ المتغيّر
										مرتبة أولى أ = 3
										مرتبة ثانية ب = 2
										مرتبة ثالثة ج = 1
26 = 8 + 18 درجة										مجموع الدرجات

محافظة الشرقية:

بلغ مجموع درجات مراتب متغيّرات هذه المحافظة 21 درجة، وذلك لحصولها على المرتبة الأولى في ثلاثة متغيّرات جملة نقاطها 9 درجات، وعلى المرتبة الثانية في خمسة متغيّرات جملة نقاطها 10 درجات، وعلى المرتبة الثالثة في متغيّرين ، جملة نقاطهما درجتان، وذلك كما يوضّح الجدول التالي:

جدول رقم (81)

مجموع درجات مراتب متغيرات قياس التنمية في محافظة الشرقية

10	9	8	7	6	5	4	3	2	1	المرتبة ودرجتها/ المتغير
										مرتبة أولى $a = 3$
										مرتبة ثانية $b = 2$
										مرتبة ثالثة $c = 1$
$21 = 2 + 10 + 9$ درجة										مجموع الدرجات

محافظة القليوبية :

بلغ مجموع درجات مراتب متغيّرات هذه المحافظة 24 درجة، وذلك لحصولها على المرتبة الأولى في خمسة متغيّرات جملة نقاطها 15 درجات، وعلى المرتبة الثانية في أربعة متغيّرات جملة نقاطها 8 درجات، وعلى المرتبة الثالثة في متغيّر واحد نقاطه درجة واحدة، وذلك كما يوضّح الجدول التالي:

جدول رقم (82)

مجموع درجات مراتب متغيّرات قياس التنمية في محافظة القليوبية

المرتبة ودرجتها/ المتغيّر	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10
مرتبة أولى أ = 3										
مرتبة ثانية ب = 2										
مرتبة ثالثة ج = 1										
مجموع الدرجات	24 = 1 + 8 + 15 درجة									

محافظة كفر الشيخ:

بلغ مجموع درجات مراتب متغيّرات هذه المحافظة 23 درجة، وذلك لحصولها على المرتبة الأولى في أربعة متغيّرات جملة نقاطها 12 درجة، وعلى المرتبة الثانية في خمسة متغيّرات جملة نقاطها 10 درجات، وعلى المرتبة الثالثة في متغيّر واحد نقاطه درجة واحدة، وذلك كما يبيّن الجدول التالي:

جدول رقم (83)

مجموع درجات مراتب متغيّرات قياس التنمية في محافظة كفر الشيخ

المرتبة ودرجتها/ المتغيّر	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10
مرتبة أولى أ = 3										
مرتبة ثانية ب = 2										
مرتبة ثالثة ج = 1										
مجموع الدرجات	23 = 1 + 10 + 12 درجة									

محافظة الغربية :

جدول رقم (84)

10	9	8	7	6	5	4	3	2	1	المرتبة ودرجتها/ المتغير
										مرتبة أولى أ = 3
										مرتبة ثانية ب = 2
										مرتبة ثالثة ج = 1
25 = 10 + 15 درجة										مجموع الدرجات

تشبه هذه المحافظة محافظة كفر الشيخ في كل من تكرار المراتب وعدد نقاطها وفي مجموع درجات متغيّرات قياس التنمية، فقد بلغ مجموع درجات مراتب متغيّراتها 23 درجة، وذلك لحصولها على المرتبة الأولى في أربعة متغيّرات جملة نقاطها 12 درجات، وعلى المرتبة الثانية في خمسة متغيّرات جملة نقاطها 10 درجات، وعلى المرتبة الثالثة في متغيّر واحد نقاطه درجة واحدة، وذلك كما يلي:

جدول رقم (85)

[illegible]

محافظة البحيرة :

جدول رقم (86)

مجموع درجات مراتب متغيرات قياس التنمية في محافظة البحيرة

محافظة الإسماعيلية :

جدول رقم (87)

مجموع درجات مراتب متغيرات قياس التنمية في محافظة الإسماعيلية

[illegible]

محافظة الجيزة :

جدول رقم (88)

10	9	8	7	6	5	4	3	2	1	المرتبة ودرجتها/ المتغير
										مرتبة أولى $a = 3$
										مرتبة ثانية $b = 2$
										مرتبة ثالثة $c = 1$
$26 = 1 + 4 + 21$ درجة										مجموع الدرجات

محافظة بنى سويف :

جدول رقم (89)

[illegible]

محافظة قنا :

جدول رقم (94)

10	9	8	7	6	5	4	3	2	1	المرتبة ودرجتها/ المتغير
										مرتبة أولى $a = 3$
										مرتبة ثانية $b = 2$
										مرتبة ثالثة $c = 1$
$9 + 10 + 2 = 21$ درجة										مجموع الدرجات

محافظه أسوان :

جدول رقم (95)

[illegible]

محافظة البحر الأحمر :

جدول رقم (96)

محافظة الوادي الجديد :

جدول رقم (97)

[illegible]

محافظة مطروح :

جدول رقم (98)

10	9	8	7	6	5	4	3	2	1	المرتبة ودرجتها/ المتغير
										مرتبة أولى أ = 3
										مرتبة ثانية ب = 2
										مرتبة ثالثة ج = 1
$23 = 1 + 10 + 12$ درجة										مجموع الدرجات

محافظة شمال سيناء :

جدول رقم (99)

[illegible]

محافظة جنوب سيناء :

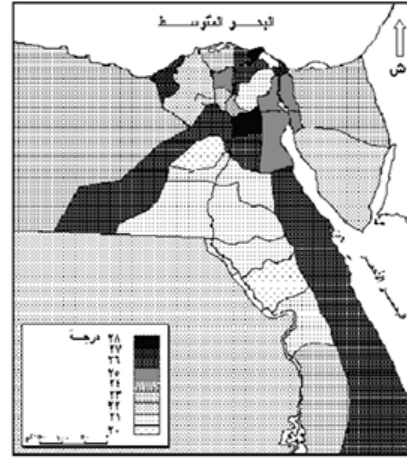
جدول رقم (100)

ويجمل الجدول التالي وشكل رقم (62) درجات مؤشر مرتبة التنمية في كافة محافظات مصر:

جدول رقم (101)

المحافظة	الدرجات	المحافظة	الدرجات	المحافظة	الدرجات
القاهرة	28	الإسماعيلية	25	جنوب سيناء	22
دمياط	28	القليوبية	24	الشرقية	21
الإسكندرية	27	كفر الشيخ	23	بنى سويف	21

بورسعيد	27	المنوفية	23	المنيا	21
الدقهلية	26	أسوان	23	أسيوط	21
الجيزة	26	مطروح	23	قنا	21
البحر الأحمر	26	شمال سيناء	23	الفيوم	20
السويس	25	البحيرة	22	سوهاج	20
الغربية	25	الوادي الجديد	22		



شكل رقم (62)

توزيع محافظات مصر حسب فئات درجات مؤشر مرتبة التنمية

وقد جاءت محافظة القاهرة الحضرية عاصمة الدولة على قمة هذه المجموعة تليها محافظة دمياط الريفية، فمحافظتا الإسكندرية وبورسعيد الحضريتين، فمحافظات الدقهلية والجيزة والبحر الأحمر الريفية، كلها بمعدل يتراوح بين 28 و 26، في حين شغلت محافظات مناطق الحدود - ما عدا محافظة البحر الأحمر - المراكز الوسطى بدرجات تتراوح بين 23 و 22 درجة، أما محافظات مصر الوسطى فقد شغلت المراكز الأخيرة، بدرجات تتراوح بين 21 و 20 درجة، ويبين ذلك الجدول التالي وشكل رقم (63):

جدول رقم (102)

محافظات مصر حسب فئات درجات مؤشر مرتبة التنمية

الدرجة	التكرار	المحافظة
28	2	القاهرة
27	2	الإسكندرية
		بورسعيد

26	3	الدقهلية	الجيزة	البحر الأحمر	
25	3	السويس	الغربية	الإسماعيلية	
24	1	القليوبية			
23	5	كفر الشيخ	المنوفية	أسوان	مطروح شمال سيناء
22	3	البحيرة	الوادي الجديد	جنوب سيناء	
21	5	الشرقية	بنى سويف	المنيا	أسيوط قنا
20	2	الفيوم	سوهاج		

القاهرة		دمياط	
الإسكندرية		بورسعيد	
الدقهلية	الجيزة	البحر الأحمر	
السويس	الغربية	الإسماعيلية	
القليوبية			
كفر الشيخ	المنوفية	أسوان	مطروح
	البحيرة	الوادي الجديد	جنوب سيناء
الشرقية	بنى سويف	المنيا	أسيوط قنا
الفيوم		سوهاج	

شكل رقم (63) هرم التنمية للمحافظات المصرية

وقد توزعت محافظات مصر على تسع مجموعات رئيسة من حيث درجات متغير مرتبة التنمية هي:

- مجموعة المحافظات الحاصل على 28 درجة وتضم مجموعة فرعية واحدة هي مجموعة المراتب (2-8) (223) وتشمل محافظتي القاهرة ودمياط .
- مجموعة المحافظات الحاصلة على 27 درجة وتضم مجموعة فرعية واحدة هي مجموعة المراتب (3-7) وتشمل محافظتي الإسكندرية وبورسعيد .
- مجموعة المحافظات الحاصلة على 26 درجة وتتألف من مجموعتين فرعيتين هما:
- مجموعة المراتب (1-2-7) (224) وتشمل محافظتي الجيزة والبحر الأحمر
- مجموعة المراتب (4-6) وتقتصر على محافظة الدقهلية .

- مجموعة المحافظات الحاصلة على 25 درجة
- وتتضمن مجموعة فرعية واحدة هي مجموعة المراتب (5-5) وتشمل محافظات: السويس والغربية والإسماعيلية .
- مجموعة المحافظات الحاصلة على 24 درجة
- وتتضمن مجموعة فرعية واحدة هي مجموعة المراتب (1-4-5) وتقتصر على محافظة واحدة هي القليوبية .
- المحافظات الحاصلة على 23 درجة
- وتتألف من مجموعتين فرعيتين هما:
- مجموعة المراتب (3-1-6) وتقتصر على محافظة واحدة هي أسوان .
- مجموعة المراتب (1-5-4) وتشمل محافظات: كفر الشيخ والمنوفية ومطروح وشمال سيناء .
- مجموعة المحافظات الحاصلة على 22 درجة
- وتتألف من ثلاث مجموعات فرعية هي:
- مجموعة المراتب (3-2-5) وتقتصر على محافظة واحدة هي الوادي الجديد .
- مجموعة المراتب (2-4-4) وتقتصر على محافظة واحدة هي جنوب سيناء
- مجموعة المراتب (1-6-3) وتقتصر على محافظة واحدة هي البحيرة
- مجموعة المحافظات الحاصلة على 21 درجة
- وتتألف من مجموعتين فرعيتين هما :
- مجموعة المراتب (2-5-3) وتشمل محافظات: الشرقية وبنى سويف والمنيا وقنا .
- مجموعة المراتب (1-7-2) وتقتصر على محافظة واحدة هي أسيوط .
- مجموعة المحافظات الحاصلة على 20 درجة
- وتتألف من مجموعتين فرعيتين هما:
- مجموعة المراتب (3-4-3) وتقتصر على محافظة واحدة هي الفيوم .
- مجموعة المراتب (2-6-2) وتقتصر على محافظة واحدة هي سوهاج .



217 (أ) أي المحافظات الحاصلة على المرتبة الأولى في سبعة متغيرات وعلى المرتبة الثانية في متغيرين وعلى المرتبة الثالثة في متغير واحد.

218 (ب) تم الوصول إلى درجة مؤشّر حالة التنمية Index of Development Status عن طريق قسمة مجموع تكرار الحرف (أ) الدال على المرتبة الأولى من مراتب متغيرات قياس التنمية الثلاث على 10، أي على جملة المتغيرات، ثم ضرب الناتج في 100، فإذا تكرّر الحرف (أ) ثماني مرات

في محافظة ما فإن حساب درجة مؤشر حالة التنمية الخاص بها يكون وفق المعادلة: ح = (مج ك ر ÷ 10 × 100، حيث (ح) تعني مؤشر حالة التنمية، و(مج ك أ) مجموع تكرار رمز المرتبة الأولى)، أي $8 \div 10 \times 100 = 80$ ، وهذه المعادلة بكافة تفصيلاتها من اقتراح الباحث، كذلك كافة جداول هذا الجزء من الدراسة من حسابه أيضا، راجع المبحث الثاني من الدراسة .

219)تعني أرقام المتغيرات ما يلي:

متوسط دخل الفرد بالجنيه المصري 1992 .

قوة العمل + 6 سنوات 1993 .

قوة العمل 12 - 64 سنة في الصناعة 1993 .

معدل البطالة % 1993 .

عدد الأطباء لكل 100 ألف نسمة 1994 .

معدل وفيات الأطفال الرضع لكل ألف مولود حي 1994 .

المساكن المتصلة بالكهرباء % 1986 .

المساكن المتصلة بالشبكة العامة للمياه % 1986 .

معدل قراءة وكتابة البالغين 1994 .

عدد أجهزة التلفاز لكل ألف أسرة 1986 .

يرمز الحرف (أ) إلى المرتبة الأولى، والحرف (ب) إلى المرتبة الثانية، والحرف (ج) إلى المرتبة الثالثة، الملحق رقم (14) .

المبحث السادس

محافظات مصر حسب مؤشر حالة التنمية

تتمثل حالة التنمية Development Status أو مستواها في النسبة بين عدد المتغيرات التي حصلت فيها المحافظة على المرتبة (أ) إلى جملة متغيرات قياس التنمية العشرة (225) وذلك كما يلي (ملحق رقم 13):

محافظة القاهرة :

حصلت هذه المحافظة على المرتبة الأولى في كل متغيرات التنمية العشرة ماعدا متغيرين حصلت فيهما على المرتبة الثانية وهذا يعنى حصولها على درجة حالة تنمية قدرها 80 درجة، وذلك كما يوضح الجدول والشكل التالي:

جدول رقم (93)

درجة حالة التنمية في محافظة القاهرة

رقم المتغير (226) هـ	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	الدرجة
مرتبة المتغير	أ	أ	أ	أ	أ	ب	أ	أ	أ	أ	80



هذا المرجع هو مصدر كافة جداول هذا المبحث

شكل رقم (64)

محافظة الإسكندرية:

حصلت هذه المحافظة على المرتبة الأولى في سبعة متغيرات وعلى المرتبة الثانية في المتغيرات الثلاثة الأخرى، وهذا يعنى حصولها على درجة حالة تنمية قدرها 70 درجة، وذلك كما يوضح الجدول والشكل التالي:

جدول رقم (94)

درجة حالة التنمية في محافظة الإسكندرية

رقم المتغير	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	الدرجة
مرتبة المتغير	ب	ا	ا	ب	ا	ب	ا	ا	ا	ا	70



شكل رقم (65)

محافظة بورسعيد :

تشبه هذه المحافظة سابقتها في حصولها على المرتبة الأولى في سبعة متغيرات وعلى المرتبة الثانية في المتغيرات الثلاثة الأخرى، وهذا يعنى حصولها أيضا على درجة حالة تنمية قدرها 70 درجة وذلك كما يوضح الجدول والشكل التالي:

جدول رقم (95)

درجة حالة التنمية في محافظة بورسعيد

رقم المتغير	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	الدرجة
مرتبة المتغير	ب	ا	ا	ب	ا	ب	ا	ا	ا	ا	70



شكل رقم (66)

محافظة السويس :

حصلت هذه المحافظة على المرتبة الأولى في خمسة متغيرات وعلى المرتبة الثانية في المتغيرات الخمسة الأخرى، وهذا يعني حصولها على درجة حالة تنمية قدرها 50 درجة، وذلك كما يوضح الجدول والشكل التالي:

جدول رقم (96)

درجة حالة التنمية في محافظة السويس

رقم المتغير	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	الدرجة
مرتبة المتغير	ب	ا	ب	ب	ب	ب	ا	ا	ا	ا	50



شكل رقم (67)

محافظة دمياط :

تشبه هذه المحافظة محافظة القاهرة في حصولها على المرتبة الأولى في ثمانية متغيّرات وعلى المرتبة الثانية في متغيّرين، وهذا يعنى حصولها على درجة متغيّر حالة تنمية قدرها 80 درجة، وذلك كما يوضح الجدول والشكل التالي:

جدول رقم (97)

درجة حالة التنمية في محافظة دمياط

رقم المتغيّر	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	الدرجة
مرتبة المتغيّر	ا	ا	ا	ب	ب	ا	ا	ا	ا	ا	80



شكل رقم (68)

محافظة الدقهلية :

حصلت هذه المحافظة على المرتبة الأولى في ستة متغيّرات وعلى المرتبة الثانية في المتغيّرات الأربعة الأخرى، وهذا يعنى حصولها على درجة حالة تنمية قدرها 60 درجة، وذلك كما يوضح الجدول والشكل التالي:

جدول رقم (98)

درجة حالة التنمية في محافظة الدقهلية

رقم المتغيّر	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	الدرجة
مرتبة المتغيّر	ا	ب	ب	ب	ب	ب	ا	ا	ا	ا	60



شكل رقم (69)

محافظة الشرقية :

حصلت هذه المحافظة على المرتبة الأولى في ثلاثة متغيرات وعلى المرتبة الثانية في خمسة متغيرات وعلى المرتبة الثالثة في متغيرين، وهذا يعنى حصولها على درجة حالة تنمية قدرها 30 درجة، وذلك كما يوضح الجدول والشكل التالي:

جدول رقم (99)

درجة حالة التنمية في محافظة الشرقية

رقم المتغير	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	الدرجة
مرتبة المتغير	ب	ج	ج	ج	ب	ب	ب	ب	ب	ب	30



شكل رقم (70)

محافظة القليوبية :

حصلت هذه المحافظة على المرتبة الأولى في خمسة متغيرات وعلى المرتبة الثانية في أربعة متغيرات، وعلى المرتبة الثالثة في متغير واحد، وهذا يعنى حصولها على درجة حالة تنمية قدرها 50 درجة وذلك كما يوضح الجدول والشكل التالي:

جدول رقم (100)

درجة حالة التنمية في محافظة القليوبية

رقم المتغير	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	الدرجة
مرتبة المتغير	ب	ا	ا	ب	ب	ج	ا	ب	ا	ا	50



شكل رقم (71)

محافظة كفر الشيخ :

حصلت هذه المحافظة على المرتبة الأولى في أربعة متغيرات وعلى المرتبة الثانية في خمسة متغيرات وعلى المرتبة الثالثة في متغير واحد، وهذا يعنى حصولها على درجة حالة تنمية قدرها 40 درجة، وذلك كما يوضح الجدول والشكل التالي:

جدول رقم (101)

درجة حالة التنمية في محافظة كفر الشيخ

رقم المتغير	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	الدرجة
مرتبة المتغير	ا	ج	ب	ب	ب	ا	ا	ب	ب	ب	40



شكل رقم (72)

محافظة الغربية:

تشبه هذه المحافظة محافظة السويس في حصولها على المرتبة الأولى في خمسة متغيرات وعلى المرتبة الثانية في المتغيرات الخمسة الأخرى وهذا يعني حصولها على درجة حالة تنمية قدرها 50 درجة، وذلك كما يوضح الجدول والشكل التالي:

جدول رقم (102)

درجة حالة التنمية في محافظة الغربية

الدرجة	10	9	8	7	6	5	4	3	2	1	رقم المتغير
50	ا	ا	ا	ا	ب	ب	ب	ب	ب	ب	مرتبة المتغير



شكل رقم (73)

مرتبة المتغير	ب	ج	ب	ب	ب	ب	ب	ب	ب	30
---------------	---	---	---	---	---	---	---	---	---	----



شكل رقم (75)

محافظة الإسماعيلية :

تشبه هذه المحافظة محافظتي الغربية والسويس في حصولها على المرتبة الأولى في خمسة متغيرات وعلى المرتبة الثانية في المتغيرات الخمسة الأخرى، بل إنها تعتبر صورة طبق الأصل من محافظة الغربية في مراتب المتغيرات، وهذا يعنى حصولها على درجة حالة تنمية قدرها 50 درجة، وذلك كما يوضح الجدول والشكل التالي:

جدول رقم (105)

درجة حالة التنمية في محافظة الإسماعيلية

رقم المتغير	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	الدرجة
مرتبة المتغير	ب	ب	ب	ب	ب	ب	ب	ب	ب	ب	50



شكل رقم (76)

محافظة الجيزة :

حصلت هذه المحافظة على المرتبة الأولى في سبعة متغيرات وعلى المرتبة الثانية في متغيرين وعلى المرتبة الثالثة في متغير واحد، وهذا يعنى حصولها على درجة حالة تنمية قدرها 70 درجة وذلك كما يوضح الجدول والشكل التالي:

جدول رقم (106)

درجة حالة التنمية في محافظة الجيزة

الدرجة	10	9	8	7	6	5	4	3	2	1	رقم المتغير
70	ا	ا	ا	ا	ج	ب	ا	ا	ا	ب	مرتبة المتغير



شكل رقم (77)

محافظة بني سويف :

تشبه هذه المحافظة محافظة الشرقية في حصولها على المرتبة الأولى في ثلاثة متغيرات وعلى المرتبة الثانية في خمسة متغيرات وعلى المرتبة الثالثة في متغيرين وهذا يعنى حصولها على درجة حالة تنمية قدرها 30 درجة وذلك كما يوضح الجدول والشكل التالي:

جدول رقم (107)

درجة حالة التنمية في محافظة بني سويف

الدرجة	10	9	8	7	6	5	4	3	2	1	رقم المتغير
30	ب	ب	ب	ا	ج	ب	ا	ج	ا	ب	مرتبة المتغير



شكل رقم (78)

محافظة الفيوم :

حصلت هذه المحافظة على المرتبة الأولى في ثلاثة متغيرات وعلى المرتبة الثانية في أربعة متغيرات وعلى المرتبة الثالثة في ثلاثة متغيرات، وهذا يعنى حصولها على درجة حالة تنمية قدرها 30 درجة، وذلك كما يبين الجدول والشكل التالي:

جدول رقم (108)

درجة حالة التنمية في محافظة الفيوم

رقم المتغير	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	الدرجة
مرتبة المتغير	ب	ا	ج	ا	ج	ب	ا	ب	ب	ب	30



شكل رقم (79)

محافظة المنيا :

تشبه هذه المحافظة محافظتا بنى سويف والشرقية في حصولها على المرتبة الأولى في ثلاثة متغيرات وعلى المرتبة الثانية في خمسة متغيرات وعلى المرتبة الثالثة في متغيرين وهذا يعنى حصولها درجة حالة تنمية قدرها 30 درجة، وذلك كما يوضح الجدول والشكل التالي:

جدول رقم (109)

درجة حالة التنمية في محافظة المنيا

رقم المتغير	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	الدرجة
مرتبة المتغير	ب	ا	ج	ا	ب	ج	ا	ب	ب	ب	30



شكل رقم (80)

محافظة أسيوط :

حصلت هذه المحافظة على المرتبة الأولى في متغيرين، وعلى المرتبة الثانية في سبعة متغيرات وعلى المرتبة الثالثة في متغير واحد وهذا يعنى حصولها على درجة حالة تنمية قدرها 20 درجة وذلك كما يوضح الجدول والشكل التالي:

جدول رقم (110)

درجة حالة التنمية في محافظة أسيوط

رقم المتغير	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	الدرجة
مرتبة المتغير	ب	ا	ب	ب	ب	ج	ا	ب	ب	ب	20



شكل رقم (81)

محافظة سوهاج :

حصلت هذه المحافظة على المرتبة الأولى في متغيرين وعلى المرتبة الثانية في ستة متغيرات وعلى المرتبة الثالثة في متغيرين وهذا يعنى حصولها على درجة حالة تنمية قدرها 20 درجة، وذلك كما يبين الجدول والشكل التالي:

جدول رقم (111)

درجة حالة التنمية في محافظة سوهاج

رقم المتغير	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	الدرجة
مرتبة المتغير	ب	ا	ج	ب	ب	ج	ا	ب	ب	ب	20



شكل رقم (82)

محافظة قنا :

تشبه هذه المحافظة محافظات المنيا وبني سويف والشرقية في حصولها على المرتبة الأولى في ثلاثة متغيرات وعلى المرتبة الثانية في خمسة متغيرات وعلى المرتبة الثالثة في متغيرين، بل أنها تعتبر صورة طبق الأصل من محافظة بني سويف في مراتب المتغيرات، وهذا يعنى حصولها على درجة حالة تنمية قدرها 30 درجة كما يوضح الجدول والشكل التالي:

جدول رقم (112)

درجة حالة التنمية في محافظة قنا

رقم المتغير	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	الدرجة
مرتبة المتغير	ب	ا	ج	ا	ب	ج	ا	ب	ب	ب	30



شكل رقم (83)

محافظة أسوان :

حصلت هذه المحافظة على المرتبة الأولى في ستة متغيرات ، وعلى المرتبة الثانية في متغير واحد وعلى المرتبة الثالثة في ثلاثة متغيرات ، وهذا يعنى حصولها على درجة حالة تنمية قدرها 60 درجة وذلك كما يبين الجدول والشكل التالي:

جدول رقم (113)

درجة حالة التنمية في محافظة أسوان

رقم المتغير	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	الدرجة
مرتبة المتغير	ب	ا	ج	ج	ا	ج	ا	ا	ا	ا	60



شكل رقم (75)

محافظة البحر الأحمر :

تشبه هذه المحافظة محافظة الجيزة في حصولها على المرتبة الأولى في سبعة متغيرات وعلى المرتبة الثانية في متغيرين، وعلى المرتبة الثالثة في متغير واحد وهذا يعنى حصولها على درجة حالة تنمية قدرها 30 درجة، وذلك كما يبين الجدول والشكل التالي:

جدول رقم (114)

درجة حالة التنمية في محافظة البحر الأحمر

رقم المتغير	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	الدرجة
مرتبة المتغير	ب	ا	ب	ا	ج	ا	ا	ا	ا	ا	70



شكل رقم (84)

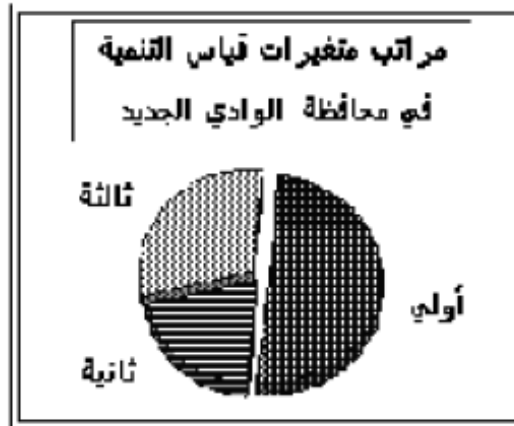
محافظة الوادي الجديد:

حصلت هذه المحافظة على المرتبة الأولى في خمسة متغيرات وعلى المرتبة الثانية في متغيرين وعلى المرتبة الثالثة في ثلاثة متغيرات، وهذا يعنى حصولها على درجة حالة تنمية قدرها 50 درجة، وذلك كما يوضح الجدول والشكل التالي:

جدول رقم (115)

درجة حالة التنمية في محافظة الوادي الجديد

رقم المتغير	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	الدرجة
مرتبة المتغير	ب	ا	ج	ج	ب	ج	ا	ا	ا	ا	50



شكل رقم (85)

محافظة مطروح :

تشبه هذه المحافظة محافظتا المنوفية وكفر الشيخ في حصولها على المرتبة الأولى في أربعة متغيرات وعلى المرتبة الثانية في خمسة متغيرات وعلى المرتبة الثالثة في متغير واحد، وهذا يعنى حصولها على درجة حالة تنمية قدرها 40 درجة وذلك كما يوضح الجدول والشكل التالي:

جدول رقم (116)

درجة حالة التنمية في محافظة مطروح

رقم المتغير	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	الدرجة
مرتبة المتغير	ب	ا	ج	ا	ا	ب	ب	ب	ب	ب	40



شكل رقم (86)

محافظة شمال سيناء :

تشبه هذه المحافظة محافظات مطروح والمنوفية وكفر الشيخ في حصولها على المرتبة الأولى في أربعة متغيرات ، وعلى المرتبة الثانية في خمسة متغيرات وعلى المرتبة الثالثة في متغير واحد، وهذا يعنى حصولها على درجة حالة تنمية قدرها 40 درجة، وذلك كما يوضح الجدول والشكل التالي:

جدول رقم (117)

درجة حالة التنمية في محافظة شمال سيناء

رقم المتغير	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	الدرجة
مرتبة المتغير	ب	ا	ج	ب	ا	ب	ب	ا	ا	ب	40



شكل رقم (87)

محافظة جنوب سيناء :

حصلت هذه المحافظة على المرتبة الأولى في أربعة متغيرات ، وعلى المرتبة الثانية في أربعة أخرى، وعلى المرتبة الثالثة في متغيرين ، وهذا يعنى حصولها على درجة حالة تنمية قدرها 40 درجة وذلك كما يوضح الشكل والجدول التالي:

جدول رقم (118)

درجة حالة التنمية في محافظة جنوب سيناء

رقم المتغير (19)	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	الدرجة
مرتبة المتغير	ب	ا	ج	ب	ا	ا	ب	ج	ا	ب	40



شكل رقم (88)

ويجمل الجدول التالي وشكلا (89) و (90) درجات مؤشر حالة التنمية في مختلف محافظات مصر حيث يتبين أن محافظتي القاهرة ودمياط قد شغلنا قمة هرم هذه الدرجات، تليها محافظات الإسكندرية وبورسعيد والجيزة والبحر الأحمر، في حين شغلت محافظات الوادي قاعدة هذا الهرم ومعها محافظتا الشرقية والبحيرة، مما يؤكد ارتفاع درجة مؤشر حالة التنمية في محافظات مصر الحضرية - القاهرة والإسكندرية وبورسعيد - وتدنيتها في جل محافظات منطقة الصعيد - بنى سويف والفيوم والمنيا وأسيوط وسوهاج وقنا وبعض محافظات منطقة الدلتا، مع وجود بعض الاستثناءات في كل هذه الحالات .

جدول رقم (119)

درجات مؤشر حالة التنمية في محافظات مصر

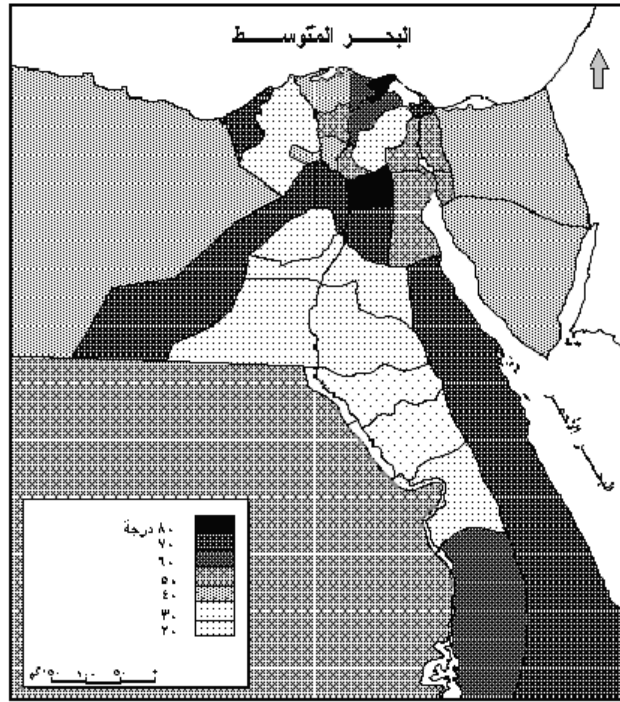
المحافظة	الدرجة	المحافظة	الدرجة	المحافظة	الدرجة
القاهرة	80	الغربية	50	المنيا	30
دمياط	80	السويس	50	بنى سويف	30

الإسكندرية	70	الإسماعيلية	50	قنا	30
بورسعيد	70	الوادي الجديد	50	الفيوم	30
الجيزة	70	المنوفية	40	الشرقية	30
البحر الأحمر	70	كفر الشيخ	40	البحيرة	30
أسوان	60	جنوب سيناء	40	سوهاج	20
الدقهلية	60	شمال سيناء	40	أسيوط	20
القليوبية	50	مطروح	40		

		القاهرة	دمياط		
	الإسكندرية	بورسعيد	الجيزة	البحر الأحمر	
		الدقهلية	أسوان		
	السويس	القليوبية الغربية	الإسماعيلية	الوادي الجديد	
	كفر الشيخ	المنوفية	مطروح	شمال سيناء	جنوب سيناء
	الشرقية البحيرة	بنى سويف	الفيوم	المنيا	قنا
		أسيوط	سوهاج		

شكل رقم (89)

هرم درجات مؤشر حالة التنمية لمحافظات مصر



شكل رقم (90)

درجات مؤشر حالة التنمية في محافظات مصر



الخاتمة

أصبحت التنمية الشاملة في الوقت الراهن هي الشغل الشاغل لكافة الباحثين والمهتمين بالبحث عن وضع أفضل لحياة سكان مصر وهم على أعتاب القرن الحادي والعشرين - ومنهم المشتغلون بعلم الجغرافيا - نظرا لأن المفهوم الشامل للتنمية هو مفهومها الجغرافي، الذي يضم كل عناصرها الاقتصادية والاجتماعية في منظور مكاني .

وتعرف مصر نوعا من الاختلاف المكاني في مقومات وعناصر هذه التنمية تتفاوت درجته باختلاف هذا المكان بالنسبة للمعمور المصري، وما يحتويه من موارد وإمكانات مادية موزعية، ومن خصائص بشرية .

وترجع أهمية المنظور الجغرافي لموضوع التنمية والذي يتضح أكثر ما يتضح في التنمية الإقليمية إلى طبيعة مفهوم كل من الإقليم والتنمية بالنسبة لعلم الجغرافيا، باعتبار أن من أهم الأهداف التطبيقية لهذا العلم محاولة تحسين سطح الأرض بوصفه مكانا للحياة البشرية، كذلك فإنه علم له أهمية كبرى في اقتراح ما يؤدي إلى تحقيق التوازن الإقليمي أو المساواة الإقليمية فيما يتعلق بالتنمية الشاملة .

وهناك مجموعة متنوعة من التصنيفات التي تناولت موضوع الاختلافات الإقليمية تأتي على رأسها التصنيفات المكانية، التي تتخذ من الإقليم وحدة للدراسة، وعلى هذا الأساس اعتمدت الدراسة أقاليم مصر الإدارية أساسا لها .

وقد تعددت معايير قياس التنمية بتعدد خصائص ومقومات ومعوّقات هذه التنمية من دولة إلى أخرى، كما قد تتعدد هذه المعايير في الدولة الواحدة، وذلك حسب درجة التنمية المطلوبة من ناحية، وفي ضوء وضع التنمية الراهن في هذه الدولة من ناحية أخرى، ومن ثم فقد اقترحت مؤشرات متعددة لقياس التنمية، اتفقت كلها على أن متغير الناتج القومي لكل شخص هو متغير مناسب وكاف للاستخدام، رغم أنه يهمل العديد من الجوانب المهمة الأخرى للتنمية .

ولما كانت نماذج النمو الاقتصادي تتناول زيادة الناتج القومي أكثر مما تتناول تحسين حياة البشر، فقد ظهرت ضرورة البحث عن بديل لمتوسط نصيب الفرد من الناتج القومي كمقياس لدرجة التقدم ومتابعته، ومن ثم فقد تزايد استخدام «دليل التنمية البشرية» المقترح من قبل هيئة الأمم المتحدة كمؤشر مركب لقياس مدى تلبية الاحتياجات الأساسية للفرد والمجتمع، ولتحديد مراتب الدول - وكذلك أقاليم هذه الدول - من حيث «درجة التنمية»

ورغم الإدراك العام بأن دليل التنمية البشرية يلخص وضع التنمية في الدولة - ومن ثم في أقاليمها إذا ما طبق على مستوى هذه الأقاليم - إلا أنه لا يعتبر مقياسا شاملا لكل جوانب الرفاه البشري لأنه دليل محدود في حاجة إلى توسيع مجالاته،

والي تعزيزه بمؤشرات مهمة في دلالتها على حالة التنمية البشرية، وذلك حتى يمكن باستخدامه تقديم صورة كاملة لما تم إنجازه في مجال هذه التنمية .

ونظرا لصعوبة قياس التنمية بمتوسط الدخل وحده من ناحية، ولتنوع مقاييس هذه التنمية من ناحية ثانية، ولأن لكل مقياس من مقاييسها منظوراته التي يتفرّد بها، ولأن مؤشر دليل التنمية المعتمد من قبل هيئة الأمم المتحدة لا يعتبر مقياسا شاملا لكل جوانب الرفاه البشرى فقد اقترحت الدراسة مقياس التنمية الوارد في سياقها .

وفي سبيل الوصول إلى الهدف من البحث اتبعت الدراسة تقسيما رباعيا لمحافظة مصر في متغيّرات التنمية المختارة وعددها عشر متغيّرات، حيث قسّم متوسط مصر في كل متغيّر محافظاتهما إلى قسمين، أحدهما أعلى من هذا المتوسط والآخر أقل منه، كما استعانت أيضا بتصنيف ثلاثي، قسّمت بمقتضاه هذه المحافظات إلى ثلاث مراتب تنموية نتج عنها ثلاث فئات تنموية .

وقد بلغ متوسط مصر في مؤشر نصيب الفرد من الدخل القومي في عام 1992 (2176 جنيها)، ارتفع عن ذلك في سبع محافظات، وانخفض عنه في المحافظات التسع عشرة المتبقية، وطبقا للتصنيف المرتبى الثلاثي لمحافظة مصر فإن هذه المحافظات قد توزعت مرتبيا على مجموعتين مرتبتين هما مجموعة المحافظات ذات المرتبة الأولى وعددها 5 محافظات، ومجموعة المحافظات ذات المرتبة الثانية وعددها 21 محافظة .

كذلك فقد بلغ متوسط مصر في مؤشر قوّة العمل في عام 1993 (29.6%) ارتفع عن ذلك في خمس عشرة محافظة، وانخفض عنه في المحافظات الإحدى عشرة المتبقية، وقد انضوت كل محافظات مصر مرتبيا في هذا المتغيّر تحت مرتبة واحدة هي المرتبة الأولى حسب التصنيف المرتبى الثلاثي .

وقد بلغ متوسط مصر في مؤشر قوّة العمل بالصناعة (18.6 %) في عام 1993، ارتفع عن ذلك في تسع محافظات، وانخفض عنه في المحافظات السبع عشرة المتبقية، وقد توزعت هذه المحافظات مرتبيا على ثلاث مجموعات مرتبية هي مجموعة المحافظات ذات المرتبة الأولى وعددها 6 محافظات، مجموعة المحافظات ذات المرتبة الثانية وعددها 7 محافظات، ومجموعة المحافظات ذات المرتبة الثالثة وعددها 13 محافظة .

كما بلغ متوسط مصر في مؤشر البطالة في عام 1993 (10.6%)، ارتفع عن ذلك في إحدى عشرة، وانخفض عنه في المحافظات الخمس عشرة المتبقية، وقد توزعت محافظات مصر مرتبيا في هذا المؤشر على ثلاث مجموعات مرتبية هي مجموعة المحافظات ذات المرتبة الأولى وعددها 6 محافظات، مجموعة المحافظات ذات المرتبة الثانية وعددها 18 محافظة، ومجموعة المحافظات ذات المرتبة الثالثة وتضم محافظتان فقط .

وقد تميز مؤشر عدد الأطباء في عام 1993 بأن متوسط مصر فيه والبالغ (6.5 طبيبالعدد، 0 ألف نسمة) كاد يقسم محافظاتهما إلى مجموعتين شبه متساويتين في العدد، فقد بلغ عدد محافظات المجموعة ذات المتوسط الأعلى من

متوسط مصر 14 محافظة، في حين بلغ عدد محافظات المجموعة ذات المتوسط الأقل من متوسط مصر 12 محافظة، وهو يشبه في هذا كلا من مؤشر معدّل وفيات الأطفال الرضع لعام 1991، ومعدّل القراءة والكتابة عند البالغين لعام 1992.

وقد توزعت محافظات مصر مرتبياً في هذا المتغيّر على ثلاث مجموعات مرتبّية هي مجموعة المحافظات ذات المرتبة الأولى وعددها 9 محافظات، مجموعة المحافظات ذات المرتبة الثانية وعددها 15 محافظة، ومجموعة المحافظات ذات المرتبة الثالثة وتضم محافظتان فقط .

كذلك فقد تميز مؤشر وفيات الأطفال الرضع لعام 1991 بأن متوسط مصر فيه والبالغ (36.2 طفل لكل ألف مولود حي) كاد يقسم محافظاتهما إلى مجموعتين شبه متساويتين في العدد أيضاً، فقد بلغ عدد محافظات المجموعة ذات المتوسط الأقل من متوسط مصر 14 محافظة، في حين بلغ عدد محافظات المجموعة ذات المتوسط الأعلى من متوسط مصر 12 محافظة، وهو يشبه في هذا أيضاً كلا من مؤشر عدد الأطباء لعام 1993، ومعدّل القراءة والكتابة عند البالغين لعام 1992 .

وقد توزعت محافظات مصر مرتبياً في هذا المتغيّر على ثلاث مجموعات مرتبّية هي مجموعة المحافظات ذات المرتبة الأولى وتضم محافظتين فقط، مجموعة المحافظات ذات المرتبة الثانية وعددها 12 محافظة، ومجموعة المحافظات ذات المرتبة الثالثة وعددها 12 محافظة أيضاً .

كذلك فقد تميز مؤشر المساكن المتصلة بالكهرباء في عام 1986 بأن عدد المحافظات ذات المتوسط الأعلى من متوسط مصر (87%) قد فاق عدد المحافظات ذات المتوسط الأقل منه، كذلك فقد انقسمت محافظات مصر فيما يتعلق بالمراتب الوظيفية لهذا المؤشر إلى مجموعتين مرتبّيتين هما مجموعة المحافظات ذات المرتبة الأولى وعددها 22 محافظة، ومجموعة المحافظات ذات المرتبة الثانية وعددها 4 محافظات .

كما بلغ متوسط مصر في مؤشر الحصول على المياه في عام 1986 (70%)، وهى النسبة التي توسطت محافظات مصر فعلاً، فقد ارتفع هذا المؤشر عن متوسط مصر في ثلاث عشرة محافظة، وانخفض عنه في الثلاث عشرة محافظة الأخرى، وقد كانت توزعت محافظات مصر مرتبياً فيما يتعلق بهذا المؤشر على ثلاث مجموعات مرتبّية هي مجموعة المحافظات ذات المرتبة الأولى وعددها 16 محافظة، مجموعة المحافظات ذات المرتبة الثانية وعددها 9 محافظات، ومجموعة المحافظات ذات المرتبة الثالثة وتضم محافظة واحدة فقط .

بلغ متوسط مصر من حيث مؤشر القراءة والكتابة في عام 1992 (48.8%)، وهى النسبة التي قسّمت محافظات مصر إلى مجموعتين هما مجموعة المحافظات ذات المتوسط الأعلى من متوسط مصر وعددها 14 محافظة، ومجموعة المحافظات ذات المتوسط الأقل من متوسط مصر وعددها 12 محافظة .

وقد انقسمت محافظات مصر من فيما يتعلق بمراتب هذا المؤشر إلى مجموعتين مرتبيتين هما مجموعة المحافظات ذات المرتبة الأولى وعددها 15 محافظة، مجموعة المحافظات ذات المرتبة الثانية وعددها 11 محافظة .

وأخيرا فقد قسّم متوسط مصر في مؤشر عدد أجهزة التلفاز في عام 1990 والبالغ (714 جهاز لكل ألف أسرة) محافظات إلى مجموعتين متساويتين في العدد، إحداهما ذات متوسط أعلى منه والأخرى ذات متوسط أقل مثلما هو الحال بالنسبة لمؤشر الحصول على المياه لعام 1986، وقد توزعت محافظات مصر مرتبياً في هذا المتغير على مجموعتين مرتبتين هما مجموعة المحافظات ذات المرتبة الأولى وعددها 15 محافظات، ومجموعة المحافظات ذات المرتبة الثانية وعددها 11 محافظة .

وقد كانت محافظة بور سعيد - من حيث مؤشرات المحافظة الأعلى من متوسط مصر وتلك الأقل منه - هي المحافظة الوحيدة التي تنتمي لمجموعة المحافظات ذات المتوسط الأعلى من متوسط مصر في تسعة مؤشرات والمتوسط الأقل منه في مؤشر واحد، أما مجموعة المحافظات ذات المتوسط الأعلى من متوسط مصر في ثمان مؤشرات والمتوسط الأقل منه في مؤشرين فقد ضمت أربع محافظات هي السويس ودمياط والغربية والبحر الأحمر .

كذلك فقد اشتملت مجموعة المحافظات ذات المتوسط الأعلى من متوسط مصر في سبعة مؤشرات والمتوسط الأقل منه في ثلاث مؤشرات علي خمس محافظات هي القاهرة والإسكندرية والدقهلية وأسوان والوادي الجديد، في حين ضمت مجموعة المحافظات ذات المتوسط الأعلى من متوسط مصر في ستة مؤشرات والمتوسط الأقل منه في أربعة مؤشرات محافظتين فقط هما القليوبية والإسماعيلية .

ولقد كانت محافظتا كفر الشيخ والجيزة هما كل محافظات المجموعة ذات المتوسط الأعلى من متوسط مصر في خمسة مؤشرات والمتوسط الأقل منه في المؤشرات الخمسة الأخرى، أما محافظات المنوفية وشمال سيناء وجنوب سيناء فكانت تنتمي لمجموعة المحافظات ذات المتوسط الأعلى من متوسط مصر في أربعة مؤشرات والمتوسط الأقل منه في ستة مؤشرات .

كذلك فقد كانت محافظتا الفيوم وأسيوط هما كل محافظات المجموعة ذات المتوسط الأعلى من متوسط مصر في ثلاثة مؤشرات والمتوسط الأقل منه في سبعة مؤشرات، أما محافظات الشرقية والبحيرة وبنى سويف والمنيا وقنا ومطروح فكانت تنتمي لمجموعة المحافظات ذات المتوسط الأعلى من متوسط مصر في مؤشرين فقط والمتوسط الأقل منه في ثمانية مؤشرات، في حين تفردت محافظة سوهاج بأنها المحافظة الوحيدة المنتمية إلى مجموعة المحافظات ذات المتوسط الأعلى من متوسط مصر في مؤشر واحد فقط والأقل منه في تسعة مؤشرات .

وتعكس درجات مؤشرات التنمية مواقف محافظات مصر المختلفة من حيث حالة التنمية، حيث كانت محافظات مصر الحضرية الأربع تشغل المراكز

المتقدمة ومعها محافظة دمياط الريفية، بينما احتلت معظم محافظات الوجه القبلي المراكز المتأخرة، في حين شغلت معظم محافظات منطقة الدلتا المراكز الوسطي، أما المحافظات الصحراوية فقد انضوت ثلاث منها ضمن مجموعة محافظات المراكز الوسطي، واثنان ضمن مجموعة محافظات المراكز المتأخرة .

وقد توزعت محافظات مصر على تسع مجموعات رئيسة من حيث قيم مؤشرات مراتب التنمية هي مجموعة المحافظات الحاصلة على 28 درجة وتشمل محافظتي القاهرة ودمياط، مجموعة المحافظات الحاصلة على 27 درجة وتشمل محافظتي الإسكندرية وبور سعيد، مجموعة المحافظات الحاصلة على 26 درجة وتشمل محافظات والدقهلية والجيزة والبحر الأحمر، مجموعة المحافظات الحاصلة على 25 درجة وتشمل محافظات السويس والغربية والإسماعيلية، مجموعة المحافظات الحاصلة على 24 درجة وتقتصر على محافظة القليوبية، مجموعة المحافظات الحاصلة على 23 درجة وتشمل محافظات أسوان وكفر الشيخ والمنوفية ومطروح وشمال سيناء، مجموعة المحافظات الحاصلة على 22 درجة وتشمل محافظات الوادي الجديد وجنوب سيناء والبحيرة، مجموعة المحافظات الحاصلة على 21 درجة وتشمل محافظات والشرقية وبنى سويف والمنيا وأسيوط وقنا، ومجموعة المحافظات الحاصلة على 20 درجة وتشمل محافظتي الفيوم وسوهاج .

أما من حيث درجات حالة التنمية في مختلف محافظات مصر فقد يتبين أن محافظتي القاهرة ودمياط قد شغلتا قمة هرم هذه الدرجات، تليها محافظات الإسكندرية وبور سعيد والجيزة والبحر الأحمر، في حين شغلت محافظات الوادي قاعدة هذا الهرم ومعها محافظتي الشرقية والبحيرة، مما يؤكد ارتفاع درجة مؤشر حالة التنمية في محافظات مصر الحضرية - القاهرة والإسكندرية وبور سعيد - وتدنيها في جل محافظات منطقة الصعيد وبعض محافظات منطقة الدلتا، مع وجود بعض الاستثناءات في كل هذه الحالات.

مصادر الدراسة الرابعة

- 1- أحمد محمد عبد العال - الأبعاد المكانية للخصائص الوظيفية للمدن المصرية - مكتبة النهضة المصرية - القاهرة - 1990 .
- 2- ——— المدن الجديدة والتنمية الإقليمية في مصر - مجلة كلية الآداب جامعة المنيا - المجلد العاشر - يونيو 1992 .
- 3- ——— جغرافية التنمية مفهومها وأبعادها - مجلة كلية الآداب جامعة المنيا - المجلد 9 - 1990 .
- 4- ——— وظائف المدن المصرية - مكتبة النهضة المصرية - القاهرة -

- 5- الأمم المتحدة - تقرير التنمية البشرية - 1994 .
- 6- البنك الدولي - تقرير عن التنمية في العالم 1993 - ترجمة: مركز الأهرام للترجمة والنشر - القاهرة - 1993 .
- 7- جمال حمدان - شخصية مصر - الجزء الأول - عالم الكتب - القاهرة - 1980
- 8- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء - التعداد العام للسكان والإسكان والمنشآت 1986 - النتائج الأولية - القاهرة - أبريل 1987 .
- 9- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء - التعداد العام للسكان والإسكان والمنشآت 1986 - النتائج الأولية - المدن - القاهرة - إبريل 1987 .
- 10- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء - الكتاب الإحصائي السنوي 1952 - 1992 - القاهرة - يونيو 1993 .
- 11- السيد محمد كيلاني و سيد محمد عبد المقصود - الفوارق الإقليمية في مصر وطرق قياسها - معهد التخطيط القومي - مذكرة رقم 1324 - القاهرة - مايو 1982
- 12- عبد الرحيم عمران - سكان مصر في الماضي والحاضر في: عبد الرحيم عمران (محرر) - مصر مشكلاتها السكانية وتطلعاتها - جهاز تنظيم الأسرة والسكان - القاهرة - 1977 .
- 13- علا سليمان الحكيم - التفاوتات الإقليمية للتنمية البشرية - تقرير التنمية البشرية لمصر 1994 - ورقة خلفية رقم (5) - معهد التخطيط القومي - القاهرة - أبريل 1994 - الملحق الإحصائي .
- 14- محمد خميس الزوكه - بعض أساليب القياس الكمية المستخدمة في الجغرافيا الاقتصادية - دار المعرفة الجامعية - الإسكندرية - 1982 .
- 15- معهد التخطيط القومي - مصر.. تقرير التنمية البشرية 1994 - القاهرة - 1994 .
- 16- معهد التخطيط القومي - مصر.. تقرير التنمية البشرية 1995 - القاهرة - 1995 .
- 17- Coates, B., E., ET. al., Geography and Inequality, Oxford University Press, 1977
- 18- Robert J. Tata And Ronald R. Schultz , World Variation In Human Welfare : A New Index of Development Status , A.A.A.G. , vol. 78 , no 4 , December 1988 .
- 19- De Suza, A. & Porter, P. The Underdevelopment And Modernization In The Third World, A.A.G., and



ملحق الدراسة الرابعة

ملحق رقم (1) مفاهيم التنمية المكانية

المنهج						
احصائي			دينامي			المكان
6	5	4	3	2	1	
تخطيط [تحكم]	تفسير ايجابي	وصف	تخطيط [تحكم]	تفسير ايجابي	وصف	
تخطيط مجمعات صناعية دينامية سياسة التوسع والانتشار قيام القطاعات الدفعية والاستراتيجية	نظرية القطاعات القطاعات الموجهة القطاعات الدفعية والاستراتيجية أقطاب النمو الوظيفية انتشار المحدثات في الصناعة	اتجاهات في التغيرات الصناعية بزوغ المحدثات في التقنيات والمنتجات	نماذج المدخل - المخرج مجمعات صناعية مترابطة	تأثير الروابط المباشرة وروابط التغذية الاسترجاعية تأثيرات المضاعف وفورات نقدية تأثيرات مهيمنة	علاقات صناعية داخلية قوائم المدخل - المخرج	صناعي
تخطيط النظم الحضرية المرتكزة على توزيع القطاعات الدفعية وأقطاب النمو الموطنة	دور المدينة افتراضات موقع نمو المدينة	اتجاهات في التحضر تحديد هوية مراكز النمو الحيزية	الأحجام المثلى للمدن والتنظيم المكاني الأمثل	نظرية المكان المركزي النظريات العامة للتنظيم المكاني	هيراركية من المدن علاقة بمراتب المدن	جغرافي
توسع وانتشار الخدمات	وفورات إقليمية أقطاب تنمية موقعية	تخطيط النظم الإقليمية	نظرية المصفوفة	النظريات التقليدية للتوطن الصناعي		جغرافي

			سياسة مركز الخدمات المدن الجديدة	الاستقطاب [العقدية]	اقتصاد، تحضر الانتشار المكاني للتجديدات	
التفاعل بين الحيزين الصناعي الجغرافي	مواقع المدن والصناعات	القصور في الروابط مع الزمن والتداخل في الحيز	الموقع الأمثل للمجمعات الصناعية في النظم الحضرية	مناطق المدن وتكثيف الخدمات	الانتشار المكاني للتجديدات في الحيز الصناعي مكيفا طبقا للعلاقات الموقعية تراكم المميزات دور المدن	التخطيط الحضري الإقليمي المتكامل المرتكز على نظرية الأماكن المركزية وعلى أقطاب التنمية وعلى مفهوم الانتشار
	العلاقة بين القلب والهامش	أساس المجمعات الصناعية	تخطيط الأنظمة الحضرية	مراحل التنمية	نظرية مراحل التنمية	

ملحق رقم (2) محافظات مصر ومناطقها من حيث مؤشرات التنمية المختارة للدراسة

[illegible]

692	44.6	63.1	86.6	31.9	3.8	12.4	11.1	31.0	2050	الشرقية
798	51.6	61.1	93.1	39.8	4.7	11.0	27.1	29.5	1554	القليوبية
605	37.2	79.6	74.7	19.8	7.6	11.2	5.8	32.8	2612	كفر الشيخ
759	50.4	73.4	92.4	33.6	6.6	12.1	21.1	33.8	2133	الغربية
706	49.1	59.6	89.6	37.2	4.4	10.5	14.3	32.8	1666	المنوفية
621	40.2	68.0	72.5	30.3	4.8	14.4	11.7	30.6	1566	البحيرة
831	56.1	67.3	96.2	29.7	5.5	11.3	20.2	26.7	2345	الإسماعيلية
714	46.7	69.7	87.1	30.1	5.7	12.3	15.7	31.1	2214	وجه بحري
863	62.2	92.2	96.2	30.6	-	15.4	24.1	30.4	-	حضر وجه بحري
650	40.4	61.2	83.2	30.0	-	11.2	12.5	31.4	-	ريف وجه بحري
908	53.9	66.2	95.5	38.2	6.3	7.5	27.6	25.5	2123	الجيزة
483	35.3	64.4	75.2	53.7	4.4	6.8	12.4	34.7	1663	بنى سويف
424	32.6	84.0	62.6	42.8	3.9	7.1	9.8	30.0	1581	الفيوم
499	33.4	43.9	76.0	48.9	5.5	7.2	7.2	32.1	1554	المنيا
496	36.1	52.5	70.9	54.5	7.4	11.3	15.2	24.4	1519	أسيوط
529	32.5	39.5	74.3	38.6	5.2	10.1	11.7	26.0	1729	سوهاج
629	33.6	35.0	88.2	37.0	4.8	5.7	12.8	26.5	1768	قنا
756	49.9	82.5	92.6	46.6	9.8	23.5	7.6	25.5	1680	أسوان
615	39.0	55.2	80.8	44.1	5.8	8.6	14.2	27.8	1674	وجه قبلي
815	59.5	83.6	93.8	43.5	-	13.0	20.3	29.5	-	حضر وجه قبلي

تابع ملحق رقم (2) محافظات مصر ومناطقها من حيث مؤشرات التنمية المختارة للدراسة

عدد أجهزة التلغراف لكل ألف أسرة 1986	معدل قراءة وكتابة البالغين % 1994	المساكن المتصلة بالمياه % 1986	المساكن المتصلة بالكهرباء % 1986	معدل وفيات الأطفال الرضع 1994	عدد الأطباء 1994	معدل البطالة % 1993	قوة العمل في الصناعة 1993	قوة العمل 6 سنوات فاكثر 1993	نصيب الفرد من الدخل القومي 1992	المؤشر محافظة / منطقة
499	33.4	43.9	76.0	48.9	5.5	7.2	7.2	32.1	1554	المنيا
496	36.1	52.5	70.9	54.5	7.4	11.3	15.2	24.4	1519	أسيوط
529	32.5	39.5	74.3	38.6	5.2	10.1	11.7	26.0	1729	سوهاج
629	33.6	35.0	88.2	37.0	4.8	5.7	12.8	26.5	1768	قنا
756	49.9	82.5	92.6	46.6	9.8	23.5	7.6	25.5	1680	أسوان
615	39.0	55.2	80.8	44.1	5.8	8.6	14.2	27.8	1674	وجه قبلي
815	59.5	83.6	93.8	43.5	-	13.0	20.3	29.5	-	حضر وجه قبلي
513	28.8	42.2	74.2	44.3	-	6.3	11.1	27.0	-	ريف وجه قبلي
829	60.8	91.2	89.1	51.9	12.7	15.8	34.1	29.4	-	البحر الأحمر
793	59.4	87.2	94.7	37.3	5.9	27.1	3.2	35.7	-	الوادي الجديد
502	39.1	46.1	59.6	17.7	12.5	2.0	11.1	36.3	-	مطروح
521	46.5	73.1	61.6	24.6	11.1	13.0	4.5	24.4	-	شمال سيناء
377	48.9	26.8	42.7	18.0	12.0	-	-	-	-	جنوب سيناء
610	49.9	68.9	70.8	27.2	10.7	13.3	11.2	31.0	2005	محافظات الحدود
801	61.6	88.6	89.6	29.2	-	14.2	11.6	30.2	-	حضر م0 الحدود

323	32.6	42.5	41.5	23.5	-	12.1	10.6	32.1	-	ريف م الحدود
730	48.8	70.0	87.0	36.2	6.5	10.6	18.6	29.6	2176	مصر
892	64.4	92.0	96.0	34.8	-	12.5	27.2	29.8	-	حضر مصر
585	35.4	52.9	78.9	37.0	-	9.2	11.9	29.5	-	ريف مصر

ملحق رقم (3) محافظات مصر من حيث متوسط دخل الفرد 1992

م	المحافظة	الدخل	م	المحافظة	الدخل	م	المحافظة	الدخل
1	بور سعيد	3715	9	الغربية	2133	18	سوهاج	1729
2	الدقهلية	3489	10	الجيزة	2123	19	أسوان	1680
3	دمياط	3201	11	الشرقية	2050	20	المنوفية	1666
4	القاهرة	2782	12	البحر الأحمر	2005	21	بنى سويف	1663
5	كفر الشيخ	2612	13	الوادي الجديد	2005	22	الفيوم	1581
6	الإسماعيلية	2345	14	مطروح	2005	23	البحيرة	1566
7	الإسكندرية	2310	15	شمال سيناء	2005	24	القليوبية	1554
متوسط مصر		2176	16	جنوب سيناء	2005	25	المنيا	1554
8	السويس	2170	17	قنا	1768	26	أسيوط	1519
جنيه مصري								

من حساب الباحث اعتمادا على: معهد التخطيط القومي - مصر 00 تقرير التنمية البشرية 1995 - القاهرة 1995 - الملاحق ص ص

0 131 - 115

ملحق رقم (4) محافظات مصر من حيث نسبة قوة العمل 1993

م	المحافظة	النسبة	م	المحافظة	النسبة	م	المحافظة	النسبة
1	مطروح	36.3	10	جنوب سيناء	31.0	18	القاهرة	29.1

2	الوادي الجديد	35.7	11	دمياط	30.6	19	الإسكندرية	27.0
3	بنى سويف	34.7	12	البحيرة	30.6	20	الإسماعيلية	26.7
4	الغربية	33.8	13	السويس	30.3	21	قنا	26.5
5	كفر الشيخ	32.8	14	الفيوم	30.0	22	سوهاج	26.0
6	المنوفية	32.8	15	الدقهلية	29.7	23	الجيزة	25.5
7	بورسعيد	32.4	متوسط مصر			24	أسوان	25.2
8	المنيا	29.5	25	أسيوط	24.4			
9	الشرقية	31.0	17	البحر الاحمر	29.4	26	شمال سيناء	24.4
% من السكان 6 سنوات فأكثر								

من حساب الباحث اعتمادا على: معهد التخطيط القومي - مصر 00 تقرير التنمية البشرية 1995 - القاهرة 1995 - الملاحق ص ص 115 - 131، ولم تتوافر بيانات محافظة جنوب سيناء، والرقم الخاص بها هنا هو متوسط محافظات الحدود 0

ملحق رقم (5) محافظات مصر من حيث قوة العمل بالصناعة 1993

م	المحافظة	النسبة	م	المحافظة	النسبة	م	المحافظة	النسبة
1	الإسكندرية	38.7	متوسط مصر			18	جنوب سيناء	11.2
2	القاهرة	34.2	10	أسيوط	15.2	19	الشرقية	11.1
3	البحر الأحمر	34.1	11	المنوفية	14.3	20	مطروح	11.1
4	دمياط	30.8	12	الدقهلية	14.1	21	الفيوم	9.8
5	الجيزة	27.6	13	بورسعيد	13.0	22	أسوان	7.6
7	القليوبية	27.1	14	قنا	12.8	23	المنيا	7.2
6	السويس	25.4	15	بنى سويف	12.4	24	كفر الشيخ	5.8
8	الغربية	21.1	16	البحيرة	11.7	25	شمال سيناء	4.5

9	الإسماعيلية	20.2	17	سوهاج	11.7	26	الوادي الجديد	3.2
% من القوى العاملة								

من حساب الباحث اعتمادا على: معهد التخطيط القومي - مصر 00 تقرير التنمية البشرية 1995 - القاهرة 1995 - الملاحق ص ص

0 131 - 115

ملحق رقم (6) محافظات مصر من حيث معدل البطالة 1993

م	المحافظة	المعدل	م	المحافظة	المعدل	م	المحافظة	المعدل
1	مطروح	2.0	10	الإسكندرية	10.4	18	شمال سيناء	13.0
2	قنا	5.7	11	المنوفية	10.5	19	جنوب سيناء	13.3
3	بنى سويف	6.8	متوسط مصر			20	الدقهلية	14.0
4	الفيوم	7.1	12	القليوبية	11.0	21	البحيرة	14.4
5	المنيا	7.2	13	كفر الشيخ	11.2	22	بورسعيد	14.4
6	الجيزة	7.5	14	أسيوط	11.3	23	السويس	14.5
7	القاهرة	10.0	15	الإسماعيلية	11.3	24	البحر الاحمر	15.8
8	سوهاج	10.1	16	الغربية	12.1	25	أسوان	23.5
9	دمياط	10.2	17	الشرقية	12.4	26	الوادي الجديد	27.1
المعدل %، والترتيب هنا معكوس من الأقل الى الأعلى 0								

من حساب الباحث اعتمادا على: معهد التخطيط القومي - مصر 00 تقرير التنمية البشرية 1995 - القاهرة 1995 - الملاحق ص ص

0 131 - 115

ملحق رقم (7) محافظات مصر من حيث عدد الأطباء 1994

م	المحافظة	المعدل	م	المحافظة	المعدل	م	المحافظة	المعدل
1	البحر الاحمر	12.7	10	كفر الشيخ	7.6	18	الإسماعيلية	5.5
2	مطروح	12.5	11	أسيوط	7.4	19	سوهاج	5.2
3	جنوب سيناء	12.0	12	الدقهلية	7.2	20	قنا	4.8

4.8	البحيرة	21	6.8	السويس	13	11.1	شمال سيناء	4
4.7	القليوبية	22	6.6	الغربية	14	10.6	الإسكندرية	5
4.4	المنوفية	23	6.5	متوسط مصر		10.4	دمياط	6
4.4	بنى سويف	24	6.3	الجيزة	15	9.8	أسوان	7
3.9	الفيوم	25	5.9	الوادى الجديد	16	9.2	القاهرة	8
3.8	الشرقية	26	5.5	المنيا	17	8.9	بورسعيد	9

طبيب لكل 100 ألف نسمة

0 131 - 115

المحافظة	المعدل	م	المحافظة	المعدل	م	المحافظة	المعدل	م	
مطروح	17.7	10	البحيرة	30.3	18	الجيزة	38.2	1	
جنوب سيناء	18.0	11	الشرقية	31.9	19	سوهاج	38.6	2	
كفر الشيخ	19.8	12	الغربية	33.6	20	القليوبية	39.8	3	
دمياط	22.1	13	السويس	34.1	21	الفيوم	42.8	4	
الدقهلية	22.3	14	القاهرة	35.1	22	أسيوط	46.6	5	
شمال سيناء	24.6	متوسط مصر			36.2	23	المنيا	48.9	6
بورسعيد	25.7	15	قنا	37.0	24	البحر الاحمر	51.9	7	
الإسكندرية	25.9	16	المنوفية	37.2	25	بنى سويف	53.7	8	
الإسماعيلية	29.7	17	الوادي الجديد	37.3	26	أسيوط	54.5	9	

طفل لكل ألف مولود حي ، و الترتيب هنا معكوس من الأقل إلى الأعلى

من حساب الباحث اعتمادا على: معهد التخطيط القومي - مصر 00 تقرير التنمية البشرية 1995 - القاهرة 1995 - الملاحق ص ص

0 131 - 115

ملحق رقم (9) محافظات مصر من حيث المساكن المتصلة بالكهرباء % 1986

م	المحافظة	النسبة	م	المحافظة	النسبة	م	المحافظة	النسبة
1	القاهرة	97.6	10	أسوان	92.6	18	بنى سويف	75.2
2	الإسكندرية	97.2	11	الغربية	92.4	19	كفر الشيخ	74.7
3	دمياط	97.0	12	الدقهلية	91.6	20	سوهاج	74.3
4	الإسماعيلية	96.2	13	المنوفية	89.6	21	البحيرة	72.5
5	السويس	95.9	14	البحر الأحمر	89.1	22	أسيوط	70.9
6	الجيزة	95.5	15	قنا	88.2	23	الفيوم	62.6
7	الوادي الجديد	94.7	متوسط مصر		87.0	24	شمال سيناء	61.6
8	بورسعيد	94.0	16	الشرقية	86.8	25	مطروح	59.6
9	القليوبية	93.1	17	المنيا	76.0	26	جنوب سيناء	42.7

من حساب الباحث اعتمادا على: معهد التخطيط القومي - مصر 00 تقرير التنمية البشرية 1995 - القاهرة 1995 - الملاحق ص ص

0 131 - 115

ملحق رقم (10) محافظات مصر من حيث الحصول على المياه من شبكة عامة % 1986

م	المحافظة	النسبة	م	المحافظة	النسبة	م	المحافظة	النسبة
1	الإسكندرية	98.9	10	كفر الشيخ	79.6	18	الشرقية	63.1
2	السويس	97.9	11	الدقهلية	77.7	19	القليوبية	61.1
3	بورسعيد	97.2	12	الغربية	73.4	20	المنوفية	59.6
4	القاهرة	95.6	13	شمال سيناء	73.1	21	أسيوط	52.5
5	دمياط	93.4	متوسط مصر		70.0	22	مطروح	46.1
6	البحر الأحمر	91.2	14	البحيرة	68.0	23	المنيا	43.9

7	الوادي الجديد	87.2	15	الإسماعيلية	67.3	24	سوهاج	39.5
8	الفيوم	84.0	16	الجيزة	66.2	25	قنا	35.0
9	أسوان	82.5	17	بنى سويف	64.4	26	جنوب سيناء	28.6

من حساب الباحث اعتمادا على: معهد التخطيط القومي - مصر 00 تقرير التنمية البشرية 1995 - القاهرة 1995 - الملاحق ص ص

0 131 - 115

ملحق رقم (11) محافظات مصر من حيث معدل القراءة والكتابة للبالغين % 1994

م	المحافظة	المعدل	م	المحافظة	المعدل	م	المحافظة	المعدل
1	القاهرة	69.3	10	القليوبية	51.6	18	البحيرة	40.2
2	بورسعيد	68.8	11	الغربية	50.4	19	مطروح	39.1
3	الإسكندرية	66.3	12	أسوان	49.9	20	كفر الشيخ	37.2
4	السويس	64.5	13	المنوفية	49.1	21	أسيوط	36.1
5	البحر الأحمر	60.8	14	جنوب سيناء	48.9	22	بنى سويف	35.5
6	الوادي الجديد	59.4	متوسط مصر		48.8	23	قنا	33.6
7	الإسماعيلية	56.1	15	الدقهلية	48.6	24	المنيا	33.4
8	الجيزة	53.9	16	شمال سيناء	46.5	25	الفيوم	32.6
9	دمياط	53.4	17	الشرقية	44.6	26	سوهاج	32.5

من حساب الباحث اعتمادا على: معهد التخطيط القومي - مصر 00 تقرير التنمية البشرية 1995 - القاهرة 1995 - الملاحق ص ص

0 131 - 115

ملحق رقم (12) محافظات مصر من حيث عدد أجهزة التلفاز 1986

م	المحافظة	العدد	م	المحافظة	العدد	م	المحافظة	العدد
1	بورسعيد	988	10	دمياط	790	18	كفر الشيخ	605

2	القاهرة	958	11	الغربية	759	19	سوهاج	529
3	الإسكندرية	934	12	أسوان	756	20	شمال سيناء	521
4	السويس	933	13	الدقهلية	735	21	مطروح	502
5	الجيزة	908	متوسط مصر		714	22	المنيا	499
6	الإسماعيلية	831	14	المنوفية	706	23	أسيوط	496
7	البحر الأحمر	829	15	الشرقية	692	24	بنى سويف	483
8	القليوبية	798	16	قنا	629	25	الفيوم	424
9	الوادي الجديد	793	17	البحيرة	621	26	جنوب سيناء	377
جهاز لكل ألف أسرة								

من حساب الباحث اعتمادا على: معهد التخطيط القومي - مصر 00 تقرير التنمية البشرية 1994 - القاهرة 1994 - الملاحق ص ص

137 - 119

ملحق رقم (13) مواقف المحافظات من متوسط مصر في مؤشرات التنمية الشاملة وترتيبها العام

المؤشرات	متوسط		قوة		قوة العمل		معدل البطالة		عدد الأطباء		وفيات الأطفال		المساكن المتصلة		حاصلون على		معدل قراءة		عدد أجهزة	
	الدخل		العمل		بالصناعة		1993		1993		1994		1986		1986		1994		1986	
	1992		1993		1993		1993		1993		1994		1986		1986		1994		1986	
المحافظة	+	-	+	-	+	-	+	-	+	-	+	-	+	-	+	-	+	-	+	-
	+	4	-	18	+	2	-	7	+	8	-	14	+	1	+	4	+	1	+	2
	+	7	-	19	+	1	-	10	+	5	-	8	+	2	+	1	+	3	+	3
	+	1	+	7	-	13	-	22	+	9	-	7	+	8	+	3	+	2	+	1
	-	8	+	13	+	6	-	23	+	13	-	13	+	5	+	2	+	4	+	4
دمياط	+	3	+	11	+	4	-	9	+	6	-	4	+	3	+	5	+	9	+	10

عدد		معدل		حاصلون		المساكن		وفيات		عدد		معدل		قوة		قوة		متوسط		المؤشرات
أجهزة		قراءة		على		المتصلة		الأطفال		الأطباء		البطالة		العمل		العمل		الدخل		
التلفاز		البالغين		المياه		بالكهرباء		الرضع		1994		1993		بالصناعة		1993		1992		
1986		1994		1986		1986		1994						1993						
13	+	15	-	11	+	12	+	5	-	12	+	20	+	12	-	15	+	2	+	الدقهلية
15	-	17	-	18	-	16	-	11	-	26	-	17	+	19	-	9	-	11	-	الشرقية
8	+	10	+	19	-	9	+	20	+	22	-	12	+	7	+	16	-	24	-	القليوبية
18	-	20	-	10	+	19	-	3	-	10	-	13	+	24	-	5	+	5	+	كفر الشيخ
11	+	11	+	12	+	11	+	12	-	14	+	16	-	8	+	4	+	9	-	الغربية
14	-	13	+	20	-	13	+	16	+	23	-	11	-	11	-	6	+	20	-	المنوفية
17	-	18	-	14	-	21	-	10	-	21	-	21	+	16	-	12	+	23	-	البحيرة
6	+	7	+	15	-	4	+	9	-	18	-	15	+	9	+	20	-	6	+	الإسماعيلية
5	+	8	+	16	-	6	+	18	+	15	-	6	-	5	+	23	-	10	-	الجيزة
24	-	22	-	17	-	18	-	25	+	24	-	3	-	15	-	3	+	21	-	بنى سويف
25	-	25	-	8	+	23	-	21	+	25	-	4	-	21	-	14	+	22	-	الفيوم
22	-	24	-	23	-	17	-	23	+	17	-	5	-	23	-	8	+	25	-	المنيا
23	-	21	-	21	-	22	-	26	+	11	+	14	+	10	-	25	-	26	-	أسيوط
19	-	26	-	24	-	20	-	19	+	19	-	8	-	17	-	22	-	18	-	سوهاج
16	-	23	-	25	-	15	+	15	+	20	-	2	-	14	-	21	-	17	-	قنا
12	+	12	+	9	+	10	+	22	+	7	+	25	+	22	-	24	-	19	-	أسوان
7	+	5	+	6	+	14	+	24	+	1	+	24	+	3	+	17	-	12	-	البحر الأحمر

المؤشرات	متوسط الدخل	قوة العمل	قوة العمل بالصناعة	معدل البطالة	عدد الأطباء	وفيات الأطفال الرضع	المساكن المتصلة بالكهرباء	حاصلون على المياه	معدل قراءة البالغين	عدد أجهزة التلفاز
	1992	1993	1993	1993	1994	1994	1986	1986	1994	1986
الوادي الجديد	- 13	+ 2	- 26	+ 26	- 16	+ 17	+ 7	+ 7	+ 6	+ 9
مطروح	- 14	+ 1	- 20	- 1	+ 2	- 1	- 25	- 22	- 19	- 21
شمال سيناء	- 15	- 26	- 25	+ 18	+ 4	- 6	- 24	+ 13	- 16	- 20
جنوب سيناء	- 16	+ 10	- 18	+ 19	+ 3	- 2	- 26	- 26	+ 14	- 26

[+] أعلى من متوسط مصر ، [-] أقل من متوسط مصر [ت] ترتيب المحافظة العام من 1 وحتى 26

ملحق رقم [14] كشاف مراتب محافظات مصر في مؤشرات التنمية المختلفة

رقم المؤشر ومرتبطه	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	رقم المؤشر ومرتبطه	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10
م	أ = مرتبة أولى ب = مرتبة ثانية ج = مرتبة ثالثة	م	أ = مرتبة أولى ب = مرتبة ثانية ج = مرتبة ثالثة	م	أ = مرتبة أولى ب = مرتبة ثانية ج = مرتبة ثالثة	م	أ = مرتبة أولى ب = مرتبة ثانية ج = مرتبة ثالثة	م	أ = مرتبة أولى ب = مرتبة ثانية ج = مرتبة ثالثة	م	أ = مرتبة أولى ب = مرتبة ثانية ج = مرتبة ثالثة	م	أ = مرتبة أولى ب = مرتبة ثانية ج = مرتبة ثالثة	م	أ = مرتبة أولى ب = مرتبة ثانية ج = مرتبة ثالثة	م	أ = مرتبة أولى ب = مرتبة ثانية ج = مرتبة ثالثة	م	أ = مرتبة أولى ب = مرتبة ثانية ج = مرتبة ثالثة	م	أ = مرتبة أولى ب = مرتبة ثانية ج = مرتبة ثالثة
1 القاهرة	أ	أ	أ	أ	أ	ب	ج	أ	أ	أ	الجيزة	ب	أ	أ	أ	أ	ب	ج	أ	أ	أ
2 الإسكندرية	ب	أ	أ	ب	أ	ب	ج	أ	ب	ب	بنى سويف	ب	أ	ج	أ	ب	ج	أ	ب	ب	ب
3 بورسعيد	أ	أ	ب	ب	أ	ب	ب	أ	ب	ب	الفيوم	ب	أ	ج	أ	ج	ج	ب	أ	ب	ب
4 السويس	ب	أ	ب	ب	ب	ب	ب	أ	ب	ب	المنيا	ب	أ	ج	أ	ب	ج	أ	ب	ب	ب
5 دمياط	أ	أ	أ	ب	أ	ب	ب	أ	ب	ب	أسيوط	ب	أ	ب	ب	ب	ج	أ	ب	ب	ب
6 الدقهلية	أ	أ	ب	ب	ب	ب	ب	أ	ب	ب	سوهاج	ب	أ	ج	ب	ب	ج	أ	ب	ب	ب
7 الشرقية	ب	أ	ج	ب	ب	ب	ب	أ	ب	ب	قنا	ب	أ	ج	أ	ب	ج	أ	ب	ب	ب
8 القليوبية	ب	أ	ب	ب	ب	ج	أ	ب	أ	أ	أسوان	ب	أ	ج	ج	أ	ج	أ	أ	أ	أ
9 كفر الشيخ	أ	أ	ج	ب	ب	ب	أ	أ	ب	ب	البحر الأحمر	ب	أ	ب	أ	ج	أ	أ	أ	أ	أ
الغربية	ب	أ	ب	ب	ب	ب	أ	أ	أ	أ	الوادي الجديد	ب	أ	ج	ج	ب	ج	أ	أ	أ	أ

[illegible]

السيرة الذاتية



د. أحمد محمد أحمد عبد العال

أستاذ الجغرافيا بكلية الآداب جامعة الفيوم

mohaweia@yahoo.com

bairouni2002@yahoo.com

المؤلفات والبحوث العلمية المنشورة (مرتبة من الأقدم إلى الأحدث)

م	العنوان	جهة النشر	تاريخ النشر
	وظائف المدن المصرية تصنيف وظيفي مقترح	مكتبة النهضة العربية	القاهرة 1989
	الأبعاد المكانية للخصائص الوظيفية للمدن المصرية	مكتبة النهضة العربية	القاهرة 1990
	جغرافية التنمية مفهومها وأبعادها	مجلة الآداب والعلوم الإنسانية - كلية الآداب جامعة المنيا	المجلد 90-1991
	دور المدن المصرية غير المليونية في عملية التحضر 1986-1976	مجلة كلية الآداب جامعة المنوفية	العدد الخامس أبريل 1991
	المدن الجديدة والتنمية الإقليمية في مصر	مجلة الآداب والعلوم الإنسانية - كلية الآداب جامعة المنيا	المجلد العاشر - يونيو 1992
	الأخطار البيئية والتحركات السكانية في السودان	مجلة الآداب والعلوم الإنسانية - كلية الآداب جامعة المنيا	المجلد الخامس عشر الجزء الثالث يناير 1995
1.	المدن السعودية.. استخدام الأرض والوظائف	مكتبة نهضة الشرق	القاهرة - 1996

م	العنوان	جهة النشر	تاريخ النشر
	الإقليم والإقليمية في الفكر الجغرافي	مجلة الجغرافيا والتنمية - كلية الآداب جامعة المنوفية	العدد الثامن - فبراير 01997
	الاختلافات الإقليمية في مستويات التنمية في مصر	مجلة الجغرافيا والتنمية - كلية الآداب جامعة المنوفية	العدد التاسع - يوليو 01997
	الهيمنة الحضرية لمدينة الخرطوم ونتائجها	المجلة الجغرافية العربية	العدد الواحد والثلاثون - الجزء الأول - 1998
	هيمنة المدن المصرية. مقياس مقترح	المجلة العلمية للآداب والعلوم الإنسانية - جامعة المنيا	الجزء الأول - الجزء الثالث - يناير 1998
	قياسات كمية مقترحة لبعض الظواهر الجغرافية	المجلة العلمية للآداب والعلوم الإنسانية - جامعة المنيا	المجلد الثلاثون - الثالث - يوليو 1998
	ضوابط النمو العمراني لمدينة الباحة	مجلة بحوث كلية الآداب - جامعة المنوفية	العدد الثاني والثلاثون - يناير 1998
	معدلات نمو المدن المصرية فيما بين عامي 1947- 1986	المجلة الجغرافية العربية - الجمعية الجغرافية المصرية	العدد الثالث والثلاثون - الجزء الأول - 1999 0
	المناطق العشوائية بمدينة الفيوم دراسة جغرافية	ندوة العمران العشوائي بمصر المجلس الأعلى للثقافة	القاهرة - مايو - 2000
	المصادر الإحصائية لدراسة سكان السودان عرض وتحليل	المجلة الجغرافية العربية	العدد السادس والثلاثون - الجزء الثاني - 2000
	المناطق العشوائية بمدينة الفيوم كمعوق لتخطيطها الحضري	المؤتمر الدولي الأول للعلوم الاجتماعية وتنمية المجتمع	كلية الآداب جامعة الكويت - أبريل 2001
	الجغرافية وثقافة المواطن المصري	ندوة الجغرافيا والتعليم العام - المجلس الأعلى للثقافة	القاهرة - مايو - 2002
	سكان مصر إلى أين؟	الكتاب التذكاري الأول للجغرافيين المصريين - المجلس الأعلى للثقافة	القاهرة - يونيو - 2002

م	العنوان	جهة النشر	تاريخ النشر
	التنمية البشرية :مفهومها وأبعادها ومقاييسها	المؤتمر السنوي الثاني والثلاثون لقضايا السكان والتنمية - المركز الديموجرافي	القاهرة - ديسمبر 2002
	السكان والبيئة والتنمية في إفريقيا	ندوة السكان والموارد في قارة أفريقيا - معهد الدراسات الإفريقية جامعة القاهرة	ديسمبر 2002
	أقطاب ومراكز النمو بين النظرية والتطبيق	المجلة الجغرافية العربية	العدد الثاني والأربعون - الجزء الثاني - 2003 0
	المراكز الحضرية الكبرى في مصر	ندوة قسم الجغرافيا كلية الآداب - جامعة القاهرة	مايو - 2003
2. 2	صحارى مصر سكانا وعمرانا	ندوة قسم الجغرافيا كلية الآداب - جامعة القاهرة	مايو - 2005
3. 2	نقاط التجديد في الفكر الجغرافي	مجلة المجمع العلمي المصري	إبريل 2007
4. 2	ممر التنمية ما له وما عليه	ندوة قسم الجغرافيا كلية الآداب - جامعة المنيا	مارس - 2007
5. 2	جغرافية التنمية.. مفاهيم نظرية وأبعاد مكانية	الملتقى الخامس للجغرافيين العرب 2008 - جامعة الكويت	نوفمبر - 2008
6. 2	دراسات في الفكر الجغرافي	دار فكرة	2009
7. 2	دراسات في جغرافية مدن مصر	دار فكرة	2010
8. 2	الجغرافيا علي مر العصور	مكتبة جزيرة الورد	2011
9. 2	الفكر الجغرافي عند جمال حمدان	مكتبة جزيرة الورد	2011